جيوسياسية المضايق البحرية

واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي

دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة

في مضيقي هرمز وباب المندب

2003-2018م



خالد احمد الاسمر العجولين

جيوسياسية المضايق البحرية .. واثرها
على الصراع في منطقة المشرق العربي

• جيوسياسية المضايق البحرية .. واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي/ دراسة

• خالد أحمد العجولين/ مؤلف من الأردن

• الطبعة الأولى : ٢٠٢٠

• حقوق النشر والتوزيع محفوظة:



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٩ /٦ /٢٩٩٥)

٣٢٠،١٢٠٩٥٦

العجولين ، خالد أحمد

جيوسياسية المضايق البحرية .. واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي /

خالد أحمد العجولين– عمان : دار ورد الأردنية للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٩.

(٣٦٤) ص .

ر.إ. : ٢٠١٩ / ٦ /٢٩٩٥.

الواصفات : الجيوبولتيكايا / / السيادة الدولية / / المضائق/ أمن

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفة ولا يعبر هدا المصنف عن راي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN 978 - 9957 - 632- 57 - 1

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبرّ بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة



خالد أحمد العجولين

جيوسياسية المضايق البحرية .. واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي

دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب٢٠٠٣ – ٢٠١٨





الإهداء

الى تلك الروح الطاهرة التي غادرت دنيانا وهي تتمنى رؤية انجاز هذا العمل .

الى روح والدي ...

رحمة الله ...

اهدي ثمرة هذا الجهد ...

خالد العجولين

الشكر والتقدير

اتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني الى ادوات تشجيعي وعنوان مثابرتي، الى عائلتي الكريمة التي تحملت معي اعباء السهر والانتظار والانشغال، فألى والدتي العزيزة، وزوجتي الحبيبة، والى اخواني واخوتي الاعزاء والى أبنائي وبناتي، على كل ما بذلوه وتحملوه، فالشكر موصول لهم، وان كان الشكر لايكافئهم .

كما اخص بشكري وتقدير الدكتور رضوان المجالي، المشرف على هذه الرسالة، والذي لم يدخر جهداً، ولم يبخل بمعلومة، بل بقي يسعى بكل السبل، من اجل الارتقاء بمستوى هذه الدراسة وبمستواي التعليمي، فله مني كل الحب والاحترام، آملاًأن أكون بمستوى امله وظنه بي .

وأخيراً وليس اخراً، فلا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيئة المناقشة الموقرين، والى كل اعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بأسمائهم وصفاتهم على ما قدموه ويقدموه من عون ومساعدة، وعلى ما نهلت من معين علمهم الصافي، وإلى كل زملائي في برنامج دراسة الماجستير على ما احاطوني به من ود وصداقة سأظل أعتز بها ما حييت .

المؤلف

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

فهرس الاشكال

تمهيد

لقد جاء هذا الكتاب بقصد تسليط الضوء على الاهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية، في اطار تفاعلها مع موضوع الصراع في منطقة المشرق العربي و أمن امدادات الطاقة التي تزخر بها بواطن هذه المنطقة، وللتعرف على الاليات القانونية المتعلقة بالمضايق البحرية، ومعرفة حقوق وواجبات الدول المشرفة على المضايق في ازمنة السلم والحرب، وتسليط الضوء على معضلة أمن امدادات الطاقة، وخصوصاً أمن النقل البحري، وتحديد مدى ارتباط المضايق البحرية المعنية في هذا الكتاب (هرمز وباب المندب)، في تغذية الصراعاتالجيوسياسية والاقتصادية والطائفية والطاقوية في المنطقة .

ومن اجل التوصل الى معرفة كاملة وتلمس الطريق للوصول الى هذه المعرفة، فقد وظف الكتاب ثلاثة مناهج بحث علمية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج القانوني، من اجل التثبت من صحة الفرضيات والتي كانت على النحو الاتي:

أولاً: كلما زادت الاهمية الجيوسياسية للمضيق البحري، كلما زادت حدة الصراع الاقليمي .

ثانياً: ساهمت ضغوطات الدول الكبرى في فرض اجنداتها الخاصة على الصياغات القانونية الخاصة بالمضايق الدولية، الى زيادة الشعور بالغبن لدى الدول المشاطئة للمضايق، ومحاولة التهرب من تطبيق تلك البنود .

ثالثاً: كلما زادت نسبة هشاشة نظام أمن امدادات الطاقة، ازدادت عمليات عسكرة المجالات الحيوية للمضايق .

وقد توصل الكتاب الى اثبات صحة هذه الفرضيات الثلاثة، كما خلصت الى تحديد الفترة الزمنية الممتدة من العام ٢٠٠٣ - ٢٠١٨، على انها اعوام شهدت فترة هدوء نسبي بالنسبة للصراعات والتهديدات التي كانت تتعرض لها مضايق (هرمز وباب المندب (، غير ان الفترة التي تلت العام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٨، فقد تزايدت وتيرة الصراعات المرتبطة بهذه المضايق، ولما كانت المضايق تشكل اهمية كبيرة في الإستراتيجية العالمية والاقليمية.

الفصل الأول

مقدمة الكتاب

تتمتع الممرات والمضايق المائية بأهمية اقتصادية وتجارية كبيرة، إذ تمثل المنفذ أو الممر الوحيد لجميع الطرق البحرية التي تيسر وتسهل حركة التنقلات من مكان لأخر، هذا فضلاً عن توفيرها للوقت والجهد والمال .

ويوجد في العالم (٦٦) مضيقاً وممراً مائياً، يحظى العالم العربي بنصيب وافر من أهم هذه المضايق والممرات المائية الدولية، ذات الأهمية الإستراتيجية والتي زادت أهميتها لاحقاً بعد اكتشاف النفط وزيادة حرية التجارة الدولية، كون الدول العربية ولاسيما الخليجية منها من اكبر مصدري الطاقة على المستوى العالمي، وكذلك من اكبر الأسواق المستهلكة للسلع والمنتجات الغربية، إضافة إلى أن هذه الممرات مفتوحة للتجارة الحرة بين الشرق والغرب، ولعل أهم هذه الممرات على الإطلاق هما مضيق هرمز ومضيق باب المندب، لذا بقيت هذه المضايق العربية تشكل أهمية سياسية وعسكرية واقتصادية، ليس للدول العربية وحسب بل وللعالم اجمع، ويأتي على رأس هذه المضايق، مضيق هرمز، الذي يخضع لإشراف سلطنة عمان والجمهورية الإيرانية، يليه في الأهمية مضيق باب المندب الذي تشرف علية كل من اليمن وجيبوتي.

ويعد مضيق هرمز (باب السلام) من أهم الممرات المائية في العالم، والأول عربياً، وأكثرها حركة للسفن والناقلات العملاقة، والطريق الأهم لإمدادات الطاقة، فضلاً عن انه بوابة العبور لكل السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا المستوردة من الدول الغربية، لمنطقة الخليج العربي والعراق وإيران كذلك، وان أي إغلاق لهذا المضيق الحيوي، سيحيل أربعة دول، من الدول المطلة على شواطئ الخليج العربي إلى دول حبيسة وهي (العراق، الكويت، قطر، البحرين) حيث أن هذه الدول لا تمتلك أية إطلالة على أي شاطئ بحري باستثناء الخليج العربي .

ويأتي مضيق باب المندب في المرحلة التالية لمضيق هرمز من حيث الأهمية الاقتصادية والتجارية فضلاً عن الأهمية السياسية والإستراتيجية، ويصنف هذا المضيق باعتباره رابع أهم ممر مائي في العالم، وقد اكتسب هذه الأهمية الدولية بعد افتتاح قناة السويس،

حيث كان يعتبر في السابق أهميته المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي كان قبل شق قناة السويس مجرد بحر مغلق، أما بعد شق قناة السويس، فلقد اخذ بعداً جيوسياسياً مهماً، كونه اخذ يمثل اقصر خط ملاحي بحري يربط شمال الكرة الأرضية بطرفها الجنوبي، ولما كان مضيق باب المندب هو البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، فقد اكتسبا تبعا لذلك تلك الأهمية الجيوسياسية الكبيرة، وفي حالة إغلاقه، أو عرقلة الملاحة فيه، فان السفن التجارية وناقلات النفط والغاز المتجهة من الخليج باتجاه الدول الأوربية أو المتخذة للمسار المعاكس، ستضطر للإبحار حول القارة الإفريقية في جزئيها الجنوبي والغربي، وصولاً إلى مضيق جبل طارق، ثم الدخول إلى البحر الأبيض المتوسط لاستكمال رحلتها باتجاه الموانئ الأوروبية المطلة على هذا البحر، ولنا أن نتخيل مقدار الوقت اللازم لقطع مثل هذه الرحلة، ومقدار الزيادة في اجور الشحن، وفروقات سندات التامين على مثل هذه الرحلة التي قد تتعرض لخطر القرصنة قبالة السواحل الصومالية، هذا فضلاً عن التغيرات المناخية ضمن مسار الرحلة، وحركة التيارات المائية، وما إلى غير ذلك من المشاكل الملاحية التي يدركها ملاحو السفن والناقلات البحرية .

ومن ناحية أخرى فإننا نلمس تحول البحر الأحمر إلى ساحة منافسة، بل وحتى إلى حلبة للصراع سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، ونظراً للأهمية التي ذكرناها سابقاً، فان البحر الأحمر ومحيط مضيق باب المندب شهد تنافساً حاداً في إنشاء القواعد العسكرية على الجزر ذات الأهمية الاستراتيجة في مسار الملاحة سواء في داخل البحر الأحمر، أو في ممرات المضيق نفسه، في ظاهرة يمكننا أن نطلق عليها وصف (عسكرة البحر الأحمر ومضيق باب المندب)،فبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، دخلت دول أخرى على ساحة إنشاء القواعد العسكرية في جزر البحر الأحمر ومضيق باب المندب نذكر منها (الصين، إيران، الكيان الصهيوني، تركيا، روسيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، واليابان) .

وإذا ما انتقلنا للحديث عن المجال الجيوسياسي للمضيقين، فإننا سنلحظ وجود حالة من المنافسة والصراع حول السيطرة على هذه المضايق، فبعد أن كانت خاضعة بالكامل للانتداب البريطاني حتى عام ١٩٧١، فأننا نجد أن أول حالة صراع على هذه المضايق، تمثلت بقيام إيران باحتلال الجزر العربية الموجودة في مسار مضيق هرمز وهي

(طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى)،مباشرة وفي نفس موعد الانسحاب البريطاني منها، من اجل إحكام السيطرة الإيرانية على المضيق، ثم تطور الصراع على السيطرة على هذا المضيق خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حيث قامت إيران بمحاولات عديدة لإغلاق المضيق أمام الحركة الملاحية، وما تلا هذه الأحداث من انهيار للاتحاد السوفييتي (١٩٩١) وانتهاء حرب الخليج الأولى وغزو قوات صدام حسين للكويت، ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من سقوط طالبان والنظام العراقي السابق، وظهور ملامح جديدة للجغرافيا السياسة على المسطحات المائية خاصة في الخليج العربي، والبحر الأحمر وظفت معطيات جديدة، تمثلت بحالة ظهور الدول الطامعة أو الطامحة، لملئ الفراغ الجيوسياسي في الإقليم، نتيجة لعدم وجود قوة ردع في داخل الإقليم، فاستغلت إيران هذا الموقف لاستعراض قوتها في وجه القوى الكبرى، للمساومة على العقوبات الدولية ومن اجل الإفلات ببرنامجها النووي، مستغلة تامين جبهتها من ناحية العراق، الذي اخذ يدور في أفلاك الملالي الطائفية، ثم امتداد نفوذها إلى سوريا بوصفها حامي المزارات والمراقد والعتبات المقدسة، وصولاً إلى اليمن وباب المندب عبر بوابة مليشيات الحوثي، ومن قبل ذلك كله تمركزها في لبنان عن طريق حزب الله، وبالرغم من كل ما نشتمه من رائحة للطائفية من خلال هذا العرض، فإن الكتاب يسلط الضوء على نقطة غاية في الأهمية، وهي انه وبالرغم من الظاهر الطائفي لهذا التحرك الإيراني، إلا أن الكامن الجيوسياسي في هذا المشهد يطل برأسه إذا ما تتبعنا طرق الإمدادات الطاقية لدول الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية تحديداً، فمن خلال النفوذ الإيراني في كل من لبنان وسوريا يتضح لنا من خلف الأفق فكرة منع السعودية من محاولة إعادة إحياء مشروع خط أنابيب التابلاين، والذي كانت السعودية تصدر جزءً من إنتاجها النفطي من خلاله معتمدة على ميناء صيدا اللبناني، ومن خلال الحوثيين في اليمن تحاول إيران عرقلة خطوط الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وليس أدل وضوحاً على هذه الإستراتيجية من ما قامت به ميليشيات الحوثي مؤخراً من استهداف لناقلتي نفط سعوديتين قبالة مضيق باب المندب، أما العراق فان السيطرة عليها أتاحت لإيران إجهاض أي أمل للسعودية ودول الخليج العربي في إمكانية ربط خطوط نقل خليجية مع خطوط النقل البرية التي

تربط إقليم كردستان العراق بميناء جيهان التركي لضخ النفط الخليجي عبره إما من خلال الحكومة العراقية أو من خلال الأكثرية الشيعية في الجنوب، حيث لا يمكن مد أنابيب النفط إلا من خلال المناطق الشيعية في الجنوب العراقي والتي تدين بالولاء المذهبي لإيران، ثم إن سيطرة إيران نفسها على مضيق هرمز واستمرارية تهديداتها بامتلاكها القدرة على إغلاقه في وجه الملاحة البحرية، ناهيك عن محاولات التقارب الإيراني المصري أيام حكم الإخوان المسلمين في مصر، والذي يمكن أن يدخل ضمن هذا الإطار الكبير للصورة القاتمة التي تحاول أن ترسمها إيران، لشل القدرة التصديرية لمنطقة الخليج العربي والسعودية على وجه الخصوص كأكبر مصدر للنفط في العالم .

إن كل هذه الفوضى التي أحدثتها إيران في دول إقليم الشرق الأوسط، لا سيما تلك الأدوار التي لعبتها تحديداً بعد توقيع اتفاقها النووي مع الدول الغربية، وهو الأمر الذي ترك لطهران هامشاً كبيراً من المناورة، بعد تخطيها نظام العقوبات، وتحسن مستوى الأداء الاقتصادي الإيراني في تلك الفترة، لم يكن بمنأى عن الرصد والتمحيص من قبل الدول الكبرى، والتي رأت مؤخراً بان هذا النمو في الهيمنة الإيرانية على منطقة المشرق العربي الغنية بالموارد الأولية، والحاضنة الجغرافية لحليفتها إسرائيل، جعل من التحرك للجم القوة الإيرانية، أمراً حتمياً، يرتكز على حماية مصادر الطاقة الوفيرة في المنطقة، ومحاولة إدماج الكيان الصهيوني في إطار الحاضنة الجغرافية له، من خلال إعادة تشكيل الأحلاف الإقليمية في المنطقة، وهو ما توضحه دعوة الرئيس الأمريكي ترامب لإنشاء ناتو عربي يقف في وجه الأطماع الإيرانية في المنطقة، وإذا ما نجح الرئيس الأمريكي في إنشاء هذا الحلف الذي سيضم قطر إلى جانب خصومها الخليجيين، على مبدأ المثل الأردني الدارج (أنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وابن عمي ضد الغريب)، فانه من غير المستبعد أن تنضم إسرائيل إلى هذا الحلف مستقبلا على قاعدة الشطر الثاني من المثل .

مشكلة الكتاب

تشكل الممرات والمضايق البحرية احدى اهم النقاط المحورية والحساسة التي باتت تسير الصراعات والحروب الخفية والعلنية بين دول العالم، وتسعى معظم الدول الكبرى الى بسط هيمنتها على هذه المضايق، حيث شكلت الاهمية الجيوسياسية للمضايق الدولية

بصفة عامة، ومضيقي (هرمز وباب المندب) الواقعان في منطقة المشرق العربي، مسرحاً لتفاعلات القوى الاقليمية والدولية، الرامية الى تدعيم مستويات النفوذ والهيمنة على هذان المضيقان المهمان، خوفا من اغلاقهما أو تعطيل حركة الملاحة فيهما ، نظراً لأهميتهما الجيواستراتيجية والجيواقتصادية وحتى الأمنية ، لضمان ديمومة الامدادات الطاقوية التي تنساب عبرها، والتي باتت تشكل عصب الحياة للدول الصناعية الكبرى.

أهداف الكتاب .

التعريف بأهمية المضايق الدولية وأدوارها الجيوسياسية كعوامل مؤثرة في السيطرة على خطوط المواصلات البحرية المتحكمة بالتجارة الدولية، وكركائز لتدعيم الهيمنة والنفوذ الإقليمي والدولي .

التعرف على مراحل تطور الفقه القانوني المتعلق بالمضايق الدولية، وحقوق وواجبات الدول المشرفة على المضايق في أزمنة السلم والحرب .

تسليط الضوء على معضلة أمن إمدادات الطاقة، وخصوصاً أمن النقل البحري ومدى ارتباطه بالمضايق ودورها في تقليص مسافات الشحن وتقليل الوقت والمال.

أهمية الكتاب .

هنالك نوعان من الأهمية في الدراسات الأكاديمية وهي الأهمية العلمية والأهمية العملية .

الأهمية العلمية:

ترتبط أساساً بأهمية موضوع الكتاب وحداثته وكذلك قلة الدراسات المهتمة به في الأوساط الفكرية المعاصرة مما جعله جديراً بالكتاب والبحث ومحاولة تسليط الضوء على الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية في إطار تفاعلها مع موضوع الصراع وأمن إمدادات الطاقة وارتكاز الفهم الدولي والاقليمي على هذه المتغيرات لتثبيت دعائم الهيمنة والنفوذ الإقليمي واستعماله كورقة مساومة وضغط في مواجهة المجتمع الدولي.

الأهمية العملية .

تتعلق أساساً برغبة المؤلف في معالجة موضوع يحتل موقعاً هاماً في قلب الدراسات الجيوسياسية المعاصرة،ومحاولة فهم الواقع الدولي من خلال مطارحات نظريه، وتقديم الباحث إسهاماً ولو بشكل متواضع في تدعيم أسس البحث العلمي في تخصص العلاقات الدولية .

فرضيات الكتاب .

قام الكتاب على بيان العلاقة بين متغيرين هما متغير ثابت يتمثل في (المضايق البحرية) ومتغير مستقل هو (الصراع) وعليه فان المؤلف قام بصياغة مجموعة من الفرضيات الرئيسية يمكن إجمالها في ما يلي:

كلما زادت الاهمية الجيوسياسية للمضيق البحري، كلما زادت حدة الصراع في الاقليم .

ساهمت ضغوطات الدول الكبرى في فرض أجندات مصالحها الخاصة على الصياغات القانونية الخاصة بالمضايق الدولية، إلى زيادة الشعور بالغبن لدا الدول المشاطئه للمضايق ومحاولة التهرب من تطبيق تلك البنود.

كلما زادت نسبة هشاشة نظام أمن إمدادات الطاقة، ازدادت عمليات عسكرة المجالات الحيوية للمضيق .

حدود الكتاب.

المجال الزمني :

ستشتمل الدراسة على بيان مراحل تاريخية مختلفة في منطقة المشرق العربي كانت فيها الصراعات الاقليمية والدولية تتخذ منها مسرحاً لتفاعلاتها ومنافساتها من اجل السيطرة على المجالات الحيوية لمضيقي (هرمز وباب المندب) خلال الفترة الممتدة بين الاعوام (٢٠٠٣ - ٢٠١٨)، حيث شكل عام ٢٠٠٣ مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق إلى فترة الانتهاء من الدراسة عام ٢٠١٨.

المجال المكاني:

يمتد مجال الدراسة المكاني ليشمل كامل منطقة المشرق العربي (دول الشام والعراق والخليج العربي) بالإضافة الى الدول التي تشاطئ مضيقي (هرمز وباب المندب) كإيران ووجيبوتي والصومال واريتيريا والقرن الافريقي وكل الجزر الواقعة ضمن مجال المضيقين.

مناهج الكتاب .

يقصد بالمنهج (METHOD) طريقة البحث أي الطريقة أو المسلك الذي يتخذه المؤلف في المراحل المختلفة بعملية البحث، وبالتالي فان علم المناهج يهدف إلى الفهم الشامل والواعي، ليس لنتائج البحث فقط وإنما للعملية البحثية ذاتها، وعليه فان المنهج ما هو إلا طريق للامساك بالظاهرة أو الاقتراب منها، فهو يوضح البحث، ويطبعه بطابعه، وينعكس على تقسيم البحث بطريقة المعالجة. (القصبي، ٢٠٠٤: ص، ص: ٣٧ - ٣٨).

وستعتمد هذه الدراسة على توظيف ثلاثة مناهج بحثية بغية الوصول إلى مسالك وطرق مقننة تؤدي بالدراسة إلى غايات محدده، وهذه المناهج هي:

١-المنهج التاريخي .

لا يكاد يخلو بحث علمي أو دراسة منه، وذلك نظراً لأهميته في كشف الظاهرة وتطورها عبر الزمان والمكان، ويعتبر التاريخ من أكثر العلوم ارتباطاً بعلم السياسة، ويوصف التاريخ بأنه (علم السياسة الماضي)، وقد أصبحت الكثير من البحوث السياسية تستند إلى وثائق ودراسات تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث، (القصبي، ٢٠٠٤، ص: ٢٢٣) وسيستعين المؤلف بهذا المنهج عند الحديث عن المحطات التاريخية في عمر المضايق البحرية، ومراحل تطور الفقه القانوني المتصل بالمضايق، وعند تنأول الصراعات الإقليمية والدولية التي كان لها اثر مباشر أو على المضيقين .

٢- المنهج التحليلي الوصفي.

نظراً لان العلوم الاجتماعيةبصفة عامة وعلم السياسة على وجه الخصوص، يتعامل مع السلوك الإنساني والطبيعة البشرية، والتي تتميز بالعادة بالتعقيد وعدم الثبات والتغير المستمر، فقد برزت الحاجة إلى وجود منهج بحث علمي يستطيع أن يحتوي كل هذه الظواهر والموضوعات، وقد جاء المنهج الوصفي باعتباره خطوه أوليه نحو تحقيق الفهم الدقيق، والإحاطة بالإبعاد الواقعية بهذه الظواهر والموضوعات التي هي بحاجة للتحليل عندما تتناولها العلوم الاجتماعية، وحاجة هذه العلوم لاستخدام أسلوب الملاحظة العلمية الدقيقة، (القصبي، ٢٠٠٤، ص: ٢٦٣) ونظراً لهذه القدرة للمنهج الوصفي على استيعاب مفردات الوصف والتحليل فقد اعتمده الباحث كمنهج بحث مركزي يدخل في معالجة جميع مراحل الدراسة.

٣- المنهج القانوني.

وهو المنهج الذي سنستخدمه لبيان البنود القانونية المنظمة للصفة القانونية للمضايق الدولية، وأنظمة الملاحة فيها، وحقوق وواجبات الدول المشاطئة للمضيق، والحقوق والواجبات المترتبة على السفن الأجنبية المارة بالمضيق، ووضع المضايق الدولية في أزمنة الحرب من خلال بنود الاتفاقية الدولية لقانون البحار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة في العام ١٩٨٢.

مفاهيم الكتاب

١ – الجغرافيا السياسية .

أ – النشأة والتعريف:

تمثل الجغرافيا السياسية واحداً من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، وذلك كونها مضطرة إلى ربط التفاعلات البشرية التي تتسم بالتنوع والإيقاع السريع – للاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأهداف السياسية – مع عوامل الجغرافيا الأرضية شبه الثابتة، (رياض، ٢٠١٤: ص ١٠) وبمعنى أخر فإنها تركز على دراسة التفاعل المكاني بين الظواهر السياسية والجغرافية، فالموقع الجغرافي والبيئة والسكان والموارد الاقتصادية والحضارة الموروثة والكفاءة السياسية، هي العوامل التي تتحكم بمجريات الأحداث في كل إقليم من الأقاليم، وفي كل أمه من الأمم، وهي بهذه الصورة تمكننا من تكوين فكرة واضحة عن كفاءة الامم في حد ذاتها، وبالتالي عن علاقاتها مع غيرها من الأمم. (الشواورة والحلاق، ٢٠١٣: ص٥٢١) .

ولان كانت هذه الصورة التقريبية التي وصلت إليها الجغرافيا السياسية، فانه لابد لنا أن نعرف أن هذا اللقاء الذي تم بين الجغرافيا والسياسة، قد احتاج إلى إرهاصات كثيرة قبل أن يرى النور في النهاية، على انه يمكننا القول أن القرن التاسع عشر هو الذي شهد كل العمل الحقيقي، والجهد الصادق لإتمام هذا اللقاء بين الجغرافيا والسياسة، على أن هناك نتيجتان حددها الدكتور (صلاح الدين الشامي) في كتابة (دراسات في الجغرافيا السياسية)،أدت لحدوث هذا اللقاء المثمر وهما (الشامي،١٩٩٩: صص١٩–٢١):

النتيجة الأولى: انتهاء مرحلة الاكتشافات الجغرافية الكبرى

النتيجة الثانية: وتتمثل في المتغيرات التي أحاطت بالكيانات البشرية، وزادت من مجالات التقارب والالتقاء، ليرتفع بذلك المستوى الحضاري والثقافي لدى كافة الأمم.

ويقول (الأدميرال بيير سيليرييه)في كتابة (الجغرافيا السياسية والإستراتيجية) بأنه وخلال فترة القرن التاسع عشر ظهرت أربع مدارس فكرية للجغرافيا السياسية في كل

من انجلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الأخيرة لم تكن ذات تأثير قوي في ذلك الوقت كسابقاتها، ومن أهم منشئو المدارس الأوروبية هم (سيليريية، ١٩٨٨: ص٢١).

١- ماكيندور MACKINDOR (١٨٦١- ١٩٤٧)

٢- راتزل RATZEL (١٨٤٤-١٩٠٤)

٣- فيدال دولابلاس(١٨٤٥-١٩١٨٠)

هذا وقد عرفت المدرسة الألمانية استغلالاً مباشراً للجغرافيا السياسية ومحاولة توظيفها خلال الحرب العالمية الثانية، وما قبلها لحشد التأثير السياسي للنظام النازي الذي كان قائما في الأساس على أفكار جيوسياسية مشوهه تنادي بسيطرة العرق الآري، وأحقية هذا العرق النقي في السيطرة على العالم . قد قدمت مجموعة كبيرة من التعريفات التي انبرت لتوصيف علم الجغرافيا السياسية ولكننا سنختصر هذه التعريفات على مجموعة من علماء الجغرافيا السياسية كما أوردها الأستاذ الدكتور علي سالم أحميدان الشواورة وجابر الحلاق في كتابهما (الجغرافيا الطبيعية والبشرية)،فقد قام الأستاذ الجغرافي دوغلاس جاكسون بتعريفها «على أنها ذلك العلم الذي يركز على دراسة الظاهرة السياسية في أبعادها الجغرافية»، أما الأستاذ ريتشارد هارتسهورن فقد عرفها على أنها «ذلك العلم الذي يدرس أوجه التباين والتشابه بين الأقاليم الجغرافية كالدول مثلاً، من حيث السمات السياسية المختلفة»، كما أن الأستاذ كارل سأور قد عرفها على أنها «الابن غير الشرعي لعلم الجغرافيا» فيما عرفها الأستاذ تورمان باونرز على أنها «تركز على دراسة الدولة من حيث فكرها الايدولوجي وفلسفتها الثقافية وقوتها العسكرية»، أما لجنة الجغرافيا السياسية في اتحاد الجغرافيين الأمريكيين فقد عرفتها على أنها «دراسة العلاقة بين الظاهرات الجغرافية من ناحية، العمليات السياسية والدولة من ناحية أخرى». (الشواورة وحلاق، ٢٠١٣: ص٥٢١) .

ب- علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى :

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية .

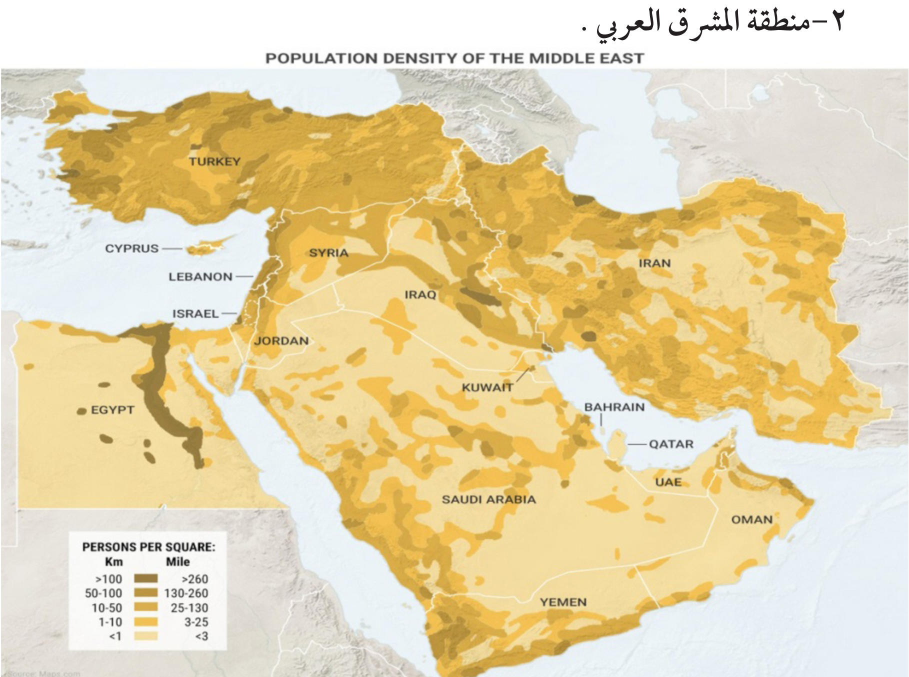
يتناول كلا العلمين دراسات السياسات الخارجية للدول، وطرق الارتباط والتنظيم بين الدول والوحدات السياسية، كما تدرس المنظمات الدولية والإقليمية، والمعاهدات والمؤتمرات الدولية وعناصر توازن القوى الإستراتيجية العسكرية وكثيراً ما يصعب تفسير العديد من العلاقات الدولية دون الرجوع إلى الظروف الجغرافية، كمشكلات الحدود ونزاعات السيطرة على الموارد والثروات. وقد كان الجغرافي الأمريكي إسحاق بوما نأول من كتب عن العلاقات الدولية من وجهة نظر جغرافية، وذلك عندما نشر كتاب له بعنوان (العالم الجديد، مشكلات الجغرافيا السياسية) وكان ذلك في العام ١٩٢١، حيث درس المشكلات السياسة السائدة في ذلك الوقت، وحلل العناصر الجغرافية البشرية والطبيعية التي أثرت عليها وساهمت في وجودها . (الشواورة وحلاق، ٢٠١٤: ص٧) .

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم السياسية .

ليس أدل على هذا الارتباط بين العلمين، من ارتباط صفة السياسة بالجغرافيا، ولما كانت الصفة بالعادة تتبع الموصوف، لان الموضوع في أسسه العامة مشترك بالنسبة لاهتمامه بالدول، والدارس للجغرافيا السياسية يركز اهتمامه في معرفة الدولة ومستوياتها الرئيسية، نظراً لان مجال الجغرافيا السياسية هو دراسة الوحدات السياسية من حيث نشأتها وتكوينها والمشكلات التي تواجهها، وبذلك فأنها تدرس التفاعلات التي تحدث بين البيئات الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية المتعددة، أي أن محور الدراسة يدور حول دراسة الأرض التي تسود فيها النظم السياسية المختلفة . وعموماً فان الجغرافيا السياسية بحاجة إلى العلوم السياسية لتستقي منها الكثير من المعلومات حيث أن مجال اهتمامها يركز على دراسة المحددات المكانية للعملية السياسية كما انه من الضروري لدارس العلوم إليه من معرفة عن المكان ومدى الاختلاف والتباين الطبيعي والاقتصادي والبشري منه، وعلى كل من السياسي والجغرافي السياسي ان يدرس الموضوع من وجهة نظره، والاختلاف الأساسي الذي يميز بين العلمين هو وجهة النظر

والمحور الذي يركز عليه كل من العلمين والنتائج التحليلية التي تخرج بها الدراسات. (السعودي، ٢٠١٠: ص ص٤٤ - ٤٥) .

٢-منطقة المشرق العربي .



الشكل رقم (١)

خريطة توضيحية لمنطقة المشرق العربي

المصدر: mauldin economics

أولاً: التعريف .

ورد في الموسوعة العالمية ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) التعريف التالي لمنطقة المشرق العربي هو اسم يشير الى الجزء الشرقي من الوطن العربي في مقابل المغرب العربي. ويضم دول الهلال الخصيب بشكل اساسي (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، ولبنان)،بالإضافة الى دول شبه الجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان، واليمن). ويضيف البعض احياناً مصر والسودان لهذه الدول. (المسوسوعة الحرة ، ويكيبديا).

ويقدم لنا الدكتور (توفيق فارس العودات) في كتابه « الضحية الكبرى: الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى (في المشرق العربي)» تعريفاً للمشرق العربي يستند الى الوقائع الجغرافية فيقول «هو مجموعة الدول التي كانت تشكل في السابق الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية في اسيا والتي تقع ضمن مستطيل متوازي الضلعين، قاعدته خط بياني يمتد من خليج العقبة الى رأس الخليج العربي الشرقي. اما رأس هذا المستطيل فخطه يمتد من خليج الاسكندرونة الى نقطة لا تبعد كثيراً عن الشاطيء الشرقي لبحيرة أورميا. واما الضلعان الجانبيان فالغربي منهما هو البحر الابيض المتوسط واما الشرقي منهما فهو بلاد إيران، ومساحة هذه الرقعة الجغرافية تقترب من مئتين وواحد وسبعين الف ميل مربع. (العودات، ٢٠١٢: ص٢١).

ثانياً: الخلفية السياسية والتاريخية لنشأة دول المشرق العربي.

كان اقليم المشرق العربي كغيرة من باقي الاقاليم المشكلة للبلاد العربية يتبع لأملاك الامبراطورية العثمانية، غير ان قبضة الاتراك على هذا الاقليم كانت اشد من غيرها على باقي الاقاليم، ويعود السبب في ذلك الى الواقع الجيواستراتيجي المميز لهذا الاقليم، حيث انه هو الاقليم الاقرب جغرافيا للمركز السياسي في الامبراطورية، ومن ثم فقد وقع هذا الاقليم تحت المراقبة الدائمة ولم يسمح فيه لأي شكل من اشكال النهوض القومي والثقافي فضلاً عن الشكل السياسي، وتعرض الاقليم نتيجة بروز الاتجاهات النهضوية والقومية فيه، الى حملات من القمع والاضطهاد واعدام اعلامه في الميادين والساحات العامة.(سعيد، ٢٠١٤: ص ص٦٨٠ - ٦٨١).

ونجد عند الدكتور (محمد رضوان) في كتابه « منازعات الحدود في العالم العربي مقاربه سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية» تأكيدا على ان الحقبة الاخيرة لحكم الامبراطورية العثمانية شهدت ظروفاً سياسية يطبعها التوتر والصراع، بسبب محاولة عدد من الاقطار العربية الانفصال عن حكمها، وان حلم هذه الشعوب كان يتمثل في نيل الاستقلال التام عن الحكم العثماني في اطار دولة عربية حديثة وموحدة، غير ان المنافسات والصراعات التي برزت بين عدد من الزعامات الدينية والقبلية والسياسية لقيادة مشروع هذه الدولة، اسهل على الاستعمار الأوروبي توطيد سلطانه

على هذه الدول، من خلال لعبه على أوتار هذه الصراعات والمنافسات وتغذيتها، والظهور امامها بمظهر الوسيط المحايد والحكم العدل الذي يقترح الحلول في شكل مشاريع تقسيم وتحديد مجالات نفوذ وسيادة الاطراف المتنافسة، ولم يكن ذلك الا نهجاً يصب في النهاية في مصلحة تحقيق الغايات السرية المعقودة بين الدول المستعمرة، والتي تهدف الى تمزيق وحدة العرب، وخلق كيانات ودول ضعيفة ومتناحرة، يسهل السيطرة عليها، ولعل من ابرز هذه الاتفاقيات السرية هي (اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، ومعاهدة سان ريمون ١٩٢٠). (رضوان، ١٩٩٨: صص٧-٨).

ويضيف الدكتور (علي محافظة) في ورقة بحثية حملة عنوان « وحدة بلاد الشام في مواجهة سياسة التجزئة الأوروبية اثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤، ١٩١٨) والتي جاءت كجزء من كتاب حمل عنوان (العالم العربي ومعضلاته والاصلاح المنشود) والذي اشترك في تأليفه عدة مؤلفين، على انه قد كانت لبريطانيا وفرنسا اطماع توسعية في المشرق العربي، وكان لهذه الاطماع مشروعات ومخططات لها صلة وثيقة بالبنية الاجتماعية للسكان. اما ادوات تحقيق هذه المشروعات فقد كانت الارساليات المسيحية، والمعاهد الاجنبية، ورؤوس الاموال والتجارة، واستغلال ما كانت تسمية الدول الغربية الاقليات الاثنية والدينية في المنطقة، والفئات المتفعة من التجارة مع الدولتين الغربيتين في المدن، والقبائل البدوية. (دراج، ٢٠١٢: ص١١٠).

ثالثاً: الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المشرق العربي.

ان موقع المشرق العربي الجغرافي شديد الارتباط بأهميته الإستراتيجية ولا يمكن الفصل بينهما. فالعبارات التي كانت تطلق في القرن التاسع عشر على هذه المنطقة باعتبارها (جسر الى اسيا) أو (الطريق الحيوي للإمبراطورية البريطانية) أو (الشريان الرئيس للمواصلات بين أوروبا واسيا)،اصبحت عبارات متداوله ومعروفه للجميع، تستعمل لغايات التأكيد على الاهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المشرق العربي، والتي اصبح يتوافر في باطنها مخزونات هائلة من الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها (النفط والغاز)،بالإضافة الى وقوعها على اهم طرق الملاحة البحرية المتحكمة بجزء كبير من تبادلات التجارة العالمية، سواء كانت بحاراً أو خلجان أو مضايق أو قنوات، (كالبحر

الأحمر، والخليج العربي، ومضايق هرمز وباب المندب وتيران، وقناة السويس).

وان هذا التأكيد على الاهمية الجيواستراتيجية للمشرق العربي قد ترك اثره العميق في تفكير جميع الذين كتبوا عن هذا الجزء من العالم، وينقل لنا الدكتور (توفيق فارس العودات) طائفة من هذه الكتابات نجملها كما يلي (العودات، ٢٠١٢: صص٢٣-٢٥):

كتب المفكر الالماني (ارنست جاخ) في الثاني والعشرين من كانون الأول من العام ١٩١٦ في المجلة الالمانية (دوتشيه بوليتيك) يقول « ان الحرب تأتي من الشرق الأوسط، والحرب ستندلع بسبب الشرق الأوسط، والحرب ستحسم في الشرق الأوسط».

كتب الكولونيل (تشرتشل) في منتصف القرن التاسع عشر يقول « اذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق فيجب لها بشكل أو باخر ان تدخل سوريا ومصر في نطاق سيطرتها ونفوذها ».

وفي عام ١٨٦٠ كتب السيد (هنري بولور) السفير البريطاني في إسطنبول الى اللورد (ج. رسل) وزير الخارجية البريطاني يقول « تعلمون سيادتكم ان سوريا كانت دائماً تعتبر لدى أولئك الذين انشئوا امبراطورياتهم في المشرق، المرتكز الخاص الذي يبنون عليه اي تخطيط يمتد للفتوحات الشرقية، فهي في الواقع حلقة اتصال بين افريقيا من جهة واسيا من جهة اخرى».

يقول الدكتور (ج.س. بادو) « ما دام هنالك ثمرة شهرية متدلية من شجرة في جنة عدن فان قطافها سيغوي احد الناس. وهذا هو السر في تورط منطقة المشرق العربي في الشؤون العالمية. فلقد كان في هذه المنطقة، التي هي جنة عدن بكل ما في المصطلح من معنى، تفاح شهي يود كل امرئ ان يقطف منه، تجارة يريد احتكارها، وموارد طبيعية يرغب في تطويرها والانتفاع بها، ومناطق يريد بسط نفوذه عليها .... ولان العوامل الجغرافية تعمل عملها في هذه المنطقة، فشعوبها لم تستطع يوماً ان تتصرف بشؤونها حرة طليقة دون ان تعكر صفو عيشها مصالح الدول العظمى فيها. (العودات، ٢٠١٢: ص٣٩) .

٣-مبدأ حرية أعالي البحار .

يذكر الأستاذ الدكتور (علي صادق أبو هيف) في كتابة (القانون الدولي العام)،بأنه لم يستقر مبدأ حرية البحار كقاعدة بين قواعد القانون الدولي العام إلا في منتصف القرن التاسع عشر،أما قبل ذلك فقد كانت الإمبراطوريات الكبرى القديمة، تعمد إلى إعلان سيطرتها على أعالي البحار، وتمد سلطانها وسيطرتها على بحر كامل، دون أن يكون هناك قواعد قانونية تنظم هذا الحق أو تؤطره وإنما تفرضه معطيات القوة والنفوذ التي كانت تتمتع بها هذه الإمبراطوريات. إلا انه يمكننا القول أن بدايات التفكير بإيجاد قاعدة قانونية تنظم حرية أعالي البحار وبالتالي حرية الملاحة في هذه البحار العالية، جاء مع كتابات الفقيه القانوني الهولندي (جروسيوس)،وذلك في كتابة (البحر الحر) والذي هاجم فيه ما كانت تدعيه الدول القوية من سيادة على البحار، وأعلن ضرورة أن تكون البحار حرة مباح استعمالها لجميع الدول على السواء، ولعل من أهم ما أيد أفكار جروسيوس في ذلك الوقت، عاملان مهمان هما (ابو هيف، ١٩٧٢: ص٢٧٧):

أ - اتساع رقعة الاكتشافات الجغرافية، وظهور الصورة الجلية لمعالم الجغرافيا الطبيعية للعالم ككل .

ب- الحاجة إلى استعمال البحار كوسيلة نقل بعد أن نشطت حركة التجارة بين الدول.

أما الباحث (حسن خطابي) فيحدد في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه(حق المطاردة الحثيثة في البحر العالي)،حجتين أساسيتين لتبرير حرية البحر العالي وهما (خطابي، ٢٠١٠: ص٥)

أ - استحالة نقل القواعد الكلاسيكية لتقرير السيادة الإقليمية على الأقاليم البرية إلى المجال البحري.

ب- إيجاد حل لمسألة اختصاصات الدول في البحر العالي.

وبالعودة إلى الأستاذ الدكتور أبو هيف فنراه قد حدد ثلاثة اعتبارات قام عليها مبدأ حرية أعالي البحار، جاءت كما حددتها المادة الثانية من اتفاقية أعالي البحار المبرمة في جنيف ١٩٥٨ والتي نصت على :

« لما كانت أعالي البحار مفتوحة لكل الدول، لا يحق لأية دولة أن تحاول فرض سيادتها على أي جزء منها. وتمارس حرية أعالي البحار وفق الشروط الواردة في هذه

الاتفاقية ووفق مبادئ القانون الدولي الأخرى»[1].

وعليه فان الاعتبارات الثلاثة التي استند عليها مبدأ حرية أعالي البحار هي(ابو هيف، ١٩٧٢ : ص٢٧٨) :

أولاً: إن أعالي البحار بطبيعتها غير قابلة للتمسك إذ ليس في وسع أية دولة مهما بلغت قوتها البحرية أن تسيطر على البحر سيطرة كاملة .

ثانياً: إن أعالي البحار هي أهم طرق المواصلات الدولية، ويجب أن تكون مفتوحة لمراكب جميع الدول .

ثالثاً: إن لا فائدة من إخضاع أعالي البحار لسيادة دولة أو بضعة دول لان حاجة الدول جميعا إليها واحدة، وتستطيع جميع الدول إشباع حاجاتها منها دون أن يضر ذلك بالدول الأخرى.

وقد كان من نتائج تثبيت القواعد القانونية لمبدأ حرية أعالي البحار أن انبثق عنها حرية الملاحة البحرية، وحرية الصيد البحري، وحرية مد الأسلاك البرقية والأنابيب تحت الماء، وحرية الطيران فوق أعالي البحار، وقد تضمنتها اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، مؤكدة على حرية الملاحة البحرية – وهو ما يهمنا في هذه الدراسة – من خلال استحداث ثلاثة أنظمة مرورية للملاحة البحرية إضافة إلى حق المرور البريء الذي تضمنته اتفاقية أعالي البحار التي أقرتها جماعة الدول في مؤتمر جنيف لسنة ١٩٥٨، وهي نظام المرور الحر والعابر والأرخبيلي، وهو تجسيد أكيد لما أصبح يعرف لاحقاً، بحرية الملاحة في أعالي البحار أو حرية الملاحة الدولية، ونقله ليشمل بذات الحرية، البحار الإقليمية التي تقع تحت السيادة الوطنية للدول، (فضيلة، ٢٠١٦: ص٧) وهو ما ستناقشه الدراسة بشيء من التفصيل في موقع أخر.

---

(١) المؤتمر الدولي لقانون البحار لعام ١٩٥٨.

٤-معضلة التبعية الطاقويه.

تشير هذه المعضلة المتعلقة بالطاقة والتي تعتبر من أهم ما يميز التفكير الإستراتيجي لدى الأطراف التي تعاني من كونها تصبح احد مهددات الأمن القومي للدول، ففي حين تعاني الدول الصناعية من الافتقار لمصادر الطاقة الحيوية (النفط والغاز) اللازمة لإدامة حركة الصناعة وازدهار المجتمعات فيها، تتوفر هذه الطاقة عند دول أخرى من العالم الثالث بوفرة، مما يجعل سبل الحصول عليها أمر في غاية الأهمية لتلك الدول، وفي هذا المجال يقول خبير الأمن الدولي (مايكل كلير) في كتابه (دم ونفط، أمريكا وإستراتيجية الطاقة إلى أين) « وسواء شئنا أم أبينا فما دمنا نواصل اعتمادنا على النفط كمصدر رئيسي للطاقة فان أمننا ورفاهنا الاقتصادي سيكونان مرتبطين بالتطورات الاجتماعية والسياسية عند هؤلاء المنتجين المعادين والذين لا يمكن التنبؤ بسلوكهم» (كلير، ٢٠١٠: ص ١٠٥) .

وإذا كان هذا الحال بالنسبة لدولة بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتعامل في تبادلاتها التجارية مع دول من العالم الثالث لا تتمتع بدرجة من القوة أو القدرة ما يمكنها من الوقوف في وجه أمريكا، سوى تلك المرة الوحيدة التي استعملت فيها الدول العربية المنتجة للطاقة سياسة توظيف سلاح النفط في علاقاتها الخارجية مع الغرب والتي جاءت عقب حرب عام ١٩٧٣، كرد فعل على سياسات الغرب التي دعمت إسرائيل في تلك المواجهة هو الأمر الذي جعل مسارها يتحدد لصالح إسرائيل في ذلك الوقت،والتي تمثلت بوقف تصدير النفط للدول التي ساندت إسرائيل وما تلا ذلك من بداية انطلاق حوار بين الدول المستوردة والمصدرة للنفط، في مؤتمر باريس الذي انطلق في عام ١٩٧٥(قطاطشة، ٢٠١٣: ص١١٦) .

أما إذا ما نظرنا في هذه المعضلة في مواجهة دولة محورية وقوية كروسيا، والتي تعتبر اكبر دولة مصدرة للغاز المسال في العالم، وإذا ما أدركنا أن روسيا قد استخدمت سلاح الطاقة كما أشارت إلى ذلك الدكتورة (خديجة عرفة محمد) في كتابها (أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية) والتي أكدت فيه انه وخلال الأعوام ١٩٩١-٢٠١٠ بلغ عدد المرات التي تم فيها استخدام سلاح الطاقة من قبل روسيا نحو(٦٠) مرة الأغلبية منها قطع تام للإمدادات بحوالي (٧٠٪) ولعل ما يميز هذه الكثافة في استعمال سلاح

الطاقة من قبل روسيا مرده كان على سبيل معاقبة دول الجوار الروسي أو ما يسمى بدول كومنولث الدول المستقلة،على توجهاتها نحو الغرب الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديداً لأمنها القومي (محمد، ٢٠١٠: ص١٨٧) .

وهذه المعطيات هي التي فرضت على دول الاتحاد الأوروبي باعتبار روسيا دوله غير موثوقة لإمدادات الطاقة،غير أنها وفي نفس الوقت تعتمد ولدرجة (٥٠٪) من وارداتها من الغاز على المورد الروسي،وتصل هذه النسبة إلى أعلى من ذلك بالنسبة لدول معينه في الاتحاد الأوروبي وخصوصاً المانيا، وفي هذا الصدد فان تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب الأخيرة فيه ١٥تموز ٢٠١٨، في مقابله له مع شبكة (سي بي سي) الأمريكية والتي انتقد فيها مشروع اتفاق خط أنابيب للطاقة (نورد ستريم)، وأضاف أيضاً «هناك الكثير من الغضب من حقيقة أن المانيا تدفع لروسيا مليارات الدولارات وان الأمر سيئ للغاية بالنسبة لالمانيا « وأضاف» هل يلوحون براية بيضاء؟» (الجزيرة. نت، ٢٠١٨) .

من هنا يمكننا أن نتعرف على طبيعة هذه المعضلة التي تؤرق الدول المستوردة للطاقة،على انه وفي المقابل تعتبر إستراتيجية تنويع مصادر الطاقة،هي الحل الأمثل لمثل هذه المعضلة التي يمكن أن تجبر بعض الدول على تقديم تنازلات كبيره في مجال سياستها تجاه الدولة التي تتحكم بنسبة مساهمه مرتفعة من حصيلة واردات تلك الدولة من الطاقة.

الفصل الثاني

مقدمة

لما كانت النظريات العلمية تمثل المدخل الانسب لفهم وتحليل موضوع الدراسة، وتعطي الباحث القدرة على القياس وصياغة المفردات العلمية بصورة اكثر ملائمة لموضوع الدراسة، فقد ارتأى المؤلف ان يوظف بعض الرؤى العلمية المتمثلة بالنظريات العلمية التي تختص في مجال دراسته في مجال العلاقات الدولية، لتكون بمثابة المرشد والدليل، الذي يوصله الى صياغة أفكاره بأسلوب علمي رصين، ومن اجل ذلك فقد اختار المؤلف عدد من النظريات يراها متماهية مع موضوع دراسته، جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي دراسة حالة مستقبل أمن امدادات الطاقة في مضيقي (هرمز وباب المندب)،وجاءت هذه النظريات على النحو الاتي:

المبحث الأول: الاتجاه النظمي .

المطلب الأول: نظرية تحليل النظام الاقليمي .

المبحث الثاني: الاتجاه الواقعي .

المطلب الأول: نظريات القوة .

المطلب الثاني: نظرية المصلحة القومية .

المطلب الثالث: نظرية الصراع الدولي .

المبحث الثالث: الاتجاه الجيوسياسي .

المطلب الأول: نظرية القوة البحرية لماهان

المطلب الثاني: نظرية قلب العالم لماكندر

المطلب الثالث: نظرية الاطار لسبيكمان

المبحث الرابع: ادبيات الدراسة / الدراسات السابقة

نظرية تحليل النظم الاقليمية

تتطلب دراسة النظم الاقليمية ضرورة المعرفة الحقيقية بأهم ادبيات الدراسات الاقليمية، والتي يأتي على راسها ماهية النظام الاقليمي، مداخل تعريف النظم الاقليمية، وحدود النظم الاقليمية، والنظام الاقليمي كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية، وهذا ما سيتم التطرق اليه تالياً في هذا المبحث .

أولاً: ماهية النظام الاقليمي .

مع اخذنا بنظرية تحليل النظم الاقليمية يجب علينا القول بداية بان هذه النظرية، تعتبر نظرية فرعية خرجت من رحم نظرية النظم الدولية، والتي يعود تاريخ التنظير لها في العلاقات الدولية الى ارهاصات وتجليات الثورة المنهجية التي قام بها السلوكيون مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين ودعوتهم الى الانفتاح على العلوم الطبيعية، واستعارة المناهج العلمية منها لتحليل ظواهر العلاقات الدولية والوصول الى اطار نظري قادر على التوصيف والتحليل والتنبؤ بالأحداث الدولية،(صور، ٢٠١٧: ص ١٦).

ويضيف الدكتور (جمال مطر وعلي الدين هلال) في كتابهما «النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية»، بانه قد كان من اثار هذا التطور في دراسة العلاقات الدولية التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل (مطر وهلال، ١٩٩٩: ص١٣):

أ) مستوى النظام الدولي: يقصد بذلك انماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى – وبالذات الدولتين العظميين – والذي يترتب علية نوعية العلاقات بينها وتحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

ب) مستوى النظام الاقليمي أو التابع: وهو المستوى الذي تهتم به هذه الدراسة على وجه الخصوص، حيث يقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد – عادة – على اساس جغرافي، وتمثل مستويات التفاعل فيه في بيان تأثير الفاعل الدولي على النظام الاقليمي، وتأثير الفاعل الاقليمي على النظام الاقليمي والدولي، وهو ما تتجلى حيثياته في الدراسات التي تمت عن النظام الاقليمي العربي، أو في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق اسيا وافريقيا.

ج) مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي: والذي يتحدد في بروز اشكال جديدة لهذه الوحدات، منها الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة، والحركات الثورية الساعية الى الاستقلال، الا ان الدولة ما زالت هي اكثر وحدات النظام الدولي تعدادا واهمية في تحليل العلاقات الدولية.

وفي هذا المجال يضيف الدكتور (فواز جرجس) في كتابه «النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية»، بان دراسات النظم الاقليمية تستخدم بصفتها اطارا مفاهيمي وتحليلي، جاء كرد على النموذج المنفرد، الشامل للسياسات العالمية، والذي يركز على التفاعل بين الشرق والغرب وصولاً الى استبعاد الفاعلية الاقل شانا، وينظر اليه على انه شبكة أو مجموعة متراكبه من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض سواء كانت منظومات عالمية أو اقليمية أو قومية أو محلية. (جرجس، ١٩٧٧: ص٢١).

وبالعودة الى الدكتور (جمال مطر وعلي الدين هلال)،اللذان اكدا على انه يمكن ارجاع مفهوم النظام الاقليمي، على الرغم من حداثة شيوعه كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، حيث ظهر بهذا المفهوم في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، الا انهم يقولون بإمكانية ارجاع جذوره الى زمن بعيد، حين كان الجدل المحتدم في حينها بين ما سمي بالعالمية في مواجهة الاقليمية، وصولاً الى اقرار انصار الاقليمية في النهاية انه من الخطأ النظر الى الاقليمية كبديل عن العالمية، بل يمكن اعتبارها خطوة في تحقيق العالمية. (مطر وهلال، ١٩٩٩: ص١٤).

اما الدكتور (محمد السعيد ادريس) فيرى في كتابه «النظام الاقليمي للخليج العربي»، فانه يلحظ ان الدراسات الاقليمية، بوصفها نظماً فرعيا للنظام الدولي المسيطر، لم تحظ بالاهتمام الواجب طيلة عقدي الستينات والسبعينات، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية، على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة اساسية، وتعاملوا مع الاقليمية، كجزء من دراسات المناطق كما يقول كل من (كانتوري وشبيغل)، وفي احيان اخرى اهتم البعض من امثال (جوزيف ناي) بدراسة النظم الاقليمية من منظور العلاقات الدولية. الا انه وكما يقول (دايفد

مايرز)،فانه عندما ظهرت تطورات اخرى جديدة اثرت في تفاعلات النظام العالمي في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، والتي تمثلت بسقوط الاتحاد السوفييتي، احد اقطاب النظام الدولي، تم اعادة تنشيط وتفعيل توجهات السياسة الاقليمية والدراسات الخاصة بالنظم الاقليمية، التي كانت قد ظهرت في أواخر الخمسينيات، حيث ظهر ما سماه (باري شويتز) «بنظرية الاقليم» وعمل على تطويرها كل من (كرازمر وجيفرز وهام بسون، وصولاً الى لويس كانتوري وستفن شبيغل اللذين طورا اسس نظرية النظام الاقليمي)،حتى عد كتاب الاخيرين المميز « السياسة الدولية في الاقاليم « بمثابة فتحا في الدراسات الحديثة للنظم الاقليمية. (ادريس، ٢٠٠٠: صص١٦ – ١٧).

ثانياً: مداخل تعريف النظم الاقليمية .

تعتبر مسالة تعريف النظام الاقليمي، عملية معقدة، وذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه، وقد أوضح (بروس رسيت) ذلك بقوله «ان تعريف الاقاليم يختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الاخصائيون في نظرية الاقاليم، ومفهوم الاقليمية يوصف بانه مفهوم متعدد الجوانب، وانه ليس شيئاً واحداً بل اشياء المتعددة». (جرجس، ١٩٧٧: ص٢٣).

ويتجه راي (ماغوري)، الى الاخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمستدامة التي تدور بين مجموعه من الدول القيمية ذات القرب الجغرافي، كشرط اساسي للقول بتشكيل منطقة معينة بنظام اقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي، كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، وبذلك يكون النظام الاقليمي هو «ذلك الاطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول يفترض انها تتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الاجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافاً داخلي وخارجي بهذا النظام كنمط مميز». (صور، ٢٠١٧: صص ١٩ – ٢٠).

ويؤكد الدكتور (محمد السعيد ادريس) بانة وعلى الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بالنظم الاقليمية، فان المؤلف واجه مشاكل حقيقية فيما يتعلق بتعريف النظم الاقليمية وتمييزها بعضها عن بعض، فيما يتعلق بمستويات التحليل .وفي الوقت

الذي يتحدث في (كانتوري وشبيغل) عن أربعة معايير لتعريف النظام الاقليمي هي: التقارب الجغرافي، ووجود ثلاثة فواعل على الاقل، وان يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان كجماعة مميزة، وان يسود هذا الادراك أو الوعي بالذاتية والخصوصية الاقليمية بين اعضاء النظام، وان يكون مستوى القوة داخل النظام ادنى منه في النظام الدولي المسيطر، والتأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي. (ادريس، ٢٠٠٠: ص١٧) وبذلك فانهما يعرفان النظام الاقليمي بوصفة « النظام الذي يتكون من دولتين أو اكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط اثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تسهم في زيادة الشعور بهويتها الاقليمية، من خلال افعال ومواقف دول خارجة عن النظام» (صور، ٢٠١٧: ص٢١).

ونرى عند (جمال مطر وعلي الدين هلال) في معرض تعريفهما للنظم الاقليمية بيان وجوب التمييز بين ثلاثة اتجاهات لتحديد معايير تعريف النظام الاقليمي وهي التقارب الجغرافي، ووجود ثلاثة دول على الاقل، وعدم وجود اي من القوتين العظميين في النظام، وكثافة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام. (مطر وهلال، ١٩٩٩: ص١٧) .

ثالثاً: حدود النظام الاقليمي.

يرى الدكتور (فواز جرجس) بانه لا يوجد اجماع بشان رسم حدود للأقاليم أو النظم الاقليمية أو عضويتها، ويستشهد على ذلك بقول (انيس كلود) « ان العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الامر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، وان من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية المفروضة على نحو عقلاني، كما ان الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة اغراض اخرى، اما الخطوط الفاصلة التي يجري اختبارها بدقة تامة فهي ذات طريقة غير مناسبة للتغيير أو المطابقة، وذلك لتداخلها بعضها ببعض» ، وبموجب هذا الراي تعتبر مسالة تثبيت الحدود مسالة ذاتية لا يمكن تحديدها وفق المنهج القاضي بان الاسباب لها اثار تحدثها، وان الدول تلعب ادوار متفاوتة في شدتها في منظومات فرعية متعددة وفي أوقات مختلفة،(جرجس، ١٩٧٧: ص٢٣) وان ما يفسر ذلك يمكن تصويرة على النحو الاتي، ان منظومة دول الخليج العربي هي منظومة اقليمية ضمن النظام العربي، وهذا الامر لا يقتضي عدم تفاعلها مع

النظام العربي بحجة انها منظومة فرعية، حتى وان كانت مغلقة، بل على العكس من ذلك، فنراها تمارس تفاعلها مع محيطها العربي بكل فعالية، سواء على صعيد الدول كلا على حدا، أو على صعيد المنظومة الموحدة.

وفي اطار رسم حدود النظام الاقليمي يرى (منصور حسن العتيبي) في كتابه السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩- ٢٠٠٠) انه بالإمكان دراسة هذه العلاقة من خلال خمسة جوانب اساسية هي (العتيبي ،٢٠٠٨: صص١٦- ١٧):

أ) الخصائص البنيوية للنظام: وتعني الخصائص والسمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للمنظومة الاقليمية، من حيث التقارب بينها، والى اي مدى تتوافر عناصر التماسك المختلفة لدى الدول المشكلة لهذه البنية الاقليمية، وتساعدنا هذه الخصائص والسمات على دراسة عوامل التقارب بين دول النظام، فيما يتعلق باللغة والدين والثقافة والتاريخ، والنظم الاقتصادية والسلوك الدولي الخارجي، باعتبارها مدعاة تقارب أو اختلاف .

ب) نمط الامكانات: وهو مستوى توزيع القوة بين مكونات البنية الاقليمية من حيث وجود توازنات للقوة بين وحدات النظام، ودرجة سيطرة أو هيمنة احدى القوى على هذا النظام، أو دراسة هذه القوة كنتيجة للتحالفات البينية داخل النظام والتي تكون موجهة للدول الاخرى، ونعني بالقوة، القوة المادية والعسكرية والنفسية .

ج) نمط التحالفات والسياسات: ويشير الى طبيعة العلاقات المتداخلة بين اعضاء النظام الاقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة ازاء الدول الاخرى والتحالفات التي قد تدخل في اطار ذلك النظام .

د) بنية النظام الاقليمي: من المعروف ان كل نظام اقليمي لا يعيش في الفراغ، وانما ينشأ ويترعرع في بيئة يتأثر بها وتؤثر به، وتفرض على حركته محددات وقيود، وتتيح له مجالاً وفرصا، وهذه البيئة تتعلق بالعلاقات المتبادلة بين دول الاقليم ذاته التي تتفأوت في قوتها فيما بينها وبين الدول من خارج النظام الاقليمي.

رابعاً: النظام الاقليمي كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية .

يرى العديد من المختصون في الدراسات الاقليمية، ان اهم الاسهامات النظرية المرتبطة نظرية أو اقتراب تحليل النظم الاقليمية، هي تلك التي قدمها (لويس كانتوري وستيفن شبيغل)، اللذان قدما جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الاقليمية وغير الاقليمية .

وبالعودة الى (منصور حسين العتيبي) فإننا نراه يقدم مجموعة من المهام التي تدخل في اعتبار تحديد اداة منهجية لتحليل العلاقات الدولية، من منظور نظمي اقليمي، كما أوردها (كانتوري وشبيغل) وهي (العتيبي، ٢٠٠٨: صص٢٥-٢٦) :

أ) تقدم نظرية تحليل النظم الاقليمية، وحدة تحليل متوسطة بين النظام الدولي ومستوى الدولة، وبالتالي فإنها تقلل من عدد الدول أو الوحدات التحليلية في تحليل العلاقات الدولية، حيث تقصر التحليل على وحدات النظم الاقليمية فقط، بدلاً من تنأول كل دولة على حدا .

ب) تساعد المحللين السياسيين التعرف على بعض الظواهر الدولية من خلال الخصوصيات الاقليمية، وبالتالي تعطي فهما أوسع لهذه الظواهر من خلال التعرف على اسبابها الحقيقية بدلاً من تعليقها على التدخلات الخارجية من جانب الدول الكبرى.

ج) تساعد الباحثين على التخصص والتعمق في دراسة منطقة اقليمية معينة وتحليلها والتعرف الى الخصائص المشتركة بين دول ذلك الاقليم .

د) تساعد من خلال دراسة العوامل المسيطرة داخل النظم الفرعية، على تقديم فهم أوسع لمجريات التفاعلات التي تحدث داخل تلك النظم، وبالتالي داخل النظام الدولي باعتباره المجال الذي يتكون من مجموعة من النظم الفرعية .

ه) توفر، ومن خلال المقابلة بين النظم الاقليمية المختلفة من حيث المكان والزمان، فهما للخصائص المميزة لكل اقليم فرعي، وللتفاعلات السياسية بين أعضاءه خلال حقبة زمنية معينة .

و) توضح، وعلى ضوء فهم التفاعلات بين المستويات المختلفة للنظام الدولي، وبخاصة العلاقات بين النظام المسيطر والنظم الاقليمية الفرعية، فهم حدود الاختراق

والتبعية واسباب كل منهما.

ويضيف في هذا المجال (عياد محمد سمير) في دراسته الموسومة بعنوان « مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق»، ان المفكرين (كانتوري وشبيغل) قد قسما النظام الاقليمي الى ثلاثة اجزاء (منطقة القلب، منطقة الهامش، ونظام التغلغل)،واعتبرا ان الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، ويمكن التدليل على ذلك من خلال مثال وضع المملكة العربية السعودية في النظام الخليجي، والتي تعتبر منطقة القلب بالنسبة لهذا النظام الاقليمي الفرعي،اما المنطقة الهامشية فتضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام بدرجة معينه نتيجة لعوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أو تنظيمية، ولكن تقوم بدور معين في سياسة النظام الاقليمي، وبالعودة الى المثال السابق فيمكننا القول بان سلطنة عمان تمثل منطقة هامش بالنسبة لنظام دول الخليج العربي، اما نظام التغلغل فيقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الاقليمي، وتشكل ادوات ضغط على المنظومة الفرعية كوحدة قائمة، أو على احدى وحدات هذه المنظومة بشكل خاص، واذا ما اسقطنا واقع الحال لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، على هذه الجزئية، فإننا سنلاحظ بان إيران تمارس نظام التغلغل على المنظومة باسرها من خلال نفوذها على المضايق البحرية المتحكمة بحركة امدادات الطاقة المصدرة من دول هذه المنظومة، كأداة ضغط على كافة وحدات المنظومة الخليجية، كما تمارس نظام التغلغل على دولة البحرين خصوصاً، كوحدة من مكونات النظام الخليجي، بحجة دعم حقوق الاكثرية الشيعية المضطهدة داخل هذه الدولة. (سمير، ٢٠٠٤: ص١٩٠)

ويوضح الدكتوران (جمال مطر وعلي الدين هلال)، مستويات العلاقة بين هذه الاجزاء الثلاثة للنظام الاقليمي، بانها علاقة ديناميكية ومتغيرة بين دول القلب، والاطراف في اطار نظام ما، والدول الهامشية ونظام التغلغل أو بيئة النظام، فدور الدولة في النظام الاقليمي، ودرجة اسهامها في تفاعلاته، قد تتغير، الامر الذي قد يغير تحديد دول القلب والاطراف من مرحلة لأخرى، كذلك فان الدول الهامشية قد تسعى للعب دور اكبر في داخل النظام، وقد تساعدها على ذلك دولة عظمى- أو اكثر- من خارج النظام، بغية تحسين موقعها داخل الاقليم الفرعي، وقفزها الى موقع القلب، ولا تكون هذه المساعدة الا نتاج جهود الدولة العظمى لتكريس هيمنتها على هذه المنظومة

الفرعية، ولا يقتصر الامر على الدول العظمى في هذا المجال، بل قد تلجأ بعض دول القلب في النظام الى طلب المساندة أو الدعم خلال صراع ما مع مجموعة اخرى من دول القلب. (مطر وهلال، ١٩٩٩: ص٢٠).

ويمكننا توضيح هذه العلاقة، من خلال اسقاطها على حركة صعود المملكة العربية السعودية الى مركز القلب في النظام الاقليمي العربي، حيث ان تتبع المراحل التاريخية لحركة تقلب منطقة القلب في النظام الاقليمي العربي نجدها كانت تتأرجح بين القاهرة وبغداد، الا ان التطورات التي رافقت غزو امريكا للعراق، وموجات الربيع العربي التي ادت الى قلب بعض الانظمة الحاكمة، وتراجع مكانتها الاقليمية، ومن ضمنها مصر، كل ذلك ادى الى تمهيد الطريق امام السعودية للقفز الى منطقة القلب في النظام الاقليمي العربي، اضافة الى ان التقارب السعودي مع القطب الأوحد والمؤثر في النظام الدولي الجديد – امريكا – ادى الى سهولة في حركة السعودية الى منطقة القلب، معتمدة على التأييد الأمريكي، والقبول الضمني لكثير من الدول الهامشية في النظام الاقليمي العربي، نتيجة لاحتياجاتها الاقتصادية، المتمثلة في طلب المعونة الاقتصادية من السعودية، كل ذلك ادى الى صعود السعودية الى منطقة القلب، الا ان ما ينغص على السعودية فرحتها بهذه النتيجة، هو الاندفاع الإيراني عبر نظام التغلغل، لمنافسة السعودية على هذه المكانة، والذي جاء كمحصلة واقعية لما سماه (هانز مورجانثو)، بإغراءات فراغات القوة.

الاتجاه الواقعي .

برزت النظرية الواقعية كنظرية سياسية تهدف الى ممارسة التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد جاءت كردة فعل على اطروحات الاتجاه المثالي الذي كان سائداً في تلك الفترة، ونظراً لعجز هذا الاتجاه عن الاحاطة الكاملة أو العجز الصريح، عن تفسير حجم الصراعات والمنازعات الدولية في ذلك الحين، وهو ما ذهب اليه الدكتور (اسماعيل صبري مقلد) في كتابة «نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة»، عندما اكد على انه وبعد الحرب العالمية الأولى وكنتيجة مباشرة لتفاقم الصراعات الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى الى خلق مراكز قوى

تستطيع بثقلها وتأثيرها ان تصنع واقعاً دولياً يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على خصومها. (مقلد، ١٩٨٧: ص٤٩) .

وانطلقت دراسات المدرسة الواقعية أو الاتجاه الواقعي من بوتقة معارضة المدرسة المثالية والتي كانت تنظر الى العلاقات الدولية بعين المثل والاخلاق وتحاول ان تصل الى نتيجة مفادها تصور هذه العلاقات كما يجب ان تكون عليه في حين ان الواقعية جاءت كترجمة حرفية للواقع المعاش والملموس كما هو دون تجميل أو تنميق للصور المثالية وهذا ما اكده الدكتور (سعد حقي توفيق) في كتابة «مبادئ العلاقات الدولية»، حيث اكد على «وعلى خلاف المدرسة المثالية التي تنظر الى العلاقات الدولية كما يجب ان تكون عليه، فإنها (اي الواقعية) تدعوا الى ملاحظة ما تسير علية هذه العلاقات في الواقع». (توفيق، ٢٠١٠: ص٩٢).

اما اهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية الواقعية فيمكننا ان نجملها بما يلي (توفيق، ٢٠١٠، ص :٩٣):

أ) الطبيعة البشرية ليست مجبولة على حب الخير والفضيلة، وانما تنزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة، وهذا ما يفسر سبب الصراعات والنزاعات على المستوى الفردي والدولي.

ب) اهمية الموقع الجغرافي للدولة وما يمثله من امتلاك للأدوات التاثيرية على مكانة هذه الدولة وتوجهاتها السياسية الخارجية.

ج) ترى الواقعية ان الطريقة المثلى لتحقيق السلام الدولي لا تأتي من خلال مبادئ القانون الدولي أو المواثيق والمعاهدات الدولية، وانما تنبثق من فكرة توازن القوى، التي تمثل احدى اهم السبل في تحقيق السلام الدولي.

د) لا يقيم الواقعيون وزنا للأخلاق في مجال السياسة الدولية، ويميزون بينها وبين الاخلاق الفردية الخاصة بالأشخاص، وبين الاخلاق الواجب اتباعها من قبل الساسة والسياسيين، وان الفصل الاساسي هو لجهة النظر لما يتم تحقيقه على صعيد المصلحة الوطنية للدولة أو الكيان، ومدى تحقيقها الاهداف والغايات للدولة، وعليه فهم يميزون بين المعايير التي تحكم اخلاقيات القائد أو السياسي في البيئة الخارجية أو الدولية عن تلك التي تحكم سلوكه السياسي في البيئة الداخلية اي داخل الدولة .

هـ) ان الواقعية تذهب الى حد انكار الاخلاق في السياسة على اعتبار ان السياسة ليست وظيفة الاخلاق، والنظرية السياسية تنبثق من الممارسة السياسية والخبرة التاريخية.

و) تؤكد النظرية الواقعية على عدم وجود توافق في المصالح القومية الاساسية للدول وان الصراعات والنزاعات الدولية تأتي بالنتيجة من تناقض وتضارب هذه المصالح، والتي قد تؤدي في النهاية الى وقوع الحروب.

ز) الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية في النظرية الواقعية، وعليه فان هذه الدول تسعى دوما لتعزيز قوتها، كهدف للبقاء والحفاظ على الذات، وتحقيق الغايات، على انها ان لم تقم بالسعي الحثيث لتعزيز وتطوير قوتها، فانه سيكون محكوماً عليها بمعاينة الاكراه والانحدار وحتى الاندثار.

تحليل القوة من وجهة نظر الواقعية .

ان القوة التي سنحاول دراستها وتحليلها هنا، لا تعني بالضرورة القوة العسكرية أو وسائل الاكراه المادي بمعناها الضيق فحسب، وانما القوة القومية بمقوماتها الشاملة وبمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية. (عطوان، ٢٠١٠: ص١١) ومن هنا فان المؤلف سيأخذ معيار القوة في السياسة الدولية من خلال تحليلها كوسيلة مرتبطة بتحقيق الاهداف كما قيمها (ارنولد ولفرز)،وكدافع كم قدمها (هانز مورجانثو) باعتبارها قوة ايدولوجيات السياسة الخارجية، وكعلاقة كما جاءت في تحليلات القوة لدى (أورجانسكي) .

أولاً: القوة كوسيلة مرتبطة بتحقيق الاهداف.

لدى مناقشتنا لهذه الجزئية من جزئيات التوجه الواقعي في تفسير وتحليل القوة، سنركز اهتمامنا على اعتماد القوة كوسيلة لتحقيق الاهداف الخارجية للدولة، والذي اعطاه (ارنولد ولفرز) اهتماماً خاصاً، ونجد ذلك جلياً وواضحاً من خلال ما قدمه الدكتور (علي عودة العقابي) في كتابه « العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات» عندما نسب الى ولفرز قوله «ان القوة لا تكتسب كهدف

نهائي في حد ذاته، وانما هي مجرد اداة لتحقيق اهداف ابعد منها، وبدون ربط القوه بالأهداف يصعب الحكم على ما اذا كانت الحصيلة المتحققة لدى الدول من امكانات القوة القومية تقترب من مستوى الاهداف الخارجية التي تختارها لنفسها، ام انها تتجاوزه لتصبح نوعاً من الافراط الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف». (العقابي، ٢٠١٠: ص١٤٩) .

وبالعودة للدكتور (اسماعيل صبري مقلد) فإننا نجده يحدد وبصورة عامة الاهداف القومية للدول الى ثلاثة فئات رئيسية كما يراها ولفرز، لتكون بالتالي فروض نظريته في القوة وهي (مقلد، ١٩٨٧: ص٥٥):

اهداف التوسع القومي .

اهداف البقاء القومي.

اهداف تحمل معنى انكار الذات .

اهداف التوسع القومي :

ويقوم هذا الهدف على العمل على تغيير الامر الدولي القائم، من خلال السعي للحصول على المزيد من امكانات القوة في مواجهة الاخرين، أو التوسع الاقليمي، أو استرجاع احد الاقاليم التي فقدتها الدولة، أو عن طريق فرض نمط عقائدي معين، أو اسلوب حياة على الاخرين، أو عن طريق التحرر من السيطرة الاجنبية، بمعنى تحصيل مستويات من القوة اللازمة التي تمكن الدولة من خدمة مصالحها وتعزيز موقفها في مواجهة الدول الاخرى، لرفض املاءات الهيمنة لبعض القوى والمصالح الاجنبية(العقابي، ٢٠١٠: ص١٥٠) .

اهداف البقاء القومي:

ويعني الابقاء على الوضع الدولي القائم والدفاع عنه ضد اي محاولات تستهدف تغييرة، وتنحصر هذه الاهداف بتامين السلامة الاقليمية للدولة، والاستقلال القومي، والاحتفاظ بحزام أمن أو مناطق نفوذ خارجية، أو الدفاع عن الاستثمارات الخارجية للدولة، حيث تشكل هذه الاستثمارات عصباً رئيسياً من اعصاب القوة القومية للدولة، وان فقدانه قد يغير من علاقات القوة القائمة، وكقاعدة عامة، فان اهداف البقاء القومي، تنظر الى مسوغات الحصول على القوة في سبيل الاستجابة أو رد الفعل وليس في سبيل المبادأة، مما يعني انها استراتيجية دفاعية بالدرجة الأولى (مقلد، ١٩٨٧: ص٥٥).

اهداف انكار الذات:

ينصرف ارتباط هذه الاهداف على العموم مع المبادئ الانسانية والمعتقدات الايدولوجية وهي بذلك تتجاوزه المصلحة القومية لتركز على اهداف مثل (التضامن الانساني، السلام والعدالة الدولية، الشرعية الدولية وحكم القانون، معاداة الاستعمار، الحرية والتحرر، ونزع السلاح ... وغيرها) وقد يأتي اعتناق مثل هذه الاهداف بفعل قوى داخلية، تتحرك بدافع من الافكار المستلهمة منها (العقابي، ٢٠١٠: صص١٥٠ - ١٥١).

ويضيف الدكتور (اسماعيل صبري مقلد) بان الارتباط بهذه الاهداف يؤدي بالدولة الى انتهاج سلوكيات معينه مثل (مقلد، ١٩٨٧: ص٥٩):

أ) تقديم المصالح القومية للدول الاخرى بدرجة اكبر من الاهتمام، وتقدم الدولة نفسها في هذه الحالة، على اعتبار انها نموذجاً، يجعل من الممكن تهيئة الظروف الدولية لتقبل افكارها تلك، لتنتقل من حيز الشعارات السياسية المجردة الى حيز الشيوع والانتشار والتقبل.

ب) تواضع الدولة وعدم مبالغتها بالتعصب أو التطرف، وهي وان واجهت التعارض بين اهداف مصالحها القومية مع هدف انساني أو سياسي اكبر، فإنها ستؤثر الاخير ولو على حساب مصالحها القومية.

ج) تقدم الدولة في هذه الحالة على الاستعداد لتقديم التنازلات في مصلحة السلم الدولي.

د) تفرض الدولة على نفسها تقييدات ذاتية، في مجال استخدام القوة والعنف.

ثانياً: القوة كدافع محفز لايدولوجيات السياسية الدولية (مورجانثو) .

يذكر الدكتور (سيف نصرت توفيق الهرمزي) في مقال له بعنوان «القوة في العلاقات الدولية: لهانز مورجانثو»، تأكيد مورجانثو على ان فكرة القوة في العلاقات الدولية مقبولة، وان علم السياسية الدولية (السياسية الدولية – العلاقات الدولية) شانه شان عالم السياسة الداخلي، هو عالم الصراع من اجل القوة مهماً تكن مرامي ذلك العلم فان القوة هي هدفه المباشر والملح والدائم. وان مفهوم القوة في السياسة الدولية، ما هو الا تصور محدد للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي، وعليه، فان الدول وطبقاً لهذا التصور تتصارع من اجل الاهداف الأتية (الهرمزي، ٢٠١٢: ص٣):

أ) سياسات الحفاظ على الوضع القائم .

ب) سياسات التوسع الاستعماري .

ج) دعم المكانة السياسية في المجتمع الدولي.

أ) سياسات الحفاظ على الوضع القائم :

يرى الدكتور (علي عودة العقابي)،ان هذا النوع من السياسات يهدف الى الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ، واللحظة التاريخية المناسبة عادة لتنفيذ سياسات الوضع القائم، هي عند انتهاء الحرب اي عندما تظهر توزيعات جديدة لعلاقات القوة كنتيجة طبيعية لانتصار اطراف أو هزيمة اطراف اخرى، في تلك اللحظة التاريخية تحاول الدول المنتصرة ان تفضي على توزيعات القوة الجديدة مسحة من الشرعية الدولية، ويمكن اعتبار معاهدات الصلح هي التي تحاول ان تؤدي الدور الرئيسي في صياغات تلك التغيرات في صورة التزامات تعاقدية بين اطراف غير متكافئين. (العقابي، ٢٠١٠: ص١٥٢) ولعل ابز مثال في التاريخ الحديث على شواهد سياسات الحفاظ على الوضع القائم، هو الحرب على الارهاب الذي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والذي استخدمت فيه امريكا القوة الخشنة في التفاعلات الدولية لاحتلال دولتين هما، افغانستان والعراق، واجبرت وصهرت العالم في بوتقة واحدة لتصب في محيط الابقاء على الوضع القائم على المدى المنظور والمتوسط. (الهرمزي، ٢٠١٢: ص٤).

ب) سياسات التوسع الاستعماري :

وبالعودة للدكتور (اسماعيل صبري مقلد)،فإننا نراه يشير الى ان اهداف هذه السياسات تتمثل في تغيير الامر الواقع، ويظهر الدافع لها نتيجة لأي من العوامل التالية (مقلد، ١٩٨٧: ص٦٤):

١) توقع الانتصار بالحرب، مما يجعل الدول تنتقل من مرحلة الابقاء على الوضع (الراهن) القائم، الى التغير في علاقات القوة لصالحها .

٢) الحرب الخاسرة، وهي أيضاً تخلق الدافع للاستعمار، من خلال فتح شهية الدول المنتصرة الى تعديل ميزان القوى لمصلحتها، مما قد يدفع بالطرف الخاسر الى محاولة التخلص من الوضع القائم، ولعل المثال الصارخ على هذا الوضع الخاسر هو السياسات النازية منذ العام ١٩٣٥ ولغاية انتهاء الحرب العالمية الثانية .

٣) ضعف امكانيات القوة لدى بعض الدول، وينقل الدكتور (اسماعيل صبري مقلد) عن مورجانثو في هذا الصدد « بان جاذبية فراغات القوة في تحريك الدوافع الاستعمارية لمن الامور التي تشكل تهديداً استعمارياً محتملاً للكثير من الدول الجديدة في اسيا وافريقيا، حيث امكانات هذه الدول من القوة القومية تعد محدودة نسبيا، بالمقارنة مع غيرها.

ج) سياسات دعم المكانة السياسية في المجتمع الدولي:

يرى الدكتور (سيف نصرت توفيق الهرمزي) ان تعريف سياسات المكانة على انها « السياسة التي تهدف الى تعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولي، واضفاء نوع من الهيبة عليها مما يسهل تحقيقها لأهدافها سواء التي تمثلت في الحفاظ على الوضع القائم أو التسلط»، وان تنفيذ سياسات المكانة يكون على نوعين من الادوات الدبلوماسية أو العسكرية، بمعنى القوة الناعمة أو الصلبة أو الذكية التي تجمع بين القوتين. ويضيف الدكتور (الهرمزي)،ان الولايات المتحدة الأمريكية وبرغم الازمات الاقتصادية، والتوسع المستمر بالقواعد والتدخلات الى جانب تحديات القوى الصاعدة المتمثلة بالصين والاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا الاتحادية في الاجل المتوسط، فإنها ما زالت تتمتع بمكانة سياسية ونفوذ كبير في النسق الدولي، وهي تحاول الحفاظ على الوضع القائم من خلال ادوات سياسات المكانة الناعمة والخشنة والذكية. (الهرمزي، ٢٠١٢: ص٦)

ثالثاً: القوة كعلاقة / نظرية تحليل القوة لأورجانسكي .

يقدم الدكتور (اسماعيل صبري مقلد) لهذه النظرية في تحولات القوة من منطلق تضاعف التطورات التكنولوجية في العصر الحديث واثرها على ديناميكية القوة وتحولاتها والاسباب الدافعة لها، والاثار المترتبة عليها، وايلائها الاهمية القصوى لدور التصنيع وعلاقته في زيادة فعالية القوة القومية للدول، وتمر تحولات القوة وفق نظرة أورجانسكي ضمن ثلاثة مراحل رئيسية هي على التوالي كما يلي (مقلد ١٩٨٧: صص٦٩-٧٢):

أ) مرحلة القوة الكامنة: والتي تكون فيها المجتمعات ريفية، تمتهن الزراعة كمصدر للمعيشة، ولا يوجد لها في هذه المرحلة اي اهتمامات في مجال التصنيع، وتكون مستويات القوة فيها مستقرة، وفي ادنى مستوياتها .

ب) المرحلة الانتقالية في تحولات القوة: وفيها تكون الدولة على اعتاب مرحلة التصنيع الامر الذي يزيد من قوة الدولة، ويقاس مستوى الزيادة في القوة من خلال زيادة مستوى التصنيع، وفي هذه المرحلة، يتحول المجتمع من مجتمع ريفي، الى مجتمع مدني، وتكثر فيه عمليات الهجرة الداخلية، والتحول من القرى الى مراكز المدن الكبيرة والصناعية، طلبا للعمل وتحسينا لمستوى المعيشة .

ج) مرحلة نضج القوة: وهي المرحلة التي تكون فيها الدولة قد اصبحت صناعية بالكامل غير ان هذه المرحلة لا يمكن فيها قياس نسبة الزيادة في القوة، بنفس درجة السرعة والوضوح التي كانت علية في المراحل السابقة.

ويضيف (قلوز ابراهيم) في اطروحته لنيل درجة الدكتوراه والموسومة بـ « التكامل والتنافس الأورو متوسطي في اطار النظام الدولي» على ان (أورجانسكي) قد قدم في مقاربته النظرية لتحول القوة، من خلال تقسيم الفواعل الدولية طبقاً لدرجة رضاها عن موقعها في النظام الدولي الى أربعة فئات هي (ابراهيم، ٢٠١٨: ص٤٢):

فئة الدول القوية الراضية

فئة الدول القوية الغير راضية

فئة الدول الضعيفة الراضية

فئة الدول الضعيفة الغير راضية

وعليه فان الفئة الثانية والتي تمثل الدول القوية الغير راضية، هي التي يظهر من بينها منافسون يسعون الى تغيير الوضع القائم، وتأسيس نظام دولي يمكنهم من تقاسم القيادة والمشاركة في صنع القرار الدولي، واداء ادوار تتناسب وقدراتهم وذلك من خلال تعديل قواعد القيم الحاكمة للنظام الدولي بما يحقق مصالحها، وبذلك يبرز مفهوم القوى التعديلية أو القوى المراجعة للنظام الدولي، والذي يشير الى قوى غير راضية عن وضعها في النظام الدولي القائم، فتتبنى سياسات تدعوا الى مراجعة انماط توزيع القوى.

وبذلك ستكون هذه المقاربة احدى أوجه الاستدلال عند حديثنا عن الصراعات الإيرانية على المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) على اعتبار انها من فئة الدول القوية والغير راضية، وبذلك فهي تلجأ الى اثارة الصراعات والنزاعات في المنطقة، لتكون احدى القوى التعديلية ان لم يكن على مستوى النظام الدولي، فعلى الاقل على مستوى النظام الاقليمي الشرق أوسطي، لفرض هيمنتها وزعامتها على دول المنطقة، من خلال تأثيرها على شرايين تدفق النفط للعالم، وتحالفاتها مع قوى اخرى هي أيضاً غير راضية كروسيا والصين وتركيا ودولا من داخل الاتحاد الأوروبي، في محاولة لإعادة بناء مراكز قوى جديدة، تؤثر في اعادة بناء النظام الدولي.

المصلحة الوطنية أو القومية.

تعتبر المصلحة هي المتلازمة اللصيقة لمفهوم القوة في النظرية الواقعية، فكلما ذكرت النظرية الواقعية، تبادر للذهن رافعتاها الاساسيتين وهما (القوة والمصلحة)،ويتضح هذا التلازم بشكل جلي عند الدكتور (ملحم قربان) في كتابة « الواقعية بقولة» اننا نعرف المصلحة باللجوء الى القوة « وينفذ من هذا القول الى اعتبار ان القوة اسبق من المصلحة، لذا فانه يبدوا من الواقعي ان نعرف المصلحة بدلالة القوة، ويستطرد الدكتور ملحم بالقول بان (مورجانثاو) قد وقع في لبس عندما جعل القوة والمصلحة كمترادفتين، اي ان المصلحة معرفة وكأنها القوة، ويستنتج من هذا التحليل بان المصلحة غير القوة، بل يذهب الدكتور ملحم الى حد القول بان المصلحة تعد من مروضات القوة عندما يقول « يستنتج منه ان المصلحة هي احدى تلك الاعتبارات التي تحد من تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره». (قربان، ١٩٨١: صص٨٣-٩٦).

وفي معرض نقاش المصلحة وارتباطها بالأخلاق، يطالعنا الدكتور (جاك دونللي) في كتاب « نظريات العلاقات الدولية «على تعريف مختصر للمصلحة القومية مفاده» هي ما يشير اليه المصطلح بوضوح الا وهو تلك المصالح أو القيم التي تعلي الامة من شأنها « وفي هذا الجانب تؤكد النظرية الواقعية على عدم تطابق مبدأ الاخلاق مع المصلحة بالكيفية المتعارف عليها عند الافراد، حيث انه عندما يغدوا البقاء القومي للدولة على المحك فان القادة السياسيون سيكونون معفيين من عناء تتبع الاعتبارات الاخلاقية، في سبيل حماية وصيانة واستقلال ووحدة اراضي الدولة المهددة، ولذلك يذهب مورجانثاو وبعض منظري الواقعية على الاصرار بان الدول تحدد مصالحها بمقياس القوة. (بورشل واخرون، ٢٠١٤: صص ٨٢ - ٨٣).

ويؤكد الدكتور (مايكل شيهان) في كتابه « توازن القوى التاريخ والنظرية « بان فكرة المصلحة هي فكرة وثيقة الصلة بفكرة القوة واهداف استخداماتها، وان افتراضات الواقعية المتعلقة بمفاهيم السيادة والفوضوية، تدفع الواقعيين الى المجادلة بانه لما كانت السياسة الدولية توصف بالفوضوية، بمعنى انه لا توجد سلطة حاكمة عالمياً، فانه يتعين على كل دولة مستقله وذات سيادة، ان تعمل وبشكل منفرد على تامين مصالحها الخاصة. ويضيف الدكتور شيهان، بانه ولما كان الشخص بطبعة ينزع الى الشر والسيطرة، فانه ومن هذا المنظور، توجب على الشعب والحكومة اذا ما أرادوا البقاء والتفوق والنجاح، حماية انفسهم من خطر الاخرين، وعليه يصبح لزاما عليهم السعي لزيادة قوتهم من اجل تامين مصالحهم، كون العالم الذي يحيط بهم وفق هذه النظرة، يرتكز على الصراع اكثر من مبدأ المصالح المكملة. (شيهان، ٢٠١٥: ص١٧).

ويطلعنا الدكتور (ريتشارد ند ليبو) في كتاب «نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع» على ان اكثر عبارة اقتبست من كتاب هانز مورجانثو (السياسة بين الامم) هي التأكيد الذي ورد في صفحاته الافتتاحية عن ان « المصلحة التي تعرف من خلال القوة تميز السياسة بانها (مجالاً مستقلاً للفعل)»، ويعلل ارتباط المصلحة بالعدالة من خلال سعي الناس الى السيطرة، ولكن ينتهي بهم المضاف غالباً الى ان يكونوا والخصوم على حد سواء، صرحوا بحاجاتهم الى التوسع، فادى هذا النوع من الامبرياليات الجامحة الى توسعة مواردهم حتى وصلت بهم الى نقطة انهيارهم، فالمصالح

التي تعرف خارج لغة العدالة، هي غير عقلانية وهادمة للذات ». (تيم دان واخرون، ٢٠١٦: صص١٨٠ - ١٨١) .

والى غير ذلك نجد الدكتور (سعد حقي توفيق)،ينقل عن (توماس روبنسون) تصنيف لأنواع المصالح الوطنية كما حددها مورجانثاو على النحو الاتي (توفيق، ٢٠١٠: ص ص٩٥-٩٦):

المصالح الأولية: وهي المصالح التي لا يمكن المساومة عليها وتتعلق بالحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية والثقافة وبقاء الامة .

المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج، والتي تقوم الدولة بحمايتها ومتابعتها .

المصالح الدائمة: هي المصالح الثابتة عبر فترة طويلة من الزمن، وتتسم بالتغير ولكن هذا التغيير يكون بطيء .

المصالح المتغيرة: وهي المصالح التي تحددها الامة في اي وقت طبقاً للمصالح الوطنية الداخلية .

المصالح العامة: وهي المصالح التي يمكن ان تطبقها امة على مناطق جغرافية واسعة وعلى عدد كبير من الدول .

المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في زمان ومكان معينين، وهي عادة تعبر عن تطور منطق المصالح العامة .

المصالح المتطابقة: وهي المصالح التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك .

المصالح المتكاملة: وهي تلك المصالح التي وبالرغم من انها ليست متطابقة الا انها قادرة على تشكيل اساس للاتفاق حول قضايا معينة .

المصالح المتصارعة: هي تلك المصالح التي تتسم بالتعارض والتناقض بين طرفين دوليين أو اكثر.

نظرية الصراع الدولي .

أ) مفهوم الصراع:

ينظر الدكتور (جهاد عودة) لمفهوم الصراع بصفة عامة بوصفة - اي الصراع - دائم الوجود، وحيث ان لوجود مبدأ الصراع ضرورات منطقية توجهه، وتنطلق من العديد من التصورات والالتزامات والاسباب، وللأسباب في تجريدها منطق على درجة عالية من القبول، وعليه (فالصراع موجود في الواقع بسبب ظروف الواقع نفسه)،غير انه -دائماً- ما يأتي بصورة مباشرة ممزوجا بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. (عودة، ٢٠٠٥: ص١٨).

ويذهب الدكتور (اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي) في كتابة « ادارة الصراعات الدولية والازمات الدولية» على ان مصطلح الصراع عادة ما يشير الى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الطوعية مع جماعة اخرى أو اكثر، على اساس ان الجماعة المناوئة تبدو انها تسعى الى اهداف لا تقبلها الجماعة الاخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول القيم ودعاوى بشان موارد وسلطة، اي ان الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر بعضهم البعض، وهو اكثر من التنافس، الذي هو ابسط انواع الصراع، ومن صور الصراع المعقدة، الازمة والتوتر والنزاع. (عبد الكافي،٢٠٠١: ص١٥).

ويقدم الاستاذ الدكتور (بيتر فالنستين) في كتابه « مدخل الى تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي» تعريفاً اجرائياً لمفهوم الصراع يرتكز على ثلاثة عناصر هي: التحرك، والخلافات، والمحركين، ويقول بانه اذا ما اندمجت هذه العناصر الثلاثة فإننا سنصل الى تعريف الصراع على انه «وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من (المحركين) أو (الاطراف) للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة». (فالنستين، ٢٠٠٥: ص٣٥).

ب) تعريف الصراع الدولي:

يستعرض الدكتور (سعدون شلاش) في بحث له بعنوان «الفهم الجغرافي للصراع السياسي» مجموعة من التعاريف للصراع الدولي، ويقول بانه وحتى لا يكون

هناك خلط بين مفهوم الصراع والتنافس يوضح (لويس كوشر) « بان الاخير لا يتضمن رغبات متعارضة ذات اهمية عالية جدا في ادراك صانع القرار السياسي، في حين يعكس الصراع حالة التصادم والتعارض في القيم»، ويذكر لنا تعريفاً اخر قدمة عبد القادر محمد فهمي حيث يرى الصراع على انه « حالة التعارض بين ارادات طرفين أو اكثر، وفقاً لأنماط سلوكية ناتجه عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم ومصالح أو اهداف يصعب التوفيق بينها في الغالب. (شلاش، ٢٠١٣: صص٨١ - ٨٢).

وتنقل لنا (قلمن مريم) في رسالتها الموسومة بـ « الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط»، مجموعة من التعريفات الاخرى لمفهوم الصراع جاءت على النحو التالي (مريم، ٢٠١٦: صص١٠-١٢):

يرى هانز مورجانثو ان «فكرة الصراع هي في الواقع جوهر السياسية ولبها، فالسياسية الخارجية والداخلية، ليستا سوى وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من السلطة، اي القوة والهيمنة» .

ويعرف يوهان غالتونغ الصراع بانه: «حالة تناقض بين اهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي ويتم ذلك ضمن اطار مفاهيمي ومعتقدات كل طرف».

ويشير كوينسي راتب الى الصراع على انه « يستخدم في بعض الاحيان للإشارة الى التضارب والتناقض في البادئ أو المفاهيم، أو العواطف أو الاهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، واحياناً يستخدم للإشارة الى عملية التسوية لهذه المتناقضات. ويضيف بانه يمكن استخلاص ثلاثة ابعاد رئيسية للتعريف بمفهوم الصراع وهي :

أ) بعد يتعلق بالموقف الصراعي: ويتعلق بتناقضات المصالح والقيم بين اطراف الصراع

ب) بعد متعلق بأطراف الصراع: ويميزها بـ صراعات فردية أو جماعية أو دولية .

ج) بعد متعلق بالصراع الدولي:ويهتم هذا البعد بتطوير تفسير النظريات العلمية التي تسهل فهم اسباب ومحددات الصراع.

جـ: المفاهيم ذات الصلة بالصراع الدولي.

علاقة الصراع بالحرب:

يوضح الدكتور(اسماعيل صبري مقلد) في كتابه «العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات»، بانه كثيراً ما يقع خلط، سواء كان بقصد أو بدون قصد بين مفهوم الصراع والحرب، وبالكيفية التي يعتبرها بعض الباحثين على انهما مترادفتين، الا ان الصراع «في صميمه هو تنازع الارادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها واهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكاناتها ... الخ، مما يؤدي في التحليل الاخير الى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف اكثر مما تتفق، ولكن وبالرغم من ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون مستوى نقطة الحرب المسلحة»، اما الحرب فإنها تتم في صورة واحدة، وتعني التصادم الفعلي بواسطة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الاساليب الاكثر لينا، أو الاقل تطرفا، وفي ضوء ما سبق، فيمكننا القول بان الصراع الدولي اشمل في نطاقة واعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب، لان الحرب متى وقعت لا تعكس سوى صورة النصر أو الهزيمة، اما الصراع فانة يكون في مجاله أوسع من حيث ادارته، والتكيف مع ضغوطه، وبالقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل العديدة المتاحة امام كل طرف من الاطراف الداخلة فيه. (مقلد ٢، ١٩٩١: ص٢٢٤) .

علاقة الصراع بالتنافس:

عادة ما يحدث التنافس عندما يكون هناك تعارض عقائدي بين المتنافسين وهو على عكس الصراع، الذي يفترض تناقض في الاهداف وتصادم في القوى والادوات، ويعكس فوز طرف على حساب الاخر، وعادة ما يأخذ التنافس طابعاً سلمياً، ولا يكون له انعكاس سلبي على العلاقات بين الاطراف المتنافسة، حيث ان مجالاته تظهر بوضوح في ميادين التجارة والاقتصاد. وعليه، يمكننا القول ان التنافس يعد احد مراحل تطور الحالة التي يتدرج فيها منحنى الصراع وسمة من سماته، غير انها حالة تكون سابقة لتطور مفهوم الصراع، ويمكن ان تتزايد فيها الحدة لتصل الى مرحلة الصراع. (مريم، ٢٠١٦: ص١٤).

علاقة الصراع بالنزاع:

يشير مفهوم النزاع الى الاسلوب أو الطريقة التي يتناول بها متخصصو العلوم الاجتماعية، الحديث عن الاجراءات القانونية أو شبة القانونية والمؤسسية المتعلقة بتسوية أو حل النزاع من جانب احد الاطراف أو كليهما، كما ان منظور النزاع بهذا المعنى انما يحول الاهتمام عن الابنية والقواعد الرسمية، الى عمليات الصراع ومقارها وافعالها ومن ثم، فان مقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع توضح ان الأول يشير الى درجة اقل حدة أو اقل شمولا في الاختلاف عن الاخير، وانه يمكن احتوائه والسيطرة علية مع وجود تعارض في القيم والمصالح، بحيث تشعر معه اطراف الصراع ان اهدافها غير متوافقة من جانب كما ان كل اطراف الصراع لا يكونوا فقط متورطين في المواقف الصراعية من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الاقل حتى لا يخسروا، وانه -اي النزاع - يمكن احتواءه والسيطرة علية ومنع انتشاره. (خيلد، ٢٠١٥ص٢٣).

اسباب الصراع الدولي.

يرجع الدكتور (اسماعيل صبري مقلد) اسباب الصراع الى مجموعة من المداخل الرئيسية الاتية (مقلد ٢، ١٩٩١: صص١٢٤-١٤٤):

المدخل السيكولوجي: ويشتمل على تفسير الصراع على اساس النزعة العدوانية والطبيعة الانسانية وما تشكله مشاعر الاحباط والاخفاق من دوافع نحو الصراع، والشخصية القومية للدولة وما تحمله من طابع عدواني، وطبيعة المعتقدات والاتجاهات القومية ودورها في تفجير الصراعات.

المدخل الإيديولوجي: ووفقاً لهذا المدخل فان التناقضات الايدولوجية بين القوى العظمى تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في فلكها كافة اشكال الصراعات الدولية، فالصراع من وجهة نظر الماركسية وكما تحلله الرأسمالية، تدفع الى توزيع قاعدة الصراع نتيجة الاستقطابات الدولية، بين هذين المعسكرين.

مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة: ويتلخص هذا المدخل بافتراض ان القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية، تتمثل في حماية وتنحية مصالحها

القومية، ويقول انصار هذا المدخل ان تحقيق المصلحة القومية للدولة لا يتحقق الا من خلال مضاعفة الدول لموارد قوتها الذاتية، وعليه فان الصراع على القوة، هو السبب الرئيسي لمفهوم الصراع برمته.

مدخل سباق التسلح: ويعتبر انصار هذا المدخل ان سباق التسلح يمثل اهم الاسباب المؤدية الى الصراعات الدولية، ومرد هذا الاعتقاد يتمركز على فرضية ان الثورة التكنولوجية خلقت ثغرة في نظم الأمن المعمول بها، وان التفوق في التسليح ينتج بطبيعته من الميل الى استعراض القوة، وان الطبيعة السرية لهذا السباق تنشئ حالة من عدم الثقة المتبادلة بين الدول، كما انه يعمد الى استنزاف الاقتصاد المحلي الناتج عن سباق التسلح، كل هذه الاسباب وغيرها تؤدي الى بروز وتبلور مفهوم الصراع الدولي .

المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي: وافتراضه يقوم على ان النظام السياسي الدولي المرتكز على مبدأ السيادة القومية للدول، يشكل احد المصادر الرئيسية لكل اشكال الفوضى والصراعات الدولية .

المدخل الجيوبوليتكي: ويستند انصار هذا المدخل الى ان الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي تنعكس على عملية الصراع من اجل البقاء والنمو.

المدخل السياسي: ويتبنى هذا المدخل الفكرة القائلة بان وجود التكتلات والتحالفات الدولية المتصارعة تأتي على راس العوامل التي تدفع الى الحروب وتفجر الصراعات .

المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي: ويؤكد هذا المدخل على ان الانظمة الشمولية وبحكم عقيدتها السياسية ودوافع تحركها، والاهداف التي ترمي اليها، والاساليب التي تنتهجها، تعد اكثر الاسباب المباشرة في تزايد حدة الصراعات في المجتمع الدولي.

المدخل الاقتصادي: ويعتقد انصار هذا المدخل الى الارتكاز على فروض النظرية الماركسية التي تسعى الى التفسير الاقتصادي للتاريخ، والتي تدعي ان كل الحروب والصراعات التيتقع انما تحركها اسباب ودوافع اقتصادية.

١٠-المدخل الذي يركز على الاختلافات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولي :

يرى اصحاب هذا المدخل ان تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال الى المجتمع الدولي، وعلى الاخص دول العالم الثالث، يشكل اخطر المصادر التي تنشأعنها الصراعات الدولية المعاصرة، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الدول على التكيف مع النظام السياسي الدولي والاندماج فيه والتقيد بضوابطه.

١١-المدخل السوسيولوجي: ويركز انصار هذا المدخل على عدة محاور فالديموغرافية تمثل عامل الجذب للأبعاد الاقتصادية والجيوبولتيكيه الى جانب مضمونها السوسيولوجي والذي ينصب على ان الزيادات السكانية الضخمة يشكل السبب الرئيسي في اشعال فتيل الصراعات، بالإضافة الى محور النخبة المسيطرة على الدول وعلاقاتها وتحالفاتها مع رجال الصناعة والعسكريين تولد الميل القوي لإذكاء نيران الصراعات الدولية، اما لصالح ميل النخب الحاكمة لتبني سياسات القوة، أو نتيجة لضغوط رجال الصناعات العسكرية الذين ترتبط مصالحهم في تعظيم حجم مبيعاتهم من الاسلحة في ظل وجود الصراعات والتوترات السياسية.

ويمكننا هنا ان نضيف مدخلاً اخر لهذه المداخل التي وضعها الدكتور اسماعيل صبري مقلد يرتبط بشكل مباشر بموضوع الدراسة وهو:

١٢- مدخل الصراعات الطاقوية: وهي تلك الصراعات التي يمكن ان تندلع بسبب العوامل الطاقوية، وقد حددت الدكتورة (وداد غزلاني) في بحثها المعنون بـ «جيوسياسية أمن الطاقة وصراع القوى الكبرى» ثلاثة ابعاد يمكن ان تكون مسببة لنشؤ صراعات طاقوية وهي (الغزلاني، ٢٠١٦: ص٤٢) :

الصراع بين الدول المستهلكة القوية والدول المنتجة الضعيفة لمصادر الطاقة: ويفترض هذا العامل انه كلما اصبحت موارد الطاقة اكثر ندرة كلما زادت احتمالات نشوب الصراعات بين الدول المستهلكة القوية فيما بينها وبين الدول المنتجة الضعيفة وسيقود بلوغ الذروة النفطية الى حدوث صراعات مسلحة للسيطرة على الموارد، ان معظم حروب القرن العشرين جرت في اطار الصراع على الموارد وفي فترة التوسع في استكشاف واستخراج الموارد.

الصراعات الداخلية والحروب الاهلية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة: ان اكثر ما يحتمل ان تنشب هذه الصراعات في الدول المتخلفة والغنية بمصادر الطاقة حيث تتزايد احتماليات اندلاع هذه الصراعات المصلحية التي على علاقة بمصادر الطاقة،لا سيما في العديد من دول افريقيا،نظراً للظروف البنيوية لهذه الدول وهو الامر الذي يجعل هذه البلدان معرضة اكثر لعوارض الصراعات الداخلية التي لها مصدراً مرتبطاً بمصادر الطاقة،وغالباً ما يكون نهب مصادر الطاقة عاملاً في اطالة امد الصراع المسلح.

الصراع بين الدول الاكثر تبعية لمصادر الطاقة: على الرغم من ان اليات السوق الحرة والمؤسسات الدولية تعمل كمثبطات، تحول دون انتقال هذه الصراعات الى ساحة المنافسة اي المواجهة المباشرة، ما دام ان العرض الطاقاوي كاف لتلبية الطلب على الموارد. ولكن اذا ما حصل شح شديد في هذه الموارد، فانه سيجعل الصراع بين المستهلكين اكثر احتمالاً، ولنا هنا ان نسجل تخيلاً عن حجم الصراع الذي يمكن ان ينشأ على الامدادات الطاقوية، اذا ما اقدمت إيران فعلاً على اغلاق مضيق هرمز، ونجح حلفاؤها من الحوثيين بتعطيل الملاحة في البحر الأحمر، أو اغلاق مضيق باب المندب، بالتزامن مع اغلاق إيران لمضيق هرمز، ان مستويات الصراع في هذه الحالة، ترفع الادرينالين في جسم الباحث والقارئ لهذه السطور، وهو يتخيل – مجرد خيال – وقوع هذا السيناريو المرعب.

هـ: الصراع الدولي من منظور المدرسة الواقعية.

سوف نتناول هنا موضوع الصراع الدولي في ظلال النظرية الواقعية، ولتلمس النظرة الواقعية لظاهرة الصراع الدولي، وسنعرض لهذا المبتغى وجهتي نظر، أولاهما تمثل ما اصطلح على تسميته بالواقعية البنيوية ورائدها (هانز مورجانثو)، وثانيهما تمثل ما عرف بالواقعية الجديدة ضمن افكار (كينث والتز)،لتكوين فكرة واضحة عن مفهوم الصراع الدولي في ادبيات المنظور الواقعي (اكرم، ٢٠١٠: صص٣٥-٣٦):

أولاً: الصراع الدولي من منظور الواقعية البنيوية.

يرجع مورجانثو اسباب السلوك الصراعي لدى الدول الى الطبيعة البشرية التي تحكمها غرائز القوة والسيطرة والهيمنة، وتزداد حدة الطبائع العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد الى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة الاخيرة على تعبئة استعمال امكانيات القوة لديها لإيذاء الدول الاخرى،، ويرى مورجانثو ان الطبيعة البشرية هي التي تؤدي الى الصراعات الدولية، كما ان تعارض مصالح الافراد والدول على حد سواء يجعل العالم مكانا غير مناسب لتجسيد المبادئ الاخلاقية، وعليه فان مورجانثو يدعي بان الوسيلة الاكثر فعالية لتفادي الحروب واعمال العدوان، هي تشكيل ميزان القوى، الذي يعمل كمثبط للدول عن اللجوء للقوة والقتال، ويحافظ على استقرار النظام الدولي.

ثانياً: الصراع الدولي من منظور الواقعية الجديدة .

يتجاهل (كينث والتز) الطبيعة البشرية، كمحدد للتصادم والصراع بين الدول، ويركز جل اهتمامه على تأثير النظام الدولي على الدول، وهذا النظام حسب (والتز) هو نظام فوضوي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية، تنظم شؤون الدول الضعيفة فيه، وتقدم لها الاسناد والحماية ضد الدول القوية، وعليه فان هذه الدول تلجأ الى اسلوب التحالفات لإيجاد نوع من التوازن يعوض فارق القوة بينها وبين الدول القوية، ويجنبها الدخول في صراعات مع الاقوياء، غير ان (والتز) يبقى متمسكا بالنظرة الهوبزيه للنظام الدولي، والتي تفترض ان الحالة الطبيعية للعلاقات بين الدول هي حالة الحرب، ويؤكد ان حالة الفوضى في النظام تخلق ما سماه بمعضلة (اللا أمن)،كما ان خاصية المساعدة الذاتية التي تخلقها البنيه الفوضوية للنظام الدولي، تجعل الدول الضعيفة دائماً في حالة قلق وانعدام للثقة في تعاملاتها مع غيرها من الدول، طالما ان هاجسها الأمني لم يهدأ بامتلاك وسائل القوة أو موازنة هذه القوة التي تمكنها من الحفاظ على ذاتها القومية في وسط هذه الفوضى التي تعم المجتمع الدولي التي هي جزء منه.

ونتيجة لما سبق عرضه فان الكتاب يتوافق مع ما استخلصه الدكتور (احمد محمد وهبان) في بحثة الذي حمل عنوان «تحليل ادارةالصراع الدولي (دراسة مسحية)»، من ان الصراع الدولي باعتباره ظاهرة طبيعية، ترقى لان تكون هي الاصل في العلاقات

الدولية، اذ انها صراع من اجل القوة، أو صراع بين قوى متفاعلة على المصالح المتنافرة، وان كل دولة هي بالضرورة في صراع دائم مع العالم الخارجي، من اجل تحقيق اهدافها بوسيلتين رئيسيتين هما الدبلوماسية أو العنف، أو كما يقول (والتز) ان الصراع يمثل الحالة الطبيعية للبيئة الدولية التي هي فوضوية ولا توجد بها سلطة تفرض القانون على الدول (اطراف الصراع) بالقوة، ان جماعة دولية كهذه تتألف من دول تسعى كل منها الى تحقيق مصالحها في البيئة الدولية الفوضوية، يجعل منالصراع امرا لا مفر منة، لاسيما عندما تتنافر المصالح، والاصل في المصالح انها متنافرة(وهبان، ٢٠١٤: صص ١١ - ١٢) .

الاتجاه الجيوسياسي .

سنقدم في هذا المبحث نظريات الجغرافيا السياسية، باعتبارها جزء مهم واصيل في تكوين هذه الدراسة، في محاولة لتلمس الافكار والخلفيات السياسية والجغرافية التي وقفت وراءها وحاولت التنظير لها، وعليه فإننا سنقوم باستعراض اهم النظريات الجيوسياسية التي تمس وبشكل مباشر موضوع دراستنا وهي:

المطلب الأول: نظرية القوة البحرية / الفرد ماهان .

المطلب الثاني: نظرية قلب العالم / الفورد ماكندر .

المطلب الثالث: نظرية الاطار / نيكولاس سبيكمان .

نظرية القوة البحرية لالفرد ماهان (١٨٤٠-١٩١٤).

يعتبر ماهان أول من كتب في استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، حيث شارك في ارشاد وتوجيه السياسة البحرية الأمريكية، وقد اثرت كتاباته في النهج الفكري البحري لكل من فرنسا،وروسيا، واليابان، وغيرها من الدول البحرية الاخرى، وقد تميزت كتاباته في ابراز الشرط الاساسي للقوة العالمية « التحكم في البحر» وحدد أربعة مفاهيم اساسية مثلت فرضيات نظريته حول دور القوة البحرية في العالم وهي (حسين، ٢٠٠٩: ص٥٨):

ان البحار والمحيطات تمثل نظاماً للربط والاتصال بين ارجاء العالم .
تمثل الامبراطورية الروسية صورة للدولة الحبيسه .
يحيط بالامبراطورية الروسية عدد من الدول البحرية الأوروآسيوية .
هناك ثلاث دول جزرية تقع خارج الكتلة الأوروآسيوية هي بريطانيا، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يقتصر دور ماهان على وصفة كمنظر في الجيوسياسية، بل هو الى جانب ذلك ضابط بحري، ويريد ان يكون متمرساً في الإستراتيجية، لذلك فإننا نراه يقدم طريقة تسمح ببلوغ التفوق، تتمثل بضمان الارتكاز على نقاط استناد (موانئ، وقواعد عسكرية، ومواقع حصينة في المضايق لبحرية التي تقع على طريق التجارة الدولية، امتلاك قوة بحرية تمخر عباب البحار في كل مكان، وقادرة على التنقل بسرعة نحو النقاط الإستراتيجية لتضمن حرية التجارة في البحار، ولتمارس اذا لزم الامر الحصارات البحرية حول البلاد المعادية. (الزعبي، ٢٠٠٤: ص٦٧).

ويقدم ماهان مجموعة من العوامل التي يعتقد بانها تحدد القوة البحرية وهي (ابو زيد، ٢٠١٥، ص: ٢٩):

الموقع الجغرافي: ويشمل وجود واجهة أو اكثر على احدى البحار المفتوحة، أو التحكم في طرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الاشراف على احد المضايق الدولية، كما ان الموقع البحري ذو قيمة عظيمة في تحديد قوة الدولة، ويضرب مثالا على ذلك (بريطانيا) .

الشكل الطبيعي للدولة: ويعني شكل الخطوط الساحلية للدولة والاراضي الداخلية المطلة على البحر والتي يعتبرها ماهان بانها حدود الدولة وكلما زادت سهولة الوصول للبحر عبر هذه الاراضي كلما زادت الفرصة في الاتصال بباقي العالم عبر البحر.

الامتداد الساحلي للدولة: وهو طول الشريط الساحلي للدولة ومقدرته على صد العدوان الخارجي.

ونجد عند الدكتور خليل حسين العوامل الاخرى التالية (حسين، ٢٠٠٩: ص٦٢).

حجم السكان: وهذا عند ماهان من العوامل المهمة في تحديد قوة الدولة، اذ ان القدرات البشرية الكبيرة، تتيح للدول تسخير جهودها في بناء الاساطيل وتجهيزها بالطواقم.

توجه السكان البحري: ويقصد به مدى استعداد الافراد للإبحار والتجارة، واذا لم يقم الافراد باستخراج غذائهم من البحر وتدشين السفن التجارية من اجل التجارة في ما وراء البحار فان القوى البحرية في هذه الدولة لن تتطور وتقوى بالصورة الطلوبة

توجه الحكومة البحري: ادارة الدولة القوية وبعد نظرها في اعطاء الأولوية للاهتمام بالبحار المشاطئه لها بقدر اهتمام تلك الدول بإقليم اليابسة، حيث ان هذه البحار تشكل مصدر رخاء واستقرار ودفاع وأمن وقوة للدولة.

وجهت لنظرية القوة البحرية لماهان العديد من الانتقادات كان من ابرزها انتقادات المفكر (وايتن ميلز) والتي تمثلت بالاتي (ابو زيد، ٢٠١٥: ص٣٠) :

حاول ماهان اعطاء القوة البحرية طابعاً مستقلاً واضفى علية امكانية احداث تأثيرات اكبر من قدرتها

انتقد ميلز استعمال مصطلح القوة البحرية معتبراً اياه امرا مغلوطاً، وبانه تشوية للحقيقة لان المحيطات لا تكتسب اهميتها الا من خلال علاقتها بالقوة الارضية.

رأى ميلز انه من الصعوبة بإمكانية السيطرة على البحر بصورة كاملة، بعكس ما جاء في مفهوم ماهان .

اثبتت العديد من الحروب انه لا يمكن الاعتماد على القوة البحرية وحدها، بل يجب ان تساندها القوات البرية والجوية لإحراز الانتصار.

نظرية قلب العالم للفورد ماكندر.

تعد نظرية « قلب العالم» أول نظرية في الإستراتيجية العالمية، كما انها احدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية، ولقد كانت بداية الافصاح عن هذه النظرية من خلال مقال لهالفورد ماكندر تحت عنوان «محور الارتكاز الجغرافي تعاليم التاريخ»،(بوزيد، ٢٠١٥: ص٣) ولقد جاءت نظرية ماكندر بصورة عامة لتلقي الضوء على اهمية الموقع الجغرافي البري والذي اعطاه اهمية كبرى على حساب الموقع

البحري، حيث شكلت نقطة الارتكاز والتي هي النقطة المحورية ذات الفعالية والاثر الكبير في تفاعلات العلاقات الدولية، وقد جعل ماكندر من الغزوات والحملات التي كانت تشنها الشعوب الطورانية البدوية على الشعوب والامم الاخرى المثال على تبرير هذا الطرح .

هذا وقد قسم ماكيندر العالم الى ثلاثة اقسام استراتيجية كبرى وهي (الشواورة، ٢٠١٨: صص٢١٧-٢١٩) :

أ) **قلب الارض أو قلب العالم**: ويقع ضمن اراضي روسيا الاتحادية، وأوروبا الشرقية، والجزء الشمال من اقليم البلقان .

ب) **الهلال الداخلي المحيط بقلب العالم**: يشمل اطراف أوراسيا، اي أوروبا الغربية ما عدا بريطانيا وايطاليا والجزء الجنوبي من اقليم البلقان، والوطن العربي، والعالم الإسلامي، في جنوب اسيا، والهند، والهند الصينية، والصين، وكوريا، وصنفها على اساس انها منطقة للارتطام أو الالتحام أو المنطقة البينية، حيث تحيط بقلب العالم، ويحيط بها الهلال الخارجي ، وبذلك تصنف منطقة المشرق العربي ضمن افكار ماكندر على انها من ضمن مناطق الهلال الداخلي المحيط بقلب العالم .

ج) **الهلال الخارجي**: ويحيط بالهلال الداخلي والذي يحيط بدوره بقلب العالم، ويشمل الأمريكيتين وامريكياً الجنوبية، واستراليا، وبريطانيا، واليابان.

ويضيف الدكتور علي سالم الشوأوارة ان ماكندر وبناء على المتغيرات الجغرافية والتاريخية، وضع ماكندر بنود نظريته على النحو الاتي:

من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم

من يحكم قلب العالم يسيطر على أوراسيا (الجزيرة العالمية)

ومن يحكم أوراسيا يسيطر على العالم .

الا ان ماكندر قد عاد وعدل من نظريته، ففي منتصف العشرينيات انتبه الى ان غرب أوروبا وامتداده من الولايات المتحدة الأمريكية، يشكلان مجتمع وامة واحدة، يوجد فيها مناطق التركز الصناعي العالمي، وحقول الفحم والكثافة السكانية، وفي مقاله الشهير الذي حمل عنوان «العلاقات الخارجية» والذي نشرة في العام ١٩٤٣، وصف ماكندر المنطقة الإستراتيجية التي تتكون من شرق الولايات المتحدة الأمريكية

وغرب أوروبا بانها «حوض الارض الوسطى» معتبراً اياها بانها ارض التوازنات المضادة للقوى السياسية لقلب العالم الأوراسي، وقد الغى من منطقة قلب العالم، جزءاً من الاتحاد السوفييتي الذي يقع الى الشرق من نهر نيسى، لضئالة قيمته الإستراتيجية والاقتصادية، ونظراً لمظهره الطبوغرافي القاسي والمغطى بالغابات والمستنقعات. (تيلور، فلنت، ٢٠٠٢: ص١٠٣).

اما اهم الانتقادات التي وجهت لنظرية قلب العالم فكانت (ابو زيد، ٢٠١٥: ص ص٣٢-٣٣) :

ان توسط القلب يجعله عرضة لإتلاف الهوامش الذي قد يركز عليه الغرب بالأسلحة النووية الحديثة.

سلبت التطورات التكنولوجية في الاسلحة البحرية من قلب العالم اسباب منعته الطبيعية وعمقه الإستراتيجي.

لم يأخذ ماكندر في نظريته بعين الاعتبار التطورات الايدولوجية والتنوع الديموغرافي لسكان منطقة قلب العالم، وهما من العوامل التي ساعدت على انهيار الاتحاد السوفييتي.

نظرية الاطار / نيكولاس سبيكمان (١٨٩٣-١٩٤٣) .

كان نيكولاس سبيكمان استاذ للعلوم السياسية في امريكا، ومديرا لمعهد ييل للعلاقات الدولية، وكان من المهتمين في دراسة مشكلات القوة واثرها على العلاقات الدولية، وقد اهتم بالسياسة العالمية وتحليلها في ضوء الدراسات الجغرافية، وقد نشر عدة ابحاث تتضمن افكاره في هذا المجال منها «ان الجغرافيا السياسية هي العامل الاساسي لسياسة الدول الخارجية، لان عواملها هي اكثر العوامل استقراراً، ولذلك يجب دراسة موقع اي دولة جغرافيا حتى يصبح بالإمكان معرفة سياستها الخارجية» ومن اهم مؤلفاته هو كتاب « جغرافية السلام» الذي نشر في عام ١٩٤٤ اي بعد عام على وفاته، وقد تنأول فيه عدد من الافكار منها « ان القوة الوطنية هي العامل الفاصل والنهائي لسلامة الدولة، ولا يتحقق السلام الا ببناء قوة تدعمه، ولذلك لا تستطيع ان تضعها الا الدول الكبرى» وكان لإدراكه لعامل الزمن في الجيوبوليتيك محطة مهمة

حيث قال « ان مركز الدولة من الناحية الجيوبولوتيكية يتوقف على ثبوت موقعها الجغرافي وعلاقة ذلك بمراكز الثقل العالمية، وبما ان مراكز الثقل في تغير مستمر فان اهمية الموقع آيضا في تغير مستمر تبعا لذلك». (هارون، ١٩٩٨ص ص٣٣٢-٣٣٣).

واعتبر سبيكمان على خلاف ماكندر ان من يحكم المنطقة الداخلية (الهلال الداخلي أو الهامشي) يحكم أوراسيا. ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم. ومن الملاحظ ان خطوط السياسة الخارجية الأمريكية بقيت بعد الحرب العالمية الثانية على اتصال مباشر مع افكار سبيكمان، فنراها نشرت الاساطيل البحرية في المتوسط والمحيط الهادي، واقامة علاقات تحالف مع بعض الدول المحيطة بأروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وخاصة تلك التي تتمتع بمواقع استراتيجية مثل الشرق الأوسط، ودلل ذلك على انسجام السياسة الخارجية الأمريكية مع افكار سبيكمان، ولقد جاءت على شكل توجيهات،(حسين، ١٩٩٤: ص٧٢) وكذلك مع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، «اذ كان لابد من الابقاء على توازن للقوى في الشرق الاقصى، في المستقبل كما هو في الحاضر، سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية تبني سياسة حماية لليابان مثل السياسة المستمرة حيال بريطانيا». هكذا توضحت ما ستكون علية الثوابت الفعلية للجغرافيا السياسية الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، فيما صار يعرف بسياسة الاحتواء، في اطار التحالفات (حلف شمال الاطلسي)،واشكال من التوترات في موازين القوى (الشرق الادنى) والمواجهات كما في حالات كوبا وفيتنام وافغانستان. (دوفاي، ٢٠٠٧: ص٣٧).

ومن الملاحظ ان سبيكمان وعندما كان يصوغ نظريته كان يربطها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، وذلك عندما اعتبر القدرة وسيلة للمحافظة على السلم الدولي، وان الدول الكبرى وحدها القادرة وبما تمتلكه من وسائل على ارساء دعائم السلم. (حسن، ١٩٩٤: ص٧٢).

ونلاحظ من خلال عرضنا لنظرية الاطار لسبيكمان بان موقع المشرق العربي فيها قد اخذ بعداً اهم من نظرية ماكندر ومع احتفاظها بموقعها ضمن الهلال الداخلي، غير انه ركز على ان منطقة الهلال الداخلي هي المنطقة الرئيسية التي تتيح التحكم والسيطرة بمنطقة قلب العالم.

غير ان طروحات سبيكمان قد وجهت لها العديد من الانتقادات كان من ابرزها (دوفاي، ٢٠٠٧: ص٣٧).

انها جعل من تعاليم (هأوش هوفر) طريقتة في عرض مسائل الجغرافيا السياسية عندما استدعى فكرة كون العلاقات بين الدول محكومة بإرادة السيطرة وحدها، وهو المأخذ الذي سجلة المفكر (ايسايا بومان) على نظرية سبيكمان .

اما جان فوكمان فقد ندد بشدة بعمل سبيكمان، موجها له اللوم للاكتفاء بتوثيقة اطروحة ماكيندر مع الخرائط المركزة حول امريكا، والاقتباس الكثير من افكار الجغرافيا السياسية الالمانية.

ومن هنا سوف نتناول وفق الاقتراب الجيوسياسي أهمية منطقة المشرق العربي وبشكل خاص المضايق والممرات المائية في السياسة الدولية.

الدراسات السابقة .

تهدف عملية الاطلاع على الدراسات السابقة، الى تمكين الباحث من الاطلاع على تجارب ونتائج وجهود اشخاص سبقوا الباحث الى طرق باب موضوع الدراسة أو شابهوا دراسته بواحد أو اكثر من عناصر أو مفردات أو مفاهيم الدراسة، ويبتغي المؤلف من وراء عرض الادبيات السباقة الى تشكيل قاعدة اختبار ذاتيه، تمكنه من التعرف على اهم المميزات التي انفردت بها دراسته عن غيرها من الدراسات المتشابهة الى حد ما مع دراسته، وتأسيسا على ما سبق، فان الكتاب سيعرض في هذا المبحث سبعة من الدراسات السابقة، بغية الوصول في النهاية الى تحديد المعالم التي ميزت دراسته عن غيرها من الدراسات السابقة، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

دراسة للاستاذ (سفيان بلماوي) طالب دكتوراة في جامعة الجزائر ٣ بعنوان « جيوسياسية المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن امدادات الطاقة مضيق ملكا واثرة على أمن الطاقة الصيني - نموذجاً -» ،المنشورة على موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدرسات، السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥.

خلص المؤلف الى الاستنتاج بمدى اهمية طرق النقل عبر الممرات والمضايق الدولية ذات الاهمية الإستراتيجية، وحدد دراسته بالتركيز على اهمية مضيق ملكا،

وتظهر هذه الاهمية من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية، حيث ان مضيق ملكا يعتبر الممر الرئيسي لناقلات النفط القادمة من مصادر الانتاج الى بلدان شرق اسيا، وهو بذلك شديد الارتباط بمستويات الأمن القومي الصيني، نظراً لنموها الاقتصادي وقدراتها العسكرية، ويعد مضيق ملكا العقدة التي تؤرق أمن الطاقة الصيني، والى ذلك تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مفتاح السيطرة على اسيا.

٢-دراسة للاستاذ (عبدالاله دريف) بعنوان «مكانة المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية، دراسة حالة مضيق جبل طارق» والمنشورة على موقع المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - المانيا، ٢٠١٧ .

استنتج الباحث بعد ان رصد التطور العام لنظرية المضايق في القانون الدولي على مستوى الفقه والقضاء الدوليين من جهة وعلى مستوى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢من جهة اخرى، انه وبحكم ان الاطار القانوني للمضايق غير مستقل تماماً عن التحليل في اطار العلاقات الدولية، حيث ان التطورات والتفاعلات في مضيق ما، لا تكفي وحدها لتغيير حال وضعة القانوني، لان تلك الفكرة الدولية لم تعد قائمة منذ تم تدويل وتصنيف المضايق في شقين هما مجموعة المضايق الدولية والاخرى الغير دولية، مستشهدا بما يمثله مضيق جبل طارق في اعتباره قد اصبح معبراً لظواهر دولية جديدة (كالإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ،... الخ) دون ان ترقى وان استفحلت هذه الظواهر الى درجة تمكن المجتمع الدولي من تغيير موقفها تجاه المضايق الدولية من خلال تغيير نظامها الدولي، كونها تبقى منحازة لمصالحها القومية، حتى عندما يتعلق الامر بالصياغات القانونية لمواد الاتفاقيات الدولية.

كتاب الدكتور (علي ناصر ناصر) بعنوان «مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني»، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠١٣.

تنأول الدكتور علي ناصر ناصر في هذا الكتاب مضيق هرمز وأهميته في الاقتصاد الدولي واثره على المصالح الأمريكية، بالإضافة الى اهمية المضيق في السياسات الدولية واثر ذلك على الأمن الإيراني و الأمريكي، وبين في هذا الكتاب بان مضيق هرمز يعتبر من ابرز واهم المضايق الدولية، من خلال اهميته الجيواقتصادية والجيوسياسيه

على اعتبار انه يمثل الشريان الذي يربط القلب (الخليج العربي) بالجسد (الاسواق العالمية)،وخلص الى انه يمكن ايجاد نوع من التفاهمات الاقليمية بين دول الخليج العربي وإيران، تزيل اسباب التوتر في العلاقات بينهم، وتسمح بزيادة وتيرة التعاون، وهو الامر الذي سيفضي بالنتيجة الى استيعاب كل من العراق واليمن ضمن هذه المعادلة الجيوسياسيه المحققة لشروط التعاون والتكامل، وان هذا الهدوء والاستقرار لا يمكن تحقيقه بوجود الدول الكبرى، التي تتقاطع مصالحها مع مثل هذا التوجه التكاملي وتعمل دائماً على افشاله واجهاضه، تبعا لمصالحها القومية.

رسالة ماجستير للاستاذ (مزيان محمد شريف) والموسمة بـ « البعد الجيوسياسي للصراع الدولي حول الطاقة في الشرق الأوسط» جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي – ٢٠١٧ .

ركزت الدراسة على الصراع الأمريكي الروسي حول امدادات الغاز الطبيعي في المنطقة، كما سعت الدراسة الى التطرق لتباين المكانة الجيوسياسية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط من الجانب الطاقاوي، وهو الامر الذي جعلها وجهة مفضلة للقوى العالمية، وقد خلصت الدراسة الى ان الصراع القائم في المنطقة مرهون بمدى استجابة كلا الطرفين (روسيا وامريكا) وتوافقهما حول المشاريع الطاقية، وهو ما يعتبر مستحيلا، وقد جسده الدعم الروسي المنقطع النظير للنظام السوري من اجل اجهاض المخطط الغربي بقيادة امريكا، الرامي لقطع مشاريع روسيا الطاقية، وبالتالي اضعافها ومحاصرتها في الساحة الدولية.

دراسة للدكتورة (وداد الغزلاني) بعنوان « جيوسياسية أمن الطاقه وصراع الدول الكبرى»، مقدمه ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأمن والطاقة، بتنظيم من جامعة٨ماي ١٩٤٥–قالمة –، المنعقد خلال الفتره ٢٥–٢٦/ اكتوبر / ٢٠١٦.

خلصت هذه الدراسة الى اعتبار انها كانت محاولة للتعرف واختبار قدرة المنظور الجيوبوليتيكي على التعاطي مع مسألة حساسة في السياسة الدولية وهي أمن الطاقة، حيث لوحظ بان العلاقة بين أمن الطاقة والجيوبوليتيك قد جعلت الارتباط بينهما تحصيل حاصل، فأضحى بذلك ان الطاقة موضوع جيوسياسي بامتياز، كما ان المنهج الجيوبوليتيكي وطبيعته تتناسب مع طبيعة أمن الطاقة المتأثرة بالجغرافيا السياسية، والى

ذلك فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج هي ان أمن الطاقة هو مفهوم اخلاقي، ويختلف مفهومه بالانتقال من دول الانتاج الى دول الاستهلاك، وكذلك فان المقاربة الجيوبوليتيكيه هي الانسب لمناقشة موضوع الأمن الطاقوي، لتأثر هذا الأمن بالتقلبات السياسية المرتبطة بمناطق الانتاج والاستهلاك، وعليه فان عملية نقل الطاقة هي مسالة أمنية تخضع للحسابات الجيوبوليتيكيه للدول، وبان سوق الطاقة يتضمن ارهاصات أمنية ذات طبيعة جيوسياسيه.

كتاب الدكتور (لهب عطا عبد الوهاب) بعنوان «دراسات في الطاقه أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية» ، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ .

توصل الدكتور لهب الى ان الاهمية الإستراتيجية للدول العربية، ولا سيما الخليجية منها ستبقى بوصفها لاعباً محورياً في تلبية احتياجات العالم من الطاقة بأشكالها المتعددة (النفط والغاز)، وبان أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية التي تكتنفها، من القضايا التي تؤرق صناع القرار في عالمنا المعاصر، لا سيما عندما يتعلق الامر بالتخطيط للمستقبل، ويصل الدكتور لهب الى الاستنتاج بان امدادات الطاقة الشرق أوسطية، وفقاً للمشاهدات التاريخية، هي امدادات أمنه يمكن الوثوق بها، اذ دأبت الدول الخليجية على تأمينها حتى في احلك الظروف، مثل الحرب العراقية الإيرانية، وغزو العراق للكويت، نظراً لما تتمتع به من طاقات انتاجية فائضة وكبيرة، وان التوقف الوحيد في الامدادات كان في العام ١٩٧٣، بعد نهاية حرب اكتوبر، ولم يدم اكثر من ستة اشهر، وهو مشهد يصعب تكراره في عالم اليوم.

اهم ما ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لا يأتي عرض تمايز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عرضناها، من قبيل ادعاء الكمال أو الندرة لهذه الدراسة، ولكنه يأتي من قبيل المقارنة بين المتماثلين، لبيان أوجه ما انفرد به كل باحث عن الاخر، وهو يحاول بجهده ان يضيف الى موسوعة التراكم المعرفي، حلقة في سلسلة حلقاته اللامتناهية من المعرفة.

وعليه فانه يمكن للمؤلف ان يدعي، بان دراسته قد تميزت عن غيرها من الدراسات السابقة بمجموعة من النقاط هي على النحو الاتي :

أولاً- تعامل الكتاب مع مضيقين اثنين (مضيق هرمز وباب المندب)،من بوابة الدائرة الاقليمية الواحدة حسب منظور جيوسياسي، وهما بالإضافة الى ذلك يتربعان على قمة الهرم الإستراتيجي للمضائق الدولية، باعتبارهما شرايين الحياة التي ينساب من خلالهما اكبر كمية تصديرية للنفط والغاز في العالم.

ثانياً - عالج الكتاب موضوعاته بشيء من التوازن، حيث تضمنت على مجموعة من الموضوعات في مجالات (القانون الدولي، الجيوسياسيه، الجيواقتصادية، العلاقات الدولية)،ولم تعظم جانبا على الاخر، بل عمدت الى الموازنة في طرح جميع هذه المتغيرات، على قدم المساواة بينها.

الفصل الثالث

المضايق البحرية وفق مقتضيات القانون الدولي
ومعطيات الجغرافيا السياسية

مراحل تطور مفهوم المضايق البحرية في القانون الدولي

سنعرض في هذا المبحث التعرف على المراحل التاريخية التي تطور فيها مفهوم المضيق في الفقه الدولي واحتكام محكمة العدل الدولية، وعمليات تدوين وتقنين هذا القانون العرفي من خلال معاهدات تدوين القانون الدولي العرفي للبحار، والذي اتى ضمن ثلاثة مؤتمرات دولية، بدأت منذ عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٨٢ .

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب اساسية هي :

المطلب الأول: مرحلة تطور مفهوم المضيق وفق الفقه الدولي .

المطلب الثاني: مرحلة تطور مفهوم المضايق في ضوء قرارات القضاء الدولي .

المطلب الثالث: مرحلة تطور مفهوم المضايق الدولية في ظل الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية .

١-المؤتمر الدولي الأول لقانون البحار ١٩٥٨ .

٢-المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار ١٩٦٠.

٣-المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار ١٩٨٢ .

مرحلة تطور مفهوم المضيق وفق الفقه الدولي :

لقد لعب الفقه دوراً محورياً في ابراز النظريات المنظمة لتطور مفهوم المضايق الدولية، وقد كانت هذه الاجتهادات جميعها مثالا حيا على ما تتمتع به المضايق الدولية من اهمية قصوى في النواحي (الاقتصادية، الإستراتيجية، والسياسية، والعسكرية)،سواء في ازمنة الحرب أو السلام .

ويوضح الدكتور (محمد الحاج حمود) في كتابه « القانون الدولي للبحار»، بان الفقه الدولي ومنذ بداية المناقشات حول حرية البحار، تأثر بمذهبين أو مدرستين رئيسيتين اثرتا على مجريات الصراع الذي دار بين من نادى بحرية الملاحة بأوسع صورها، وبين مؤيدي فرض سيادة الدولة الكاملة على مياه المضيق. وينقل لنا الدكتور (محمد الحاج

حمود)،مجموعة من افكار واراء رجال القانون الدولي حول هذا الانقسام من امثال (كروشيوس) الذي قال في معرض تطرقه لموضوع حرية البحار « ان الدول الساحلية لها الحق في الرقابة على تلك الاجزاء من البحار، الا انها لا تستطيع منع المرور البريء فيه»، اما (بوفا ندروف) فيؤكد على «حق الدولة الساحلية في الاستيلاء على بعض مياهها» اما (فانيل) فانه يميز بين « المضايق المستخدمة للمواصلات بين بحرين والتي تكون ملاحتها مشاعة لجميع الامم، والمضايق الاخرى التي ليس لها مثل هذه الوظيفة» ويضيف الدكتور (محمد الحاج حمود)، في وصفه لهذه الحالة من التناقض في الافكار والآراء في تلك الفترة بالهيجان السياسي العنيف الذي ساد أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بيد ان التطورات التي حصلت في الميادين الاقتصادية والفنية (التكنولوجية)،وخاصة في استعمال البحار كقوة محركه للمركبات جعل العالم يبدو كوحدة متماسكة بالنسبة للاقتصاد وحركة المرور، وبسبب هذه التطورات الموضوعية، فقد حصل تطور في موقف الفقه الدولي نحو التوسع في حق المرور في المضايق على حساب الدول الساحلية، حيث اصبح ينظر الى حق المرور في المضايق كملحق طبيعي لحرية البحار (حمود، ٢٠٠٨: ص ص١٦٩- ١٧٠) .

والى جانب ما ذكرة الدكتور (محمد الحاج حمود)،فإننا نجد عند الدكتور (عبدالاله دريف) في دراسته التي حملت عنوان « مكانة المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية دراسة حالة لمضيق جبل طارق» مجموعة من الطروحات لعدد اخر من فقهاء القانون الدولي من امثال الاستاذ (فوشي)،والذي يعتبر البحر الاقليمي وكل المياه التي تدعي الدولة ملكيتها هي جزء من اعالي البحار، مما يعني ان هذه المياه وبما تحتويه من مضايق تكون خاضعة لمبدأ الحرية العامة، ويعرض أيضاً لما قاله (كافار)، والذي اعتبر ان هذا الموضوع تتنازعه مصلحتان يجب التوفيق بينهما: مصلحة الملاحة التي تؤدي الى القبول بحرية المرور في المضايق، ومصلحة الدولة أو الدول المشاطئة للمضيق (معطلة الأمن)، والتي تؤدي بنا الى القبول بسيادة الدولة أو الدول المشاطئة للمضيق، ويضيف نقلاً عن الفقيه الدولي العربي الاستاذ الدكتور (علي صادق ابو هيف)،عندما أوضح بانه وفي جميع الحالات يجب ان يكون المرور في المضايق حرا لجميع مراكب الدول، وليس للدولة أو الدول المطلة على المضيق ان

تمنع المرور فيه من دون داع، غير انه لها الحق في ان تفرض بعض الاجراءات التي تضمن سلامتها وسلامة الملاحة في المضيق، وكذلك يرى الدكتور (ابو هيف) بانه لا يجب منع المرور في المضايق بوجه المراكب الحربية، منعا باتا في أوقات السلم، أو في أوقات الحرب ما لم تكن الدولة أو الدول المطلة على المضيق طرفا في النزاع القائم (دريف، ٢٠١٧: ص ص ٢٢- ٢٣).

واذا ما عدنا للدكتور (محمد الحاج حمود)،فإننا نراه يخلص الى نتيجة مفادها ان الفقه الدولي القديم والحديث، قد استقر على اعتماد حرية المرور في المضايق التي توصل بين جزئين من البحار العالية، رغم وجود تيار فقهي يؤكد على اعتماد مبدأ المرور البريء في هذه المضايق، الا ان هذا التيار يمثل اقلية في الآراء الفقهية السائدة، وقد تأثر هذا التيار بشكل مباشر بالتوسع في مد البحر الاقليمي، وفي حق الدول المشاطئة للمضايق، على فرض سيادتها على مياه المضيق على أوسع صورة ممكنه، مغلبين بذلك مصالح دول محدودة العدد على مصلحة الملاحة الدولية، وحاجة المجتمع الدولي الى الاتصال السريع وغير المنقطع أو المعاق (حمود، ٢٠٠٨: ص١٧٥).

مرحلة تطور مفهوم المضايق في ضوء قرارات القضاء الدولي.

لم يتعاضى القضاء الدولي – ممثلاً بمحكمة العدل الدولية – مع مسألة الملاحة في المضايق الدولية، بصورة مباشرة، الا في قضية مضيق (كورفوا) بين البانيا والمملكة المتحدة، والتي اصدرت فيها المحكمة قرارها في التاسع من نيسان لعام ١٩٤٩.

وفي خلاصة وقائع هذه القضية تقدم لنا الاستاذة (مناصرية زهره) في رسالتها لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام والموسمة بـ «حق المرور عبر المضايق والقنوات الدولية»، ان البانيا قد اطلقت عدة قذائف مدفعية على سفينتين حربيتين تابعتين للبحرية الملكية البريطانية اثناء مرورها في المياه الاقليمية لالبانيا، وتحديداً في مضيق (كورفوا) بتاريخ الخامس عشر من نيسان من العام ١٩٤٦، ونتيجة لذلك فقد بعثت بريطانيا بمذكرة احتجاج الى البانيا في نفس العام، معبرة فيها عن رأيها بشان المرور البريء في المضيق ومتمسكة بحقها فيه، مخالفة رأي البانيا التي اشترطت للزوم المرور في المضيق، شرط الحصول على الاذن المسبق منها، وفي نهاية المذكرة البريطانية وجهة

انذارا للحكومة الالبانية، في انها ان فتحت النار على السفن البريطانية فإنها ستلجأ الى معاملتها بالمثل. وفي الثاني والعشرين من اكتوبر من العام ١٩٤٦، ارسلت بريطانيا سفينتين حربيتين باتجاه مضيق (كورفوا) بغرض التحقق من الاجراءات التي ستتخذها البانيا، وعند دخولها البحر الاقليمي لمضيق (كورفوا) تعرضت المدمرتان « سوماراينر وتولاق» لأضرار مادية وبشرية شديدة، بسبب انفجار الالغام البحرية في المدمرتان، وبعد ذلك قامت كاسحات الغام بريطانية بالكشف عن الالغام في المضيق والعمل على ازالتها، وقد احيل هذا النزاع الى مجلس الأمن الدولي الذي أوصى بدورة بعرضة على محكمة العدل الدولية بوصفة نزاعا قانونيا، وقد نظرت المحكمة في الموضوع بتاريخ الخامس والعشرين من شهر اذار / مارس من العام ١٩٤٨، بناء على اتفاق الطرفان، واصدرت حكمها في التاسع من نيسان لعام ١٩٤٩. (زهره، ٢٠١٥: ص ص١٨-١٩).

ويوضح لنا الدكتور (محمد الحاج حمود) ادعاءات طرفي القضية، حيث جاء الموقف الالباني مقررا ان هذا الممر المائي، يتكون من البحر الاقليمي لألبانيا وهو الامر الذي لا يجيز للسفن الحربية الاجنبية الدخول فيه دون اذن مسبق منها، وبذا فإنها - اي البانيا - غير مسؤولة عن الاضرار التي اصابت السفن البريطانية، اما الادعاء ات البريطانية، فقد اشارة الى ان قناة (كورفوا) الشمالية هي مضيق دولي لا يجوز للدولة الساحلية ان توقف أو تعرقل الملاحة فيه، وانه كان على الحكومة الالبانية ان تعلن عن الاخطار التي تواجهها الملاحة في هذا المضيق، ولذا فان الحكومة الالبانية تعتبر مسؤولة عن كافة الاضرار المادية والبشرية التي اصابت السفن البريطانية. وبعد ان احيلت القضية الى محكمة العدل الدولية، طلب الفريقان من المحكمة الاجابة على السؤالين التاليين (حمود، ٢٠٠٨: ص١٧٦):

١)هل تعتبر البانيا مسؤولة وفق القانون الدولي عن الانفجارات التي حصلت يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول لعام ١٩٤٦، في المياه الاقليمية الألبانية، وعن الضرر والخسارة المادية والبشرية التي نجمت عنها؟.

٢)هل تعتبر المملكة المتحدة، وفق القانون الدولي قد خرقت السيادة الوطنية لجمهورية البانيا الشعبية بسبب اعمال البحرية الملكية البريطانية في مياهها الاقليمية؟

وبالعودة الى (عبد الاله دريف) فإننا نراه يحلل قرار محكمة العدل الدولية من حيث المعيار المعتمد في تصنيف المضايق، والذي يرى فيه ان المحكمة لم تأخذ بالمعيار الكمي للمرور في تصنيف المضايق الدولية، واكتفت بالمعيار الجغرافي الذي يحدد بان المضيق يربط بين جزئيين من البحار العالية، وبين ضفتين من جهة ثانية، شريطة الا يتعدى عرض المياه الاقليمية لكلتا الضفتين الاثني عشرة ميلاًبحرياً، وعليه فانه يرى ان المحكمة قد ذهبت في رأيها هذا الى ان المضيق اذا ما اريد له ان يوصف بالدولي، فيجب ان تكون ضفتيه خاضعتان لدولتين أو اكثر وان يكون اتساع هذا المضيق هو ضعف اتساع المياه الاقليمية لكلا الدولتين المشاطئتين لهذا المضيق، اما النظام القانوني المطبق على المضايق الدولية من خلال حيثيات القرار، فانه يرى انالمحكمة قد اقرت على المضايق المستخدمة للملاحة نوعين من الانظمة القانونية، نظام المرور الحر ونظام المرور البريء، وكتفسير لأخذ المحكمة لهذا النوع من المرور دون « المرور الحر» ، فانه يرجع بحسب (عبدالاله دريف)،الى اخذ المحكمة بعنصر المياه الاقليمية الى جانب عنصر ضرورة ربط المضيقين بين بحرين عاليين على الاقل، يشكل مبرراً مركزيا ومحددا لتوجهها نحو الاخذ بنظام المرور البريء، كونه يعبر عن مزج لمبدأ حرية الملاحة ومبدأ السيادة الوطنية، وكذلك فانه يرى ان ما ذهبت اليه المحكمة من وجوب ابلاغ السفن البريطانية عن مكامن الخطر التي يمكن ان تهدد أمن وسلامة الملاحة البحرية في المضيق. تحدد لجهة مسئوليات الدولة المشاطئة للمضايق الدولية، فهي وان كانت تصدر ما يحلو لها من التشريعات واللوائح لغاية تنظيم المرور، من قبيل تحديد مسارات الذهاب والاياب فقط، وانما أيضاً لغايات حفظ الأمن والسلامة الملاحية في المضايق من خلال الافصاح عن مكامن الخطر وتوجيه السفن وتنبيهها بوجود اي معوقات للملاحة داخل المضايق، والتي يقع من ضمنها الابلاغ عن الالغام البحرية (دريف، ٢٠١٧: ص ص٣٢-٤٠).

مرحلة تطور مفهوم المضايق الدولية فيظل المعاهدات والمؤتمرات الدولية.

تطرقت عدة اتفاقيات دولية عامة الى موضوع المضايق الدولية والملاحة فيها بصورة غير مباشرة، وقد اتى التطرق عند الحديث عن المواصلات الدولية عموماً أو ضمن المواصلات البحرية، غير انه ومنذ اتفاقيات جنيف ١٩٥٨، أو ما اصطلح على تسميته المؤتمر الأول لقانون البحار، فقد تغير المزاج الدولي في التعامل مع قضية المضايق الدولية، وذلك لعدة اعتبارات منها الاقتصادي والسياسي والإستراتيجي وحتى العسكري، فجرى افراد صفحات كثيرة لمعالجة موضوع المضايق الدولية وانظمة المرور فيها، وعليه فقد قسم الباحث موضوع هذا الاهتمام الى ثلاثة مؤتمرات دولية شكلت بمجملها مراحل تطور مفهوم المضايق الدولية في قانون البحار وهي:

المؤتمر الدولي الأول لقانون البحار ١٩٥٨ .

المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار ١٩٦٠ .

المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار ١٩٨٢.

ينقل لنا (خالد حماد احمد عياد) في اطروحته لنيل درجة الدكتوراه الموسومة بـ «اهمية جزر البحر الأحمر في الأمن القومي العربي جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير دراسة حالة (١٩٥٦– ٢٠١٧)» ، في موضوع بدايات القانون الدولي للبحار، بان عصبة الامم وضعت في العام (١٩٢٤) مشروع اتفاقيه بخصوص المياه الاقليمية، ثم تلى ذلك مؤتمر (لاهاي ١٩٣٠) اي بعد ستة اعوام على ابرام اتفاقية المياه الاقليمية، والذي تم فيه وضع مشروع اتفاقية بخصوص المياه الاقليمية، الامر الذي شجع المجتمع الدولي على البحث في امكانية تحديد اتساع المياه الاقليميةالا ان المؤتمرون قد فشلوا في هذا الامر، نتيجة لتباين الآراء التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فمن قائل بمد المياه الاقليمية الى (١٢ ميلاً بحرياً)،واخر الى (٢٤ ميلاً بحرياً)،بل ذهب بعضهم الى اقتراح مد المياه الاقليمية للدول الى (٢٠٠ميلاًبحرياً)،وهو الامر الذي جعل من هذه المناقشات مدعاة للفشل حتى قبل البدء بأعمال هذا المؤتمر، غير ان اهم ما نتج عن هذه المناقشات، يمكن اجماله في العمل على بلورة فكرة المنطقة المتاخمة أو المجاورة، للمياه الاقليمية والتي اخذت بها المؤتمرات الدولية اللاحقة(عياد، ٢٠١٧: ص١١٣) .

أولاً: المؤتمر الدولي الأول لقانون البحار ١٩٥٨ .

ناقشت اتفاقيات جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة المعقود في التاسع والعشرين من شهر نيسان للعام ١٩٥٨ موضوع الملاحة المضايق الدولية في الفقرة الرابعة من مادتها السادسة عشر والتي نصت على « لا يجوز ايقاف المرور البري للسفن الاجنبية في الممرات المستخدمة للملاحة بين جزء من البحر العالي وجزء اخر من البحر العالي أو البحر الاقليمي لدولة اجنبية».

والاتفاقية هذه تلزم الدول الساحلية بضمان المرور البريء للسفن الاجنبية مقابل شروط فرضتها على السفن في المادة (١٤) منها، والتي اعطت تلك الدول سلطات واسعة في تقدير الطبيعة البريئة للمرور، فالنص يقضي بعدم جواز ايقاف المرور البريء، والمفهوم المخالف ان الدولة الساحلية تستطيع وقف المرور البريء، على اعتبار انها صاحبة السلطة في تقدير براءة المرور، وعليه فإنها تستطيع ان تلعب دوراً مهماً في منع أو عرقلة الملاحة في المضايق بحجة عدم براءة ذلك المرور، كما انها جاءت بتعريف للمضيق الدولي سنتناوله في المبحث القادم من هذه الدراسة، وعليه فان المؤتمر الدولي الأول للبحارقد عالج موضوع مفهوم المضايق الدولية وان كان لم يفرد له جزء خاصاً به، حيث ان الاتفاقيات الأربعةالمكونة لهذا المؤتمر كانت :-

- الاتفاقية المتعلقة بالبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة
- الاتفاقية المتعلقة بالامتداد القاري
- الاتفاقية المتعلقة بأعالي البحار
- الاتفاقية المتعلقة بالصيد والمحافظة على الموارد الحية في البحار العالية .

ومن الملاحظ على هذا المؤتمر انه قد اتبع الاسلوب التوفيقي بين الدول بحيث انه قد ارجا البحث في الامور الخلافية بين تلك الدول، ومركز على ما تم التوافق عليهمن قبل الدول التي شاركت في اعماله(ناصر، ٢٠١٣: ص٤٢).

المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار ١٩٦٠:

يوضح لنا الدكتور (خالد حمد عياد) في معرض حديثة عن المؤتمر الدولي الثاني لقانون البحار والذي انعقد في العام ١٩٦٠، بانه قد جرى بحث موضوع تحديد عرض

المياه الاقليمية، وحدود منطقة الصيد البحري للدول، الا ان الدول المشاركة قد بدت بينها أوجه كثيرة للاختلاف اسست الى فشل اعمال هذا المؤتمر، وكانت ابرز المواضيع الخلافية التي عصفت بأعمال هذا المؤتمر، وضوح رغبة الدول الكبرى في الحد من مد عرض المياه الاقليمية، من اجل زيادة فرض سيطرتها وللحد ما امكن من حرية الدول الصغيرة في احكام سيطرتها على حدودها البحرية، لتفادي عرقلة حركة السفن التجارية والاساطيل البحرية العسكرية لهذه الدول، من ممارسة مهام الشرطة البحرية واحكام نفوذها على الممرات والمضايق الإستراتيجية المتحكمة بشريان التجارة الدولية، وخصوصاً التجارة البحرية منها. (عياد، ٢٠١٧ص ص١١٣- ١١٤).

المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار (اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

حظيت المضايق البحرية الدولية بأهمية كبيرة في هذه الاتفاقية، حيث افردت لها مساحة كبيرة في متنها ناقشت فيها موضوعات تهم المضايق الدولية من حيث التعريف والتصنيف، وانظمة الملاحة، وحقوق وواجبات الدول المشاطئة للمضايق، وحقوق وواجبات السفن المستخدمة لهذه المضايق، وتمديد اتساع المياه الاقليمية المشكلة للمضايق، ومنع الصيد واجراء البحوث العلمية في هذه المياه دون اخذ موافقة الدول المشاطئة لها، والحد من التلوث البيئي الذي تنتجه مخلفات السفن في المضايق وغيرها من الامور الفنية المتعلقة بالمضايق الدولية .

وبالعودة للدكتور (محمد الحاج حمود) فإننا نراه يحدد خمسة اتجاهات رئيسية سيطرت على اعمال المؤتمر فيما يخص مناقشات انظمة الملاحة في المضايق وهي (حمود، ٢٠٠٨: صص١٧٨- ١٨٨):

أولاً: اتجاه يرى انه لضمان التوازن بين مصالح الدول المطلة على المضايق ومصلحة الجماعة الدولية، لابد من تطبيق نظام المرور البريء على جميع المضايق التي تقع ضمن البحار الاقليمية للدول الساحلية .

ثانياً: تؤيد دول اخرى حرية المرور عبر المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية، سواء تلك التي توصل بين جزئين من البحار العالية، أو تلك التي توصل جزءاً من

البحر العالي بجزء اخر من البحر الاقليمي لدولة اجنبية.

ثالثاً: تؤيد دول اخرى تطبيق المرور الحر في المضايق التي توصل جزئين من البحار العالية، وتطبيق المرور البريء الذي لا يجوز وقفه على المضايق التي توصل جزءاً من البحر العالي بجزء من البحر الاقليمي لدولة اجنبية .

رابعاً: وتميز بعض الدول بين المضايق بحسب عرضها، فتدعو الى تطبيق المرور الحر على المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية والتي يزيد عرضها عن ستة اميال بحرية، وتطبيق نظام المرور البريء على المضايق التي يقل عرضها عن ستة اميال بحرية .

خامساً: واخرى تميز بين الملاحة التجارية والملاحة العسكرية، فيطبق نظام المرور الحر على الأولى، ونظام المرور البريء على الملاحة العسكرية في جميع المضايق التي تربط البحار العالية بالبحار شبه المغلقة.

هذا وقد استغرقت المناقشات في هذا الموضوع وقتا طويلاً في المؤتمر انتهت بوضع صيغة توفيقية هي الصيغة الواردة في الجزء الثالث من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، والمتمثلة باستحداث نظام المرور العابر، والذي سيناقشه الباحث في موضع اخر من هذا الفصل .

ومن الجدير بالذكر ان ننوه بان اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، قد دخلت حيز النفاذ في ١٦/ ١١/ ١٩٩٤، بعد ان مر عام على ايداع التصديق الستين عليها لدى سكرتارية الامم المتحدة، اي بعد اثنتي عشرة سنة على التوقيع على هذه المعاهدة وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية حتى العام ٢٠١٣ (١٦٠) دولة، ومن ابرز الدول التي لم تصادق على المعاهدة هي الولايات المتحدة الأمريكية والجمهور الإسلامية الإيرانية، والاخيرة يرجع سبب عدم انضمامها للمعاهدة نظراً لرفض طلبها باعتماد نظام المرور البريء في مضيق هرمز من قبل اكثرية الاعضاء الموقعين عليها، وهو الامر ذاته الذي عانت منه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد رفض مماثل لطلبها بخصوص ذات المضيق في المؤتمر الدولي الأول لقانون البحار لعام ١٩٥٨. (ناصر، ٢٠١٣صص ٤٤– ٤٥).

وفي ضوء ما تم ذكره سابقاً والذي يمكن اعتباره نتيجة واضحة للتأثيرات السياسية في مجريات الصياغات القانونية لبنود الاتفاقيات الدولية المؤطرة لمفهوم

المضايق الدولية في قانون البحار، نجد الدكتور (صلاح الدين عامر) يؤكد في كتابة « القانون الدولي للبحار» على ما يلي « واخيراً كان موضوع المضايق من اكثر الموضوعات التي حظيت بالاهتمام والعناية خلال دورات مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار، وجاء النظام الذي انتهى المؤتمر الى وضعة لحكم المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، بما استحدثته من قواعد بمثابة جزء رئيسي من الصفقة الشاملة، فتقرير حرية المرور في المضايق والتحليق فوقها في اطار نظام المرور العابر، كان جزءاً رئيسياً بين الثمن الذي اتحدت عليه كلمة الدول البحرية الكبرى، وحرصت على اقتضائه لقاء موافقتها على مشروع الاتفاقية الجديدة». ويضيف عند حديثة عن النظام القانوني للمضايق في ظل اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار على حتى ذهب البعض الى النظر الى هذا النظام القانوني الجديد للمضايق كمحور للاتفاقية واهم جوانبها، وانه كان في حقيقة الامر بما انطوى عليه من مبادئ تضمن حرية مرور الاساطيل بغير عائق أو ايقاف، هو المحرك الرئيسي الكامن وراء الدعوة الى عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار (عامر ،٢٠٠٠: صص١٥٣-١٦٦) .

يتضح لنا مما تقدم، ان الدول الكبرى قد عملت على ادخال مقومات المصلحة الوطنية لهذه الدول، بالوسائل السياسية للتأثير في الصياغات القانونية لمواد الاتفاقية الدولية لقانون البحار، وهو الامر الذي أوجد حالة من التذمر والشعور بالغبن الشديد، الامر الذي دفع الكثير من هذه الدول الى عدم التصديق على هذه الاتفاقية أو تأخير التصديق عليها، ولقد سبق لنا ان اشرنا الى ان الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ الا بعد انقضاء اثني عشر عاما على توقيعها.

تعريفات المضايق الدولية وانواعها

سيستعرض هذا المبحث مجموعة من التعاريف التي تنأولت المضايق الدولية، من الناحية اللغوية والجغرافية / الغائية والفقهية وتعريف محكمة العدل الدولية للمضيق كما جاء في قضية مضيق (كورفوا)، وصولاً الى وضع تعريف للمضيق تختص به هذه الدراسة، كما سيسلط الضوء على اهم التصنيفات التي وضعت لبيان انواع المضايق الدولية.

تعريف المضيق.

أ) التعريف اللغوي والاصطلاحي للمضيق:

يعرف المضيق لغة بانه «كل ما ضاق من الاماكن والامور» (ابن منظور،ص: ٢٠٩) .

اما المضيق اصطلاحا: فتنقل لنا الاستاذة (مناصريه زهرة) في رسالتها لنيل درجة الماجستير الموسومة بـ « حق المرور عبر المضايق والقنوات الدولية» عن الدكتور عادل خالد حزمة ما نصه « سال ابو سفيان الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن المضايق التي جعلها الرسول حول يثرب».

ويفهم مما سبق ان كلمة المضيق كان يطلقها العرب على مكان في الطبيعة يتصف بالضيق حتى ولو كان محتفرا أو بري، والمضيق في اصله هو الضنك وهو الضيق في كل شيء، ثم اضيف من بعد انه القطعة الضيقة من البحر التي تفصل بين ارضين، وقال البعض بان المضيق يقابل كلمة برزخ والبرزخ هو الحاجز بين شيئين، وهو أيضاً قطعة ضيقة من الماء محصورة بين بحرين موصلة برا ببر، أو شبه جزيرة ببر، وقد استعمل العرب كلمة مضيق كاسم لجزء من اليابسة قبل ان يشيع مؤخراً كجزء من البحر. (زهرة، ٢٠١٤: ص ١٢) .

ب) التعريف الجغرافي والغائي للمضيق:

انقسم الفقه الدولي في تعريفه للمضيق الى اتجاهين رئيسيين هما: التعريف الجغرافي والتعريف الغائي (الوظيفي)، فالمضيق من الناحية الجغرافية عبارة عن ممر مائي يفصل بين اقليمين ويصل بين بحرين، وعليه فانه يشترط للاتصاف بصفة المضيق من الناحية الجغرافية عدة شروط هي (العكلة، ٢٠١١: ص ص٣١٠-٣١١) :

١) ان تكون مياه المضيق جزء من البحر.

٢) يجب ان يكون طبيعيا، اي انه من صنع الطبيعة ولا دخل للإنسان في تكوينه، وبذلك يخرج مفهوم القنوات البحرية من تعريف المضايق، كونها محتفره ومن صنع الانسان .

٣) ان يكون محدود الاتساع .

٤) ان تكون فتحت المضيق تفصل بين منطقتين من الارض، وتصل بين منطقتين من البحر، بحيث يمثل انتفاء الوجود المائي الى انفصال المنطقتان البحريتان واتصال الارض .

٥) وان يكون ممر للمواصلات الدولية المتجهة الى غير موانئ سواحل ذلك الاقليم .

ويضيف الدكتور (محمد الحاج حمود) تعريفين اخرين، فينقل عن (برول) تعريفه للمضيق بانه « تقلص في البحر بين ارضين ذي عرض محدود ويربط بحرين ولولاه لفصلتهما الارض في ذلك المكان»، ويقدم تعريفاً اخر للفقيه الفرنسي (جيدل) فيقول ان المضيق هو « ممر طبيعي بين ساحلين لا يتجاوز عرضا معينا، ويوصل بين جزئين من المجالات البحرية» (حمود، ٢٠٠٨: ص١٦١).

وبالعودة الى الدكتور (وسام الدين العكلة)،فأننا نجده يقدم تعريفاً للأستاذ (محمد حافظ غانم) مفاده ان المضيق عبارة عن «فتحات توصل بين بحرين وهي اما طبيعية وتشمل المضايق الطبيعية أو اصطناعية وتشمل القنوات البحرية» ، ويضيف بانه يتشابه مع التعريف الذي وضعه الاستاذ (علي صادق ابو هيف)، ويقدم الدكتور العكلة تعريفات غائية يراها متمثلة في تعريف الاستاذ (طلعت الغنمي)والذي يعرف المضيق على انه «مياه تفصل اقليمين وتصل بحرين، وان الممر المائي لا يكون مضيقاً في القانون الدولي اذا توافرت له الأوصاف الجغرافية فحسب، بل يجب الى جانب ذلك ان يكون الممر مستعملا للمواصلات الدولية الغير متجهة الى موانئ على شواطئ ذلك المضيق»، ويرى الفقيه (لويس كافريه) ان المضيق له صفه جوهرية هي انه « يصل بين جزئين من اعالي البحار وان يكون مستعملا للملاحة الدولية (العكلة، ٢٠١١: ص٣١١).

وتضيف الاستاذة (مناصريه زهرة) الى هذه التعاريف تعريفاً للأستاذ (عبدالحق دهبي) يعرف فيه المضيق ان المضيق الدولي عبارة عن ممر مائي طبيعي أو شبه طبيعي، يصل بين جزئين من البحار العالية أو بين جزء منها ببحر اقلم لدولة اجنبية ويستخدم للملاحة الدولية، ولا يزيد اتساعه على اتساع البحار الإقليمية للدولة (١٢ ميلاًبحرياً) أو للدول المطلة عليه. (زهرة، ٢٠١٤: ص١٤).

ويمكننا هنا الاستدلال بجزئية وردت في حكم محكمة العدل الدولية في قضية المصايد النرويجية - البريطانية عام ١٩٥١، كما أوضحها الدكتور (صلاح الدين عامر)

في كتابه « القانون الدولي للبحار» عندما أورد في هامش الصفحة (١٥٥) ما نصه « ويجدر الاشارة الى ان محكمة العدل الدولية تعرضت بعد ذلك في حكمها في قضية المصايد النرويجية – البريطانية في عام ١٩٥١، في الجانب المتعلق بالمضايق الدولية عندما تعرضت في ذلك الحكم للوضع القانوني للمضيق المعروف بـ (indreleia)، مقررة انه لا يعتبر مضيقاً على الاطلاق، وانه لا يعدو ان يكون طريقاً من طرق الملاحة قامت النرويج بتهيئته من خلال وسائل صناعية وارشادات تزود بها الملاحة. ومن ثم فان المحكمة قد رفضت النظر الية بوصفه في مركز يختلف عن بقية مياه ما يعرف بـ (المياه الارخبيليه) والتي اعتبرتها المحكمة مياها نرويجية داخلية، تطبيقا لقاعدة خطوط الاساس المستقيمة» (عامر، ٢٠٠٠: ص١٥٥).

اما موضع الاستدلال من حيثيات هذا الحكم فانه نتيجة لناحية ان محكمة العدل الدولية، رفضت اعتبار مضيق (indrelia) من فئة المضايق على الاطلاق، كونه تشكل بوسائل صناعية اي انه من صنع الانسان وليس ممراً من صنع الطبيعة.

ج) تعريف المضايق الدولية لجهة القضاء الدولي:

يؤكد الدكتور (علي ناصر ناصر) في كتابه «مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني» بان محكمة العدل الدولية قد اعطت تعريفاً للمضيق الدولي، من خلال القرار الصادر عنها في التاسع من تيسان لعام ١٩٤٩ في قضية مضيق (كورفوا) بين البانيا والمملكة المتحدة، وجاء في متن القرار ما هو تحديد للمضيق الدولي على انه « ممر مائي يصل بين جزئين من اعالي البحار ويستخدم لأغراض الملاحة الدولية» .

وبهذا التوضيح تكون المحكمة قد اخذت بمفهومين عند تعريفها للمضيق الدولي، ارتكزا على المفهوم الجغرافي (الموصل بين جزئين من اعالي البحار) واخر مفهوم غائي أو وظيفي يمثل التأكيد على (استخدامه لأغراض الملاحة الدولية)،ولم تعر المحكمة اهتماماً للمعيار (الكمي) بمعنى مقدار الاستخدام لهذا المضيق. واستبعدت المحكمة من تعريف المضايق الية الربط بين البحر العالي والبحر الاقليمي لتكون بذلك قد رجحت العامل الجغرافي على العامل الوظيفي في تعريف المضيق(ناصر، ٢٠١٤: ص٥١) .

وينقل لنا الدكتور (محمد الحاج حمود)،انتقادا للفقيه (شارل دومنيشه) عند تعليقة على الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية مضيق (كوروفوا) مفاده ان المعايير الواردة في قرار المحكمة الدولية ليست شاملة، ويرى بان هناك أربعة عوامل يجب اخذها بعين الاعتبار عند تحديد اهمية المرور البحري في المضايق وهي (حمود، ٢٠٠٨: ص١٦٤):

عدد السفن المستخدمة له

مجموع حمولتها

قيمة تلك الحمولات

وعدد الاعلام التي تحملها تلك السفن

الا ان المحكمة الدولية قد قررت في النهاية ان مضيق (كوروفوا) هو مضيق دولي رافضة الادعاءات الالبانية بخرق بريطانيا لسيادتها من خلال مرور سفنها عبر المضيق دون اخذ موافقتها.

د) تعريف المضايق الدولية في الاتفاقيات الدولية :

يبرز (وسام الدين العكلة) مرحلة ما بات يعرف بمرحلة الاتفاقية التي جاءت بعد التاسع والعشرين من نيسان لعام ١٩٥٨، وكامتداد لتعريف المضايق فقها وثبوت ذلك عرفا فقد عرفت المادة (١٦) الفقرة (٤) من اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨ المضيق بانه « الممر المائي الذي يستخدم للملاحة الدولية ويصل جزءاً من البحر العام بجزء اخر للبحر الاقليمي لدولة اجنبية» (العكلة، ٢٠١١: ص٣١٣) .

وينقل لنا الدكتور (محمد الحاج حمود) بانه يمكن تقسيم اتجاهات الدول في المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بالنسبة لتعريف المضيق الدولي، الى ثلاثة اتجاهات هي (حمود، ٢٠٠٨: ص١٦٨):

الاتجاه الأول: يشترط ان يكون المضيق الدولي مستخدما للملاحة الدولية وموصلا بين جزئين من البحار العالية.

الاتجاه الثاني: يميز بين نوعين من المضايق الدولية: المضايق المستخدمة للملاحة الدولية والتي توصل بين جزئين من البحار العالية، والمضايق المستخدمة في الملاحة الدولية التي توصل جزء من البحر العالي بجزء من البحر الاقليمي.

الاتجاه الثالث: يعتمد معيار السعة فيقسم المضايق المستخدمة للملاحة الدولية الى مضايق يقل عرضها عن ستة اميال ومضايق يزيد عرضها عن ذلك، ويطبق على كل نوع منها نظاماً ملاحياً مختلفاً.

غير ان المادة (٣٧) من اتفاقية ١٩٨٢ والتي جاءت بتعريف للمضايق الدولية في نصها « ينطبق هذا الفرع على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء اخر من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة »، فنجدها قد اعتمدت معيارين اساسيين للتعريف هما، المعيار الوظيفي أو (الغائي) والمعيار الجغرافي وبذلك يكون تعريف الاتفاقية الدولية لعام ١٩٨٢ للمضايق قد اقترب الى حد كبير مع المفهوم الذي اخذت به محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفوا .

بيد انه يؤكد ولغايات وضع تعريف سليم للمضايق الدوليةمن وجهة نظر القانون الدولي، فانه يجب ان يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير اساسية هي(حمود، ٢٠٠٨: ص ١٦٨) :

المعيار الجغرافي (ممر مائي طبيعي يوصل بين جزئين من البحار .

المعيار الغائي أو الوظيفي (يشترط في المضيق ان يكون مستخدما في الملاحة الدولية.

المعيار القانوني (يقضي بان لا يزيد اتساع المضيق عن ضعف مساحة البحر الاقليمي للدولة أو الدول المطلة عليه .

وعليه وتأسيسا على ما تقدم فانه يمكن لنا أن نضع تعريفاً للمضيق الدولي على الوجه التالي:

((المضيق الدولي هو عبارة عن الحاجز المائي الطبيعي الذي يفصل بين جزئين من اليابس، ويوصل بين مسطحين مائيين، شريطة ان لا يزيد اتساعه عن ضعف البحر الاقليمي للدولة أو الدول المطلة علية، وان يكون مستخدما للملاحة الدولية التي يجب ان لا تكون مختصرة على موانئالدولة أو الدول المشاطئة للمضيق)).

انواع المضايق الدولية والوضع القانوني للمضايق التي تحكمها اتفاقيات خاصة.

نصت المادة (٣٥) الفقرة (جـ) من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ على ما يلي:

جـ) أو النظام القانوني في المضايق التي تنظم المرور فيها، كليا أو جزئيا، اتفاقات دولية قائمه ونافذه منذ زمن طويل، ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضايق» (اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعلم ١٩٨٢، ص: ٣١).

وبناء عليه فان هنالك مجموعة من المضايق ذات الاهمية الخاصة، ستخرج عن فئة المضايق المنظمة باتفاقية ١٩٨٢، وسيكون لها انماط مرور خاصة تحددها هذه المعاهدات،وهي على الاغلب تتبع نظام المرور الحرالمعمول به في اعالي البحار.

وفي المقابل فإننا سنجد مجموعة اخرى من المضايق تنطبق عليها الاحكام العامة المنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، الواجبة التطبيق ولذلك فإننا سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى بندين (الأول) سنوضح فيه انواع المضايق، اما البند (الثاني) فسنخصصه لدراسة الوضع القانوني الخاص لاهم المضايق التي تحكمها اتفاقيات خاصة.

البند الأول: انواع المضايق.

حدد الاستاذ الدكتور (سهيل حسين الفتلأوي) في كتابه «القانون الدولي للبحار» خمسة انواع أو تصنيفات للمضايق على النحو الاتي (الفتلأوي، ٢٠٠٩: ص ص١٥١- ١٥٤):

أ - **المضايق الواقعة في المياة الداخلية للدولة :**

ويقصد بها المضايق التي تنحصر بين اقليم الدولة وجزيرة تابعة لها،ويقع هذا المضيق في المياه الداخلية للدولة، ومثل هذه المضايق تعد واقعة داخل حدود الدولة ومن حقها ان تمنع اي سفينة من الدخول اليها الا في الحالات التالية :

اذا كان من حق الدولة الدخول بسفنها الى هذه المضايق قبل عقد اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ .

اذا وجدت اتفاقية بين الدول الساحلية ودولة السفينة تقضي بالسماح لسفنها، أو السفن المتوجهة اليها بالمرور من خلال هذا المضيق.

اذا كانت السفينة متوجهة الى موانئ الدولة التي يقع المضيق في مياهها الداخلية أو خارجه منها.

بـ) المضايق البعيدة عن الدول المشاطئة:

ويقصد بها المضايق الواقعة خارج البحار الاقليمية للدولة المشاطئة بوصفها مياه منطقة اقتصادية خالصة أو من اعالي البحار كما اشارة اليها المادة (٣٥) الفقرة (ب) من اتفاقية ١٩٨٢، وان مثل هذه المضايق والتي يعود المرور فيها لأسباب قاهرة، بحيث لا يوجد منفذ اخر غيرها، ولو وجد لما جاز استخدامها، ومن هذه المضايق، كمضيق هرمز في الخليج العربي.

جـ) المضايق المتفق عليها بين الدول المشاطئة :

وهي المضايق التي عقدت بموجبها اتفاقيات بين الدول المشاطئة بشان العبور فيها، بحيث يخضع نظام المرور لمثل هذه المضايق للاتفاقيات المعقودة بين الدول المشاطئه والدول أو الدولة التي يقع فيها المضيق، بغض النظر عن القواعد الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وبغض النظر عن نوع المضيق ومكان وقوعه وطرق استخدامه، طالما وجدت مثل هذه الاتفاقيات وهو ما سنوضحه في البند الثاني.

د) المضايق الوطنية:

هي المضايق المحصورة بين اجزاء من دولة أو عدة دول، مع وجود طريق صالح للملاحة يؤدي الى اعالي البحار، أو منطقة اقتصادية خالصة، اذ يعوض هذا المضيق باستخدام ذلك الطريق الصالح للملاحة، وهو ما اكدته المادة (٣٦) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي نصت على «لا ينطبق هذا الجزء على اي مضيق مستخدم للملاحة الدولية اذا وجد خلال ذلك المضيق طريق في اعالي البحار أو طريق يمر بمنطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية، وتنطبق على هذه الطرق الاجزاء الاخرى ذات الصلة من هذه الاتفاقية، بما في ذلك الاحكام المتعلقة بحرية الملاحة وحرية التحليق».

هـ) المضايق المحصورة بين اقليم دولة وجزيرة تابعة لها :

وهو مضيق يقع بين اقليم دولة وجزيرة تابعة لها، ووجد طريق مرور اخر في منطقة اقتصادية خالصة، أو اعالي البحار، فلدولة حق منع المرور في هذا المضيق، وفقاً لنص المادة (٣٨) الفقرة (١) من اتفاقية ١٩٨٢، أو الاتفاق مع الدولة التي يقع المضيق في اقليمها، بالمرور منه رغم وجود طريق اخرى صالحة للملاحة، وجاء نص المادة المذكورة سابقاً على الوجه التالي:-

« ١- تتمتع جميع السفن والطائرات في المضايق المشار اليها في المادة (٣٧) بحق المرور العابر الذي لا يجوز انيعاق. الا ان المرور العابر لا ينطبق اذا كان المضيق مشكلا بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وببر هذه الدولة ووجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في اعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية».

والمضايق التي تربط بين العالية والمناطق الاقتصادية الخالصة:

وهي المضايق التي تربط بين جزئين من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء اخر من اعالي البحار، أو منطقة اقتصادية خالصة، مثل مضيق جبل طارق.

وتضيف الاستاذة (مناصرية زهرة)،بان هذا النوع من المضايق ينقسم الى نوعين (زهرة، ٢٠١٥: ص٢٤):

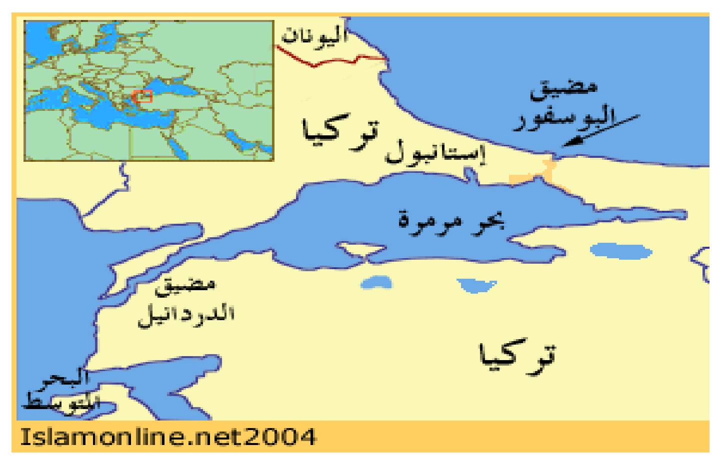
النوع الأول: ممرات أو فتحات تؤدي الى بحر داخلي، اي يصل بين رقعة من اعالي البحار وبحر داخلي، وتخضع لاختصاصات الدولة الساحلية، وتعتبر مياهها مياه وطنية ولها ان تنظم الملاحة فيها وفق مصالحها الخاصة، اما اذا كانت تطل عليه دولتان أو اكثر، اعتبرت مياهه بحراً اقليمياً وليست مياها وطنية، الا اذا كانت مياه المضيق لها وضع تاريخي.

النوع الثاني: ممرات أو فتحات تصل ما بين بحرين عاليين، وهنا جرى العرف الدولي على ان تتمتع جميع السفن التجارية والحربية بحق المرور البريء، دون اعاقة أو حاجة الى ترخيص أو اذن من الدول المشرفة على المضيق.

البند الثاني: الوضع القانوني الخاص لاهم المضايق التي تحكمها اتفاقيات خاصة أو تاريخية.

لقد احتل موضوع التنظيم القانوني للملاحة في المضايق، أولوية في مناقشات مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحارلعام ١٩٨٢، وكان محل مسأومات طويلة بين الدول الساحلية المجاورة للمضايق، ومجموع الدول الكبرى المستخدمة لهذه المضايق، غير انه يوجد الى جانب هذه المضايق التي نظمت الملاحة فيها من خلال الاتفاقية الدولية لعام ١٩٨٢، مضايق نظمت الملاحة فيها بمقتضى اتفاقيات دولية خاصة، اما لكونها تحمل اهمية خاصة للملاحة الدولية، أو نظراً لموقعها الإستراتيجي (سماح، ٢٠١٥: ص٩)، وسنحاول في هذا البند ان نسلط الضوء على مجموعة من هذه المضايق هي (المضايق التركية، ومضيق جبل طارق، ومضيق ماجلان، والمضايق الدنماركية)،وسنخصص الجزء الاخير من هذا البند للحديث عن مضايق تيران حيث انها تكتسب اهمية خاصة، وتم اتباعها لأنظمة المرور المنطبقة على ما اصطلح على تسميته بالمضايق التاريخية، على الرغم من بطلان هذه الحجة كما سنرى لاحقاً.

أولاً: المضايق التركية (مضيق البوسوفور ومضيق الدردنيل)



الشكل رقم (٢)

خريطة المضايق التركية

المصدر: اسلام أون لاين ارشيف ٢٠٠٤

ويبين الدكتور غازي حسين صباريني في كتاب له بعنوان « الوجيز في مبادئ القانون الدولي» بان مضيق البوسوفور يربط بحر مرمرة بالبحر الاسود ومضيق الدردنيل يربط البحر الابيض المتوسط ببحر مرمرة، وبالرغم من ان هذه المضايق تصل بين بحر عام (البحر الابيض المتوسط) ببحر مغلق (البحر الاسود) فقد وضع لها نظام دولي خاص، نظراً لأهميتها الدولية وموقعها الحساس. ويضيف بان الوضع القانوني للمضايق التركية قد مر بعدة مراحل قبل ان يكتسب نظامه الملاحي الحالي وهذه المراحل هي (صباريني، ٢٠٠٥: ص٢٠٠) :

أ- مرحلة الحكم العثماني:

حيث كانت تركيا في ذلك الوقت تسمح بالمرور عبر هذه المضايق أو تمنعه حسبما تشاء،وذلك حتى حين ابرام معاهدة (كوتشكوك كاينارجي) عام ١٧٧٤،والتي سمحت ولأول مرة للسفن الروسية التجارية بالمرور في المضيقين، ولقد اعقب هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات اخرى مثل اتفاقية باريس ١٨٥٦ ومعاهدة لندن لعام ١٨٧١،وجاءت كل هذه المعاهدات من اجل السماح للسفن الحربية للدول الصديقة والحليفة لاستخدام هذه المضايق.

ب- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى:

وبالعودة الى الدكتور صباريني فانه يشير الى معاهدة لوزان ١٩٢٣،وهي المعاهدة التي تلت الحرب العالمية الأولى وتقرر فيها وفقاً للاقتراح البريطاني السماح لجميع السفن التجارية والحربية استعمال المضايق التركية في وقت السلم والحرب،ووضع هذه المضايق تحت اشراف لجنة دولية لإدارتها،مؤكدة على عدم وجوب تمكين الدولة التركية من تسليح المضايق .

ت- مرحلة ما بعد اتفاقية (مونترو) ١٩٣٦ :

وتضمنت هذه الاتفاقية عدة احكام بخصوص الملاحة في المضايق التركية،ومنها حرية المرور في وقت السلم وحرية المرور في وقت الحرب. بالنسبة لوقت السلم فان حرية المرور تشمل كافة السفن التجارية والسفن الحربية الصغيرة، اما السفن الحربية الكبيرة والتابعة للدول المشاطئة للبحر الاسود فتتمتع بحرية المرور بعد اخطار السلطات التركية قبل ثمانية ايام من تاريخ العبور،شريطة ان لا تزيد حمولتها عن ١٥٠٠ طن،كما سمحت الاتفاقية لغواصات هذه الدول بالمرور عبر المضايق،شريطة ان يتم ذلك بصورة منفردة وخلال ساعات النهار،وان يكون هذا العبور للغواصات وهي طافية على سطح البحر،وفي ما يخص السفن الحربية التابعة لغير الدول الواقعة على ساحل البحر الاسود،فلقد اشترطت الاتفاقية الاشعار المسبق لمرورها وان لا يزيد عددها عن تسع سفن في وقت واحد،وان لا تزيد حمولتها عن ١٠٠٠٠٠ طن. اما في وقت الحرب فقد ميزت الاتفاقية بين حالتين احداهما عندما تكون تركيا طرفا في هذه الحرب،والثانية عندما تكون فيها تركيا غير مشاركة في الحرب،في الحالة الأولى فان حرية المرور في المضايق تكون قاصرة على السفن التجارية التابعة للدول المحايدة،كما ويحق لتركيا بهذه الحالة اتخاذ كافة الاجراءات التي تراها مناسبة مع مصالحها الدفاعية،اما في الحالة الثانية،فالأصل هو حظر مرور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة.

ويضيف الدكتور (محمد الحاج حمود) بان هذه الاتفاقية قد الغت اهم قيدين على السيادة التركية على المضايق وهما: قيد تسليح المضايق،وقيد اللجنة الدولية لإدارة المضايق،واصبح بمقدور الدولة التركية ادارة الملاحة في المضايق تحت مراقبة الدول الاطراف في الاتفاقية،من خلال الزام تركيا بأعداد تقارير سنوية دورية عن حالة الملاحة في المضايق (حمود،٢٠٠٨:ص١٧٩) .

ثانياً: مضيق جبل طارق:



الشكل رقم (٣)

صورة جوية لمضيق جبل طارق

المصدر: ويكيبيدياar.wikipedia.org

يقدم لنا الدكتور (صلاح الدين عامر) في كتابه « القانون الدولي للبحار دراسة لاهم احكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢»، مضيق جبل طارق بوصفه احد المضايق التي تحكمها نظم دولية خاصة، ويوضح بان المضيق يصل بين مياه المحيط الاطلنطي ومياه البحر الابيض المتوسط، ويحده من الشمال شواطئ اسبانيا وجبل طارق، ومن الجنوب المغرب واقليم (كوتا) الاسباني، ومن الغرب الطرف الاغر ورأس سبارتل، ويبلغ طول المضيق (٣٣ ميلاًبحرياً)، وعرضه عند نهايته الشرقية حوالي (٢٤ ميلاًبحرياً) واضيق اجزائه غرب كوتا ويبلغ ما بين سبعة اميال ونصف الى عشرة اميال بحرية. ويضيف بان حرية الملاحة كانت مكفولة دائماً في هذا المضيق امام جميع السفن، حتى وقعت حادثة اطلاق قذيفة مدفعية على السفينة البريطانية (mermaid) في العام ١٨٦٤، وعلى اثرها صدر اعلان مدريد في العام ١٨٦٥، وتقرر بموجبه الغاء شرط التحقق من جنسية السفينة اثناء مرورها في مياه المضيق، وتقرر مبدأ حرية الملاحة في المضيق وحياده في وقت الحروب، وهو ما تم التأكيد عليه أيضاً في معاهدة الوفاق الفرنسي البريطاني عام ١٩٠٤، وعادة لتجدده الاتفاقية الفرنسية

الاسبانية الموقعة في السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الأول١٩١٢ بشان المغرب، وهو ذات الامر الذي نصت علية الاتفاقية الفرنسية المغربية الموقعة في العشرين من مايو / ايار ١٩٥٦، وهي المعاهدة التي نالت المغرب من خلالها استقلالها الوطني (عامر، ٢٠٠٠: ص١٥٩) .

ونجد عند الدكتور (عبد الاله دريف) سجالاً طويلاً لصالح عدم اعتبار مضيق جبل طارق من فئة المضايق التي تحكمها نظم خاصة، فبعد ان يقرر بان التصديق على معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي جاءت بالنسبة للمغرب في العام ١٩٩٧، اما اسبانيا فقد احتاجت الى وقت اطول من ذلك للتصديق على المعاهدة الدولية، فجاء هذا التصديق من قبل اسبانيا في العام ٢٠٠٧، حيث يقول وحيث ان المقتضيات القانونية لهذا المضيق، لا تفيد بوجود الاركان المكونة لإحدى الحالات الاستثنائية التي سبق وان ناقشناها في الفصل الأول، كل هذا يفيد بان مضيق جبل طارق، لا يمكن الا ان يكون مضيقاً دولياً كتلك الواردة في المادة (٣٧) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي ينطبق عليها نظام المرور العابر(دريف، ٢٠١٧ صص٢٣١ -٢٣٢) .

ثالثاً: مضيق ماجلان.



الشكل رقم (٤)

صورة جوية لمضيق ماجلان

المصدر: موضوع www.mawdoo.com

تنقل لنا الاستاذة (مناصرية زهرة) عن هذا المضيق بالقول بان مضيق ماجلان قد تم اكتشافه في العام ١٥٢٠ م، وهو يصل المحيط الاطلسي بالمحيط الهادي، ويبلغ طوله حوالي (٣١ ميلاًبحرياً)،بينما يبلغ عرضه حوالي (٢٢ ميلاًبحرياً)،ويكتسب اهميته من كونه يعتبر بديلاً لقناة بنما، وتقع سواحل المضيق بين اقليم الشيلي وجزء صغير منه يقع في اقصى شرق الشواطئ الارجنتينية، وفي اعقاب النزاعات التي كانت مستمرة بين الشيلي والارجنتين، افصحت بريطانيا عن رغبتها بوجوب العمل على احترام حرية الملاحة في هذا المضيق، وساندتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الطرح، وتم التوقيع على معاهدة في بيونس ايرس في العام ١٨٨١ بين الشيلي والارجنتين، تنص في مادتها الخامسة على تقرير مبدأ الحياد الدائم لهذا المضيق، وضمان حرية الملاحة لكافة السفن وامام جميع الدول، وقد ارتبط هذا التعهد باتفاق على تحريم كافة الاعمال الحربية بين الجانبين، والتي تتعارض مع مبدأ الحياد، وتعهد كلا الطرفين بعدم فرض رسوم مقابل المرور في المضيق (زهرة، ٢٠١٥: ص٣٠) .

رابعاً: المضايق الدنماركية.



الشكل رقم (٥)

خريطة المضايق الدنماركية

المصدر: ويكيبيديا. Ar.wikipedia.org

تنقل لنا الاستاذة (لغيمة فضيلة) عن هذه المضايق القول بانها تتكون من مضيق السوند والذي يبلغ طوله حوالي ٤كم، ومضيق البالت الكبير،والبالت الصغير،حيث توصل هذه المضايق بحر الشمال ببحر البلطيق،وحتى عام ١٨٥٧ كانت الدنمارك تفرض رسوما باهضه على السفن الاجنبية التي تمر عبر هذه المضايق باستمرار،حيث كانت هذه الرسوم والضرائب تشكل بالنسبة لها مصدراً هاماً للدخل،وكانت تستند في جبايتها على نظرية ملكية الدولة لشواطئ المضيق،غير ان هذه الرسوم كانت تثير سخط واحتجاج الدول الاخرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي بادرت الى التدخل لوضع حد لها،فوجهت الدعوة لعقد مؤتمر دولي في كوبنهاجن وتوصل هذا المؤتمر الى ابرام معاهدة كوبنهاجن في العام١٨٥٧، التي نصت على حرية المرور في المضايق الدنماركية في زمن السلم لجميع السفن التجارية والحربية اما في زمن الحرب فيحق للدنمارك اغلاق هذه المضايق،وهو ما عمدت اليه فعلاً في الحرب العالمية الأولى،وفي عام ١٩٩١ تقدمت فنلندا بشكوى الى محكمة العدل الدولية ضد الدنمارك،التي بدأت ببناء جسر فوق مضيق البالت الكبير،مدعية ان من شأن هذا الجسر عرقلة حرية مرور بعض السفن، غير ان القضية قد انتهت في العام ١٩٩٢ بعدول فنلندا عن شكواها (فضيلة، ٢٠١٦: ص٩٥).

ويضيف الدكتور (صلاح الدين عامر) في شأن هذه المضايق، مؤكداً على انها قد فقدت الكثير من اهميتها بعد انشأ قناة كييل (kiel) في المانيا حيث انها لم تعد السبيل الوحيد للاتصال بين بحر البلطيق وبحر الشمال(عامر،٢٠٠٠: ص١٥٩).

خامساً: مضايق تيران



الشكل رقم (٦)
خريطة لمضياق تيران
المصدر: ويكيبيديا ar.wikipedia.org

جاء نص المادة الخامسة - الفقرة الثانية من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية المبرمة في واشنطن في السادس والعشرين من مارس اذار ١٩٧٩ بالنص الاتي:

«ثانياً: يعتبر الطرفان ان مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول،دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة أو العبور الجوي من اجل الوصول الى اراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة». وهي المادة التي احتجت بها اسرائيل امام اعمال لجان المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار،لاعتبار هذه المضايق والخليج ضمن فئة المضايق

والخلجان التاريخية التي تحكمها اتفاقيات خاصة. ولقد قام الدكتور (حمد سعيد الموعد) في كتابه «أمن الممرات العربية» بعرض لاهم الحجج التي ساقها الاستاذ (احمد الشقيري) والذي بذل جهودا متميزة لتحديد مفهوم المياه التاريخية وتطبيقاتها على خليج العقبة ولعل اهم ما قاله في هذا الصدد يتمثل في ما يلي (الموعد، ١٩٩٩: صص٣٤-٣٦):

ان خليج العقبة لا تنطبق عليه قوانين الملاحة في اعالي البحار.

انه ليس منطقة صيد اسماك يحق للدول المشاطئة تحديد عمق مصائدها بقدر يساوي عمق مياهها الاقليمية.

و هو ليس مضيقاً بين بحار مفتوحة، أو ممرا بين بحرين مفتوحين.

ان ما ينطبق على خليج العقبة هو ما يعرف بقانون البحار بالمياه التاريخية،واستناداً الى اراء خبراء القانون الدولي امثال (سيسلهيرست،جيدل،وهيغينز وكولمبس) .

وان للمياه التاريخية المفهوم الحقوقي نفسه الذي تحمله المياه الداخلية والذي استندت عليه بعض الدول في اعلان سيادتها على الخلجان التالية

خليج دويلأويد ١٩٧٣

خليج شيسابيك الذي اعلنت الباما سيادتها عليه عام ١٩٣٥

خليج فونسكا في امريكا الوسطى والذي تحيط به كل من السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا، وقد اعتبر منذ العام ١٩١٧ مياها داخلية لهذه الدول الثلاث.

ويؤكد خبراء القانون الدولي انه عندما يعطى احد الخلجان مكانة مياه تاريخية تصبح مياهه مياها داخلية،وتتمتع بكل المزايا التي تتمتع بها المياه الداخلية، واحدى النتائج الناجمة عن ذلك ان الدول المشاطئة لهذا الخليج غير ملزمة بان تمنح حق المرور البريء للسفن الاجنبية،ومن حقها أيضاً ان تفرض قوانينها وكل ما ينسجم مع سيادتها،على مرور السفن في الخليج بما في ذلك حرمان السفن التابعة لبعض الدول من استخدام أو المرور به. ويركز مفهوم المياه التاريخية في القانون الدولي على الاسس التالية:

أ) الاستخدام القومي المستمر، وبناء علية يعتبر خليج العقبة عربياً منذ عشرات القرون.

ب) استناداً الى راي الخبير الدولي في القانون (بوركوان) لا يعطي الاحتلال أو السيطرة

من خلال القوة دولة ما حق الادعاء بالملكية التاريخية لمياه هذا الخليج أو ذاك،لان المقصود هنا ملك المياه التي كانت دائماً جزء من اراضيها ولم تكن ذات يوم تابعة لدولة اخرى اخذت منها بالقوة.

ج) ان السماح لإسرائيل في ظل ترتيبات أمنية أو سياسية باستخدام مياه خليج العقبة،لا يعطيها الحق القانوني في الحديث عن مياه تاريخية في خليج العقبة ومثلما كانت وجودها هي والذي جاء نتيجة عملية عسكرية بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع كل من مصر والأردن.

د) ان مدخل خليج العقبة – مضايق تيران – مياه مصرية اقليمية يحق لمصر تطبيق مبدء المرور البريء على سفن الدول الاجنبية،ولها حرمان بعضها من هذا الحق،وقد مارسته مصر بشكل فعلي ضد اسرائيل .

واخيراً أورد الدكتور (حمدي موعد) ما قالته المجلة الأمريكية للقانون الدولي في ملحقها الصادر في نيسان ١٩٢٩وجاء فيه عن خليج العقبة ما نصه «انه مياه داخلية عربية للدول العربية التي تحيط به منذ قرون» (الموعد، ١٩٩٩: ص٣٦).

ولعلنا لا نجانب الصواب اذا ما قلنا بان وضع مضايق تيران وما حدث لها من تسييس للمفردات القانونية،عندما اخضعت لنظام المضايق التي تحكمها معاهدات خاصة،يظهر لنا مدى تدخل السياسة لمحاولة لي عنق النصوص القانونية لتتوافق مع المصالح السياسية للدول القوية والمؤثرة، الامر الذي يؤدي الى حالة من الشعور بالغبن لدى الدول الضعيفة والتي ستنتهز اي فرصة مواتية للشب عن طوق الطواعية الاجبارية لتلك النصوص القانونية المصاغة بأساليب سياسية اكراهية.

النظم القانونية للملاحة الدولية في المضايق والحقوق والواجبات المترتبة عليها.

يوضح لنا الدكتور (رياض صالح ابو العطا) في كتابه «القانون الدولي العام» فيما يخص النظم القانونية للملاحة الدولية في المضايق، بانه ولما كانت مصالح الدول مختلفة بين دولة واخرى، بحيث تجلى هذا التعارض بين الدول القوية بحرياً والدول الشاطئية من ناحية اخرى، كان من الطبيعي ان تختلف مطالب كل فريق عن الاخر، ففي حين كانت الدول الكبرى تنادي بحرية المرور في المضايق كما هو الحال في اعالي البحار (المرور الحر) طالبت الدول المشاطئة للمضايق بما هو ثابت عرفا وقانونا وهو

حق المرور البريء. ولقد جاء النص الاخير للاتفاقية معبراً عن درجة من التوفيق بين الاتجاهين السابقين حيث تضمن نوعاً جديد من المرور اطلق عليه المرور العابر، يقتصر تطبيقه على المضايق التي تربط بين جزء من البحار العالية أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء اخر من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة. اما حق المرور البريء فقد رؤي الابقاء علية بالنسبة للمضايق التي تربط بين جزء من البحر العالي وبحر اقليمي لدولة اجنبية. وهكذا قلب النص القاعدة العامة التي كانت تطبق على المرور في المضايق الدولية وهي قاعدة المرور البريء الى استثناء، حيث اصبح الاصل هو المرور العابر. (ابو العطا ،٢٠١٠: ص٣٠٠).

وعليه فإننا سنناقش في هذا المبحث انظمة المرور في المضايق الدولية والحقوق والواجبات التي فرضتها اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، على الدول المشاطئة للمضايق والسفن التي تعبرها، ضمن كل نظام من هذه الانظمة ان وجد، وهذه الانظمة الملاحية القانونية هي:

١- نظام المرور البريء
٢-نظام المرور العابر

نظام المرور البريء.

يرى الاستاذ (بلوط سماحه) في رسالته الموسومة بـ « النظام القانوني للملاحة البحرية الدولية» ، وهو يعالج موضوع نظام المرور البريء في المضايق الدولية ان النظام العرفي للملاحة في المضايق الدولية منبثق من النظام القانوني للبحر الاقليمي، ولقد عالجت اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨، موضوع الملاحة البحرية في المضايق الدولية وذلك من خلال المادة (١٦) الفقرة (٤) والتي تنص على « لا يجوز ايقاف المرور البريء للسفن الاجنبية في الممرات المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العالي وجزء اخر من البحر العالي أو البحر الاقليمي لدولة اجنبية «وبهذا فان اتفاقية جنيف الزمت الدول الساحلية بضمان المرور البريء، مقابل شروط فرضتها على السفن كما جاءت في نص المادة (٤) منها، والتي جاءت لتعطي الدولة

المشاطئة للمضيق صلاحيات واسعة في تقديرها لطبيعة البراءة في المرور، ومع ان النص يقضي بعدم جواز وقف المرور غير البريء، فان المفهوم المخالف ان الدولة المضايقيه تستطيع وقف المرور غير البريء،وحيث انها هي صاحبة التقدير في تحديد براءةالمرور، فانها تستطيع ان تلعب دوراً مهماً في منع أو عرقلة الملاحة في المضيق بحجة عدم براءة هذا المرور. وبالانتقال الى اتفاقية الامم المتحد لقانون البحار لعام ١٩٨٢، فإننا نراها قد وضعت نظام معدلا لنظام المرور البريء ورد تحديداً في نص المادة (٤٥) من الاتفاقية والتي نصت على ما يلي « ١- ينطبق نظام المرور البريء وفقاً للفرع (٢) من الجزء الثالث،في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية: أ - المستثناة من تطبيق نظام المرور العابر بموجب الفقرة (١) من المادة (٣٨). ب - أو الموجودة بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية. ٢- لا يوقف المرور البريء خلال هذه المضايق « (سماحة، ٢٠١٥: صص١٣٠- ١٣٢).

وتأسيسا على ما سبق فان نظام المرور البريء، ينطبق على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، اذا كان المضيق (سماحة، ٢٠١٥: ص١٣٣):

أ - يتكون من الاقليم اليابس للدولة وجزيرة تابعه لها اذا وجد تجاه الجزيرة طريق الى البحر العالي أو طريق يمر بمنطقة اقتصادية خالصة تتوافر فيه خصائص ملائمة ومماثلة من حيث الملاحة والمميزات الهيدروغرافية .

ب - اذا كان المضيق يربط لبحر الاقليمي لدولة مع جزء من البحر العالي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة اخرى .

وتجدر الاشارة الى انه وفي كلا الحالتين لا يجوز وقف المرور البريء عبر المضيق. وهو ما يعني وببساطة سلب حق الدولة طبقاً للقاعدة المعروفة في حالات معينه من وقف هذا الحق، وهو بهذا يختلف عن المرور البريء الذي تجري ممارسته في البحر الاقليمي والذي لا يشكل مضيقاً ولكنه لا يرقى الى مكانة المرور العابر.

ويؤكد الدكتوران (ماهر ملندي وماجد الحموي) في كتابهما «القانون الدولي العام» بان نظام المرور البريء يقتصر على الملاحة البحرية فقط، بمعنى انه لم يتطرق للملاحة الجوية، في المضايق التي تصل بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية، والمقصود بهذا النظام هو حق السفن التابعة لجميع

الدول بعبور المضيق للدخول الى البحر الاقليمي دون الوصول الى المياه الداخلية لهذه الدولة، أو للوصول اليها أو الخروج منها الى اعالي البحار. وهو يتضمن حق وقوف السفن الاجنبية ورسوها في المياه الاقليمية بقدر ما يكون ذلك متصلاً بالملاحة العادية أو نتيجة ظروف قاهرة أو حادثة تعرضت لها السفينة أو السفن، وهكذا يتميز حق المرور البريء عن حق المرور العابر بانه يجوز ايقافه خلال عبور السفن في المضايق، اذا اخلت السفينة بأمن وسلامة الدولة الساحلية أو بحسن النظام فيها، كما يحق لهذه الدولة فرض الرسوم مقابل خدمات تقدم الى السفينة اثناء مرورها البريء في المضيق، ولم ترد مثل هذه الاحكام فيما يتعلق بالمرور العابر، واخيراً فان نظام المرور البريء يشترط على الغواصات التي تريد ان تعبر المضيق، بان تباشر هذا العبور وهي طافية على وجه الماء ورافعة اعلامها التعريفية، ولا يجوز لها ان تمارس العبور وفق مبدأ الملاحة المغمورة. (ملندي والحموي، ٢٠١٨: ص ص١٧٤،١٧٣) .

وبالعودة الى الاستاذ (بلوط سماحه) فإننا نراه يؤكد على ان نظام المرور البريء أو غير الضار في المضايق يشكل تقييدا فعليا على حرية الدول الكبرى في مجال ممارستها للملاحة عبر البحار وفي اجوائها، ذلك ان نظام المرور البريء يجردها من حرية التحليق فوق هذه المضايق باعتبارها مياها اقليمية للدولة الساحلية، هذا فضلاً عن ان غواصاتها تكون ملزمة في هذه الحالة على الملاحة السطحية، ومن الواضح ان السمة الاساسية التي يتسم بها نظام المرور البريء ويتشارك فيها مع نظام المرور العابر، هي في المرور المتواصل والسريع، واذا كانت المادة (٤٤) من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والخاصة بالمرور العابر وكذلك المادة (٤٥) من الاتفاقية ذاتها، والخاصة بنظام المرور البريء أو غير الضار، قد قضت بان هذا الحق لا يمكن تعليقه، الامر الذي تحدده الاحكام الواردة في الاتفاقية المذكورة ويصبح بموجب التصديق عليها من قبل الدول، صفة الالزام لهذه الدول لكي تتبنى تشريعات داخلية تتماها مع بنود هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بتنظيم حق المرور البريء في المضيق الواقع ضمن المياه الاقليمية لتلك الدولة (سماحة، ٢٠١٥: ص١٣٣).

ونجد عند الأستاذة (مناصرية زهرة) فقرة تتعلق بوصف اسانيد الدول المطالبة بالمرور البريء، ونراها تؤكد على وجود مجموعة من الدول تطالب بضرورة الابقاء على نظام المرور البريء ساريا على المضايق الدولية، وذلك لكونه ضرورياً للاستخدام في الملاحة الدولية، ومن بين هذه الدول اسبانيا والمغرب وماليزيا والصين، والتي يرى بان قواعد المرور البريء التي كان معمولاً بها في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨، لا تمثل الا الحد الدنى الضروري لحماية أمن وسلامة الدول المشاطئة للمضايق، خاصة بعد التطور الهائل الذي واكب مجال تصنيع الاساطيل الحربية وناقلات النفط العملاقة والسفن التي تعمل بالطاقة النووية، وغيرها من انوع السفن التي تشكل تهديداً مباشراً لسلامة مياه المضايق مما قد تنتجه هذه السفن من اضرار بيئية متمثلة في تلوث مياه المضايق نتيجة لمخلفات هذه السفن أو ما قد يسببه اي تسرب اشعاعي ناتج عن السفن التي تعمل بالطاقة النووية، على سلامة مياه المضايق، والحياة البحرية فيه، وأيضاً سلامة رعايا هذه الدول من مثل تلك المخاطر الجسيمة، وهي الامور التي تستدعي الابقاء على المضايق الواقعة في المياه الاقليمية، تحت سيادة الدول المشاطئة لها، حتى ولو كانت تستعمل للملاحة الدولية. وحيث ان السفن التجارية تتمتع بحق المرور شريطة ان تراعي نظم وقوانين الدولة الساحلية، فانه من باب أولى ان يشترط لمرور السفن البحرية حصولها على الاذن المسبق من الدولة المطلة على المضيق، وقد كانت الدول المطلة على المضايق قد بررت تمسكها بحق المرور البريء، خلال اعمال جلسات المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار، استناداً على ان مبدأ المرور العابر يأخذ بالاعتبار المصالح الحيوية للدول المطلة على المضايق، دون اخذه بالمصالح الأمنية لهذه الدول، ويظهر ذلك في كونها لم تفرق بين السفن التجارية والحربية من جهة، هذا فضلاً عن كونها تجاهلت وضعية الغواصات في اثناء مرورها في المضايق، التي هي وفق الاتفاقية الجديدة غير ملزمة حتى بان تعطي اشعارا بوجودها على الاقل، وكذلك يدلل اصحاب هذا الراي على وجاهته ورجاحته بقولهم بان تطبيق نظام المرور البريء يسمح بامتداد التعاون الدولي واتساع نطاق التبادل التجاري الدولي، فهو لا يؤدي الى اعاقة الملاحة الدولية، بل اثبت الواقع انه مثمر ومرض بشكل عام(زهرة، ٢٠١٥: صص٨٣-٨٤) .

٢,٣,٣ نظام المرور العابر.

ينقل لنا الدكتور (محمد بو سلطان) في كتابه « مبادئ القانون الدولي العام» المناخ الذي كان سائداً اثناء فترة انعقاد اعمال المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بقوله بان التنظيم الجديد للمياه الاقليمية، والذي قد تم مد عرضها فيه الى (١٢ ميلاًبحرياً)،رأت فيه الدول الكبرى مساساً بحريتها في الملاحة البحرية وخصوصاً في مجال الابحار في المضايق الدولية، لا سيما الملاحة العسكرية منها، حيث ان نظام (١٢ ميلاًبحرياً) للمياه الاقليمية، قد احال (١١٦) مضيق الى مصاف المضايق المشكلة بمياه اقليمية، بعد ان كانت من قبل تعتبر من اعالي البحار، وهو الامر الذي سيؤدي الى تطبيق الاختصاص الوطني للدول المشاطئة للمضايق عليها، ما لم تخص هذه المضايق بنظام خاص، ومن امثلتها، مضيق دوفر وجبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز، وهي الوضعية التي لم تقبل بها الدول البحرية القوية، وتمثل عدم قبولها هذا في تصريح للرئيس الأمريكي (نكسون) في الثالث والعشرين من شهر ماي / اذار من العام ١٩٧٠ « انه وفي حال قبول (١٢ ميلاً بحرياً) كامتداد للمياه الاقليمية يجب وضع نظام مرور عابر في المضايق الدولية» وكان هذا الفحوى هو ما ابلغه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر، وقد شكل هذا الموقف نقطة تضامن ضمني بين كل الدول البحرية القوية، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي انذاك. (بو سلطان، ١٩٩٤: ص ٢٢٩) .

ولكن مؤتمر قانون البحار لعام ١٩٨٢، وبضغط من الدول القوية، قام بوضع واستحداث نظام مرور جديد، لم يكن مدرجاً في نصوص القانون الدولي العرفي أو في المعاهدات السابقة لقانون البحار، وقد افردت الاتفاقية الجديدة الجزء الثالث منهاللحديث عن المضائق الدولية، وجعلت الفرع الثاني من هذا الجزء بالكامل مخصصاً للحديث عن نظام المرور العابر، وقد جاء هذا النظام ضمن اطار مساومة وصفقة سياسية، قبلت بموجبها دول العالم الثالث هذا النظام، مقابل وعود متعلقة بنقل تكنولوجيا استغلال قاع البحار لها، وحري بالذكر بان الاتفاقية الدولية لقانون البحار قد خصصت المواد من (٣٧-٤٤)، لبحث نظام المرور البريء وكل ما يتعلق به من امور اخرى. (سماحة، ٢٠١٥: ص١٤٩).

وجاء في نص المادة (٣٨) الفقرة (٢) تعريف لنظام المرور العابر ورد في النص كالاتي « المرور العابر هو ان تمارس وفقاً لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق الذي يوصل بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء اخر من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، غير ان تطلب تواصل المرور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول الى دولة مشاطئة أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول الى تلك الدول». ومن خلال التعريف السابق يمكننا ان نستنتج بعض المعايير التالية لهذا التعريف وهي على النحو الاتي(سماحة، ٢٠١٥: ص١٤٥) :

١) ان المرور العابر مكيف بغرض محدد باعتباره (وحيداً) وهو اجتياز المضيق على وجه السرعة وبصورة متواصلة من خارجه الى الاتجاه المقابل .

٢) ان المرور العابر يمارس فيه حرية الملاحة والتحليق بالنسبة للطائرات بغرض العبور المتواصل السريع .

٣) منح حق المرور العابر لجميع السفن والطائرات بدون ادنى تمييز بينها، سواء كانت مدنية أو عسكرية، تجارية أو عامة، حربية ام غير حربية، سفينة سطح ام غواصة، طائرة عادية ام بحر جوية، وسواء كانت هذه السفينة تسير بالفحم ام بالطاقة النووية، تحمل قمحا ام قنابل وصواريخ، طالما انها سفينة أو طائرة.

٤) يتضح من التعريف ان المرور العابر لا يختلف عن المرور الحر في مفهومه العام، الا من خلال اطار تنظيم خاص للحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الدول المشاطئة للمضيق والسفن الاجنبية الممارسة للملاحة فيه .

٥) ان المرور العابر هو حق وليس رخصة، لذا فانه لا تتوقف ممارسته على ادارة الدولة المشاطئة، بل على العكس من ذلك اذ يقع على الدولة المشاطئة له عدم عرقلته وبالإعلان عن اي خطر يهدد الملاحة أو الطيران خلاله.

هذا وقد حددت الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، مجموعة من الالتزامات والواجبات التي يتوجب على السفن والطائرات مراعاتها اثناء ممارستها لحق المرور العابر في المضايق المستخدمة للملاحة الدولية، يمكن اجمالها في الاتي (زهرة، ٢٠١٥، ص، ص: ٥٦-٥٧) :

أولاً: الواجبات المترتبة على كل السفن والطائرات المارة مروراً عابراً في المضايق الدولية، كما جاءت في المادة (٣٩) الفقرة (١) من الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢:

أ – ان تمضي دون ابطاء اثناء مرورها في المضيق أو فوقه.

ب – ان تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً ضد سيادة واستقلال اي من الدول المطلة على المضيق، أو باي صورة تشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي الثابتة في ميثاق الامم المتحدة .

ج – ان تمتنع عن ممارسة اي نشاط لا يتصل بالمرور المتواصل السريع.

ثانياً: واجبات على السفن المارة بالمضايق مروراً عابراً:

ان تمتثل للإجراءات والممارسات الدولية الخاصة بالسلامة البحرية، بما في ذلك الانظمة الدولية لمنع الاصطدامات في البحر.

ان تمتثل للإجراءات والممارسات الخاصة بمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة علية / المادة (٤٢) الفقرة (ب) من الاتفاقية.

ان لا تقوم هذه السفن بما في ذلك سفن البحث العلمي البحري والمسح الهيدروغرافي، باي انشطة بحثية أو مسحية، دون الحصول على اذن مسبقاً من سلطات الدولة المضائقيه / المادة (٤٠) من الاتفاقية.

ان تحترم السفن المستخدمة للمضيق كل ما ينطبق من تنظيمات على الممرات البحرية، ونظم تقسيم حركة المرور / المادة (٤١) الفقرة (٧) من الاتفاقية.

ثالثاً: واجبات على الطائرات المارة بالمضايق مروراً عابراً:

ان تراعي قواعد الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولية، والمطبقة على الطائرات المدنية، ويجب أيضاً ان تمتثل الطائرات الحكومية بصورة اعتياديةلتدابير السلامة هذه، وان تقوم بنشاطاتها في جميع الأوقات مع ضرورة مراعاة القواعد الواجبة للسلامة الملاحية/ المادة (٣٩) الفقرة (٣/ أ) من الاتفاقية.

ان ترصد وفي جميع الأوقات الذبذبة اللاسلكية المحددة من قبل السلطة المختصة والمعنية دولياً، وذلك بمراقبة الحركة الجوية أو الذبذبة اللاسلكية الدولية المخصصة لحلات الشدة / المادة (٣٩) الفقرة (٣/ ب) من الاتفاقية .

الى جانب كل ما ذكرنا من حقوق وواجبات رتبتها الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، على كل من السفن والطائرات التي تستخدم المضايق الدولية في الملاحة، فان الاتفاقية الدولية أيضاً لم تهمل الدول المطلة على تلك المضايق، فوضعت لها حقوقا وأقرت عليها التزامات أو واجبات .

أ - حقوق الدول المطلة على المضايق الدولية :

نجد عند الاستاذ بلوط سماحة مجموعة من الحقوق التي تتمتع بها الدول المشاطئة للمضايق البحرية حددها الاتي (سماحة، ٢٠١٥: ص ص ١٥٠-١٥١) :

تعيين ممرات بحرية في المضيق لاستخدامها في الملاحة، ووضع النظم اللازمة لتعزيز سلامة المرور وحسن انتظامه. حسب ما جاء في نص المادة (٤١) الفقرة (١) من الاتفاقية الدولية .

اعادة تعيين ممرات بحرية جديدة بدلاً من تلك القديمة، وتعديل نظم المرور المستخدمة اذا اقتضت الضرورة ذلك، شريطة الاعلان عن ذلك التعديل الاعلان اللازم، كما ويحق للدول المطلة على المضيق ان تضع القوانين والانظمة اللازمة لضمان سلامة الملاحة، وتنظيم حركة المرور البحري، وحماية المصالح الجمركية أو الغذائية أو الصحية أو المتعلقة بشؤن مكافحة الهجرة الغير الشرعية. حسب ما جاء في نص المادة (٤١) الفقرة (٢) من الاتفاقية الدولية .

عندما يتعلق الامر بمضيق مشترك بين دولتين أو اكثر، فان الدول المشاطئة للمضيق مطالبة بالتعاون فيما بينها وبالتشاور مع المنظمة البحرية بين الحكومات (ايمو

/ IMO)،قصد وضع اساليب المرور وضوابطها .

تعيين ممرات بحرية ملائمة للملاحة في المضيق، ووضع نظاماً لتقسيم المرور شريطة ان يكون هذا النظام منصباً على سبل تعزيز وسلامة مرور السفن، وان تتماشى هذه الاجراءات مع القواعد الفنية والمعينة دولياً والمعتمدة من قبل المنظمة الدولية المختصة.

يجوز للدول المشاطئة للمضيق اصدار القوانين واللوائح التي تنظم المرور العابر وفق ما يلي:

سلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري، كما جاء في نص المادة (٤١) وكما وردت في المادة (٤٢) الفقرة (أ) من الاتفاقية الدولية .

٢- منع التلوث وخفضه والسيطرة عليه بإعمال الانظمة الدولية المنطبقة بشان تصريف الزيوت والفضلات الزيتية وغيرها من المواد المؤذية للمضيق، كما وردت في نص المادة (٤٢) الفقرة (ب) من الاتفاقية الدولية .

٣- منع الصيد بما في ذلك تنظيم استخدام ادوات الصيد، كما وردت في نص المادة (٤٢) الفقرة (ط) من الاتفاقية الدولية .

٤- منع تحميل أو تنزيل السلع والاموال والاشخاص خلافاً للقوانين واللوائح الجمركية أو الضريبيه أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة للدول المطلة على المضيق، كما وردت في نص المادة (٤٢) الفقرة (د) من المعاهدة الدولية. (سماحه، ٢٠١٥: صص ١٥٠، ١٥١).

ب- واجبات الدول المطلة على المضايق الدولية:

في مقابل ما تمتعت به الدول المشاطئة للمضايق الدولية من حقوق، فقد رتبت المعاهدة الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، على الدول المضائقية مجموعة من الواجبات أو الالتزامات، نتعرض لها من خلال النصوص القانونية التي حملت الارقام ٤٣ - ٤٤ من ذات المعاهدة الدولية هي كالات (مانع، ٢٠٠٩: ص ص٣٢٩-٣٣١) :

حددت المادة (٤٣) من الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التزام على عاتق الدول المطلة على المضيق والدول المستخدمة لهذا المضيق، تمثل هذا الالتزام بوجوب تعاون الدول المطلة على المضايق الدولية والمستخدمة لها على اقامة وصيانة ما

يلزم في المضيق من وسائل تيسير الملاحة الدولية، وان يشمل هذا التعاون العمل على منع التلوث الحاصلمن السفن والعمل على خفضه والسيطرة عليه .

كما أوجدت المادة (٤٤) نت الاتفاقية الدولية، التزاما على عاتق الدول المشاطئة للمضيق، يتمثل بعدم اعاقة المرور العابر، وكذلك الاعلان المناسب عن اي خطر تكون على علم به، يؤدي الى تحديد الملاحة في المضيق أو التحليق فوقة، واكدت أيضاً وبشكل جلي ولا لبس فيه، على انه لا يجوز للدولة المطلة على المضيق ان توقف المرور العابر باي شكل من الاشكال.

الحالات التي لا ينطبق فيها نظام المرور العابر في المضايق:

يحدد الدكتور (مأمون مصطفى) في كتابه « القانون الدولي العام»، ثلاثةحالات اساسية لاستبعاد انطباق نظام المرور العابر على المضايق الدولة وهي (مصطفى، ٢٠٠٢: ص٢٨٥) :

أولاً: لا تنطبق احكام المرور العابر على اي مضيق يكون واقعاً بين جزيرة تابعة للدولة المشاطئة للمضيق وبر هذه الدولة، طالما وجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق لأعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، يكون ملائماً للملاحة ومماثلاً في صلاحيته لها للجزء من المضيق المحصور بين البر والجزيرة، من حيث الخصائص الهيدروغرافية، كما جاء في نص المادة (٣٨) الفقرة (أ) من الاتفاقية الدولية .

ثانياً: لا ينطبق نظام المرور العابر على المضايق التي تصل بين جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الاقليمي لدولة اجنبية، اذ ينطبق على المرور في هذه الحالة احكام المرور البريء، الذي لا يجوز للدولة المطلة على المضيق ان توقفه أو تمنعه باي حال من الاحوال، كما هو واضح من نص المادة (٣٩) من الاتفاقية الدولية .

ثالثاً: لا ينطبق نظام المرور العابر على المضايق التي ينظم المرور فيها، جزئيا أو كليا، بموجب اتفاقات دولية قائمة ونافذه منذ زمن طويل ومتصلة على وجه التحديد بمثل هذه المضايق، كما هو منصوص عليه في المادة (٣٥) الفقرة (ج) من الاتفاقية الدولية.

الفرق بين المرور العابر والمرور البريء:

يمكننا ان نجمل اهم الفروقات بين نظامي المرور العابر والبريء الذين حددتهما الاتفاقية الدولية لقانون البحار على الوجه الاتي:

١- المرور العابر يخص الملاحة البحرية والجوية للسفن والطائرات، بينما المرور البريء يقتصر على الملاحة البحرية للسفن فقط .

٢- فيما يخص الغواصات والمركبات الغاطسة، فقد اجبر نظام المرور البريء هذه الفئة بالمرور طافية على وجه الماء، مع رفعها لأعلامها التعريفية أو التمييزية، بينما لم يشترط نظام المرور العابر هذا الاجراء.

٣- وضع نظام المرور البريء بعض القيود على السفن العاملة بالطاقة النووية، أو التي تحمل مواد نووية أو مواد خطرة أو مؤذية، في حين لم يرد اي قيد على مرور هذه السفن في حالة ممارستها لنظام المرور العابر .

٤- يفرض نظام المرور البريء رسوما في مقابل بعض الخدمات التي تؤديها الدول المشاطئة للمضيق للسفن التي تعبر المضيق، ولم ترد مثل هذه الاجازة بالنسبة للمرور العابر .

٥- يحق للدول الساحلية في حالة المرور البريء ان تحدد خطوط ملاحية معينه أو تفرض تقسيم حركة المرور في المضيق، مع الاخذ بعين الاعتبار توصيات المنظمات الدولية المتخصصة، اما في نظام المرور العابر فان الدول المطلة على المضايق ملزمة بعرض مثل هذه الاجراءات على المنظمات الدولية المتخصصة والتشأور معها بهذا الخصوص .

٦- لا تستطيع الدول المشاطئة للمضايق وقف أو اعاقة المرور العابر مطلقا، في حين انها تستطيع ذلك في نظام المرور البريء وفق حالات محددة، تعتقد فيها الدول المشاطئة للمضيق بان ذلك المرور لا يتصف بصفة البراءة.

٧- سلطة الدول المشاطئة للمضايق في سن القوانين والانظمة المتعلقة بالمرور البريء، أوسع من سلطاتها في المرور العابر.

٨- وردت احكام تفصيلية حول ممارسة السلطة الجنائية على السفن اثناء مرورها البريء في المضايق الدولية، ولم يرد ذكر لهذا الموضوع في نظام المرور العابر.

٩-يسمح نظام المرور البريء للسفن الاجنبية بالتوقف والرسو في ظروف معينه، في حين لا يسمح لها في نظام المرور العابر بالتوقف والرسو الا في حالات القوة القاهرة والشدة.

دراسة تحليلية لمضيقي هرمز وباب المندب

سيتناول المبحث الرابع دراسة شاملة عن مضيقي هرمز وباب المندب تشتمل على الاهمية التاريخية، والاهمية الجغرافية، والاهمية الاقتصادية والإستراتيجية، والنظام القانوني للملاحة، في كلا المضيقين. حيث سيتناول المطلب الأول مضيق هرمز، فيما تنأول المطلب الثاني مضيق باب المندب .

مضيق هرمز.



الشكل رقم (٧)

صورة توضيحية لمضيق هرمز

المصدر: ويكيبيديا ar.wiki[edia.org

أولاً: الاهمية التاريخية لمضيق هرمز .

شكل مضيق هرمز منذ القدم ممراً تجارياً استراتيجياً مما جعله عرضة لأطماع الدول الكبرى، ومحوراً للصراع والتنافس بين دولة من جهة وبين الدول الاجنبية ذات المصالح الحيوية في المنطقة من جهة اخرى، ويتوسط مضيق هرمز شبكة الطرق البحرية التي تصل دول الشرق الاقصى (الهند، الصين، ودول جنوب شرق اسيا) بالبحر الابيض المتوسط، وكان يشكل معبراً للقوافل التي تجتاز الخليج العربي وشط العرب لتواصل مسيرها برا نحو شواطئ البحر الابيض المتوسط، ثم بواسطة السفن باتجاه الدول الأوروبية، قبل شق قناة السويس. وقد مرت من خلاله وعبر وادي الرافدين أولى حلقات الاتصال بين الشرق والغرب، عن طريق الاتصال بين حضارات الهند والصين من جهة، وحضارات وادي الرافدين والاغريق والرومان من جهة اخرى. وامتدت الدولة العربية الإسلامية من شواطئ المحيط الاطلسي في الغرب حتى اسيا الوسطى في الشرق مروراً بالمحيط الهندي، وبرزت أوجه الازدهار في منطقة المضيق خصوصاً في فترة الحكم العباسي، وبقي الخليج العربي على هذا الحال مدة من الزمن حتى نهاية القرن الخامس عشر، وبسبب موقعة الإستراتيجي الهام اصبح مركزاً لصراع طويل بين القوى البحرية الأوروبية، التي كانت تمثل القوى الكبرى في ذلك الوقت من الزمن(حمود، ٢٠٠٨: ص١٢٣) .

بعد ذلك ادرك البرتغاليون اهمية جزيرة هرمز، وادركوا اهمية المضيق باعتباره المصدر الرئيسي لازدهارهم، وازدهار منطقة الخليج العربي بشكل عام، فقاموا بالاستيلاء على جزيرة هرمز في عام ١٥٠٧ م، وبذلك احكموا سيطرتهم الاقتصادية والسياسية على منطقة الخليج العربي، وقاموا ببناء القلاع والحصون على طول الشواطئ المطلة على الخليج العربي، وسيطروا على الملاحة وبشكل مطلق حتى العالم ١٦٢٢(طهماز، ٢٠١٧:ص ص ٢٥ – ٢٦) .

وقد شهد القرن السابع عشر سيطرة هولندية على التجارة والطرق البحرية، وقد اتخذوا من مدينة (بندر عباس) مركزاً تجارياً في المنطقة، واقصوا البريطانيين والفرس عن هذه المنطقة، واتسمت سياستهم بالعدائية واستخدام القوة في حل المنازعات، واندلعت صراعات عديدة بينهم وبين البريطانيين على فترات متفاوتة طيلة فترة القرن السابع

عشر، الا ان مقاومة ابناء المنطقة وتوجيههم للعديد من الضربات المؤلمة للهولنديين، اجبرتهم على الخروج من الخليج في العام ١٧٦٦ م، الا انهم ابقوا على بعض الصلات التجارية مع ابناء المنطقة ممن امتهنوا التجارة الخارجية. (طهماز، ٢٠١٧: ص ص٣١-٣٣).

بعد خروج الهولنديين من الخليج، صفا الجو السياسي لبريطانيا العظمى، بعدها تحركت فرنسا المنافس التقليدي لبريطانيا في محاولة منها لإيجاد موقع لها في الخليج العربي، ومما زاد من قلق البريطانيين هو سيطرة فرنسا بقيادة (نابليون) على مصر اثناء حملته على الشام عام ١٧٩٨، لضرب المصالح البريطانية وقطع خطوط النقل بينها وبين مستعمراتها في الجنوب وجنوب شرق اسيا، وعلى اثر هذه التطورات قامت بريطانيا وخلال العام ١٨٢٠ م، بعقد عدة اتفاقيات مع مشايخ الخليج العربي، بغرض تامين الملاحة البحرية في الخليج ومنع اعمال القرصنة البحرية، وتلاها بعد ذلك توقيع اتفاقية حماية مع سلطان مسقط عام ١٨٢٢ م، لضمان التحكم في مضيق هرمز مدخل الخليج العربي، وبقي الوضع على حالته بالنسبة لبريطانيا العظمى، حتى العام ١٩٧١، وهو العام الذي انسحبت فيه بريطانيا من منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز، تاركة هذه الساحة الإستراتيجية ارثا للقوة الأمريكية الصاعدة، لتنفرد بها وتلحقها بدائرة نفوذها وهيمنتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والعسكرية. ونظراً لتصاعد اهمية مضيق هرمز بسبب اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي وبوفرة، فقد اقدمت إيران تحت حكم الشاة (رضا بهلوي) على احتلال الجزر الاماراتية الثلاثة والتي تقع على مدخل المضيق من جهة الخليج العربي (طمب الكبرى، طمب الصغرى، وابو موسى)،وذلك قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١(ناصر، ٢٠١٣: ص ص٣٤-٣٦).

ثانياً: الاهمية الجغرافية لمضيق هرمز.

سمي مضيق هرمز بهذا الاسم نسبة الى جزيرة هرمز والذي يقع بين دائرتي عرض (٢٥، ٢٧) درجة شمالاً، وبين خطي طول (٥٥-٥٧) درجة شرقاً، ويربط المضيق خليج عمان بالخليج العربي، وهما الخليجان اللذان يفصلان بين السواحل الإيرانية من

جهة والسواحل العربية من الجهة الاخرى، وهما في الواقع البحر العربي الذي يعد جزءاً من المحيط الهندي، وسنناقش تحت هذا العنوان مجموعة من العناوين الفرعية التالية (حدود المضيق وعمقه، واهم الجزر حول هذا المضيق).

أ - حدود مضيق هرمز وعمقه:

يعتبر مضيق هرمز ممراً مائياً يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، وتحده سلطنة عمان من الجنوب وإيران من الشمال الشرقي، ويبلغ عرضه في مدخلة من جهة خليج عمان (٣٠ ميلاًبحرياً) وعرض اضيق منطقة فيه (٢٠,٧٥ ميلاًبحرياً)،وهي المنطقة الواقعة بين النهاية الشمالية الشرقية لجزيرة (لاراك) الإيرانية وجزيرة (كوين العظمى) العمانية، الواقعة على بعد (٨,٥ ميلاًبحرياً) في الاتجاه الشمالي لشبه جزيرة (مسندم)،ويبلغ العرض بين جزيرة (كوين العظمى) بالتجاه الجنوبي وبين النهاية الشرقية لجزيرة (لاراك) الإيرانية (٢٢,٥ ميلاًبحرياً)،ويستمر عرض المضيق بحدود (٢٦ ميلاًبحرياً) في الاتجاه الشمال الغربي لجزيرة (سلامة وبناتها)،ويستمر بهذا العرض مسافة (١٦,٥ ميلاًبحرياً) بين جزيرة (فورتين روك) والتي تغلق الراس الشمالي الغربي لشبه جزيرة مسندم والطرف الجنوبي لجزيرة (لاراك) الإيرانية (حمود، ٢٠٠٨: ص ٢٠٠).

ويبلغ عرض مدخل المضيق من جهة خليج عمان (٥٢,٥ ميلاًبحرياً)،وهو اقصى عرض للمضيق، وما يلبث ان يضيق تدريجياً حتى يصل عرضة حوالي (٢٠,٧٥ ميلاًبحرياً) عند النهاية الشمالية الشرقية لجزيرة (لاراك) الإيرانية، وجزيرة (كوين العظمى) العمانية، وهو ما يمثل ادنى اتساع لمضيق هرمز، ويبلغ طول المضيق (١٠٤ ميلاًبحرياً)،ويتراوح عمق المياه في مضيق هرمز ما بين (٤٠-٥٠) قامة بحرية، مع عمق يبلغ (٨٠) قامة بحرية عند جزيرة مسندم العمانية، وتجدر الاشارة هنا الى ان عمق المياه عند الجانب العربي هي اكبر منها عند الجانب الإيراني، وهذا على خلاف ما هو عليه الحال في مياه الخليج العربي، حيث تنعكس الصورة لتصبح المياه على الجانب الإيراني اكثر عمقاً منها على الجانب العربي، ومن الملاحظ أيضاً ان قاع المضيق الذي يصل بين الخليجين خالي من اي بروز يمكن ان تؤثر على الملاحة فيه، كما ان المناخ السائد في تلك

المنطقة يجعل الملاحة في المضيق ميسرة على طول السنة(ناصر، ٢٠١٣: صص ٢٠ – ٢١).

ب – اهم الجزر الواقعة حول مضيق هرمز :

تجدر الاشارة الى ان هناك عدد من الجزر التي تنتشر حول المضيق وتحيط به، وتتراوح اهميتها تبعا لمدى قربها أو بعدها عن المضيق، والى درجة تحكمها في مسارات الملاحة البحرية في المضيق، ويبلغ عدد الجزر مجتمعة ما يزيد على (١٠٠) جزيرة، وعليه فإننا سنحاول ان نوجز هذه الجزر بتسمية مجموعة منها، نرى انها تمثل مفاتيح السيطرة على المضيق ولاسيما تلك الجزر الواقعة عند مداخل المضيق، والاخرى الواقعة ضمن المجرى الملاحي في وسط الخليج، والتي تحظى بحكم موقعها باهمية جيواستراتيجية واقتصادية، وسنعمد الى تصنيفها حسب تبعيتها السيادية من جهة السيادة الإيرانية والسيادة العمانية على هذه الجزر.

وتضع الاستاذة زمن كريم طهماز هذه الجزر ضمن ثلاثة محاور هي (طهماز، ٢٠١٧: صص١٤-١٩):

أولاً: جزر الساحل الإيراني الواقعة الى الشمال والشمال الغربي للمضيق وهي

جزيرة هرمز: يبلغ طولها (٩) كم وعرضها (٨) كم، ويبلغ عمق مياه سواحلها حوالي (١٧ قدم)،وهي جزيرة ماهولة ويختلف عدد سكانها بين فصل الشتاء والصيف حيث يبلغ عدد سكانها في فصل الشتاء ما يقرب (٢٥٠٠) نسمة.

جزيرة لاراك: يبلغ طولها (١١) كم وعرضها (٧) كم،ويتراوح عمق المياه عند سواحلها ما بين (٢٠ – ٥٠) مترا، وهي ماهولة بالسكان واغلب سكانها من العرب الذين يرجعون في اصواهم الى القبائل العربية في شبه الجزرية العربية.

ثانياً: جزر جنوب المضيق الواقعة بمحاذاة الساحل العماني.

جزيرة ام الغنم (الغنائم): يبلغ طولها (٤) كم وعرضها (١) كم، وتعتبرمن الجزر ذات القيمة الإستراتيجية الكبيرة، كونها تستعمل كحصن لحماية المضيق، وتبدو وكأنها لسان يمتد داخل المضيق.

جزر سلامة وبناتها: وهي عبارة عن ثلاثة جزر اكبرها جزيرة سلامة والاثنتين الباقيتين جزر صغيرةتتكون من كتل صخرية ترتفع وسط المياه، وقد اقيم على اعلى نقطة

فيها فنار بحري لتنظيم حركة الملاحة في المضيق من الجهة العمانية.

شبه جزيرة مسندم: تفصل شبه الجزيرة هذه بين خليج عمان والخليج العربي وهي ماهولة بالسكان ويعتمد سكانها في معيشتهم على تربية الماعز، ويصل عمق المياه عند سواحلها حوالي (١٠٠) قامة بحرية، وهي اقصى عمق للمياه في الخليج العربي.

ثالثاً: جزر غرب المضيق ووسط الخليج، وتخضع جميعها للسيادة الإيرانية:

جزيرة هنجام: يبلغ طولها ما بين (٨-٩) كم وعرضها يترأوح ما بين (٣-٦) كم، ومساحتها قرابة (٥٠) كم، وهي جزيرة ماهولة ويقدر عدد سكانها بحوالي (٥٠٠-١٠٠٠) نسمة.

جزيرة قشم (جسم): تبلغ مساحتها حوالي (٦٩) كم، وتسيطر بموقعها المتميز على مدخل الخليج العربي، ولذلك جعل منها الإيرانيون مقراً وقاعدة للأسطول الإيراني العامل في الخليج، وهي جزيرة ماهولة بالسكان ويوجد فيها اكثر من اربعين قرية صغيرة.

جزيرة طمب الكبرى: وهي من الجزر المحتلة من قبل إيران، حيث استولت عليها في العام ١٩٧١ بعد انسحاب البريطانيين من دولة الامرات العربية المتحدة، يبلغ طولها (١٢) كم وعرضها (٧) كم، وكان يقضنها حوالي (٧٠٠) نسمة من السكان العرب قبل ان تضمها إيران اليها وتطرد سكانها، ويوجد بها مدرسة ومركز صحي.

جزيرة طمب الصغرى: وهي من الجزر التي ضمتها إيران اليها في العام ١٩٧١، يبلغ طولها (٢) كم وعرضها (١) كم، وهي على شكل مثلث.

جزيرة ابو موسى: هي جزيرة ذات شكل مستطيل يبلغ طولها (٧)كلم وعرضها (٥ , ٤) كم، وتقدر مساحتها بـ (٣٥) كم، ويبلغ عمق مياهها الساحلية حوالي (٩٥) قدم.

وتعبر ناقلات النفط والسفن الضخمة بين جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وابو موسى نظراً لعمق مياه الخليج في هذه المنطقة، ضمن مسارين ملاحيين احدهما للدخول الى مياه الخليج العربي والاخرى للخروج ويبلغ عرض كل مسار منهما (٢) كلم، وهو ما يفسر القدرة الإيرانية على عرقلة أو تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وهو الامر الذي جعل هذه الجزر من اهم النقاط الإستراتيجية المتحكمة في الملاحة في المضيق والخليج.

ثالثاً: الاهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمضيق هرمز.

صنف مضيق هرمز كواحد من احد عشر مضيقاً في العالم من حيث الاهمية الاقتصادية والإستراتيجية والعسكرية والعالمية، ولقد اكتسب المضيق هذه الاهمية من منظور كونه الممر المائي الذي تمر عبره صادرات النفط من الخليج العربي، حيث ترتبط معظم حقول النفط واغزرها انتاجا ارتباطاً وثيقا بهذا المضيق، وتبعا لذلك فقد اكتسب مضيق هرمز اهمية خاصة لدى كل دول العالم، بحيث اصبح يطلق عليه اسم « المضيق الإستراتيجي» (الموعد، ١٩٩٩: ص٦٠).

وتدلل الاستاذة (زمن كريم علي طهماز) في رسالتها لنيل شهادة الماجستير الموسومة بعنوان « الاهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الإستراتيجي الإيراني» على الاهمية الاقتصادية للمضيق، معتبرة اياه بمثابة شريان الحياة للعالم الصناعي الغربي، ومنفذ النفط الخليجي للعالم الخارجي، حيث يمر من خلالها يقرب من (٥٠٪) من الاحتياجات الأوروبية للطاقة، وتصدر عبره دول الخليج ما يقرب من (٧٥٪) من انتاجها النفطي، ويعبر المضيق سنوياً اكثر من (٤٠٪) من نفط العالم، بمعدل (٢٠-٣٠) ناقلة نفط يومياً، أو ناقلة نفط كل (١١) دقيقه، وبالتالي فهو نقطة العبور الاهم في العالم من حيث الكمية، وتمر عبره شحنات النفط المصدرة الى كل من أوروبا واسيا والولايات المتحدة الأمريكية (طهماز، ٢٠١٧: ص٥٣) .

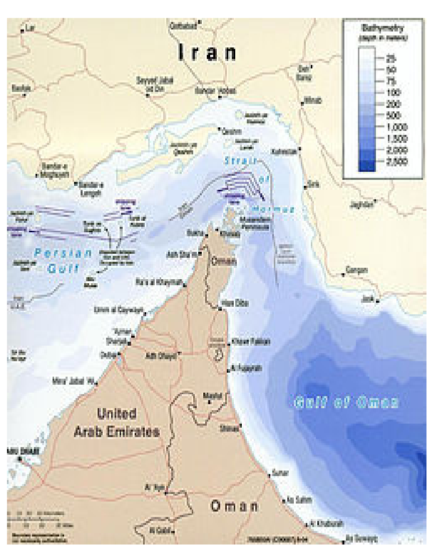
وتمتد الاهمية الاقتصادية الى الجارة الشمالية للمضيق (إيران) حيث تصدر إيران نفطها من خلال هذا المضيق بواقع (٢,٥) مليون برميل يومياً، وبنسبة تصديرية تصل الى (٩٠٪) من صادراتها النفطية، وتستحوذ الصين على نصيب الاسد من هذه الصادرات بنسبة (٢٢٪)،وياتي بعدها دول الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ النسبة التقديرية لتلك البلدان من النفط الإيراني (١٨٪)، ثم يليها اليابان بنسبة (١٤٪)، ثم الهند بنسبة (١٣٪)، واخيراً كوريا الجنوبية بنسبة (١٠٪)، بالاضافة الى بعض الدول الاسيوية التي تعتمد على النفط الإيراني لتلبية احتياجاتها من الطاقة (ابو زيد، ٢٠١٨: ص٩٧) .

اما بالنسبة للأهمية الإستراتيجية للمضيق بالنسبة لدول الخليج العربي، فإننا نلاحظ بان هذه الاهمية تتفأوت من دولة الى اخرى، ففي حين نجد ان للمضيق اهمية استراتيجية عظمى بالنسبة لدول مثل (البحرين، قطر، الكويت، العراق) كدول مشاطئة

للخليج العربي، حيث ان اي مساس بالملاحة الدولية في هذا المضيق سيحيلها الى دول حبيسة، كون مضيق هرمز هو سبيل الوصول الوحيد لها الى خليج عمان ومن ثم الى باقي بحار العالم، اما (المملكة العربية السعودية ودولة الامارات وسلطنة عمان) فإنها تمتلك منافذ بحرية اخرى، حيث تطل السعودية على البحر الأحمر من جهة الغرب، فيما يوجد لدولة الامارات، منفذ الى خليج عمان من خلال امتلاكها موانئ تصديرية في مناطق (خورفاكان، الفجيرة) وهي ذات قدرات تصديرية وان كانت لا تضاهي مثيلاتها في (ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة)،اما سلطنة عمان فهي دولة مشاطئة للمضيق وتمتلك واجهات بحرية عديدة ومتنوعة، بخلاف اطلالتها على مضيق هرمز. اما بالنسبة لإيران، فان منطقة مضيق هرمز هي منطقة حيوية واستراتيجية لها، كون ان اهم الموانئ لتصدير نفطها كمينائي (عبدان وخرج)،واللذان تعتمد إيران عليهما بشكل كبير في تصدير نفطها، واستيراد احتياجاتها الاخرى. وفي الختام ننقل عن الاستاذة (زمن طهماز) ما نقلته عن الدكتور (عبد الامير عبد الكريم)،قولة « اذا كان العالم اشبه ببرميل بارود فان مضيق هرمز فتيل هذا البرميل وانه يهدد بتفجير العالم(طهماز، ٢٠١٧: ص ٥٦) .

رابعاً: النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز والمواقف المختلفة حولة.

أ – النظام القانوني للملاحة في مضيق هرمز:



الشكل رقم (٨)

رسم توضيحي لمسارات الملاحة في مضيق هرمز

المصدر: ويكيبيديا. Ar.wikipedia.org

يرى الدكتور (وسام الدين العكله) في دراسته « النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقيه على مضيق هرمز في ضوء احكام القانون الدولي» ان مضيق هرمز يفصل بين اقليمين لدولتين متقابلتين هما (إيران، سلطنة عمان)،ويبلغ اتساع المضيق ما بين (٢٠–٣٠ ميلاًبحرياً)، وبذلك فان مياهه تعد بحراً اقليمياً لكل من الدولتين المشاطئتين للمضيق،وتمارس كل دولة منهما سيادتها على الجانب المداور لإقليمها المقابل بحدود (١٢ ميلاًبحرياً)،كما ان المضيق يربط بين بحرين عامين هما (بحر عمان والمحيط الهندي والخليج العربي)، وبذلك فانه من الناحية القانونية يدخل في نطاق المضايق التي تصل بين جزئين من اعالي البحار أو بين منطقين اقتصاديتين خالصتين، وعليه فان مضيق هرمز يخضع لنظام المرور العابر وفقاً لاتفاقية الامم المتحدة للبحار، وليس لنظام المرور البريء (العكله، ٢٠١١: ص٣٢٢) .

واذا ما اردنا ان نسقط النصوص القانونية للاتفاقية الدولية للبحار لعام ١٩٨٢ على مضيق هرمز، فإننا سنلاحظ بان المضيق من الصنف الأول من المضايقالتي يطبق عليها نظام المرور العابر حسب نص المادة (٣٧) من الاتفاقية الدولية لقانون البحار والتي نصت على «ينطبق هذا النوع على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من اعالي البحار ومنطقة اقتصادية خالصة وجزء اخر من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة»، ولهذا فإنها تخضع لنظام المرور العابر المنصوص عليه فالمواد (٣٨، ٣٩) والتان حددتا حق المرور العابر وواجبات السفن والطائرات اثناء المرور العابر في المضايق الدولية، الا انه ثمة اختلاف في موقف الدول حول النظام الواجب التطبيق في مضيق هرمز، ففي حين ترى كل من إيران وعمان بوجوب تطبيق نظام المرور البريء الذي لا يجوز وقفه، ترى كل من الدول الاخرى المطلة على الخليج العربي بوجوب اقرار نظام المرور الحر بوصفه نظاماً يتيح لها استخدام هذا المضيق الاستخدام الامثل وبما يتفق مع مصالحها الخاصة، ولما كان مضيق هرمز ليس من فئة المضايق التي تحكمها اتفاقيات خاصة، فان النظام القانوني اللذي يجب ان يخضع له المضيق هو النظام الذي تقرره قواعد القانون الدولي العام والتي انتهت الى اقرار مبدأ المرور العابر فيه، حسب ما جاء في نصوص الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢ من احكام عامه للمضايق الدولية .

ب- المواقف المتباينة بشان تحديد نظام المرور في مضيق هرمز:

الرأي الأول: تمثله كل من (إيران وعمان)،ويربط سلامة مياههما الاقليمية بضرورة اتباع السفن للقوانين وتعليمات المرور التي تضعانها في اطار ممارسة حق المرور البريء، وترى هاتان الدولتان بانه من الضروري الحصول على الاذن المسبق كشرط لمرور السفن الحربية من خلال المضيق، وضرورة مرور الغواصات وهي طافية على وجه الماء، مبررة هذه المواقف على اساس ان المضايق التي تقع في نطاق البحر الاقليمي تعد جزء منه مما يجعل الملاحة في المضيق تخضع لنفس النظام الملاحي في البحر الاقليمي، ولا تزال هذه الدول تتمسك بنصوص المواد (١٧، ١٨، ١٩) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٥٨ التي تعطي الحق لجميع سفن الدول بالمرور لبريء في البحر الاقليمي حتى

بعد ابرام اتفاقية الامم المتحدة للبحار لعام ١٩٨٢، والتي لم تصادق عليها إيران لغاية الان لتمسكها بتطبيق هذا الشرط على مضيق هرمز(العكلة، ٢٠١١: ص ص٣٢٢ – ٣٢٣).

الرأي الثاني: وهو ما تتبناه الدول المطلة على شواطئ الخليج العربي، والتي ترى في هذا المضيق طريقها الوحيد للعبور الى البحار العالية، ومن بين المبررات التي ساقها انصار هذا الاتجاه (ناصر، ٢٠١٣: صص٦٢-٦٣):

التمسك بنص المادة (٣٧) من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، والتي نتج عنها العمل بنظام المرور العابر خاصة في المضايق الدولية التي تصل جزء من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء اخر من اعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة.

نظراً لأنه قد تمت الموافقة في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، على جعل امتداد البحر الاقليمي يصل الى (١٢ ميلاًبحرياً) بدلاً من ستة اميال بحرية، فمن البديهي ان تدخل بعض المضايق في نطاق البحر الاقليمي للدول المشاطئة للمضايق، بعد ان كانت داخلة في نطاق البحر العالي، وعليه فانه لا يجب ان يؤدي ذلك الى الحد من حرية الملاحة والتحليق في هذا النطاق، بل يستلزم ذلك مرحلة وسط بين المرور البريء والمرور الحر، وهي حق المرور العابر المعمول به حالياً والمنطبق على مضيق هرمز من الناحية القانونية.

مضيق باب المندب.



الشكل رقم (٩)

صورة جوية لمضيق باب المندب

المصدر: ويكيبيديا. Ar.wikipedia.org

لعب مضيق باب المندب ادواراً مختلفة في تاريخ شعوب الدول المطلة عليه، وكذلك في التاريخ السياسي العالمي، ولقد استمد مضيق باب المندب تميزه من خلال كونه البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، الذي يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث (اسيا، افريقيا، أوروبا) كما انه شكل حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والغربية، ويوفر مضيق باب المندب طريقاً مختصراً لحركة التجارة العالمية، فالإبحار من لندن الى عبدان عبر طريق رأس الرجاء الصالح يحتاج الى قطع مسافة (٢١ الف كم)،في حين ان المسافة بين نفس المدينتين، يصبح عبر الابحار في البحر الأحمر ومضيق باب المندب (١٢ الف كم) (العتابي، ٢٠٠٨: ص ٢١٠). وهنا يمكن ان نحدد ملامح الادوار التي لعبها المضيق في تاريخ الشعوب المطلة عليه من خلال ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى:

كان فيها المضيق هو المنفذ الوحيد للبحر الأحمر والذي كان بمثابة بحر داخلي أو شبه مغلق، ولذا فان اهمية هذا المضيق لم تكن واضحة المعالم، وكان البرتغاليين أول من تنبه لهذه الاهمية لهذا المضيق وتحديداً منذ العام ١٤٩٨ م، واستمر التواجد البرتغالي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب حتى عام ١٥١٧ م، وهي الفترة التي فرض فيها العثمانيون سيطرتهم على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وكانت هذه السيطرة على فترتين من الزمن استمرت الفترة الأولى للاعوام (١٥١٧-١٦٣٥)،فيما امتدت الفترة الثانية من (١٨٤٠-١٩١٨)،وكان هنالك عدة محاولات للسيطرة على المضيق من قبل الهولنديين والبريطانيين اثناء سيطرة الحكم العثماني على المنطقة ؛ الا انها لم تفلح (مركز هارود لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥: ص ٨) .

المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي اعقبت شق قناة السويس، حيث تعاظمت فيها اهمية باب المندب اذ انه وفي العام (١٨٥٦ م) كتب العقيد « كوجلان» من عدن تقريراً الى حكومته (بريطانيا) قال فيه « اذا ما تم شق قناة السويس فان احتلال جزيرة بريم (ميون) سوف يزيد الثقل البريطاني في تلك المنطقة» كما اشار الى ان الفرنسيين يخططون للاستيلاء عليها، الا ان بريطانيا تمكنت في العام (١٨٥٧ م) من السيطرة على تلك الجزيرة، وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتوقيع معاهدة فرساي (١٩١٩ م)، بدأ بذلك التواجد الفرنسي البريطاني في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وتقاسم الطرفان سواحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب (مركز هارود لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥: صص٩- ١٠) .

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة ما بعد شق قناة السويس عبر برزخ السويس ،وتحقيق الاتصال المائي بين البحار الشرقية والغربية، وهنا تزايدت الاهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، ويمكننا تحديد ملامح الادوار الرئيسية التي لعبها وما يزال يلعبها هذا المضيق في تاريخ شعوب الدول المطلة عليه وتاريخ العالم على النحو الاتي (العتابي، ٢٠٠٨:ص ص ٢١٠- ٢١١):

قدم مضيق باب المندب اداة ربط بين شعوب البلاد المطلة على البحر الأحمر بعضها ببعض.

ساهم مضيق باب المندب بسهولة الاتصال بالعالم الخارجي وجعل من سكان البحر الأحمر وسطاء تجارة وحضارة بين شعوب بلدان العالم.

شكل مضيق باب المندب وفي كل مراحل التاريخ منطقة من المناطق الساخنة السياسية والدولية، وذلك لكونها هدفا بحد ذاتها أو بكونها وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية في مناطق اخرى.

كان لمصر واليمن دوراً اساسياً في تاريخ البحر الأحمر بحكم سيطرة هذان البلدان على مداخله الشمالية والجنوبية.

ثانياً: الاهمية الجغرافية لمضيق باب المندب.

يذكر الدكتور (احمد حسين الموعد) في دراسته التي حملت عنوان « أمن الممرات العربية» بان مضيق باب المندب يقع في الزأوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق افريقيا، ويربط هذا المضيق البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الافريقي، ويتوسط المسافة بين مدينتي السويس وبومباي الهندية. وتقع في منتصف هذا المضيق جزيرة بريم (ميون) والتي تفصل المضيق الى ممرين ملاحيين الأول يقع قبالة السواحل اليمنية باتجاه الجزيرة ويسمى (قناة اسكندر) ويبلغ عرضها (٣ اميال بحرية) وعمقها (١٦ قامة بحرية) وهي صالحة للملاحة البحرية. اما القناة الكبرى والتي تقع بين الساحل الغربي لجزيرة بريم والشواطئ الافريقية، والتي يبلغ طولها (١٠اميال بحرية) وعرضها يترأوح بين (٢٥ ,٩-٥ , ١٠) ميلا، ويبلغ عمق المياه عند سواحلها (١٠٠ قامة بحرية) وهي صالحة للملاحة. وتنبع اهمية مضيق باب المندب من كونه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الافريقي وبحر عمان ويربط الخليج العربي بالبحر الأحمر، ومنه الى البحر الابيض المتوسط، ويبلغ طول المضيق الاجمالي (٥٠ ميلاًبحرياً) وعرضه (١٩,٥ ميلاًبحرياً) بما في ذلك جزيرة بريم(الموعد، ١٩٩٩: ص١٧).

وتكثر في البحر الأحمر الجزر التي يصل عددها الى (٨٠) جزيرة في الجزء الجنوبي منه، غير ان اكثر الجزر التي تتحكم في الطريق الملاحي للبحر الأحمر ومضيق باب

المندب يمكن اجمالها بالجزر الاتية (مركز هرود لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥: ص ص ٧ - ٨):

أولاً: جزر الجزء الشمالي لمضيق باب المندب

أ) جزيرة ميون (بريم)،وهي تتوسط المضيق وتتحكم بالملاحة فيه، ويوجد في شقها الشرقي، قناة ضيقة تسمى (قناة اسكندر) .

ب) جزيرة كمران

ج) جزيرة الشيخ سعيد

د) مجموعة جزر حنيش، وهي حنيش الكبرى وحنيش الصغرى، وبجانبها جزر صغيرة كثيرة، وكانت موضع تنازع بين اليمن واريتيريا، وقضت محكمة التحكيم الدولية بتبعيتها الى اليمن.

هـ) جزيرة زكور

و) مجموعة جزر الزبير

ز) مجموعة جزر ابو عيل وجبل الطير

ح) مجموعة جزر الساحل الاريتيري: جزيرة هليب، دوميرا، دهلك، حالب، وفاطمة.

ثانياً: جزر الجزء الجنوبي لمضيق باب المندب.

أ) جزيرة سوقطرى: وهي من اكبر الجزر العربية في خليج عدن، وهي جزيرة تحتوي على مخزونات نفطية مكتشفة، وتتمتع بموقع استراتيجي يشرف على مدخل المضيق، وقد شهدت تواجدا للقوات الاماراتية في الفترة الاخيرة، وقاد سكانها المحليين مظاهرات تطالب بأنهاء التواجد الاماراتي والسعودي فيها، معتبرين هذا التواجد بمثابة احتلال اجنبي.

ب) شبه جزيرة عدن: وتتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتشرف على مضيق باب المندب، كما ويوجد بها قلعة صغيرة تمثل موقعاً استراتيجياً مهماً، حيث انها تتحكم بمدينة عدن، وقد حاول الحوثيين في بدايات الازمة اليمنية احكام سيطرتهم على مدينة عدن وهذه القلعة الإستراتيجية الا انهم فشلوا في مسعاهم هذا .

ويبين الدكتور (عبد الزهرة شلش العتابي) وجود مستويين من مستويات التحكم والارتباط في مضيق باب المندب هما (العتابي، ٢٠٠٨: صص٢١٤ - ٢١٥):

المستوى الأول: ويمثل المنطقة التي تتحكم وترتبط بمضيق باب المندب بصورة مباشرة ،أو بعبارة اخرى نقطة الاختناق الاساسية، والتي تتمثل بحالة ضغط اليابس على البحر، بحيث تتحول حالة الانفراج المتواجدة في البحار والمحيطات، الى حالة الاقتراب والضغط الشديد على مياه البحر وهو ما اصطلح على تسميتها بالمنطقة (اللامة)، وتتمثل في هذا المضيق في الجزء الشمالي منه وتحديداً عند خط عرض (١٣ – ١٤) شمالاً، وهو الجزء الذي تتواجد فيه الجزر التي تقع في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، وتتوسط المجرى الملاحي له وهي تمتد بين الخط الواصل بين عدن وجيبوتي شرقاً ومضيق باب المندب غرباً، ويتدرج الاتساع في هذه المنطقة بين حدود المسافة الفاصلة بين عدن وجيبوتي والتي تبلغ (١٨٠ كم)، المسافة التي تمثل اتساع مضيق باب المندب والبالغة (٢ ,٢٣ كم) اي معدل التضيق في منطقة الملاحة الجنوبية يتدرج بمعدل تضيق يساوي (٠٦ ,٢ كم) لكل كيلومتر طولي، وعليه فانه يمكننا القول هنا ان من يسيطر على عدن بالدرجة الأولى ثم على جيبوتي بالدرجة الثانية يسيطر على مضيق باب المندب .

المستوى الثاني: منطقة الارتباط الثانوية، وهي المنطقة التي ترتبط بالموقع اكثر من ارتباطها بالموضع، والموقع الحاكم حسب المفهوم الجيوسياسي يتيح لمن يسيطر عليه ان يبسط سيطرته ونفوذه على مساحات شاسعة، وهو يحقق اختلالا في السيطرة أو ما يمكن تسميته بالسيطرة الإستراتيجية، وتتوفر هذه المنطقة في مجموعة الجزر التي تقعشمال المضيق (فرسان، دهلك، الطير، قمران، الزبير)،ويمكننا القول ان هذه الجزر تمثل البوابات الشمالية للمضيق وان من يسيطر على هذه البوابات يتحكم بالمضيق ويسيطر عليه.

ولعل هذا التحليل يمكننا من تسليط الضوء على اصرار دولة الاحتلال الاسرائيلي، على استئجار جزيرة دهلك من جمهورية اريتيريا ،ونصب محطة رادار بحري وقاعدة جوية في هذه الجزيرة، سعيا منها الى تشكيل (منطقة موقع حاكمة)،تراقب منها المضيق والملاحة في البحر الأحمر كي لا تتأثر مصالحها التجارية والاقتصادية مع كل من الهند والصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق اسيا .

ثالثاً: الاهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمضيق باب المندب.

يحتل مضيق باب المندب المرتبة الثانية بعد مضيق هرمز من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية، وتكمن اهميته في كونه رابع اكبر ممر مائي في العالم، ويتحكم في الطرق البحرية التجارية الواصلة ما بين الشرق والغرب، ويمر عبر هذا المضيق من (٢٠-٣٠) ناقلة نفط يومياً، اي بمعدل ناقلة نفط كل (٦) دقائق، وكذلك عبر هذا المضيق في كل عام ما يقرب من (٢٥) الف سفينه تمثل ما نسبته (٧٪) من حجم الملاحة العالمية، ولليمن افضلية استراتيجية في السيطرة على المضيق، من خلال تواجد جزيرة بريم (ميون) وسط المضيق، ونظراً لأهمية المضيق الإستراتيجية في مجالات التجارة والنقل البحري، فقد حرصت القوى الكبرى في العالم على اقامة القواعد العسكرية في الجزر القريبة منه، ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر منه في الاتجاهين، بأكثر من (٢١) الف ناقلة بحرية سنوياً، بمعدل (٥٧) ناقلة يومياً، وتبلغ الشحنات التجارية التي تعبره بها يعادل (١٠٪) من الشحنات التجارية العالمية، والى غير ذلك تشير مؤشرات احصائية لإدارة الطاقة الأمريكية الى انه وفي العام ٢٠١٣، بلغ عدد براميل النفط المارة من خلال المضيق باليوم الواحد ما يقرب من (٣-٤) ملاين برميل نفط يومياً، وهو ما يعادل (٤٪) من حجم الطلب العالمي على النفط (العقباوي، ٢٠١٨: ص٨٣) .

ولقد كان لظهور الحركات الارهابية والصراعات العرقية وانهيار الدولة في الصومال والحرب الاهلية فيها، وهو الامر الذي افرز عودة ظهور ما يعرف بظاهرة القرصنة البحرية عام ٢٠٠٧، من الذرائع التي تمسكت بها الدول الكبرى لتبرير زيادة تواجدها العسكري في المنطقة القريبة من المضيق، واقامة القواعد العسكرية الدائمة، والتي انتشرت بكثرة قبالة السواحل الافريقية للبحر الأحمر وتحديداً في كل من (الصومال وجيبوتي واريتيريا). وحسب مصادر مركز مقديشو للبحوث والدراسات فان دولة جيبوتي تحصل على ما مجموعة (ربع مليار دولار امريكي) سنوياً مقابل تأجير أراضيها لا نشاء قواعد عسكرية، وبلغت قيمة التاجير السنوي للولايات المتحدة الأمريكية (٧٠) مليون دولار، وللصين (١٠٠) مليون دولار، ولليابان (٣٥) مليون دولار، ولفرنسا (٣٠) مليون دولار، وهذا بالنسبة لدولة جيبوتي وحدها، وكذلك فان التقرير تشير الى تنامي الوجود التركي في المنطقة من خلال انشاء قاعدة عسكرية

في الصومال، واخرى في جزيرة سواكن السودانية، كما ان إيران قد اثبتت وجودها في المنطقة حتى قبل الازمة اليمنية من خلال انشاء قاعدة عسكرية لها في احدى الجزر الاريتيرية، ناهيك عن التواجد الاسرائيلي في جزيرة (دهلك) الأريتيرية. (البرصان، ٢٠١٨: ص ٦٣) .

ولعل على راس العوامل المؤثرة في تحديد الاهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمضيق باب المندب هو عامل المسافة القصيرة وهو ما سبق ان أوضحناه عند ضرب مثال المسافة بين مدينتي (عبدان ولندن)،حيث تم اختصار مسافة (١٠) الاف ميل بحري عند اتخاذ سبيل الملاحة المار من قناة السويس مروراً بالبحر الأحمر فمضيق باب المندب للوصول الى عبدان، كما وان مدى صلاحية هذا المضيق للملاحة ومدى عمق مياهه، والتي تصل الى (١٠٠) قامة بحرية في قناة المضيق الكبير، جعله مقصداً للسفن الكبيرة والعملاقة، وهو الامر الذي يسمح بزيادة الطاقة الاستيعابية للسفن المارة به، اي باختصار ومن وجهة نظر تجارية فان الملاحة في هذا المضيق توفر (الجهد والمال) على مستخدميه(العتابي، ٢٠٠٨: ص٢٢٢).



رابعاً: النظام القانوني للملاحة في مضيق باب المندب.

الشكل رقم (١٠)

صورة جوية لموقع جزيرة ميون وسط مضيق باب المندب

المصدر: العالم.www.alalam.net

يقول الدكتور (جمال سلطان) في مقال له بعنوان « مضيق باب المندب وقانون الملاحة العالمية» بان المضيق يصل بين بحرين من البحار العالية هي (البحر الأحمر والبحر العالي لخليج عدن) ويوجد في مدخله جزيرة تسمى جزيرة بريم (ميون) وتقسم هذه الجزيرة الى ممرين مائيين وكلاهما صالح للملاحة البحرية. (سلطان، ٢٠١٤: ص١).

ويذكر الدكتور (ايمن سلامة) في دراسة له بعنوان « قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضايق، هرمز وباب المندب نموذجاً» انه وعند تطبيق الاحكام القانونية الواردة في الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، على النظام القانوني لمضيق باب المندب والذي تقسمه جزيرة بريم (ميون) الى مضيقين هما (سلامة، ٢٠١٨: ص١٨):

المضيق الصغير (ممر اسكندر): والذي يبلغ عرضه ما بين (٣-١٥) ميل بحري ويبلغ طولة (٣ اميال بحرية)،ويقع بالكامل في البحر الاقليمي لليمن، محصورا بين جزيرة بريم (ميون) والساحل اليمني، وهو صالح للملاحة البحرية، فان للجمهورية اليمنية وحدها حق السيادة الكاملة عليه، وهي وحدها التي تنظم سير الملاحة فيه وفقاً لتشريعاتها الوطنية الخاصة.

المضيق الكبير: الواقع بين جزيرة بريم (ميون) والساحل الافريقي، ويبلغ عرضة (١٠ اميال بحرية)،وتنظم اليمن حركة العبور فيه وفقاً لا حكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المعقودة بهذا الشأن، فان نظام المرور البريء هو ما يطبق على هذا المضيق. وبالعودة للدكتور (جمال سلطان)،فانه يقرر بان المضيق أو الممر الضيق من الناحية القانونية يدخل ضمن المياه الداخلية لجمهورية اليمن، ولها كامل السيادة على سير الملاحة البحرية فيه، ولا يحق للسفن الاجنبية الدخول الية الا بأذن مسبق ومشروط، وبالتالي فان المضيق الصغير، يخرج من نطاق توصيف المضايق الدولية، وهو يخضع للسيادة اليمنية المطلقة، ولا يخضع لنظام المرور العابر أو البريء، لا نه يعتبر مياها داخلية وطنية تخضع لسيادة اليمن ولقوانينها الداخلية.

اما المضيق الكبير الواقع بين جزيرة بريم (ميون) والساحل الافريقي ويربط البحر الأحمر بخليج عدن، فان مياهه تعتبر مياها اقليمية للدول المشاطئة له وهي (اليمن وجيبوتي واثيوبيا واريتيريا)،وحيث انه تحد شواطئه اكثر من دولة، فانه يخضع

للسيادة المشتركة لهذه الدول، ويطبق علية مبدأ المرور البريء حسب نص المادة (٣٧) من الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وتمارس كل دولة من الدول المطلة عليه، سلطانها عليه بقدر مسافة بحرها الاقليمي (١٢ ميلاًبحرياً) استناداً لنص المادة (١٥) من ذات الاتفاقية.

الفصل الرابع

الصراعات في منطقة المشرق العربي

تمهيد:

سيحاول الباحث من خلال هذا الفصل بحث مجالات تأثير المضايق البحرية على مستويات الصراع في منطقة المشرق العربي، حيث يعتقد الباحث بان هذه المجالات البحرية التي تحيط بالمشرق العربي من بحار وخلجان ومضايق وقنوات، قد جعلت افاق الصراعات في هذه المنطقة تدور في مدارات افلاكها الإستراتيجية لا سيما وان مناطق الاختناق (المضايق البحرية) هي المنافذ الرئيسية التي تتحكم في انسيابية ثورة المنطقة النفطية للأسواق العالمية وبوابات العبور لنفاذية حركة التجارة العالمية الى اسواق هذه المنطقة ذات القدرات المالية الضخمة، ولا غرو والحالة هذه من ان تكون منطقة المشرق العربي هي محطة صراعات القوى الطامعة والطامحة، سواء الدول العظمى أو الدول الاقليمية المجاورة، وان تمثل مصدر صراعاتها، وموطن اتفاقاتها واحلافها.

واذا ما عدنا بالذاكرة الى الوراء قليلاً فإننا سنجد ان هذه المضايق والقنوات العربية قد شكلت نقطة قوة مضافة على صعيد حلقات الصراع العربي الاسرائيلي، من خلال استعمالها كورقة ضغط على الكيان الصهيوني، تمثل ذلك في دخول المضايق والقنوات العربية (مضيق باب المندب، ومضايق تيران، وقناة السويس) كدعامات جيواستراتيجية في فترة حكم الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)،تلك الفترة التي كانت فيها (مصر) تمثل أهم أدوار قوى المراجعة في المنطقة، وتمثل ذلك في دخول هذه المضايق والقنوات على خط المواجهة مع الكيان الصهيوني، وأول دليل على مثل هذه الإستراتيجية هو نشوب العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦ م، نتيجة لتأميم قناة السويس، وتنازل السعودية عن جزيرتي (تيران وصنا فير) المسيطرات على مضايق تيران قبالة خليج العقبة لصالح مصر، حيث قامت الاخيرة بمنع الشحنات البحرية الإستراتيجية القادمة للكيان الصهيوني من إيران الشاة عبر البحر الأحمر، الامر الذي جعل مصالح اسرائيل تلتقي مع المصالح البريطانية والفرنسية لشن العدوان الثلاثي على مصر، ويمكن اعتبار هذا النموذج أول نماذج التداخل المباشر لاستغلال جيوسياسية المضايق العربية في الصراع العربي الاسرائيلي.

ويذكر العميد الدكتور (محمد صبحي الحجار) في بحث له بعنوان (الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل ١٩٨٠) بانه ومنذ حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣، كان البحر الأحمر احد أهم عناصر الخطة العربية لفرض الحصار البحري على اسرائيل وقد بدأ هذا الحصار بشكل غير معلن على مضيق باب المندب منذ الاسبوع الثاني للحرب، حيث قامت مصر وبالتنسيق مع اليمن بإغلاق هذا الممر الحيوي كما قامت قوة من اليمن الشمالي باحتلال بعض الجزر في البحر الأحمر لمنع اسرائيل من استخدامها لفك الحصار، وقد شكل هذا التعاون العربي عنصر تهميش للنتائج التي كانت تتوخاها اسرائيل منذ احتلالها لمضيق تيران، حيث لم يؤمن لها هذا الاحتلال حرية المرور باتجاه افريقيا والشرق الاقصى، فقد كان هذا الاغلاق احكاما للحصار البحري لإسرائيل، وخصوصاً من ناحية شحنات النفط التي كانت إيران الشاة تزود بها الكيان الصهيوني في ذلك الوقت، وكانت سفن الامدادات مضطرة للالتفاف حول راس الرجاء الصالح للوصول الى البحر الابيض المتوسط ومنها الى السواحل الغربية لدولة الاحتلال، ومع ان هذا الاغلاق لم يدم طويلاً حيث تم فك هذا الحصار في عام ١٩٧٤، اي بعد سنة من احكامه(الحجار، ٢٠١٢) .

الا انه كان له اثر في الفكر الإستراتيجي العربي لناحية الانتباه لمثل هذه الابعاد الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمضايق والقنوات البحرية العربية.

التطور الثاني الذي شهدته المنطقة في مجال صراعات السيطرة على المضايق العربية، جاء هذه المرة من جانب احدى الدول الاقليمية، حيث قامت إيران، في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ بغزو الجزر العربية الثلاثة (طمب الكبرى، وطمب الصغرى، وابو موسى) واحتلالها بمساعدة بريطانيا، حيث تم احتلال هذه الجزر العربية الثلاثة قبل موعد انسحاب القوات البريطانية من دولة الامارات العربية المتحدة بثمان واربعين ساعة(المغير، ٢٠١٥: ص٦٤) .

ولقد شهدت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وجه اخر من أوجه توظيف جيوسياسية المضايق البحرية في عمليات الصراع، وقد ذكر الاستاذ (اسلام المغير) في رسالته للحصول على درجة الماجستير الموسومة بـ (الحرب العراقية الإيرانية «١٩٨٠-١٩٨٨»، بان القوات الإيرانية قامت بنشر صواريخ في منطقة مضيق هرمز

نتيجة لعلمها بان قطعا بحرية عراقية تنوي الدخول الى مضيق هرمز، ولقد تقدمت القوات الإيرانية على قصف عدة ناقلات في المضيق، كما قامت بزرع الالغام البحرية في مياه الخليج، وانفجرت في عام ١٩٨٤ ما اصبح يعرف (حرب ناقلات النفط) بين العراق وإيران، وقد هدفت العراق من خلال هذه الإستراتيجية الى امرين مهمين هما (المغير، ٢٠١٥: ص ١٣٥) :

أولاً: تدويل الحرب العراقية الإيرانية، خاصة بعد ان هددت إيران بإغلاق المضيق ومنع الطرفين من تصدير نفطهما عبر المضيق، وضرب العديد من ناقلات النفط السعودية والكويتية وحتى تلك الناقلات التي ترفع اعلام الحماية الغربية (الأمريكية والفرنسية والبريطانية).

ثانياً: التأثير في القدرات التصديرية لإيران، خاصة بعد ان نفذت القوات العراقية ضربات مدمرة في منطقة جزيرة الخرج مصب النفط الإيراني الرئيسي في مياه الخليج وبعد ان احكمت حصارها البحري لهذه المنطقة وتحديداً في مطلع شهر ايار / مايو ١٩٨٤، حيث انخفض حجم الصادرات الإيرانية من مليون وثمانمائة الف برميل يومياً الى خمسمائة الف برميل يومياً .

وهكذا يتضح لدينا ان جيوسياسية المضايق البحرية قد تم توظيفها استراتيجياً وعملياتيا في محاولة التأثير على مواقع الخصوم في الصراعات العربية الاسرائيلية كما اشرنا عند الحديث عن مضيق باب المندب، ومحاولة التأثير في مجريات الحرب العراقية الإيرانية من خلال حرب الناقلات النفطية في مضيق هرمز.

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في العام ١٩٨٨، بداءة تتشكل في الافق مع النصف الثاني من العام ١٩٨٩ بدايات تشكيل بيئة دولية تؤشر لتحولات كبيرة، وهي انهيار الكتلة الشرقية وتقلص الدور الروسي وتحلله من التزاماته الإستراتيجية تجاه الاصدقاء والحلفاء.

ويرى الدكتور خضر عباس عطوان في كتابه «القوى العالمية والتوازنات الاقليمية»، بانه ونتيجة لبدء بروز القطبية الاحادية على مسرح العلاقات الدولية بات الوضع ينذر باحتمالات المواجهة مع العراق نتيجة للسياسات الإستراتيجية، وطالما ان العراق قد اصبح اكثر قوة بعد نهاية الحرب، الامر الذي جعله يمثل قوة مراجعة

في المنطقة ووضعه في خانة التقاطع مع المصالح والوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي خاصة بعد دخول القوات العراقية للكويت في ٢ اب ١٩٩٠، على خلفية تسبب الكويت بزيادة معروضها من النفط الخام في الاسواق العالمية وهو ما ادى الى تراجع سعر برميل النفط الى ٩ دولارات للبرميل، ونتيجة للتدخل العراقي في الكويت استدعت الحالة شهية التدخل الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحت غطاء الشرعية الدولية بشن الحرب على العراق لإجباره على الخروج من الكويت، بيد ان الهدف الحقيقي من وراء هذا التدخل الغربي كان بهدف القضاء على القدرات العسكرية العراقية، والسيطرة على طرق تجارة النفط في الخليج العربي (عطوان، ٢٠١٥:ص ص١٨٤-١٩٥).

و نجد عند الدكتور محمد صقار في كتاب «السياسة الخارجية للدول العربية وتحدي العولمة» نقله عن هنري كيسنجر قوله «ان حرب ١٩٩١ انتهت دون ان تحقق المصالح الأمريكية في الخليج، وهي تامين تدفق امدادات الطاقة والمحافظة على الاستقرار في المنطقة، فالعراق المهزوم كان اضعف من ان يواجه إيران، واقوى بالنسبة لمشيخات الخليج، واكثر شعورا بالمرارة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، واعجز عن ان يكون جزء من اي توازن في المنطقة» (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٦:ص٢٩٧) .

وعلى اية حال فان ما يهمنا من هذا السرد لتلك الوقائع التي صاحبت عملية تحرير الكويت، بانها أوجدت مبرراً ومسوغا للوجود الغربي في المنطقة، وتبعة انشاء قواعد عسكرية امريكية في الخليج العربي وعموم منطقة الشرق الأوسط، هدفها التأكد من عدم عرقلة حرية الملاحة البحرية، وضمان انسيابية وارداتها من الطاقة، بالإضافة الى احكام السيطرة والهيمنة الغربية على منابع هذه الطاقة، في مضيق هرمز وباب المندب، ويمثل الجدول التالي حجم التسهيلات العسكرية التي تقدمها دول الخليج للقوات

الأمريكية.

الجدول رقم (١)

التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول الخليج حتى العام ٢٠١٠

الدولة	التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة
قطر	يوجدفوق أراضيها مقراً لقيادة المركزية للقوات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣.
	معسكرالسيلية لتخزين مواد الجيش الأمريكي/ قرية ميليني وملسكن أفراد القوات الأمريكية.
	قاعدة العديد الجوية:المركز الرئيس للعمليات الجوية الأمريكية في الخليج، وتضم(٤٠٠٠) جندي
الامارات	قاعدةالظفرة الجوية:وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم ٣٨٠
	توجد على اراضيها منصات إطلاق طائرات الاستطلاع يو٢، وطائرات إعادة التزود بالوقود
	ميناء زايد وميناء يرشيد وجبل علي لاستقبال السفن الأمريكية في اراضيها
الكويت	قاعدة علي السالم الجوية:وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم٣٨٦ لدعم العمليات العسكرية في العراق
	معسكرالدوحة:ويضم افراد الفرقة الثالثة الأمريكية (مشاة)، وناقلات الدروع
	معسكرعريف يجان:تتمركزفيه القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق
عُمان	يتمركز فيها أكثرمن (٣٠٠٠) جندي أمريكي،والقاذفات من B1
	قاعدة بصيرة: وتضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والاجهزة الالكترونية

البحرين	ميناءالمنامة: يستضيف المقر الرئيس للأسطول الأمريكي الخامس، ويضم (٢٠) سفينة قاعدة الشيخ عيسى: تتمركز فيها طائرات F 16 الأمريكية المقاتلة ميناءسلمان: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة مطارالمحرق: تتمركز فيه الطائرات الاستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية
السعودية	يوجد فيها (٥٠٠) فردمن القوات الأمريكية للقيام بتدريب القوات السعودية والحرس الوطني
العراق	يتمركزفيه أكثر من (١٥٠, ٠٠٠) جندي أمريكي منذ عام٢٠٠٣ توجد فوق اراضيه كما تشيربعض التقديرات حوالي (٧٥) قاعدة للجيش الأمريكي

المصدر: سليم كاطع علي، التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)،مجلة دراسات دولية، العدد (٤٥)، ص١٤٤، ٢٠١٠

ولقد تمكنت واشنطن من تأسيس تحالف دولي لتحرير الكويت، كانت حصيلته مشاركة (٣٨) دولة، وحشد (٧٥٠) الف جندي ٧٥٪ منهم من الامريكان و(٣٦٠٠) دبابة و(١٨٠٠) طائرة مقاتلة و(١٥٠) قطعة بحرية. (الجزيرة. نت،٧/ ١١/ ٢٠١٦)،ان الناظر الى هذه الارقام المهولة من حجم القوات العسكرية والعتاد والعدة الحربية البرية والجوية والبحرية، لا يمكنه ان يصدق بان كل هذه التجهيزات العسكرية كانت تعد فقط لتحرير الكويت، وانما كانت الاكمة تخفي خلفها الكثير من الاسرار المخفية. الى جانب ما تم ذكرة سابقاً، مثلت عملية استهداف برجي التجارة العالمية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) من قبل مجموعة ارهابية استخدمت طائرات مدينة لتنفيذ هذه العملية الارهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهو الحادث الذي اعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، على لسان قائده اسامة بن لادن، والذي كان من الضخامة والكارثية

ما جعلة يصبح نقطة تحول رئيسية في العلاقات العربية - الأمريكية، التي شهدت تغييرا واضحا متأثرة بتداعيات تلك الاحداث، حيث اتسمت هذه العلاقات بالتوتر في مجملها، ويمكن اجمال مجال هذا التوتر في ثلاثة مراحل هي: بداية الحرب على الارهاب، مروراً بوقف مسار السلام بين العرب واسرائيل، ووصولاً الى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية اعادة تشكيل المنطقة عبر ما عرف بـ (الشرق الأوسط الجديد)،حيث تعتمد هذه السياسة في ظاهرها على نشر الديمقراطية والحريات وتخليص الشعوب العربية من الفقر والتخلف وديكتاتورية الانظمة التي تعتبر - حسب منظروها - ابرز اسباب خلق الارهاب والتطرف الموجه للغرب ولغير المسلمين بصفة عامة، لكن في الحقيقة هي سياسة استعمارية توسعية تهدف لإبقاء السيطرة على مصادر الطاقة والثروات، وبالتالي الاقتصاد العالمي فضلاً عن تخلصها من ازمتها المالية واشكالية ديونها المتراكمة (عبد الرزاق، ٢٠١٣: ص ٦٦).

ويذكر الدكتور (Osman Nuri Ozal) بان احداث هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان لها تأثير كبير على النظام الدولي، وقد انعكس هذا التأثير على النقاشات الدولية المرتبطة بالشرق الأوسط عموماً، فأسس لظهور مصطلحات جديدة مثل الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط العظيم، والشرق الأوسط الإسلامي الكبير، في ادبيات العلاقات الدولية (Ozal2011:p12).

بقي ان نقول بان لعبة الاستقطاب الغربية بمعسكريه الغربي والشرقي في الفترة التي سبقت انهيار القطبية الثنائية، وانهيار المعسكر الاشتراكي بعد العام ١٩٩١، قد كانت تتعقد يوماً بعد يوم، بحيث تبادلت القوتان العظميان المواقع في ظل استراتيجية واضحة ومحددة، لم يغب عنها ابدا طريق البترول، وعندما نلقي نظرة معمقة على خريطة الصراع في تلك الفترة نلحظ ان القوتين العظمتين قد لعبتا دور مخالب القط من خلال اثارة المتاعب للعرب وتحويل المضايق والممرات العربية الواقعة في نطاق المياه الاقليمية العربية، الى ممرات ومضايق دولية بحكم الامر الواقع وحتى فرض الأوضاع بالقوة، لان طريق البترول الى الغرب هو اصلاً طريق الخليج العربي عبر مضيق هرمز الى خليج عدن فباب المندب ثم البحر الأحمر فقناة السويس وصولاً الى البحر الابيض المتوسط، فنرى مثلا اذا ما قامت امريكا بالتمركز عند القرن الافريقي في اثيوبيا، سارع السوفييت

الى تثبيت اقدامهم شمالاً عند السواحل المصرية، واذا ما نجحت امريكا في قلب موازين القوى خاصة بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر في العام ١٩٧٢، سارع الروس الى تثبيت اقدامهم في اثيوبيا بعد ثورة ١٩٧٤، واذا قفز الاتحاد السوفييتي الى عدن، حاول الامريكان الاطباق على الخليج العربي، واذا التزم السوفييت بتأييد الخط السوري العراقي، ازداد الامريكانتحيزاً ودعما لإسرائيل (حافظ،١٩٨٤: ص ص٦٧-٦٨) .

بعد ان قدمنا لموضوع هذا الفصل والمتعلق بدراسة تأثير المضايق البحرية على مستويات الصراع في منطقة المشرق العربي، فقد قام الكاتب بتقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الصراعات الجيوسياسية

المبحث الثاني: الصراعات الاقتصادية

المبحث الثالث: الصراعات الطائفية

المبحث الرابع: الصراعات الطاقاوية

الصراعات الجيوسياسية:

مما لاشك فيه ان الصراعات على احكام النفوذ والسيطرة على بعض المناطق يأتي من خلال ما تجسده هذه المناطق من اهمية جغرافية واستراتيجية، فالمناطق التي تمتلك شواطئ على البحار تأخذ اهمية قصوى في نظر القوى المهيمنة اكثر من اهمية المناطق التي تعتبر حبيسة اي لا يوجد لها منافذ بحرية، غير ان الدول الغنية بمصادر الطاقة تبقى محط اطماع قوى الهيمنة العالمية حتى وان لم يكن لها منافذ بحرية، وتعتبر المضايق البحرية من أهم المنطلقات المحددة للصراع على بسط الهيمنة عليها، لما تمثله من اهمية على مستوى طرق الامداد الطاقوي أو الاهمية الإستراتيجية أو الجيواقتصادية .

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث الى أربعة مطالب للتدليل على اثر جيوسياسية المضايق البحرية على زيادة مستويات الصراع في المنطقة.

الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ .

توضح الاستاذة شهد علي عبود في بحث لها بعنوان «الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق دراسة في البعد النفطي» ، ان الاهمية الجيوسياسية للعراق تنبع اساساً من موقعة المميز وقدرته المادية والمعنوية، اذ ان اهمية العراق الإستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبوليتيكي والتكوين السكاني والعمق التاريخي، حيث حظي العراق بموقع جغرافي ذو اهمية بالغة فهو يقع في القسم الشمالي من القارة الاسيوية والقسم الشمالي الشرقي للوطن العربي، ويشكل هذا الحيز الجغرافي جسراً ارضيا يربط الخليج العربي بالبحر الابيض المتوسط عبر سوريا، أيضاً يمثل هذا الامتداد الجغرافي جسراً لإيران وأو راسياً للوصول الى البحر الابيض المتوسط عبر سوريا أيضاً. وللعراق اطلالة بحرية على الخليج العربي يبلغ طولها (٥٦ , ٥٥كلم)،تمتد من راس البيشة الى ام قصر، واذا ما اخذنا بالاعتبار هذه الاطلالة البحرية الضيقة والطبيعة الخاصة لمنافذ الخليج العربي، وخصوصاً مضيق هرمز، يتبين لنا ان العراق يعاني من ضيق المنافذ البحرية من خلال هذا الموقع، وعلى الرغم من ذلك فقد استفاد العراق من هذا المنفذ في توسيع تبادله التجاري (عبود، ٢٠١٤: ص ٥)، الا ان العراق يتقاسم مع مجموعة من الدول الخليجية الاخرى وهي (قطر، البحرين، الكويت) مخاوف اغلاق مضيق هرمز وهو الامر الذي سيحيل هذه الدول الى نموذج الدول الحبيسة في حال اغلاق المضيق، وعليه فقد شكل هذا المسار الملاحي المار بمضيق هرمز محفزاً كامنا لتوجيه السياسة الخارجية العراقية نحو الدول المشاطئة لهذا المضيق، ولما كان وقف الحركة في هذا المضيق يمثل وقفا لإمدادات الطاقة بشكل يؤثر على عجلة الاقتصاد العالمي برمته، فقد تجسدت هذه الرؤية في متطلبات الأمن القومي الأمريكي وقواته المسلحة التي عمدت الى احتلال العراق من اجل السيطرة على ثاني مخزون نفطي في المنطقة بعد السعودية، وهو الامر الذي أوجد حالة من التفكير الجدي بضرورة احكام التواجد العسكري الأمريكي في هذا المجال الحيوي، كما ان امريكا بتواجدها الثقيل في المنطقة بعد احتلال العراق يعطيها ميزة التحكم التام بأسعار ومستويات انتاج البترول في هذه المنطقة التي تحتوي على ما يقرب من ثلثي مخزونات الطاقة في العالم، الامر الذي يؤهل القوة العالمية الوحيدة من ممارسة لعبتها العالمية الرامية الى الحد من التطور الاقتصادي للبلدان المنافسة كالصين

والهند واليابان مثلا، من خلال التحكم بمصادر انتاج النفط الاساسية في منطقة الخليج العربي، وبسط مجال نفوذها لمحاصرة روسيا وقطع الطريق عليها في محاولاتها للوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي، خصوصاً اذا ما عرفنا ان الرؤية الأمريكية للمنطقة كانت تقوم في ذلك الوقت على سياسة الاحتواء المزدوج، والتي كانت تهدف للسيطرة على إيران بعد احتلالها للعراق، لتكمل بذلك طوق الحصار على روسيا، بعد احتلالها لأفغانستان بعد احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، وصولاً الى محاولة ايجاد مجال ارضي موالي لأمريكا يمنع التواصل الجغرافي ما بين روسيا والصين (التامر، ٢٠١٥: صص ١٦٠- ١٦٣).

وفي اطار مناقشته للاستراتيجية الأمريكية لاحتلال العراق، يذكر الدكتور عيادة محمد التامر في كتابة « سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وادارة الازمات الدولية: (إيران - العراق - سوران انموذجاً)»، ان العراق يمثل اهمية جيوسياسية فائقة بالنسبة للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وقد جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتعطي مزيدا من الزخم لدى الأوساط السياسية الأمريكية لمناقشة الحالة العراقية، ولا تخفى نزعة فكر المحافظين الجدد الذين كانوا مسيطرون على مستويات صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع بصمتها على هذه القضيةمن منظور اعلاء شأن القوة في تغيير المعادلات الدولية بصورة دراماتيكية، تهدف حسب زعمهم الى تعزيز فرص هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عبر سياسات الفوضى البناءة، ولما كان المحافظون الجدد مهووسون بالنجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في اسقاط المنظومة الشيوعية من خلال توليفة السياسة المعتمدة على (القوة العسكرية والوضوح الاخلاقي)،فانهم كانوا يريدون اعادة الكرة مع « الانظمة الشريرة» الاخرى في العالم كله، من خلال فرضها لنظام احادي القطبية على العالم كلة، بوصفها البلد الوحيد الذي يمتلك القوة والسلطة الاخلاقية للقيام بهذا الدور، وعلى اثر تعرض العراق طيلة فترة التسعينات لعقوبات اقتصادية ضخمة، احالته الى نظام ضعيف عسكرياً، وشبه معزول على الصعيد الدولي، فان عملية تحقيق نصر امريكي سينتج عراقاً جديداً يتمتع بالديمقراطية والرخاء، وكان في مخطط بوش يؤسس الى ان تغيير نظام صدام حسين سيطلق تحولات بعيدة الامد في العراق والشرق الأوسط

والعالم باسره، بحيث انه سيؤدي الى تغيير ميزان القوة جوهريا في الشرق الأوسط من خلال ازالة الخطر العراقي المفترض على جيرانه، وتلقين إيران وكوريا الشمالية درسا في عدم التمادي في مواجهة الولايات المتحدة. (التامر، ٢٠١٥: صص١٦٤-١٦٦).

ويضيف الاستاذ شنين محمد المهدي في رسالته لنيل درجة الماجستير والتي حملت عنوان « السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي ٢٠٠١-٢٠١٣»، بان إيران مع تفهمها التام لسياسة الاحتواء المزدوج، التي تبنتها امريكا تجاه (العراق وإيران)، عملت على تحويل التواجد الأمريكي على حدودها الغربية بعد احتلال العراق، الى عامل منافسة من خلال تسيد إيران لمشهد النفوذ الطائفي في العراق، عمادة دعم المليشيات الشيعية المتواجدة في العراق، وقلب مشهد الصراع على مستقبل العراق لصالحها، بل وحتى اجهاض السياسات الموجهة لإيران من خلال سياسة الاحتواء المزدوج، وجاء هذا التحول في صورة مصالح مشتركة يدركها الطرفان فالولايات المتحدة الأمريكية يهمها ضمان تدفق النفط وكلا الطرفين يسعيان لعدم عودة العراق كقوة اقليمية تغير من التوازنات في المنطقة (شنين، ٢٠١٤، ص، ص: ٧٥-٧٦).

ويعود الاستاذ شنين ليؤكد في موضع اخر بان إيران تمكنت من خلال دورها في العراق من تحسين وضعها التفاوضي مقابل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق يقول الدكتور خير الدين حسين « اذا انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من العراق قبل ان تحل المشكلة مع إيران ؛فان موقفها سيكون ضعيفا، وبذلك تكون إيران اكثر قوة اقليمية وتستطيع فرض هيمنتها على الخليج، لذلك فان الولايات المتحدة تسعى بكل قوتها لحسم تلك القضية سلما أو حربا». ولقد مكن الفراغ الناجم عن سقوط الدولة العراقية إيران من المشاركة في ترتيب المشهد الأمني بعد الاحتلال، وعبر استراتيجية « الفوضى المسيطر عليها» والتي مفادها ان اشاعة نوع من الفوضى القابلة للسيطرة عليها في الامد القصير في العراق يعد السبيل الامثل لتحقيق المصالح الإيرانية من خلال سعي إيران لان تكون هي مديرة الفوضى ولعل تصريح الجنرال الأمريكي (راي أوديرنو) القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق في منتصف العام ٢٠١٠ حين ذكر بان إيران تواصل تدريب وتسليح الميليشيات داخل حدودها، وهي الان اكثر اهتماماً بالعمليات الاستخبارية والنفوذ السياسي، وهذه الميليشيات تنوي الاستفادة

من الانسحاب الأمريكي، ولقد مثل الوجود الأمني الإيراني في العراق امر واقع اتاح لإيران التأثير في التفاعلات السياسية العراقية، ولذلك مكنها من التفاوض من خلال الورقة الأمنية سواء مع امريكا أو مع الجوار الاقليمي(شنين، ٢٠١٤: ص ص١٤٥-١٤٨).

وبالعودة للدكتور عبادة التامر فأننا نجده يؤكد على ان الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بالفعل بأجراء مراجعة شاملة للوضع في العراق واجراء بعض التعديلات على السياسة الأمريكية في العراق، وقد اتت هذه التعديلات نتيجة عدد من العوامل ابرزها (التامر، ٢٠١٥: صص ١٧٠-١٧١):

مواجهة القوات الأمريكية لعملية استنزاف عسكري نتيجة اعمال المقاومة العراقية الرافضة لوجودها.

وصول خسائر الجيش في نهاية العام الرابع الى ٣٢٠٠ قتيل و٢٤ الف جريح.

انفاق ما يزيد عن اربعمائة مليار دولار على الحرب في العراق، اضيفت اليها مئة مليار اخرى مع نهاية عام ٢٠٠٧.

تعرض ادارة بوش للاستقالات والاقالات، وفوز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس النصفية لعام ٢٠٠٧، وتشكيل اغلبية ديمقراطية عوقت كثيراً من توجهات ادارة بوش الخارجية.

فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في طرح خيار عراقي يجمع عليه اقطاب العملية السياسية والمعارضون لها، اضافة الى فشلها في تحقيق الأمن في العراق

عدم قدرة الانتاج النفطي العراقي على الوصول الى النسبة المطلوبة لإطلاق عملية التنمية في العراق واعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الاحتلال.

تعثر بناء الجيش والشرطة العراقيين، وانتشار الولاءات الطائفية، وتنامي ظاهرة اعمال العنف المرتكزة على البعد الطائفي.

بعد ذلك شهدت فترة حكم الرئيس أوباما، انقلاباً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من احتلال العراق، فبعد ان مارس الرئيس بوش الابن مبادئ الواقعية السياسية في تعامله مع العراق ودول المنطقة مرتكزا على استراتيجية (الضربات الوقائية) والاستعمال المباشر للقوة العسكرية من خلال احتلال العراق، وهدم اركان الدولة

العراقية – من خلال سياسات بريمر – تأسيس الطائفية السياسية وتسريح الجيش العراقي، وتحويل العراق الى نموذج الدولة الفاشلة، جاء الرئيس أوباما ليعيد ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وفي هذا السياق يذكر الدكتور اسلام عيادي في الكتاب الذي شارك في تأليفه والذي حمل عنوان « الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب» حيث اكد على عدم استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في جعل العراق هي القضية الرئيسية في محور نشاطها السياسي في المنطقة، ولهذا فقد عمد وبصورة تدريجية على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية الى العراقيين، ومن أهم ما جاء في استراتيجية الرئيس أوباما في الشرق الأوسط هي تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ككل، وممارسة ضبط النفس من الناحية الدبلوماسية، والتراجع خطوة الى الوراء وترك الحلفاء يتحملون مسؤولية اكبر تجاه التحديات التي تواجه أمنهم (مبدأ القيادة من الخلف). ويمكننا القول بان سياسة الرئيس أوباما تجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص شهدت في السنوات الأربعة الأولى من فترة حكم أوباما انخراطا اقل للولايات المتحدة الأمريكية في العالم والمنطقة، الا انها لم تمتلك استراتيجية متماسكة أو رؤية للقيادة العالمية، الامر الذي اظهرها بمظهر القوة العظمى التي تعبت من تحمل مسؤولية قيادة العالم(عيادي، ٢٠١٧: ص ص ٥٦-٥٧)

وهكذا فإننا نجد بانه قد اتيح لإيران فرصة سانحة كي تكون القوة الاقليمية الأولى في المنطقة، اذ وصل المشروع الإيراني الى ذروته بعد ان بدأ في التوسع والتمدد بعد سقوط خصمي إيران الاساسيين على المستوى الاقليمي، وهو ما تجسد في سقوط نظام طالبان في افغانستان على يد الجيش الأمريكي بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتكرار الامر مع نظام صدام حسين في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وبهذا فان طهران كانت اكبر المستفيدين من ظروف العمل العسكري الأمريكي، وتمكنت أيضاً من ايصال حلفائها الى السلطة في بغداد، وتعزيز تواجدها المباشر في العراق بعد الانسحاب الأمريكي من العراق (عليان، ٢٠١٧: ص١٩٠) .

وبذلك فقد أمنت إيران جبهتها الغربية، وانقلب الوضع من وجود خصم عنيد في العراق ايام صدام حسين، الى نظام تابع لإيران، أمن لها فرصة الافلات من خطة الاطباق

عليها، وبدلاً من ان تكون المشروع الثاني لفرض الهيمنة الأمريكية وسياستها الواقعية المرتكزة على سياسات التفرد باستخدام القوة، اضحت إيران بعد هذه الاحداث قوة مراجعة لا يستهان بها في اقليم المشرق العربي.

وعليه فانه وعلى صعيد موضوع دراستنا فإننا نستنتج مما سبق عرضه ما يلي:

١- على الرغم من ان محيط مضيق هرمز قد شهد وخلال الفترة الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق هدوء نسبيا، على صعيد انسيابية حركة الملاحة البحرية فيه وعدم وجود مظاهر للتدخل الإيراني فيه أو التهديد بإغلاقه، الا ان شهر العسل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لم يدم طويلاً، حيث عادت إيران لافتعال التوترات في منطقة المضيق بعد انطلاق مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، وهي ورقة الضغط التي تمارس من خلالها طهران عمليات ما يمكن تسميته بالابتزاز السياسي لدول العالم والمتمثل بالتهديدات بإغلاق المضيق.

٢- اسس هذا الاحتلال وما سبقة من الحرب على افغانستان الى خلاص إيران من ابرز قوتين معارضتين لها ولمشروعها الصفوي، وبهذا اصبحت إيران قوة مهيمنة ومؤثرة بشكل قوي في المشرق العربي، بل تعدا نفوذها ما كانت تحلم به، بعد ثورات الربيع العربي، حيث تمكنت الى جانب سيطرتها على اربع عواصم عربية من ان تفرض نفسها على مسرح التفاعلات المضائقية من خلال وصولها الى اليمن، ومحاولة حلفاؤها الحوثيون توجيه رسالة واضحة الى المجتمع الدولي بإمكانية هؤلاء الحلفاء من التأثير على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، من خلال استهداف ناقلتي نفط سعوديتين قبالة السواحل اليمنية.

الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١)

أ. نظرة عامة عن البرنامج النووي الإيراني

يحدد الدكتور عمر سعدي سليم الموسوي في كتابة « الاتفاق النووي بين إيران ودول ٥+١ (دراسة تحليلية)»، بدايات السعي الإيراني لامتلاك القدرات النووية الى عهد الشاه محمد رضا بهلوي ويحدد نشأة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) الى العام ١٩٧٤، الا انه ومع حلول العام ١٩٧٩ وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران تم

ايقاف البرنامج النووي الإيراني، غير انه وبعد العام ١٩٨٤ عأود هذا البرنامج نشاطه من جديد، واستمرت إيران في تطوير وتحديث برنامجها النووي بالتعاون مع عدة دول منها الارجنتين وروسيا حتى العام ٢٠٠٢ الذي شهد عملية فضح هذا البرنامج بمساعدة منظمة مجاهدي خلق والمخابرات الاسرائيلية، وانتقل مجال التفاعل الدولي مع البرنامج النووي الإيراني الى اروقة مجلس الأمن الدولي منذ العام ٢٠٠٦، حيث صدر بخصوص هذا البرنامج عدة قرارات من مجلس الأمن هي (الموسوي، ٢٠١٨: صص١٠-٢١) :

أولاً: القرار رقم (١٦٩٦) الصادر بتاريخ ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦ والذي نص على «ضرورة توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم مع التهديد بفرض عقوبات «

ثانياً: القرار رقم (١٧٣٧) الصادر بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ والذي فرض مجموعة من العقوبات على إيران لعدم امتثالها للقرار السابق .

ثالثاً: القرار رقم (١٧٤٧) الصادر بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٧ وقد فرض هذا القرار العقوبات الاقتصادية على إيران بشان برنامجها النووي والصاروخي وكذلك منع التعامل مع البنك المركزي الإيراني (سباه) ومنع التعامل مع (٢٨) شخص ومنظمة تعود اغلبها للحرس الثوري الإيراني .

رابعاً: القرار رقم (١٨٠٣) الصادر بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٨ والذي اكد فيه مجلس الأمن الدولي على اقرار مزيد من العقوبات على إيران، والزم القرار كل الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة بعدم التعامل مع المصارف والشركات والمؤسسات الوارد اسمها في القائمة الصادرة.

خامساً: القرار رقم (١٩٢٩) الصادر بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠١٠ والذي نص على عدم الاستثمار الخارجي في الانشطة الحساسة مثل اليورانيوم وكذلك الانشطة البحرية والمصرفية وابتياعها الاسلحة الثقيلة، الدبابات، العربات، المصفحات، مدافع العيار الثقيل، المقاتلات الجوية، المروحيات، البوارج، الانظمة الصاروخية، الصواريخ واي نشاط يرتبط بالصواريخ البالستيه.

ب. الاتفاق النووي الإيراني في عهد ادارة أوباما

تبين الاستاذتان اسماء شوقي ومريم سوفي، في كتاب «الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب» الدوافع والتوقعات التي دفعت الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الى توقيع الاتفاق النووي بالاتي (شوقي وسوفي، ٢٠١٧: صص ٤٢٠-٤٢١) :

أ- اعادة انتاج مفهوم جديد للاحتواء، باعتبار ان الر فع التدريجي للعقوبات عن إيران سوف يحفزها للاندماج في الاقتصاد الدولي، وبمعنى اخر تشغيل إيران ضمن خطوط انتاج غربية احتوائية بأدوات ناعمة .

ب- رفع العقوبات عن إيران سيحولها الى شريك مهم، وستسعى الشركات الأمريكية والغربية للاستفادة من الكتلة المالية الكبرى لإيران، والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي (١٠٠) مليار دولار .

ج- حاجة امريكا للدور الإيراني في افغانستان وأواسط اسيا، وهي حاجة كذلك لمواجهة التطرف الديني .

وتضيف الاستاذتان بان الدوافع الإيرانية لتوقيع هذا الاتفاق تمثلت بمجموعة من الافكار التي طرحها الرئيس روحاني في مقال له بصحيفة (الواشنطن بوست الأمريكية) والذي حمل عنوان « مقاربة الانخراط البناء» والذي سيحقق لإيران المصالح التالية (شوقي وسوفي، ٢٠١٧: ص ص٤٢٢-٤٢٤):

أ- يؤمن لإيران امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك امرا غير قابلا للتفاوض .

ب - تأمين نفوذ إيران في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل العراق وافغانستان.

ب - ضمان لعب دور اقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق الملف السوري، ومن ثم الملف اليمني، تصب هذه الاهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، الا وهي الاعتراف بها كقوة اقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذاً كبيراً يوازي النفوذ الأمريكي فيها.

ج- المناورات العسكرية في مضيق هرمز (مناورات الرسول الاعظم) .

اكد الباحث فرزين نديمي في بحث له بعنوان «مناورات الرسول الاعظم الإيرانية الاحدث اقل استعراضاً من سابقاتها» ان هذه المناورات التي يجريها الحرس الثوري الإيراني بشكل منفصل عن القوات المسلحة الإيرانية، تستغل دائماً من قبل القادة الإيرانيون كمناسبة لإرسال رسائل سياسية وتعزيز قدرات الردع، سواء ضد اسرائيل أو القوى الغربية التي تحافظ على وجود عسكري كبير قرب الحدود الإيرانية. ويضيف الباحث بان هذه المناورات ومنذ انطلاقتها في العام ٢٠٠٦ تحت مسمى « الرسول الاعظم»، كانت تحاكي عمليات عسكرية تهدف الى اغلاق مضيق هرمز في حال اندلاع اعمال قتالية، اما من خلال التدريب على زرع الالغام البحرية قرب هذا الممر المائي المزدحم، أو بنشر مجموعات كبيرة من الزوارق السريعة حول الخليج، أو اطلاق صواريخ (شهاب٣) وغيرها من انواع الصواريخ الاخرى التي تطورها إيران، وفي المناورات الثلاثة التي اعقبت انطلاقة هذه المناورات خلال السنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، وصولاً الى مناورات العام ٢٠١٠، والتي نفذت فيها مجموعة من الكوماندوس البحرية الإيرانية التابعة للحرس الثوري، غارة على سفينة مسحوبة من الخدمة واضرمت فيها النار خلال بث تلفزيوني مباشر، الامر الذي اعتبر على انه تمرين حي على محاولات اغلاق المضيق. ووصل الباحث الى نتيجة مفادها بان الحرس الثوري الإيراني قد رفع سقف هذه المناورات خلال العامين ٢٠١٢-٢٠١٥، حيث نفذت عناصر من الحرس الثوري الإيراني هجوماً بالصواريخ على نموذج بالحجم الطبيعي لقاعدة جوية امريكية اقليمية في الصحراء الإيرانية الوسطى، وفي الثانية محاكات محاولة اغراق حاملة طائرات صورية بالصواريخ، وجاء هذا التطور في الوقت الذي كانت فيه القوى العالمية منهمكة في مفاوضات شاقة ترمي الى الوصول الى اتفاق نووي مؤقت في ابريل / نيسان ٢٠١٥، والى الصيغة النهائية من « خطة العمل المشتركة الشاملة» في تموز / يوليو ٢٠١٥، وفي ذلك الوقت نسب قادة من الحرس الثوري الإيراني الفضل في نجاح المفاوضات في النهاية الى جهود الردع العسكري الخاصة بهم. (نديمي، ٢٠١٧)

وفي اعقاب الانسحاب من الاتفاق النووي أو ما يعرف باتفاق (٥+١) والذي نفذه الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) بالانسحاب من هذا الاتفاق، وفرض

عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، هدفها كما قالت الادارة الأمريكية انها تهدف الى تعديل سلوك القيادة الإيرانية في المنطقة، فقد ردت إيران على هذه الاجراءات، بأرسال رسائلها الى القيادة الأمريكية عبر النسخة الاخيرة من « مناورات الرسول الاعظم» والذي تقول عنها الكاتبة (فرح الزمان شوقي) في مقال لها منشور على موقع « العربي الجديد» ، بانه وعلى الرغم من ان هذه المناورات دورية في موعدها، الا انها اكتسبت عدد من التطورات منها (شوقي، ٢٠١٨):

أولاً: على صعيد المكان فان اجراء هذه المناورات في جزيرة (قشم) الإيرانية وهي اقرب الى المسار الملاحي الذي تسلكه ناقلات النفط العملاقة اثناء دخولها وخروجها من الخليج العربي .

ثانياً: تزامن اجراء هذه المناورة مع دخول حاملة الطائرات الأمريكية «جون ستنيس» الى مياه الخليج العربي، وما تردد عن سقوط عدة قذائف صاروخية بالقرب منها واعتراضها من قبل زوارق إيرانية حربية صغيرة.

ثالثاً: اتخذت هذه المناورة طابعاً هجوميا بهدف رفع قوة الردع الإيرانية.

رابعاً: تزامنت هذه المناورة مع فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية الى تغليظ هذه العقوبات بحيث تصل الى مستوى وقف تصدير إيران لنفطها، وهدد على اثرها المسؤولين الإيرانيين - وعلى راسهم الرئيس روحاني - بانه اذا منعت إيران من تصدير نفطها فأنها ستغلق مضيق هرمز وستمنع تصدير اي قطرة نفط من خلاله .

خامساً: جاءت هذه المناورة مع تصريحات الرئيس الأمريكي (ترامب) عن نيته سحب قوات بلادة من سوريا، وهو الامر الذي فسر في الأوساط الإيرانية بانه قد يكون تمهيدا لضربة عسكرية امريكية بدعم من دول الخليج.

د.الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران

قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) في ٨/ ٥/ ٢٠١٨ واتبع هذا الانسحاب من الاتفاقية بفرض عقوبات اقتصادية على إيران وعلى الدول الاخرى التي ستخالف هذا التوجه الأمريكي، وتوعد

الرئيس الأمريكي بان تصل هذه العقوبات الى الحد الذي لن تصبح معه إيران قادرة على تصدير اي نقطة من مخزونها النفطي، وبعد قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بدأت تتكشف ملامح الموقف الأمريكي وحدوده، حيث اعلن وزير الخارجية الأمريكية (مايك بمبيو) في ٢١/ ٥/ ٢٠١٨ شروطا من اجل الوصول الى اتفاق جديد مع إيران، وحدد المطالب الأمريكية من إيران على النحو الاتي (تقرير الحالة الإيرانية، ٢٠١٨:ص ٥٥-٥٩):

١-الكشف امام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كل تفاصيل برنامج إيران النووي والمرحلة التي توقف عندها .

٢-اغلاق مفاعل الماء الثقيل الإيراني .

٣-السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول الى كل المرافق والمنشأة النووية الإيرانية الموجودة في كل انحاء البلاد .

٤- وقف انتاج الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية .

٥- اطلاق سراح جميع المواطنين الأمريكيين وكل مواطني البلدان المتحالفة معها .

٦-انهاء دعم المنظمات الارهابية بما في ذلك حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي .

٧- احترام سيادة الدولة العراقية ووقف تدفق الميليشيات الشيعية اليها .

٨-وقف الدعم العسكري لمليشيات الحوثي والعمل من اجل حل سلمي في اليمن .

٩- سحب جميع القوات الإيرانية المتواجدة في سوريا .

١٠- انهاء الدعم الإيراني لحركة طالبان الافغانية وبقية الارهابيين والتوقف عن اعطاء ملاذا لكبار قادة القاعدة .

١١- وقف نشاطات فيلق القدس ووقف دعمة للإرهاب خارج العراق .

١٢- التوقف عن التهديد حلفاء الولايات المتحدة، وخصوصاً اسرائيل والسعودية والامارات.

وفي معرض استجلاء تبعات خروج امريكا من الاتفاق النووي وعلى اثر جولة وصفت بانها مخيبة للآمال قام بها الرئيس الإيراني (حسين روحاني) لحث الأوروبيين على اتخاذ خطوات ملموسة في مواجهة الاجراءات الأمريكية، ينقل لنا (محمد سعيد) محرر الشؤون السياسية في موقع الجزيرة نت في مقال له بعنوان « معركة مضيق هرمز

.. هل بدأت خطة الاطاحة بالنظام الإيراني؟» حيث يصف مضيق هرمز كما يحلو للمحللين الغربين الاشارة الية بوصفة « الخيار النووي الحقيقي» الذي تملكه إيران ويقول بان بيان الرئيس الإيراني الذي جاء في ٢ يوليو / تموز ٢٠١٨ بانه رد فعل غير متوقع للرئيس « المعتدل» على تلميحات امريكية بوقف صادرات النفط الإيرانية بشكل تام والذي لوح فيه بإغلاق مضيق هرمز اذا ما منعت بلاده من تصدير نفطها، وما تبعه من تصريحات منفعلة لمسؤولين عسكريين إيرانيين، عندما صرح بعده مباشرة قائد الحرس الثوري (محمد جعفري) بقوله « اما ان يستخدم الجميع مضيق هرمز أو لن يستخدمه احد على الاطلاق»، وهذا الامر الذي استدعى رد فعل امريكي متوقع أيضاً، حيث لوحت واشنطن باستعدادها لحماية الملاحة في المضيق الإستراتيجي باستخدام القوة العسكرية ان لزم الامر. (سعيد، ٢٠١٨).

و من خلال تتبع سير الاحداث في المنطقة، يتضح بان الادارة الأمريكية وخصوصاً بعد تخلص جناح المحافظين الجدد والمتمثل بـ (بولتن/ مستشار الأمن القومي الأمريكي، وبومبيو / وزير الخارجية الأمريكي) من وزير الدفاع الأمريكي (ماتيس) الذي كان يعارض اي تدخل عسكري في إيران، فإننا نجد بان الادارة الأمريكية الحالية قد بدأت بتسخين الاجواء في المنطقة تمهيدا لإجراء عسكري ضد إيران ويمكن ان نلحظ ذلك من خلال المسار التالي للأحداث:

١-اعلان الرئيس الأمريكي سحب قواته المتمركزة في سوريا يوم الاربعاء الموافق ١٩/ ١٢/ ٢٠١٨، والتكهنات التي برزت بان هذا الانسحاب سيكون باتجاه الاراضي العراقية جارة إيران .

٢- تصاعد وتيرة المفاوضات الأمريكية مع حركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة بقيادة الدبلوماسي الأمريكي (سلمان خليل زاد) والتوصل الى قرار مبدأي يقضي بجدولة انسحاب القوات الأمريكية من افغانستان .

٣- زيادة التحرشات الاسرائيلية بإيران من خلال قصف عدة مواقع للمليشيات الإيرانية العاملة في سوريا بالإضافة الى مواقع للجيش السوري، دون ان تبدي روسيا اي رد تجاه هذه الضربات المستمرة من الجانب الاسرائيلي.

٤- الاعلان عن عقد أول اجتماع لأعضاء حلف الناتو العربي السني وتوجيه الدعوة

لاسرائيل لحضور اعمال هذا المؤتمر، مع تزايد وتيرة لملمة الخلاف الخليجي وكسر الحصار المفروض على قطر.

٥- دخول حاملة الطائرات الأمريكية «جون ستنيس» الى مياه الخليج العربي في ٢١/١٢/٢٠١٨ ويرافقها الطراد الصاروخي (موبايل باي) والمدمرتين «ديكاتور وتيشر» بالإضافة الى غواصة ذرية حسب ما ذكر موقع (RT) الاخباري نقلاً عن وكالة «اسيوشيتد بريس».

٦-التطور الحاصل على الموقف العماني الحليف المحايد لإيران والذي بقي يتخذ سياسات متماهية مع المواقف الإيرانية، الا ان هذا الحياد الذي تميزت به السياسة العمانية - الدولة الخليجية المشاطئه لمضيق هرمز- قد حدثت عليه بعض التطورات التي يمكن ان تفسر على انها انحياز للقوى الغربية كان ابرز هذه المواقف، استضافة السلطنة لمناورات بريطانية خليجية تحاكي انزال برمائي في دولة عدو لحلف الناتو وتمتلك التقنيات الروسية، الزيارة العلنية التي اجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي للسلطنة ولقائه مع السلطان قابوس والحديث عن مشاريع اقتصادية قد تجمع البلدين في القريب، ومشاركة وزير خارجية عمان في اجتماعات حلف الناتو، ان كل هذه التطورات تنبأ عن تحول في السياسة العمانية لصالح الغرب.

ان كل ما ذكر سابقاً يفيد بان التحضيرات الأمريكية لضربة عسكرية لإيران اصبح امر غير مستبعد، خصوصاً اذا ما اضفنا اليها ما نقلته قناة الجزيرة الاخبارية نقلاً عن مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية، بان مستشار الأمن القومي (جون بولتن) كان قد طلب من الوزارة في وقت سابق اعداد قائمة بالأهداف الحيوية التي قد توجه اليها ضربات عسكرية في داخل العمق الإيراني.

التواجد العسكري في البحر الأحمر

لقد ادركت القوى الاقليمية غير العربية مبكرا الاهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، والدور الذي يقوم به هذا المضيق الإستراتيجي سواء في أوقات السلم أو الحرب، فاتجهت هذه القوى الى البحث عن مراكز لها على السواحل المطلة على هذا المضيق أو الجزر القريبة منه وتقول الأستاذة اميرة محمد عبد الحليم في بحث

لها بعنوان « التواجد الاجنبي في البحر الأحمر: زيادة المهددات والصراع المسلح القادم» على ان اسرائيل كانت في مقدمة الدول الغير عربية التي سعت الى ترسيخ حضورها في البحر الأحمر وقرب مضيق باب المندب، وبدأت مساعيها بالاتفاق مع اريتيريا لاستئجار ارخبيل جزر دهلك واقامت أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في هذه الجزر، واتخذت منها مركزاً للرصد والمراقبة تتمكن من خلالها من مراقبة المملكة العربية السعودية واليمن والسودان، ومراقبة حركة ناقلات النفط، ومرتكزا لتشغيل الغواصات الاسرائيلية المزودة بالصواريخ النووية، وقد استمرت اسرائيل بإقامة القواعد العسكرية ضمن محيط مضيق باب المندب ليصبح عددها في الوقت الراهن الى أربعة قواعد. وفي اطار محاولتها الوصول الى الممرات المائية الدولية وخاصة في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها جراء برنامجها النووي، عملت إيران وخلال شهر مارس ٢٠٠٩ على بناء قاعدة عسكرية بحرية بالقرب من ميناء عصب الاريتيري كما ادى هذا التسابق الاقليمي لإنشاء القواعد العسكرية بالقرب من مضيق باب المندب الى ان تقوم تركيا أيضاً بأخذ نصيبها من هذه الكعكة، حيث تمكنت من انشاء قاعدة عسكرية في الصومال، وعقد اتفاقاً مع السودان لإدارة جزيرة سواكن السودانية القريبة من الحدود المصرية والاريتيرية والسعودية واليمنية، وهو موقع فريد يمكن تركيا من التأثير في مجمل النشاطات البحرية في البحر الأحمر. (عبد الحليم، ٢٠١٨: ص٤٦).

ويستعرض الدكتور اشرف كشك في بحث له بعنوان «حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في النزاعات: وأولوية لأمن الممرات المائية» ما تضمنه (المفهوم الإستراتيجي الصادر عام ٢٠١٠) وهو ميثاق أمني رفيع المستوى يصدره حلف الناتو كل عشر سنوات لمراجعة التهديدات الأمنية التي تواجه حلف الناتو خارج اراضيه، حيث أولى اهتماماً كبيراً لتهديدات الأمن البحري وتامين الممرات المائية الحيوية وان هذه الرؤية لم تأتي من فراغ وانما أوجدتها ثلاثة مستجدات وهي (كشك، ٢٠١٨: ص٥٩):

أولاً: نمو حجم التجارة العالمية.

ثانياً: ازدحام طرق الابحار حيث يتم نقل ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية عبر البحار.

ثالثاً: ازدياد حجم التهديدات للأمن البحري.

ويضيف الدكتور كشك بان حلف الناتو قد اكتسب خبرات طويلة في ادارة الازمات والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وذلك من خلال التصدي لعمليات القرصنة في الدول التي تمتلك سواحل على الممرات البحرية الحيوية في العالم مثل الصومال، حيث كان للحلف مساهمات في مواجهة خطر القرصنة في العام ٢٠٠٨، عندما قامت المجموعات البحرية لحلف الناتو في خليج عدن والصومال ولمدة ثلاثة اشهر بتوفير الأمن لسفن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. فضلاً عن القيام بدوريات مكافحة القرصنة على طول طريق الابحار، وقد تطور هذا الدور في القرن الافريقي والمحيط الهندي في العام ٢٠٠٩، من خلال عمليات (درع المحيط) والتي استندت على القرارات الأممية للتصدي للقرصنة في الصومال وهي قرارات مجلس الأمن الدولي ذوات الارقام (١٨١٤، ١٨١٦، ١٨٣٨) (كشك، ٢٠١٨: ص ٥٩).

ان هذه الظاهرة (القرصنة) قد مثلت تهديداً مباشراً للسلامة الملاحية البحرية في منطقة القرن الافريقي ومضيق باب المندب، ويكفي للتدليل على حدة هذه المعضلة ومدى التوترات التي كانت قائمة بسببها وهو ما تطلعنا عليه الاستاذة منى سليماني في رسالتها لنيل شهادة الماجستير الموسومة بعنوان « مشكلة القرصنة البحرية في العلاقات الدولية دراسة منطقة القرن الافريقي – الصومال نموذجاً – « من ان الحكومة اليابانية قد تقدمت بمسودة قرار للبرلمان حول منحها صلاحيات استثنائية لإرسال سفن حربية الى سواحل شرق افريقيا، لحماية شحناتها التجارية وناقلاتها من الاعتداء، وفي هذا السياق تدلل على مقولة الاستاذ «ريتشارد تانيتر» القول « بان اليابان تمتلك فرصة لا تكاد تتكرر، ليس فقط للتصدي لأعمال القرصنة وانما للذهاب الى ابعد من ذلك عبر تبني سياسة خارجية تقوم على دفاعها بنفسها عن مصالحها الإستراتيجية فيما وراء البحار». (سليماني، ٢٠١٦: ص٥٨) .

ويمكن اجمال ابرز مصادر التهديد لأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب بالاتي (الزيات، ٢٠١٨: ص ص٢٩-٣٠):

أ - تنامي الدور الاثيوبي في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا استناداً الى نفوذها في المنطقة وتدخلها في اي من ازمات الجوار مثل السودان والصومال وغيرها الامر الذي قد يؤدي الى نشوب صراع مع هذه الدولة بالقرب من منطقة مضيق باب المندب.

ب- النزاعات الحدودية بين اريتيريا وجيبوتي على خلفية اتهام جيبوتي لأسمرة باحتلال منطقة حدودية متنازع عليها، حيث قدمت جيبوتي شكوى رسمية للاتحاد الافريقي ضد ارتيريا في يونيو / حزيران من عام ٢٠١٧، بسبب اتهام اسمرة باحتلال منطقتي (دميرة ورأس دميرة) الواقعتين في مضيق باب المندب بالبحر الأحمر المتنازع عليهما، فور انسحاب قوات حفظ السلام القطرية من المنطقة.

ج- تصاعد النفوذ التركي والإيراني في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا بشكل اصبح يهدد معه الأمن القومي العربي وذلك من خلال تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية بل والعسكرية أيضاً لدول في هذه المنطقة مثل الصومال واريتيريا واليمن، حيث عملت إيران ولا تزال على التوغل والتمدد في هذه الدول، لتمكين الحوثيين حتى تحويل اليمن الى اقليم تابع لها، ومن خلال تواجدها في منطقة القرن الافريقي تستطيع إيران ان تقفز فوق الخيارات المتاحة، للوصول الى الممرات المائية العربية من مضيق باب المندب وحتى قناة السويس، وتهدد حركة الملاحة في هذه المنطقة.

د- انتشار عمليات القرصنة التي قام بها الصوماليون الذين استفادوا من انهيار دولتهم وغياب سلطتها الحاكمة، وقاموا بتوظيف سواحل بلادهم التي يصل طولها الى (٣٧٠كلم) لصالح عمليات القرصنة والاستيلاء على السفن أيا كانت جنسيتها وحمولتها وطلب الفدية مقابل الافراج عن الرهائن .

هـ - مساعي التدويل التي تسعى لها بعض الدول ومنها اسرائيل واريتيريا ودول اخرى أوروبية لغرض معلن وهو ضبط حركة الملاحة الدولية في خليج عدن، والغرض غير المعلن وهو فرض نوع من الوصاية الدولية على البحر الأحمر وحركته الملاحية.

واخيراً يمكننا القول ان تنوع الفاعلين والساعين الى تدعيم نفوذهم في منطقة مضيق باب المندب، سوآءا كانوا اقليميين أو دوليين، قد انتبهوا مبكراً للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، وركزوا اقدامهم بالقرب من هذا المضيق الحيوي، ونخص منهم بالذكر (امريكا ،إيران ،تركيا، اسرائيل)، ومع ادراكهم لهذه الاهمية الإستراتيجية للمضيق وجواره الجغرافي، ونظراً لعدم وجود دولة قادرة على تحقيق الاستقرار في محيط هذا المضيق من الدول المطلة علية أو حتى من دول البحر الأحمر عامة، فقد ساعد حضور هؤلاء الغرباء عند المضيق الى تفجر مشاكل دول الجوار الجغرافي في محيطة، الامر الذي جعلهم يوثقون حضورهم في المنطقة من خلال القواعد العسكرية التي انشأوها بالقرب منه والتي رات فيها بعض الدول الفقيرة المطلة على المضيق متنفسا اقتصاديا وفرصة لزيادة الاستثمارات الاجنبية وكذلك عنوانا لتطوير جيوشها، غير ان هذا التنافس على انشاء هذه القواعد العسكرية البحرية قد يخلق في المستقبل ساحات لتصفية الحسابات بين الدول الاقليمية أو القوى الدولية، مما يحمل تهديدات أمنية واسعة تهدد بتفجر الصراعات حول هذا المضيق، الذي تتميز الدول المطلة عليه بالهشاشة والضعف الشديد .

وترجع الدكتورة اميرة عبد الحليم اسباب بناء القواعد العسكرية في البحر الأحمر في بحث لها بعنوان « القواعد العسكرية في البحر الأحمر ... تغيير موازين القوى» الى سببين رئيسيين هما (عبد الحليم، ٢٠١٨):

أولاً: التطورات المتلاحقة في العالم العربي

حيث تشير الى ان ما تشهده الساحة العربية بعد العام ٢٠١٠ من تطورات ادى الى صعود بعض القوى الدولية والاقليمية، التي تبحث عن محاور جديدة لتعظيم حضورها في الاقليم. وقد اسهمت المشكلات التي يواجهها اليمن، وكذلك الازمة القطرية وما احاط بها من تهديدات على صعيد تماسك دول مجلس التعاون الخليجي، في اندفاع بعض الدول لترسيخ وجودها العسكري على سواحل البحر الأحمر، الذي اصبح جزء من قوس عدم الاستقرار الدولي، وقد وجدت هذه القوى ترحيبا واستعداداً من قبل الدول الافريقية المطلة على البحر الأحمر لاستضافة القواعد العسكرية على اراضيها.

ثانياً: تصاعد التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

حيث قامت الصين بتغيير سياستها الخارجية وقامت بإنشاء أول قاعدة بحرية لها خارج اراضيها في العام ٢٠١٧ في جيبوتي، واعلنت ان هدف هذه القاعدة هو ضمان اداء الصين لدورها في بعثات حفظ السلام والمساعدات الانسانية في افريقيا وغرب اسيا وستساعد القاعدة في التعاون العسكري والتدريبات المشتركة وحماية الأمن الصيني في الخارج بالإضافة الى الحفاظ على الأمن المشترك للممرات البحرية الإستراتيجية الدولية.

وتعمل الصين من خلال بناء هذه القاعدة الى حماية مواردها النفطية، فنصف النفط الذي تستورده بكين يمر عبر مضيق باب المندب، وتنقل معظم الصادرات الصينية الى أوروبا عبر خليج عدن وقناة السويس. (عبد الحليم، ٢٠١٨).

ويوضح الجدول التالي الانتشار الجغرافي للقواعد العسكرية البحرية في محيط مضيق باب المندب .

الجدول رقم (٢)

القواعد العسكرية في البحر الأحمر / قرب مضيق باب المندب

الرقم	الدولة المنشأة	الدولة المستضيفة	اسم القاعدة	عدد القوات والتجهيزات	سنة الانشاء	قيمة عقد الايجار السنوي
١	امريكا	جيبوتي	لامينار	٤٠٠٠جندي	٢٠٠١	٦٠ مليون دولار
٢	الصين	جيبوتي	القاعدة الصينية العسكرية	١٠,٠٠٠ جندي	٢٠١٦	٢٠ مليون دولار
٣	اسرائيل	اريتيريا	اخيل	--	٢٠١٤	مجانا
٤	اليابان	جيبوتي	القاعدة اليابانية العسكرية	٦٠٠جندي	٢٠٠٩	٣٠ مليون دولار
٥	فرنسا	جيبوتي	موريس فرانسيس	٩٠٠ جندي	منذ عهد الاستقلال	٣٤ مليون دولار
٦	ايطاليا	جيبوتي	القاعدة	٩٠ جندي	٢٠١٣	٣٤ مليون
٧	تركيا	الصومال	القاعدة التركية العسكرية	٢٠٠جندي	--	

٨	إيران	اريتيريا	القاعدة الإيرانية العسكرية	--	٢٠٠٩	--
٩	إيران	الصومال	القاعدة الإيرانية العسكرية	--	--	--
١٠	الامارات	اريتيريا	القاعدة الاماراتية العسكرية	--	--	--
١١	الامارات	جيبوتي	القاعدة الاماراتية العسكرية	--	--	--
١٢	الامارات	الصومال	القاعدة الاماراتية العسكرية	--	--	--
١٣	السعودية	جيبوتي	القاعدة العسكرية السعودية	--	--	--

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر التالية [١]

الارتدادات الجيوسياسية لثورات الربيع العربي

يذكر الكاتبان (Kier and Krebes) في كتاب لهما، بان موجات الربيع العربي قد مثلت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فرصة للتماهي مع ارهاصاتها التي جاءت منسجمة مع الاهداف الأمريكية العليا القاضية بأمركة العالم، حيث ان البنى الإقليمية للمنطقة اصبحت لا تساعد على القيام بالوظيفة المطلوبة امريكياً، وهو الامر الذي استوجب اخراجها من دائرة الفعل، بواسطة التدمير الذاتي، من اجل ادخال مقدرات هذه المنطقة في عملية نزف مفتوحة، يترتب عليها تفعيل ادوات «الفوضى الخلاقة» كاليات داخلية تهدف الى زعزعة الاستقرار، الذي لا يتوافق مع الخطط الأمريكية المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية(18-kier،krebs.2010:pp17).

(١) موقع الجزيرة . نت ، تعرف على القواعد العسكرية الاجنبية في جيبوتي

موقع بوابة اخبار اليوم ، انفوجراف لـ(٩) قواعد عسكرية ...من يفرض سيطرته على البحر الأحمر.

hhttps:\\www.akhbarelyom.com

اميرة محمد عبد الحليم ، التواجد الاجنبي في البحر الأحمر زيادة المهددات والصراع

لقد خلقت الفراغات البنيوية في تركيبة الدول التي شهدت موجات ثورية عرفت اصطلاحا (بثورات الربيع العربي) ، والتي كانت تهدف الى تغيير انظمة الحكم القائمة في هذه البلدان ،فراغات جيوسياسية ،اغرت الدول الاقليمية ذات التأثير الواسع في بلدان المشرق العربي ،الى محاولة الوثوب فوق هذه الفراغات، من اجل تأكيد هيمنتها على المنطقة ، وجاءت إيران في مقدمة هذه القوى الاقليمية التي استطاعت من خلال هذه الفراغات البنيوية في اركان دول المشرق العربي ،الى مد جسور تواصل جيوسياسي مع مكونات سياسية وطائفية داخل هذه الدول لتحاول تجذير تجربتها اللبنانية(حزب الله) والعراقية (الفوضى المسيطر عليها) ،فخلقت أوضاعا مشابهة في كل من سوريا واليمن ،لتعأود التجربة اللبنانية في اليمن من خلال (حزب انصار الله)، ولتلعب دور مدير الفوضى في سوريا في سيناريو مشابه للحالة العراقية ،ونجحت بذلك في تكوين عمق جيوسياسي وصفه جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بالهلال الشيعي، والذي مثل قوسا متواصلاً من الامتداد الجيوسياسي ابتدأ من إيران وصولاً الى العراق وبعدها الى سوريا ثم لبنان، ثم الالتفاف حول الخاصرة الخليجية الجنوبية الغربية ممثلة باليمن وهو الامر الذي احكم الطوق حول منطقة الخليج العربي ،خصوصاً اذا ما احذنا بالاعتبار درجة التناغم العالية بين إيران وسلطنة عمان، على الاقل في الماضي القريب.

ولقد شكلت سوريا منطقة تنازع نفوذ اقليمي بين إيران وتركيا، ولقد انحسرت مجالات النفوذ التركية في مناطق الشمال السوري ، الى جانب ذلك فقد شكلت موجة الجذب الجيوسياسي مرتكزا اساسياً لعودة روسيا الى مسرح العلاقات الدوليةومنطقة حوض البحر المتوسط خصوصاً لتكون ندا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة نتيجة لتحالفها مع إيران.

اضافة الى موجة الحراكات الشعبية التي اجتاحت البحرين نتيجة للتحريض الطائفي الذي مارسته إيران لزعزعة الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي واستعمالها كورقة مساومة في مفاوضات إيران النووية مع مجموعة دول (٥+١)،والتي يرى فيها مجموعة من الباحثين بانها احدى الركائز الاساسية التي عجلت في ابرام هذا الاتفاق وسيعمد الكتاب الى مناقشة الارتدادات الجيوسياسية لثورات الربيع العربي في كل من البحرين وسوريا واليمن على التوالي ضمن هذا المطلب.

أولاً: الاحتجاجات في مملكة البحرين

منذ انطلاق موجة الاحتجاجات الشعبية في البحرين في ١٤/ ٢/ ٢٠١١صعدت إيران من وسائلها المتنوعة الداعمة لهذه الاحتجاجات واصفة اياها بانها ثورة المظلومين ضد الظالم،ووصل حد التصعيد في التصريحات الإيرانية الى حد المطالبة باحتلال مملكة البحرين كما جاء على لسان اية الله احمد جنتي في يوليو / ٢٠١١ كما صرح السيد حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني في مايو ٢٠١٢»كما تعرفون فان البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى العام ١٩٧١،ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار سيء الصيت لمجلس الشورى الوطني آنذاك،فان البحرين انفصلت عن إيران»،وعلى الرغم من ان ما جرى في البحرين،يشبه الى حد كبير ماجرى في دول الربيع العربي كافة،الا ان ما ميز مظاهر الاحتجاج البحرينية التأجيج الطائفي السائد لدى المحتجين واعتمادهم على الوسائل العنيفة ضد قوات الأمن والمواطنين السنة وحتى المقيمين على ارض البحرين، وعلينا القول بان هذه الاحتجاجات لم تكن سوى انعكاساً لأصداء الحرب الباردة القائمة بين السعودية وإيران على فرض مجالات الهيمنة الاقليمية على دول المشرق العربي (الجزار، ٢٠١٥: ص ص١٢٦،١٢٤) .

ويتضح هذا التنافس ما بين السعودية وإيران في الاحتجاجات في البحرين من خلال ارسال قوات درع الجزيرة للبحرين في ١٤/ مارس/ ٢٠١١ على اثر اشتداد موجة الاحتجاجات الشعبية المعارضة ومحاولتها المساس بالمنشآت الحيوية للدولةوتسعى السعودية من خلال الملف البحريني، التأكيد ان العدو المشترك لجميع دول مجلس التعاون الخليجي هي إيران، الساعية للتمدد وتقويض الانظمة الضعيفة على ضفاف الخليج العربي،ولا شك في ان مثل هذه الخطوة جاءت من السعودية بهدف الاشارة للعالم باسره ان السعودية لن تسمح للأغلبية الشيعية المدعومة من قبل إيران وحزب الله اللبناني بطرد ملك البحرين المؤيد للسياسات السعوديةوكشف ابار النفط السعودية امام الجهات المعادية أو امتداد مثل هذه الاحتجاجات الى المناطق الشيعية التي تسكن بالقرب من منابع النفط. (القدرة ٢٠١٤:ص ص٨٦-٩٣).

وكذلك فان اجهاض مثل هذه المؤامرة الإيرانية يعد انتصاراً للسعودية وضربة لنظام التغلغل الذي تمارسه إيران للضغط على الدول الخليجية، وتفويت الفرصة على إيران لزيادة امتداد مجال تأثيرها ونفوذها داخل مياه الخليج العربي. ومن الجدير بالذكر ان الحسابات الجيوسياسية الأمريكية لم تكن غائبة عن مجريات الازمة البحرينية على اعتبار ان مملكة البحرين تستضيف القيادة المركزية للأسطول الخامس البحري الأمريكي وهذا يعني انه في حال سيطرة حكومة شيعية موالية لإيران على مقاليد الحكم في هذا البلد العربي فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفقد هذه الميزة التي توفرها لها مملكة البحرين في استضافة السفن الحربية الأمريكية والتسهيلات المقدمة لها من قبل الموانئ البحرينية. اما فيما يتعلق بتأثير الازمة البحرينية في المفاوضات النووية الإيرانية مع مجموعة (٥+١) يفصل لنا الدكتور (اشرف كشك)في بحث له بعنوان (توتر العلاقات الإيرانية ـ الخليجية الاسباب والتداعيات واليات المواجهة)بان التدخلات الإيرانية بالشؤون الداخلية البحرينية قد وصلت مداها عندما حاولت إيران الزج بالملف البحريني ضمن مفاوضاتها النووية خلال جولتي (موسكو وكازخستان) كإحدى القضايا غير النووية ،ويذكر الدكتور بانه ونتيجة للتدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي البحريني فقد قامت مملكة البحرين في سبتمبر ٢٠١٥بسحب سفيرها من إيران، واعتبار القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى البحرين شخص غير مرغوب به، وطالبته بمغادرة الاراضي البحرينية خلال (٧٢) ساعة كما تقدمت البحرين بشكوى رسمية للأمين العام للأمم المتحدة خلال انعقاد اعمال دورة الجمعية العامة السبعين ، وتضمن الطلب من الأمين العام التدخل لوقف إيران عن تلك الممارسات (كشك، ٢٠١٦:ص ص١٦ـ١٧).

وخلاصة القول فانه يمكننا القول بان تفعيل الولايات المتحدة الأمريكية لأليات الحسابات الجيوسياسية قد حالت دون تنفيذ إيران لمخططاتها حول مملكة البحرين من خلال عاملين جيوسياسيين مهمين تمثلاً في:

أولاً: خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للتسهيلات البحرية التي تقدمها الموانئ البحرينية لسفن الاسطول الخامس البحري الأمريكي، وخسارة مركز قيادة العمليات لهذا الاسطول المتواجد في مملكة البحرين، والذي يمثل أداة ردع للتفكير

المتهور الإيراني بالتهديد بأغلاق مضيق هرمز في حالة سيطرة حكومة شيعية موالية لإيران على مملكة البحرين .

ثانياً: الحيلولة دون انكشاف مكامن الابار النفطية السعودية امام الخطر الإيراني أو زعزعة الاستقرار في المملكة العربية السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم ،في حال حاولت الاقلية الشيعية التي تسكن المنطقة المجاورة للبحرين، من نقل التجربة في حال نجاحها اليها .

ثانياً: الثورة السورية

لقد مثل الموقع الجغرافي للدولة السورية والذي يربط القارات الأوروبية والافريقية الاسيوية معا نقطة جذب جيوسياسية لكل القوى العالمية وعلى مر العصور سواء التي كانت تهدف الى السيطرة على طرق القوافل التجارية قديما، أو الدول العالمية والاقليمية الجديدة التي تهدف الى بسط النفوذ والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وعليه فقد مثلت الثورة السورية التي انطلقت شرارتها من مدينة درعا (جنوب سوريا) في ١٥ / مارس / ٢٠١١ دعوة لكل القوى العالمية والاقليمية للتدخل في هذه الثورة، ضمن حلقات متتالية تمثل المصالح الدولية والنزعة للسيطرة والهيمنة، فنجدها قد جمعت بين (إيران وروسيا) ابتداء ثم تأرجح الموقف التركي مدعوما بالبراغماتية المعروفة عنه بين (إيران وروسيا) من جهة و(امريكا، السعودية، اسرائيل) من جهة اخرى ففي بدايات الازمة اظهرت تركيا ميلاًنحو دائرة القوى الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبعد ان اخفقت هذه الدائرة في الوصول الى حل استدارت الى دائرة (روسيا وإيران) لتمثل شريكاً رسمياً في ايجاد حلول مستقبلية لهذا الصراع، ويخبرنا الدكتور (جمال واكيم) في كتابه (صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيوسياسية لازمة ٢٠١١) بعد تأكيده على الاسباب الداخلية التي أوجدت هذه الثورة وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ،عاد ليؤكد بان سوريا أو بلاد الشام شكلت منذ فجر التاريخ ساحة تجاذب بين نطاقات جيوسياسية ثلاثة هي: بلاد ما بين النهرين أو العراق، وبلاد الاناضول أو تركيا ومصر، وعليه فانه يريب ان انفجار الأوضاع في المنطقة الجنوبية (درعا) كان نتيجة للتأثر التاريخي بالنطاق الجيوسياسي المصري(نتيجة لتطورات لثروة الربيع الأولى

في مصر)، ومن ثم جاء دخول السعودية من بوابة العلاقات التاريخية التي كانت تجمع بين جنوب سوريا والجزيرة العربية، متخذة من دعم الجماعات السلفية التي تعبر عن الايدولوجية الدينية لنظام الحكم السعودي، مدخلاً للتأثير في مجريات الاحداث في الداخل السوري، وعلى صعيد اخر فان الولايات المتحدة الأمريكية قد درست الوضع الميداني لهذه التدخلات في الشأن السوري، ووجدت ان الزج بالدور التركي في هذه المنطقة هو فرصة لإعادة رسم ملامح الجغرافيا السياسية في المنطقة، من خلال امكانية تسليم الدول العربية الى نموذج (اسلام معتدل) يتخذ من تركيا قدوة له، وفي الجانب الاخر فقد كان (ربيع سوريا) في جانب منه صراعاً بين القوى الكبرى والقوى الاقليمية على قلب الشرق الأوسط، وكان نظر الولايات المتحدة الأمريكية منصباً على اقامة نظام عالمي يبقيها القوة الأولى في العالم، حيث تعي امريكا بان من يسيطر على سوريا يمكنه احكام قبضته على العراق وتركيا ومصر ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيوسياسية الثلاثة يمكنه ان يحكم سيطرته على الشرق الأوسط، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من خلال هذا التدخل للحيلولة دون اتساع نطاق نفوذ إيران في المنطقة ومن خلفها روسيا والصين اللتان ترغبان في الوصول الى موقع قدم بالقرب من مراكز التحكم البحرية لطرق التجارة العالمية ومنابع النفط الغنية في الخليج العربي. (واكيم، ٢٠١٣: ص ص٢٢٢ - ٢٢٤).

ويذكر الدكتور العربي بجيجة في كتاب له بعنوان «شذرات من الصراع الجيواستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، بان تقسيم المراحل في الازمة السورية يمكن اجماله في مرحلتين منفصلتين، فاذا كانت المرحلة الأولى من الازمة السورية بين اطرافها المتناقضة ايدلوجيا وفكريا، عرفت تولي زمام المبادرة السياسية لحلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، وبعض القوى في منطقة الشرق الأوسط (السعودية وتركيا)،دون ان يسجل اي تقدم يذكر في البحث عن حل سياسي، لاعتبارات عدة لعل من ابرزها، تقدم الفصائل المعارضة ميدانياً، ومحاولة ايجاد تصدع في بنية النظام السياسي السوري كي يعترف بقوى المعارضة كقوة سياسية وعسكرية تمثل اطياف الشعب السوري، وبالتالي ارغام النظام للرضوخ لمطالب القوى المعارضة وشروطها. فان المرحلة الثانية من هذا الصراع عرفت على انها انتقال زمام

المبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الى روسيا، لسبب اساسي يتمثل في نزول روسيا الى ساحة هذا الصراع بكل ثقلها السياسي والعسكري، الامر الذي اشر الى تراجع ميداني للفصائل المعارضة مقابل تقوية دور الجيش السوري في اعادة سيطرته على المناطق الإستراتيجية، وهو الامر الذي حسن من الموقف التفاوضي للنظام السوري، وجعله يفرض شروطه، لأجل التأسيس للعملية السياسية. الى جانب ذلك يمكن القول بان التدخل الروسي في سوريا جاء في اساسه من اجل السعي لقلب موازين القوى لصالح التوازن الاقليمي والدولي، سواء على مستوى صناعة القرار السياسي أو التوغل الاقتصادي، وسعى أيضاً للمحافظة على المصالح الإستراتيجية والأمن القومي للدولة الروسية في الشرق الأوسط. الا ان التأخير في بلوغ الحل السياسي التوافقي الذي يمكن ان تتوصل له القوى الدولية الفاعلة في الساحة السورية (امريكياً وروسيا)،قد اصطدم بعائق تمثل بخضوع النظام السوري للإملاءات الخارجية، الوصاية من قبل إيران الدولة الاقليمية الفاعلة في منطقة المشرق العربي بشكل عام، والمتواجدة ميدانياً في خضم معركة سوريا الداخلية، والحليف الكبير لروسيا في المنطقة، وهذا الامر الذي حد من امكانية التوصل الى تقدم ملموس لصالح الحل السياسي بين النظام والمعارضة السورية، يضاف الى هذا السبب اختلاف اجندات الدول الفاعلة في صناعة القرار الاقليمي (تركيا والسعودية) باعتباره عاملاً مساهما في تغذية الصراع السوري – السوري (بجيجة، ٢٠١٧: ص ص ٢١-٢٣) .

ويسلط الدكتور جمال الشوفي في مقال له بعنوان «جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة، سوريا في عالم اليوم» الضوء على ما بات بعرف بـ «النظرية السياسية الرابعة» للمفكر الروسي «سيرجيو دوغي» واساسات هذه الفرضية المتعلقة بالتوسع الروسي الجيوبوليتيكي والمتمثلة في (الشوفي، ٢٠١٨):

١- فرضية دوغي الاساسية تقوم على اساس ان ثمة توازن رعب عالمي نووي ساري لغاية الان .

٢- رفض الهيمنة الأمريكية على العالم بما فيها ثقافة الليبرالية .

٣- الهمجية التي ظهرت فيها الحروب العسكرية التي قادتها امريكا وبخاصة في العراق، جعل الروس يظنون انهم اكثر قبولاً من غيرهم عند دول العالم .

٤- العودة الثقيلة الى مفهوم التوسع الامبراطوري من خلال عودة السيطرة على مثلث القوة العالمي الكلاسيكي وعدم الاكتفاء بالتقنيات الحديثة، ومحاولة السيطرة على الممرات البحرية وعقد اتصالها المائية، والوصول البحري الى المياه الدافئة، والتعامل على اساس فرضية علوم الأنثروبولوجيا التي تقوم على فكرة وجود اتصال تاريخي بين كل من أوروبا واسيا، اسماه دوغي « الأوراسية» أو «منظومة أوراسيا الكبرى» التي تؤدي فيها روسيا دور المركز وصلة الوصل الكبرى عبر دوائر متعاقبة مركزها روسيا، فدائرة جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ومن ثم دول أوروبا الشرقية مروراً بتركيا ووصولاً الى إيران في اسيا عبر سوريا « وان ايجاد مخرج على البحار الباردة في الشمال والشرق يجب ان يجري بالانفتاح على البحار الدافئة في الجنوب والغرب، وفي هذه الحالة فقد تصبح روسيا (مكتملة) من الناحية الجيوبولوتيكيه، اما الاندفاعة الاخيرة نحو الجنوب الذي يمثل ضرورة حياتية لروسيا فكان التوسع الفاشل للاتحاد السوفيتي نحو افغانستان والمنطق الجيوبولوتيكي يظهر بالمعنى نفسة فانه سيكون حتما على روسيا ان تعود الى هناك على الرغم من انه كان افضل كثيراً ان تعود في صورة حليف وحامي وصديق، من ان تعود في صورة جلاد غليظ القلب، وآنذاك فقط وعندما يصبح الخط الساحلي حدودا جنوبية وغربية لروسيا يمكن الحديث عن الاكتمال النهائي لبنيانها الإستراتيجي».

ويصف الدكتور جمال هذه الاساسيات قد قادت دوغي الى الاستنتاجات القابلة للتموضع السياسي وفق ثلاثة محددات تشكل نقاط ارتكاز وهي كالاتي (الشوفي، ٢٠١٨):

أولاً: اعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لفرص المحيط الحيوي لروسيا بحكم الواقع في ايجاد الصلة المباشرة بين تركيا وإيران لمحاولة وصل أوروبا بأسيا، وبدأ عمليات فرض وجودها في سوريا واحراج الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك وتجنب الاحتكاك المباشر بها، بل العمل على عقد اتفاقات بينهما كما في اتفاقيات الكيمأوي السوري أو قواعد فض الاشتباك وتحديد خطوط التماس البرية والجوية في سوريا.

ثانياً: الذهاب العسكري المباشر الى احتلال مواقع مهمة على البحر المتوسط في سوريا في قاعدتي (حميميم وطرطوس) وعقد اتفاقات استئجارها لمدة ٤٩ عام قابلة للتجديد، وربطها بالخط الجغرافي الواصل من موسكو الى طرطوس عبر طهران وبغداد مروراً بالبو كمال الى الساحل ومحاولة اقفال الدائرة الجيوبولوتيكية في المحيط الأوراسي.

ثالثاً: العمل على تهجير الشعب السوري وقتله بدل استمالته السياسية والاقتصادية وابراز الدور المهم لشراكته انثروبولوجيا .

بقي ان نقول بان الحالة السورية قد مثلت نقطة تحول في الإستراتيجية المتبعة من قبل لاعبين اقليميين هما السعودية وإيران، وهذا التحول الإستراتيجي في التعامل مع ثورات الربيع العربي جدير بالملاحظة، فبالنسبة لإيران التي دعمت حقوق الشعوب التي ثارت على حكامها في موجات الربيع العربي من تونس الى ليبيا فمصر واليمن، نراها في الحالة السورية انقلبت على ثوابتها الاصيلة المتمثلة بنصرة المستضعفين في الارض وتصدير النموذج الثوري، لتدفع بنفسها في المسألة السورية باتجاه النظام الاسدي الدموي، ولم تكتفي بالدعم السياسي، بل شاركت بقمع الشعب السوري مع النظام وحليفها اللبناني «حزب الله».

وفي المقابل فقد استمرت السعودية في الوقوف الى جانب الانظمة التي ثارت عليها الشعوب وقدمت الدعم لتلك الانظمة، بل لقد شاركت في ترتيبات الدولة العميقة في مصر، بعد تولي الاخوان المسلمين السلطة في جمهورية مصر العربية، وقدمت الدعم لسلطة الانقلاب فيها، واستضافة زين العابدين بن علي بعد نجاح الثورة التونسية وقدمت له الماوى والملاذ، ووقفت مع ملك البحرين في وجه الاحتجاجات البحرينية، وايدت شرعية عبدربه منصور هادي في اليمن بعد ازاحة علي عبدالله صالح، اما موقفها من الثورة الليبية فكان موقفاً منغمساً في تصفية خلافات شخصية مع العقيد معمر القذافي اكثر منه في صالح الثورة والثوار، وصولاً الى موقفها من الثورة السورية التي شاركت فيها بقوة لصالح الثوار، بعد ان كانت في بداية الازمة مع النظام ثم نكصت على اعقابها لتعلن تأييدها للشعب السوري.

ان هذا التأرجح في المواقف بين دعم الانظمة أو الثوار لكلا الدولتين مرده عائد الى اختلاف المصالح الجيوسياسية والجيواستراتيجية لكلا الدولتين، وتقديمهما لهذه المصالح على المبادئ والثوابت السياسية، أو لعله بالأحرى انعكاس لظل مصالح القوى المهيمنة فوق مرايا الرؤى السطحية لصناع القرار فيهما.

ثالثاً: الثورة اليمنية.

لقد مثل الموقع الجيوسياسي لليمن نقطة جذب استراتيجي لكل القوة الفاعلة (دولياً واقليمياً) فمع اطلالة اليمن على خليج عدن من الجهة الجنوبية،وامتلاكها الجزيرة سومطرة التي تمثل بوابة التحكم الإستراتيجية في خليج عدن ومنطقة القرن الافريقي على سواء،وكذلك امتلاكها شواطئ طويلة مطلة على البحر الأحمر،واقامتها عدة موانئ حيوية تؤثر في المسار الملاحي داخل البحر الأحمر مثل ميناء الحديدة والمخا،والذين سنذكر لهما دوراً مهماً في هذا البحث، وكذلك موقعها كدولة مشاطئة لمضيق باب المندب،هذا المضيق الإستراتيجي الذي سبق وان اشرنا الى اهميته في فصل سابق،وسيطرتها على جزيرة ميون التي تقسم المضيق الى قسمين،ما اعطى لليمن ميزة استراتيجية من خلال هذه الاطلالة على هذا المضيق،ومنذ ١١/ فبراير/ شباط ٢٠١١ لحقت اليمن بركب دول الربيع العربي من خلال تفجر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتغير النظام فيها ويرجع الكاتبان تمارا الاسدي ومحمد الشبوط في كتاب لهما بعنوان «عاصفة التغير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة»،اسباب الحركات الاحتجاجية الى اسباب مباشرة وغير مباشرة، وأوضحا بأن الاسباب الغير مباشرة تتمثل بالأتية (الاسدي وشبوط، ٢٠١٨: ص ص ٥٦-٥٧):

أ- سوء الأوضاع السياسية المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق العدالة.

ب- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانتشار الفساد والبطالة والفقر .

ج- تشبث الحزب الحاكم بالسلطة فالرئيس علي عبدالله صالح حكم البلاد منذ عام ١٩٧٨ كما ظهرت مخاوف من توريث الحكم من بعده لنجله احمد.

د- المطالب الشعبية بتنحية جميع اقارب الرئيس علي عبدالله صالح من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية الأمنية الحكومية.

اما السبب المباشر من وجهة نظر الكاتبان متمثل في اندلاع الثورة الشعبية في تونس وكذلك ثورة ٢٥ فبراير في مصر ونجاحهما في اسقاط الرئيسين (زين العابدين بن علي، حسني مبارك) مما جعل المعارضة اليمنية والقوى الشعبية تدعو للتظاهر في الشارع والدعوة لاستبعاد نظام علي عبدالله صالح .

ويمكننا ان نؤطر لمجريات الثورة اليمنية في مرحلتين زمنيتين استمرت الأولى من ٢٠١١ ولغاية٢٠١٤ اما المرحلة الثانية ووهي المرحلة المهمة فهي المرحلة الممتدة من العام ٢٠١٥(عاصفة الحزم ولغاية الان وضمن الاطار الزمني للفترة الأولى ،يحدد مركز هرود لدعم التعبير الرقمي القاهرة ،٢٠١٥ في كتيب تم نشره تحت عنوان (باب المندب خطر الحرب الاقليمية وحق مصر في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية).

مجموعة من المحطات الزمنية ادت الى تطور الازمة اليمنية نبرز اهمها كما يلي(مركز هرود، ٢٠١٥: ص ص ٢١-٣٠):

أولاً: الاحداث والتطورات في العام ٢٠١١

في العاشر من مارس / اذار اعلن الرئيس علي عبدالله صالح مبادرة لحل الازمة شملت الدعوة الى الانتقال من نظام الحكم الرئاسي اي نظام برلماني ،والاستفتاء على دستور جديد للبلاد وتوسيع نظام الحكم المحلي لخطوة أولى نحو يمن فدرالي،واليوم التالي لهذا الاعلان خرجت مظاهرات حاشدة في مختلف مناطق اليمن رفضا لمبادرة الرئيس .

٦ ابريل / نيسان

مجلس التعاون الخليجي يدعو الرئيس صالح الى نقل صلاحياته الى نائبه،لكن شباب الثورة رفضوا هذا المقترح لعدم تضمين بنوده الى الرحيل الفوري للرئيس صالح .

٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني .

صالح يوقع في الرياض على اتفاق نقل السلطة في ضوء المبادرة الخليجية.

ثانياً: الاحداث والتطورات في العام ٢٠١٢.

٢٥فبراير / شباط

انتهى حكم الرئيس علي عبدالله صالح رسمياً ،وتسلم عبد ربه منصور هادي السلطة.

٧سبتمبر / ايلول

اتهم الرئيس هادي إيران بتغذية العنف في بلاده والمح لدعمها لجماعة الحوثي.

ثالثاً: الاهداف والتطورات في العام ٢٠١٣.

فبراير / شباط: اعلنت الحكومة اليمنية ضبط سفينة شحن قادمة من إيران محملة بأسلحة ومتفجرات.

١٨مارس/ اذار: بدأت جلسات الحوار الوطني برئاسة الرئيس هادي واطياف المجتمع.

رابعاً: الاحداث والتطورات في العام ٢٠١٤.

٢١ سبتمبر / ايلول: استيلاء الحوثيون على بعض احياء العاصمة اليمنية صنعاء.

١٤اكتوبر/ تشرين أول:ـ استولى الحوثيون على ميناء الحديدة

٢٠اكتوبر / تشرين الثاني: استولى الحوثيون فعلاً على العاصمة صنعاء وحاصروا القصر الرئاسي، وواصل الحوثيون تقدمهم حتى وصلوا عدن وتحديداً الى قاعدة العند الجوية وتوجهوا الى ميناء المخا على البحر الأحمر المؤدي الى مضيق باب المندب وكانت هذه التطورات في العام ٢٠١٥ولكن قبل اعلان عاصفة الحزم .

ويذكر لنا الباحث (بلال محمد الحكيم)في كتاب بعنوان «الاسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن» الاسباب التي ساقها التحالف العربي للتدخل عسكرياً في اليمن على النحو الاتي (الحكيم، ٢٠١٨: ص ١٦) :

١ـ استعادة شرعية الرئيس هادي :

٢ـ حماية الممرات الدولية والملاحة فيها :

٣ـ ايقاف التمدد الإيراني في المنطقة :

٤ـ حماية الأمن القومي العربي والخليجي .

ويعود الباحث وهو في معرض بيان الاسباب الحقيقية التي ادت الى هذا التدخل والذي انحصر في المدة الاخيرة على تحالف (السعودية والامارات) فقط ليصل الى نقطة السيطرة على مضيق باب المندب والجزر اليمنية الهامة ،حيث يقول بأن هذا الاهتمام والتخوف تجاه المواقع البحرية اليمنية نابع من بعدين اثنين هما بعد سياسي وعسكري، والاخر اقتصادي ،حيث يعتبر ان المياه الاقليمية اليمنية بما فيها امتداد البحر الأحمر وصولاً الى مضيق باب المندب، يشكل هاجساً في المخيلة الأمنية والعسكرية الاسرائيلية و الأمريكية تمتد الى حقبة استخدام هذا المضيق ابان حرب ١٩٧٣،ويضيف بأنه وقبل انطلاق العدوان بأيام قليلة اطلق مستشار الجيش الأمريكي والناتو (انتوني كوردسمان) تصريحاً من مركز واشنطن للدراسات الإستراتيجية والدولية ، «ان اليمن له اهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية» واشار الى ان «اراضي اليمن وجزرها تلعب دوراً حاسماً، في حماية ممر عالمي اخر في الطرف الجنوبي الشرقي من البحر الأحمر أو ما يسمى باب المندب». وتعزز هذا التوجس لدى القوى الراعية للعدوان بما فيهم كيان الاحتلال الاسرائيلي من خلال ضرأوة المعارك التي دارت في المناطق الساحلية المطلة على مضيق باب المندب والتي هي الاكبر تجييشا ،حيث شاركت فيها قوات من المرتزقة من جنسيات مختلفة اشرفت «اسرائيل» على تدريبها وتسليحها. ويضيف الباحث بأنه بات ملاحظا بأن طبيعة الدور الذي تقوم به دولة الامارات العربية تجاه المواقع الجغرافية الحيوية والجزر الرئيسية، والموانئ البحرية، من سيطرة واحتلال صريح وعلني ،ويذكر على سبيل المثال احتلال الامارات لجزيرة «سقطرى» المهمة استراتيجياً والتركيز على ميناء عدن الذي يدار من قبل شركة (موانئ دبي)، حيث ان كل هذه التحركات التي تقوم بها الامارات في اليمن ليست بدوافع ذاتية، وانما بإيعاز وترتيب دولي مدروس يمثل منظومة متكاملة من الدول والكيانات الدولية (الحكيم، ٢٠١٨: ص ص ٧٩-٨٥) .

وينقل لنا الدكتور (احمد عسكر) في مقال له بعنوان «اليمن والبحر الأحمر: مصالح حيوية ومرتكز الأمن لدول الخليج» ابرز المخاطر التي تهدد المصالح الخليجية من جراء استمرار الازمة اليمنية بالاتي (عسكر، ٢٠١٧:ص ص ١٢٩-١٣٠) :

أ - تهديد خطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر، ويتجلى ذلك في الحوادث التي سجلت في هذا الصدد في العالم ٢٠١٦، حيث استهدف الحوثيين في اكتوبر من العام ٢٠١٦ سفينة الاغاثة الاماراتية « سويفت « وفرقاطا سعودية، بالإضافة الى استهداف المدمرة الأمريكية « ماسون: وسفينة الدعم القتالي « بونس» بصواريخ إيرانية من فئة « قادر»

ب- تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهروب المتسللين من شرق افريقيا ومنطقة القرن الافريقي الى دول الخليج العربي عبر بوابة اليمن.

ج- التخوف من التهديدات الارهابية في شرق افريقيا .

د- عمليات تهريب الاسلحة والعناصر المسلحة، عن طريق بعض القوى الاقليمية لاسيما إيران من خلال معسكرات التدريب التي تقيمها في قواعدها المقامة على جزر البحر الأحمر.

هـ - استمرار الدعم الإيراني لجماعة الحوثي من اجل توطيد نفوذها غير المباشر على البحر الأحمر والتحكم في مضيق باب المندب.

و - استمرار تبعات الازمة اليمنية من انقسامات سياسية واجتماعية، وتهديد كيان الدولة، الامر الذي يخلق ضغط شديد على حالة الأمن القومي الخليجي.

ز - النجاح في السيطرة على باب المندب، من خلال انتصار المشروع الإيراني في اليمن، وهو ما يعني ايجاد موطئ قدم في البحر الأحمر، والتحكم في احد أهم المنافذ البحرية على مستوى العالم، الامر الذي يعني ضرب حصار قوي على دول الخليج العربي.

ونجد عند الدكتور محمد حسين القاضي في كتاب له بعنوان « الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الاقليمي» ان أهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها إيران من خلال دعمها لحركة انصار الله « الحوثي» في اليمن في أربعة اهداف سياسية هي (القاضي، ٢٠١٧: ص ص ٣٦-٤٠):

أولاً: توسيع مجال النفوذ الإيراني.

حيث تهدف إيران من خلال توسيع مجال نفوذها في الساحة اليمنية الى ان تحظى بعمق استراتيجي متميز، ووزن جيوسياسي مؤثر في المنطقة من خلال ايجاد موطئ قدم لها بالقرب من مضيق باب المندب، مما يتيح لها فرصة التحكم في حركة المرور في خليج عدن ومضيق باب المندب، الذي يعد نقطة الربط الرئيسية التي تصل الخليج العربي والمحيط الهندي بالبحر الأحمر وصولاً الى قناة السويس.

ثانياً: الاضرار بدول الجوار الاقليمي لليمن .

يمثل الاضرار بدول الجوار الاقليمي والحد من نفوذها في اليمن احد أهم اهداف إيران من تدخلها في اليمن، انطلاقاً من اللعبة الصفرية التي تلعبها مع دول الخليج والسعودية على وجه الخصوص والذي يعني ان مقدار ما تحققه إيران من نفوذ في اليمن يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربي في اليمن ولاسيما السعودية، ومن خلال هذا النفوذ فان إيران تسعى الى اضعاف اي ارتباط لليمن بسياقها القومي والجغرافي وعرقلة اي خطوات مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الاقليمي، ويجعل من دول الخليج العربي والسعودية دائماً في مجال ضغط القوة الإيرانية عليها من خلال احكام قبضتها على المنافذ الإستراتيجية البحرية (هرمز وباب المندب) وهما شريانا النفط والغاز الخليجي للعالم .

ثالثاً: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية .

تهدف إيران من وراء دورها في اليمن الى دمج الحوثيين وظيفيا في تحالفها أو محورها الاقليمي الذي يشمل (حزب الله اللبناني) ونظام بشار الاسد في سوريا، والميليشيات الشيعية في العراق، مع التلويح بإمكانية استخدام هذا التحالف لألحاق اكبر قدر من الضرر في المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وذلك في حال تصاعد الضغط الأمريكي على إيران، أو في حال انزلاق الأوضاع الى المواجهة العسكرية نتيجة لأي مستجدات قد تطرأ على الملف النووي الإيراني وبرنامجها الصاروخي، خصوصاً بعد تهديدات الرئيس الأمريكي (ترامب) وانسحابه من الاتفاقية النووية وفرض برنامج

عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، وفي هذا السياق يهدف المشروع الإيراني الى ايجاد نوع من انواع توازن الرعب في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، من خلال تدعيم روابط إيران مع اذرعها في المنطقة ذات الطابع الأيديولوجي والمذهبي، لديها القدرة والاستعداد على خلق حالة مستمرة من التوتر الاقليمي والاضرار بأمن واستقرار دول الجوار وتحديداً المصالح الأمريكية في هذه المنطقة.

رابعاً: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاحات على المستوى الخارجي.

حيث يعتمد النظام الإيراني على محاولة لفت انتباه الجماهير عن المشكلات الداخلية من خلال توظيف ورقة النفوذ الخارجي على انه انتصاراً لنموذج حكمها الثوري الداخلي، ويعمل على الاحتفال بأنشطته وتدخلاته الخارجية وتحركات الجماعات الخارجية المتحالفة معه في الجوار الاقليمي، والاحداث الناتجة عن هذه التحالفات، ويقدمها للجماهير على انها انتصارات للثورة، ومن امثلة هذه الاحتفالات التصريحات التي ما زال يرددها كبار القادة السياسيين والعسكريين في النظام الإيراني، والتي مفادها ان إيران تحكم قبضتها على أربعة عواصم عربية، وان مجالات النفوذ للثورة الإسلامية قد وصلت حتى شواطئ البحر الابيض المتوسط ومع بقاء الساحة اليمنية مفتوحة على كل أوجه الاحتمالات الصراعية في المنطقة برزت الحادثة الاخيرة التي تمثلت باستهداف الحوثيون لناقلة نفط سعودية في مضيق باب المندب في ٢٥ يونيو/ تموز لعام ٢٠١٨ والتي نقرأ منها رسالة إيرانية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية اشار اليها تقرير نشر على موقع الجزيرة. نت بعنوان « صاروخ باب المندب .. رسالة سليماني لترمب عبر السعودية» جاء في مستهله تعليق قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني «بقوله» البحر الأحمر لم يعد امنا بوجود القوات الأمريكية والذي صدر عنه بعد ساعات من اعلان السعودية وقف تصدير نفطها عبر مضيق باب المندب عقب استهداف الحوثيين لناقلة النفط السعودية، ولقد جاء هذا التطور الخطير على اثر الاستعدادات الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على طهران وصفت بانها « الاكثر قسوة في التاريخ»، حيث يعتبر هذا التطور بانه تمرين ساخن يهدف الى تغيير

قواعد اللعبة بين إيران وامريكياً، ويأتي الرد السعودي على هذا الحادث ليقرأ ضمن نية السعودية التسخين للمواجهة الأمريكية الإيرانية من جهة، ومحاولة استعادة جزء من الدعم الدولي الذي فقدته نتيجة حربها في اليمن، والذي تمثل في منع استكمال هجومها هي وحليفتها الامارات على ميناء الحديدة الإستراتيجي، ويذكر انه ونتيجة لإعلان السعودية عن وقف صادرتها النفطية عبر مضيق باب المندب، ارتفعت اسعار خام برنت اكثر من ١٪ لتلامس حاجز ٧٥دولار للبرميل، وهذه الرسائل المحمومة التي تتبادلها إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، يبدوا ان صندوق بريدها حتى اليوم هو اليمن (بأرضه وشعبة) (محمد النجار، ٢٠١٨).

الصراعات الاقتصادية .

سيحاول الكتاب من خلال هذا المبحث ان يجاري مساراً تحليلياً يتتبع فيه اثر الارتدادات الصراعية الاقتصادية على جيوسياسية المضايق البحرية، ويتماها هذا التحليل مع المقتربات الجيواقتصادية، ليشكل منظوراً تحليلياً يصب في القالب العام لموضوع الدراسة، وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث الى أربعة مطالب هي على التوالي: **المطلب الأول**: اثر الازمة الاقتصادية العالمية على الصراعات في المنطقة، **المطلب الثاني**: الاتفاق النووي الإيراني كصراع اقتصادي، **المطلب الثالث**: سباق التسلح في منطقة المشرق العربي، **المطلب الرابع**: تأثير المشاريع الاقتصادية الكبرى على المضايق العربية .

اثر الازمة الاقتصادية العالمية على الصراعات في المنطقة .

ان الخسائر المالية لا تقل خطورة عن حسابات التكلفة، ان لم تكن اكثر اهمية، خصوصاً في حالة الولايات المتحدة وطبيعة تحول الحروب فيها، فبعد ان كانت تكلفة الحرب في العراق ٤,٤ مليار دولار شهريا عام ٢٠٠٣، فقد ارتفع هذا الرقم في العام ٢٠٠٨ ليبلغ (١٢ مليار دولار شهريا)،وبلغت القيمة الاجمالية لاحتلال العراق كما قدمها الدكتور سيف الهرمزي (١,٨ ترليون دولار) حتى العام ٢٠٠٨، ويرتفع هذا الرقم الى ما قيمته (٣ ترليون دولار) اذا ما دمجنا تكلفة احتلال افغانستان الى تكلفة احتلال العراق. ويضيف الدكتور الهرمزي بان الولايات المتحدة الأمريكية اصيبت

بتدهور مالي حاد بسبب تزايد النفقات العسكرية وتفاقمها بعد الازمة المالة العالمية، حيث بلغ الدين الأمريكي في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ بالتحديد (١٦,٥ ترليون دولار)،وهو الحد الاقصى للدين الذي اقره الكونغرس في شباط / فبراير ٢٠١٠، ويفوق هذا الدين الناتج القومي الاجمالي الأمريكي الذي يبلغ (١٥,٤ تريليون دولار) في التاريخ نفسة، ويضيف الدكتور الهرمزي بان تقديرات الخسائر الأولية التي سببتها الازمة المالية في الاقتصاد الأمريكي في العام ٢٠٠٨ بلغت (٢٥٠مليار دولار)،بينما تكبد الاقتصاد العالمي خسائر قدرت بـ(٧٠ ترليون دولار)،بسبب الازمة المالية في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما يشكل ضعف وثلث الضعف حجم الناتج المحلي لجميع دول العالم بتقديرات العام ٢٠٠٩. (الهرمزي، ٢٠١٦ :ص ص٢٠٤-٢٠٦).

ونجد عند الدكتور فواز جرجس في مقال له بعنوان « اسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية (١-٢)» والمنشور على موقع الجزيرة للدراسات ان الرئيس الأمريكي باراك أوباما رسم مساراً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك عقب سنوات عاصفة من ادارة بوش، تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي، ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد ادرك أوباما ان هذا الارث الذي اضعف وضع امريكياً في المنطقة لا يمكن السكوت على استمراره وحاول ان يستغل سلطة الوعظ الرئاسي لوقف الخسائر الأمريكية وبداية اعادة القوات الأمريكية للبلاد (جرجس، ٢٠١٣).

ولدى الحديث عن فترة حكم أوباما نجد الاستاذ الدكتور عبد الكريم تيبيش وهو احد المشاركين في تأليف كتاب «الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب» يتحدث عن الأولويات التي حددتها ادارته في ولايتها الأولى هي معالجة القضايا الداخلية التي تتصدرها الازمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية قبل التفرغ للملفات الدولية، وعليه فقد تراجعت قضايا السياسة الخارجية الأمريكية بسبب الازمة المالية الخانقة وصعوبات البطالة والرعاية الصحية وبناء علية فقد انشغل الرئيس أوباما في ترتيب أوراق الداخل الأمريكي من خلال سعيه لتمرير قوانين السياسة الداخلية والتي

تمثلت في دعم الانعاش الاقتصادي وقانون لإنقاذ صناعة السيارات المتعثرة، وبرنامج اصلاح نظام الرعاية الصحية، ويضيف الدكتور تيبيش بان أوباما ما ان فرغ من هذه القوانين حتى راح يؤكد على ان السياسة الخارجية الأمريكية هي صديقة لكل بلد يسعى من اجل تعزيز الحرية والعدالة وان هدفها القادم هو تحسين صورة امريكا في العالم وحل النزاعات بين الدول على اسس الحوار الدولي وسعيها الى طريقة جديدة قائمة على المصالح المتبادلة والاحترام. ويعود الدكتور تيبيش الى التاكيد بان الملامح العامة للاستراتيجية الأمريكية في عهد أوباما، تختلف الى حد كبير مع استراتيجية عهد الجمهوريين، من حيث تراجع النزاع الفردي لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح مع مراعات متطلبات الأمن الوطني، والتركيز على الارهاب مع عدم استثارة عداء العالم العربي والإسلامي، وتشجيع التحول الديمقراطي والعمل على كسب المزيد من الحلفاء (مبدأ القيادة من الخلف). (تيبيش، ٢٠١٧: ص ص ٢٣٤-٢٣٥).

وتطلعنا الاستاذة تركية بوشيبة في رسالتها لنيل درجة الماجستير الموسومة بعنوان « تطور مفهم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة» بان ارتدادات الازمة الاقتصادية العالمية قد أوجدت ما اسماه أوباما « بالواقع الدولي الجديد» والذي اصبح يهدد قواعد واسس النظام الدولي، حيث يرى بان نموذج الاتحاد الأوروبي اصبح يعاني من ازمات حادة تهدد بسقوطه على غرار انسحاب بريطانيا منه، في ظل تنامي موجات المد القومي وصعود اليمين المتطرف في أوروبا، والانكفاء حول الذات نتيجة الاعباء السياسية والاقتصادية، كما ان روسيا تلك الدولة الطامحة الى عودة قوية الى مركز الاحداث العالمية، فقد اتخذت من الانكفاء الأمريكي نحو الداخل على خلفية الازمة الاقتصادية العالمية، مطية لتنفيذ توجهاتها فجاءت الحرب القصيرة في جورجيا ٢٠٠٨، وضم شبه جزيرة القرم الى الامتداد الجغرافي لروسيا الاتحادية في عام ٢٠١٥، ثم تدخلها في سوريا ابتداء من ظهور الازمة وانتهاء بتثبيت تواجدها العسكري على الاراضي السورية اعتباراً من العام ٢٠١٥، قد اعاد الى الاذهان لمحات من قوتها التاريخية الماضية ايام الاتحاد السوفييتي، كما ان المثلث الاسيوي (الصين والهند واليابان) قد تمدد بشكل واضح فأصبحت الصين تمارس

بشكل غير مسبوق دبلوماسية (الاموال السائلة)،لدعم حضورها العالمي، وذلك عندما وعدت (اليونان والبرتغال واسبانيا) بمساعدتها لتجاوز ارتدادات الازمة المالية العالمية المنعكسة على اقتصاداتها الداخلية، إضافة الى تقاربها مع روسيا وتفاهماتها حول مشروع طريق الحرير، الى جانب ذلك فان الحليف الأمريكي في المنظومة الاسيوية (اليابان) قد عانا من تراجع اقتصادي بعد ٢٠١٠. اضافة الى ذلك فقد شهد النسق الدولي ظهور حراك عربي (توترات الربيع العربي) منذ عام ٢٠١١، والتي كان من ابرزها الثورة السورية والثورة اليمنية، كما ان ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، قد أوجد حالة من الارباك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ساهم في تطوره وتعمقه دخول روسيا على ساحات المواجهات المباشرة في دول الربيع العربي وانحيازها الى جانب إيران، الامر الذي عقد المشهد الجيوسياسي في المنطقة، وجاء التحالف (٤+١) والذي يضم (إيران وسوريا وحزب الله اللبناني والعراق وحزب انصار الله في اليمن) كدول مواجهه الى عرقلة مشروع الشرق الأوسط الكبير وتأخر عملية السلام بين اسرائيل والدول العربية والذي كان في مقدمة أولويات السياسة الخارجية للرئيس باراك أوباما في فترتي رئاسته.(بوشيبه، ٢٠١٧: ص ص١٠١-١٠٢).

يصل الكتاب من خلال العرض الذي تم تقديمه انفا الى ان انكفاء الولايات المتحدة على الداخل نتيجة لازمتها الاقتصادية والتي تحولت فيما بعد الى ازمة اقتصادية عالمية هزت اركان النظام الرأسمالي بالعمومية، قد افسح المجال امام القوى الاقليمية الطامحة للسيطرة على اقليم المشرق العربي تحديداً (إيران وتركيا) مع استثناء دولة الكيان الصهيوني والتي كانت قد انهارت صورتها كقوة اقليمية ضاربة بعد فشلها في الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ وانتصار حزب الله، واجبارها على الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجنوب اللبناني، ومحاولتها ترميم هذه الصورة من خلال افتعالها حرب دموية في غزة، تحت ذريعة الحد من نفوذ إيران في دعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين من خلا سلسله من العمليات العسكرية بدأت من العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستمرت في الاعوام ٢٠١٢ ومن ثم في العام ٢٠١٤، كل هذه الاحداث الدموية لم تسعف اسرائيل في الانتباه لمحيطها المجاور الذي كان ينزلق في الاحضان الإيرانية ابتداء من العراق ثم سوريا فاليمن، مع تأثير محدود للقوة الاقليمية التركية. التي لا

تمتلك مشروعا تغلغليا متكاملا يمتد الى كافة دول المشرق العربي، واكتفت تركيا مبدأيا، بمناكفة إيران في الشمال العراقي والسوري، غير ان الانكفاء الأمريكي وترك ساحة الشرق الأوسط واكتفائها بالانشغال بالداخل الأمريكي وتحقيق مبدأ القيادة من الخلف، كل هذه المعطيات تركت المجال للعملاقين الروسي والصيني لان يكسرا قمقم العزلة التي كانت مفروضة عليهما، ولقد استفادت إيران من هذه الازمة الاقتصادية العالمية من خلال الارتفاع القياسي لأسعار البترول التي سجلت في العام ٢٠٠٨ مستوى الوصول الى حاجز (١٥٠ دولار) للبرميل، كل هذه المؤشرات تدل على تمكن إيران من مد خطوط هيمنتها على العراق وسوريا واليمن وتعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المشرق العربي كما نلاحظ من خلال الجدولين التاليين والذين يمثلان نماذج مختارة من دول المشرق العربي وهي العراق والذي يمثل مجموعة دول الهلال الخصيب

والامارات العربية المتحدة والتي تمثل مجموعة دول شبه الجزيرة العربية، من خلال قراءة حجم التبادل التجاري بين إيران وهاتين الدولتين.

الجدول رقم (٣)

حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق

خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣

السنة	حجم التبادل التجاري
٢٠٠٨	٣مليارات دولار
٢٠٠٩	٧مليارات دولار
٢٠١٢	١١مليار دولار
٢٠١٣	١٨مليار دولار

المصدر: (شنين محمد المهدي، رسالة ماجستير بعنوان «السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (٢٠٠١-٢٠١٣)»،ص: ١٤٣ .

الجدول رقم (٤)

حجم التبادل التجاري بين الامارات وإيران

ضمن الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٢

السنة	حجم التبادل التجاري
٢٠٠٦	١٠مليار دولار
٢٠٠٩	١٣ مليار دولار
٢٠١٢	١٠مليار دولار

المصدر (شنين محمد المهدي، رسالة ماجستير بعنوان «السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (٢٠٠١-٢٠١٣)،ص:١٦٢.

الاتفاق النووي الإيراني كصراع اقتصادي.

يوضح الدكتور عمر سعدي سليم موسوي في كتاب له بعنوان «الاتفاق النووي

بين إيران ودول ٥+١ (دراسة تحليلية)» بان إيران وعلى الرغم من كونها تمتلك (٤ , ١١٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، ما يضعها بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، وامتلاكها لثاني اكبر احتياطي للغاز في العالم والذي يقدر بحوالي (٦٩ , ٢٦) ترليون متر مكعب، اي ما يعادل (٢ , ١٥) من الاحتياطي العالمي، بعد روسيا الاتحادية صاحبة المرتبة الأولى، هذا كله لم ينعكس ايجابياً على الاقتصاد الإيراني حيث تعاني إيران من مشاكل كبيرة وذلك بسبب الحظر الاقتصادي، والى جانب معاناتها من ازمة اقتصادية ومشاكل هيكلية استمرت لسنوات بفعل الحظر التجاري الأمريكي عليها منذ نهاية التسعينات، وما مثلته العقوبات الدولية والغربية عليها منذ العام ٢٠٠٦، بسبب برنامجها النووي. وقد مثلت التحديات الاقتصادية المرتبطة بزيادة معدلات التضخم الاقتصادي والتي وصلت لحد (١٠ ٪) في العام ٢٠١٠، وانخفاض معدل الاستثمارات الاجنبية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، اضافة الى العديد من المشكلات الاجتماعية بسبب الضعف الاقتصادي الناشئ عن العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية والتي تشير بعض التقارير انها مسؤولة عن (٢٠ ٪) من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني وربما اكثر من ذلك (الموسوي، ٢٠١٨: ص ص٩٥-١٠١).

هذه العوامل التي تم التطرق اليها سابقاً جعلت من توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول (٥+١)،بمثابة طوق النجاة للاقتصاد الإيراني من مشكلاته الاقتصادية المستعصية التي يعاني منها، لا سيما بعد اقرار الاتفاق وصدور قرار من مجلس الأمن الدولي، الذي الغيت بموجبه كل القرارات الدولية المتعلقة بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية الخاصة ببرنامج إيران النووي/ التي كانت تعرقل الاقتصاد الإيراني وتمنعه من النمو.

وجاء في تقرير نشر على موقع العربي الجديد وتحت عنوان «تعرف على مؤشرات الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الاتفاق النووي» استعراضاً لحركة المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد الاتفاق النووي على النحو الاتي (العربي الجديد، ٢٠١٧):

١- **معدلات البطالة**: اشار التقرير الى ان البطالة في إيران في العام ٢٠٠٦ كانت تتراوح بين ٧-٨ ٪، وارتفعت الى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٨، وارتفعت في الاعوام ما بين ٢١٠-

٢٠١٤ الى ١٤-١٦ ٪ والملاحظ ان هذه الارقام قد ارتفعت أيضاً بعد توقيع الاتفاق النووي لتسجل في الاعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ الى ٢٠٪ .

٢- **معدلات التضخم**: يشير التقرير الى انه في العام ٢٠٠٦ كانت نسبة التضخم في إيران تتراوح ما بين ٨-٩٪ الا انها ارتفعت بين الاعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لتسجل مع نهاية عام ٢٠٠٨ (٢٩٪) واستمر الارتفاع في الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ ليسجل (٣٢,٤٥٪)، وبعد دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ في العام ٢٠١٦ انخفضت نسبة التضخم وسجلت (١٣٪)،وتمكنت الحكومة الإيرانية من تخفيض معدل التضخم الى ما دون (١٠٪)، لأول مرة في العام ٢٠١٧.

٣- **الاستثمارات الاجنبية**: بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في العام ٢٠٠٦ بحدود (١,٦) مليار دولار، ولم تسجل الاستثمارات اي ارتفاع لافت حيث وصلت في العام ٢٠١٢ الى (٤,٧) مليار دولا الا انها عادت وانخفضت بشكل حاد في عام ٢٠١٤ لتسجل (١,٢)مليار دولار، وبحلول العام ٢٠١٦ ارتفعت الاستثمارات الاجنبية لتصل الى (٩,١٧٦) مليار دولار، ووصل حجم الاستثمار الخارجي لغاية ٣٠ مارس / اذار ٢٠١٧ الى ما يقرب من (١٢,٥) مليار دولار .

٤- اما على صعيد الاموال المجمدة في الخارج والتي يقدر مجموعها بـ (١٠٠) مليار دولار فانه ومع دخول الاتفاق النووي حيز النفاذ فقد تم الافراج عن (٣٢) مليار دولار فقط .

٥- **الانتاج النفطي**: تذبذب الانتاج في مستوياته الانتاجية منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية العام ٢٠١٥، وذلك تبعا لحجم العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها، غير ان حجم الانتاج النفطي وصل في الفترة التي تلت الاتفاق النووي ليصل الى حجم حصة إيران التصديرية في منظمة أوبك والبالغة (١٤٪) من حصص التصدير للمنظمة ليصل الانتاج الإيراني من النفط الى مستوى (٤) مليون برميل في اليوم .

٦- **معدلات النمو**: يذكر التقرير بانه وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان حجم النمو في الاقتصادالإيران قد شهد انكماشا واضحا خلال فترة العقوبات الاقتصادية الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨ حيث لم يتجاوز في هذه الفترة (٤,٤٪)، وعاد لينخفض

في العام ٢٠٠٩ ليسجل (٣,٠) ودخل النطاق السلبي في العام ٢٠١٢ ليسجل (-٧,٧٪) الا انه وفي العام ٢٠١٦ ارتفع ليسجل (١٢,٥٪)، وعاود الانخفاض في العام ٢٠١٧ بعد تولي الرئيس ترامب السلطة في امريكياً وعلى اثر تهديداته بالانسحاب من الاتفاق النووي واعادة فرض العقوبات على إيران ليسجل نسبة نمو بلغت (٣،٥٪) من الناتج الاجمالي المحلي.

وفي معرض حديث الدكتور محمد البازي عن ما الت الية الامور بعد تولي الرئيس ترامب السلطة في امريكا في بحثة الذي حمل عنوان « ازمة العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالات المواجهة والنزعة نحو التفاوض» يرى بانه ومنذ ان بدأ الرئيس الحالي ترامب حملته الانتخابية وجه انتقادات واسعه لتركة الرئيس أوباما، ومن ابرز هذه الانتقادات الاتفاق النووي الإيراني حيث وعد خلال حملته بتمزيق هذا الاتفاق، وفي أولى خطواته نحو هذا التوجه وبعد اسبوع واحد من تنصيبه وبتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٧ حظر ترامب دخول الولايات المتحدة الأمريكية على مواطني سبع دول اسلامية بينها إيران، تلاها فرض عقوبات على إيران، وانتهاء بالخروج من الاتفاق النووي بتاريخ ١٨ ايار ٢٠١٨، بعد هذا التاريخ بدأ التوتر يسود العلاقات الأمريكية الإيرانية وبدأت حرب التصريحات تأخذ منحنى تصاعديا، ولعل ليس اخرها كما اشرنا في المبحث السابق اطلاق إيران تهديدات بغلق مضيق هرمز واستهداف ناقلتي نفط سعوديتين قرب مضيق باب المندب، اضافة الى تصعيد الغارات الاسرائيلية على اهداف إيرانية داخل العمق السوري. اعرب الاتحاد الأوروبي بعد ذلك عن اسفه العميق لقرار واشنطن اعادة فرض العقوبات على إيران وصرح وزراء الخارجية (فرنسا وبريطانيا والمانيا) في البيان المشترك «اننا مصممون على حماية الجهات الاقتصادية والاجتماعية الناشطة في اعمال مشروعة مع إيران لهذا السبب تدخل الية التعطل الأوروبية حيز التنفيذ في ٧ ايار / اغسطس / ٢٠١٨»، واذا ما علمنا بان حجم التبادل التجاري بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يبلغ حوالي (تريليون دولار سنوياً)،وهو ما يفوق بكثير مستوى التبادل التجاري بين أوروبا وإيران والذي يبلغ (٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٧)، (محمد البازي، ٢٠١٨: ص ص ١٦٣-١٧٢). فأننا سندرك بان الامر يتعلق بالأمن القومي الأوروبي، اكثر من كونه منافع اقتصادية،

حيث تخشى أوروبا من نشوب حرب في المنطقة. وهو ما سيحمل احتمال ارتفاع اسعار برميل النفط الى حوالي (٣٠٠ دولار للبرميل)،وكذلك فان هناك مخاطر جيوسياسية تؤثر على موقع القارة العجوز في هذه المواجهة ان وقعت ولعل احدث دليل على تبرير المخاوف الأوروبية وتمسكها بالاتفاق هو خوفها من عودة اجواء الحرب الباردة الى المنطقة، وهو ما بدأت بوادره تلوح في الافق خصوصاً بعد اعلان الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً وفي شباط ٢٠١٩ انسحابها من اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ المتوسطة والقريبة المدى، وكذلك انسحاب روسيا من هذه المعاهدة وهو ما سيجعل شبح انتشار الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى تعود لتؤرق مضاجع الأوروبيين وتعيدهم الى مخاوف مرحلة الحرب الباردة.

وتبين الدكتورة زينب عبد الله في بحث لها بعنوان « موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني» بان ردود افعال الدول الخليجية على الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران قد جاءت نتيجة لأسباب عديده من اهمها (عبد الله، ٢٠١٨: ص ٣٤٦):

١) التهديد الصاروخي الإيراني عبر اليمن: اذ شكل الاتفاق النووي مكافاة لإيران التي استغلت رفع العقوبات عنها لإعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضخ الاموال والاسلحة لأذرعها الاقليمية، وخاصة جماعة الحوثي في اليمن، حيث تشير الارقام الى تعرض السعودية لأكثر من (١٢٥) هجوماً صاروخياً من قبل الحوثيين .

٢) التمدد الإيراني في مناطق النزاعات: فنرى ان إيران قد دعمت قوات الحشد الشعبي في العراق، وتدخلت في الصراع السوري عبر وكلاء مسلحين بل وحتى عن طريق مجموعات من الحرس الثوري الإيراني، بينما بقي حزب الله اللبناني الذراع الاساسي الإيراني في لبنان .

٣) مواصلة إيران تطوير قدراتها النووية: حيث اعتبرت ان هذا الاتفاق لا يفكك البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني وانما اسهم في تحجيمه فقط، مع قدرة إيران على استعادة قدراتها النووية خلال (١٥) عام، الامر الذي يشكل تهديداً حقيقيا لمستقبل المنطقة.

٤) الرهان على الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديد: ان احد أهم المنطلقات التي اكدت عليها دول الخليج العربي في ترحيبها بموقف ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني هو الرهان على اعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران / من اجل اعادة تأهيل سلوكيات النظام الإيراني، من خلال تنامي الضغوط الاقتصادية عليه لتحجيم ادواره الخارجية المهددةلأمن المنطقة .

والى جانب ذلك يمكننا قراءة الاثار الاقتصادية الناجمة عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني حسب ما جاء في توتر الحالة الإيرانية لشهر يونيو ٢٠١٨، والذي يعده « المعهد الدولي للدراسات الإيرانية» بان أول هذه الازمات كانت انخفاض اسعار صرف العملة الإيرانية والتي تهأوت في ثلاثة اشهر لتشكل نسبة انخفاض فاقت (١١٠٪)، فبعد ان كان سعر صرف الدولار مقابل التومان قد سجل في العام ٢٠١٧ (٤٢٠٠) تومان للدولار، فان هذا المستوى قد سجل انخفاضا حاداً بحيث اصبح سعر صرف الدولار امام التومان في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠١٨ (٩٠٠٠) تومان للدولار، ويرجعه الاقتصاديين الى مجموعة من الاسباب من اهمها، المظاهرات الواسعة التي امتدت الى معظم المدن الإيرانية في تلك الفترة وتوسع المخاوف من وقوع صدام عسكري، ومزاعم جمع الحرس الثوري للدولارات من الاسواق المحلية استعداداً للمواجهة، اما مؤشرات الاقتصاد الإيرانية الاخرى فأنها شهدت تراجعا، فنجد ان معدل التضخم قد زاد ليبلغ (٤ ,٩٪) لغاية ٢٠ يونيو ٢٠١٨، اما على صعيد الصادرات النفطية فيذكر التقرير بان القدرة التصديرية قد انخفضت خلال النصف الأول من يونيو ٢٠١٨ بمقدار (١٤٣) الف برميل باليوم، ليصل الى معدل انتاج بلغ (١١ ,٢) مليون برميل في اليوم، اي ان نسبة التراجع في الصادرات النفطية قد بلغت (١٦٪)، وفي نفس الوقت شكل اتجاه الدول الاعضاء في منظمة أوبك الى رفع سقف الانتاج ازعاجاً كبيراً للمسؤولين الإيرانيين، حيث ان هذه الخطوةستفضي الى خفض اسعار النفط عالمياً، (تقرير الحالة الإيرانية، ٢٠١٨: ص ص ١٩-٢٤)

ومن خلال ما تم استعراضه سابقاً يخلص الكتاب الى ان الهدف الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الأمريكية من وراء انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني لا يعدو الا ان يكون احد هدفين اثنين هما :

أولاً: اجبار إيران على الرضوخ لشروط الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اعادة التفاوض على بنود الاتفاقية النووية، واضافة شروط اضافية اليها وملاحق تتعلق بالأنشطة العسكرية الإيرانية ومنها برنامجها للصواريخ البالستيه التي تهدد المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة علما بان إيران تتخذ من تطوير هذه القدرات العسكرية كموازن ردع من جهة، وكأدوات تمكنها من تهديد الملاحة في مضيق هرمز وكذلك تهديد أمن اسرائيل، وهو الامر الذي ترى فيه الولايات المتحدة عرقلة لجهود فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد لجعل اسرائيل في النهاية قوة اقليمية مهيمنة في المنطقة لا يجوز منافستها أو مقاومة هيمنتها .

ثانياً: مواصلة الضغط الاقتصادي على إيران لإيصالها الى نقطة حافة الهاوية، واجبارها على اتخاذ خطوات عملية - كإعاقة الملاحة في الخليج العربي أو ضرب اسرائيل - لتتخذ من ذلك ذريعة لشن حرب طاحنة في المنطقة قد يتطاير شررها ليصيب كل دول المنطقة.

سباق التسلح في منطقة المشرق العربي.

ستناقش الدراسة في هذا المبحث الحجم المتنامي لسباق التسلح بين القوى الاقليمية الفاعلة في المنطقة وهي (إيران، اسرائيل، السعودية، تركيا) اضافة الى قياس حجم تجارة السلاح لدى الدول المصدرة له (امريكا، فرنسا، روسيا، الصين) للوصول الى بيان مدى اهمية هذه التجارة بين الدول وانعكاساتها على دول الاقليم ومضايق المنطقة.

أولاً: إيران.

تمثل المنظومة الصاروخية للجمهورية الإسلامية الإيرانية اكبر المخاطر التي تهدد الأمن القومي الخليجي أولاً ومن ثم أمن المنظومة الاقليمية ككل، وتعتمد إيران في تحصيل ترسانتها الحربية الخارجية عن طريقتين، الأولى الشراء الخارجي، والثانية الانتاج المحلي، وقد كان لروسيا والصين وكوريا الشمالية موقع السبق بالنسبة لإيران من خلال اعتمادهم كموردين رئيسيين للأسلحة بالنسبة لإيران، وقد قامت إيران بشراء صواريخ (سكود B) و(سكود C) و(نودونج) من كوريا الشمالية، بينما قامت بشراء

صواريخ (نب١١٠) و(سليكورم) قصيرة المدى من الصين، وابتاعت من روسيا معظم منظومة دفاعاتها الجوية وكان اخرها منظومة صواريخ (s٤٠٠) المتطورة، الى جانب ذلك فقد قامت إيران بتطوير بعض منظومات الصواريخ بالاعتماد على التكنولوجيا الكورية الشمالية، لتكون بالتالي صواريخ محلية الصنع ومنها (شهاب ٣) والذي يبلغ مداه (١٣٠٠ كلم)،وصاروخ (شهاب ٤) والذي يعتقد بانه صاروخ بالستي يبلغ مداه (٢٠٠٠ كلم)،بالإضافة الى صواريخ (شهاب ٥، شهاب ٦)،ويوجد في إيران (٧) مجموعات صناعية تنتج المعدات والذخائر للجيش الإيراني، ويتكون عديد القوات الإيرانية (٣٥٠) الف شخص، من بينهم (٢٢٠) الف من المجندين ضمن برامج الخدمة الالزامية، مجهزين بأكثر من (١٦٠٠) دبابة، واكثر من (٢٠٠) طائرة هيلوكوبتر، ويضم الحرس الثوري (١٠٠) الف مقاتل، ويمكن للقيادة العسكرية الإيرانية تعبئة (٣) ملايين شخص خلال شهر واحد اذا لزم الامر، كما وتمتلك القوات البحرية الإيرانية (٢٩) غواصة و(٦٩) سفينة سطح قتالية، ومجموعة جوية ملحقة بالقوات البحرية، وتضم القوات الجوية حوالي (٣٣٠) طائرة حربية، في حين ان الميزانية العسكرية الإيرانية تصل الى (١١،٦) مليار دولار (ابو سعدة، ٢٠١٨: ص ص٢-٣) .

ثانياً: اسرائيل .

تتميز اسرائيل عن باقي دول المنطقة بامتلاكها للسلاح النووي، حيث يقدر خبراء امريكيين حجم الترسانة النووية الاسرائيلية بـ(٨٠) رأسا نوويا في العام ٢٠١٣ (ابوسعدة، ٢٠١٨:ص٣).

اضافة لذلك فان اسرائيل تمتلك ثلاثة مفاعلات نووية هي (ديمونه، ريشون نيربون، ناماك سوريك) وبوسع الثاني، حسب تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن، انتاج قنبلة ذرية واحدة كل سنة، اما امكانية استخدام هذه الاسلحة فتستطيع اسرائيل استخدامها عبر ثلاثة وسائل هي (مكطوف، ٢٠١٧:ص ص ١٣-١٤):

١) نظام الصواريخ: حيث تمتلك اسرائيل نظام صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية هي منظومة صواريخ (اريحا - ٩) والبالغ مداها (٦٠٠ كلم) وحمولتها (١٠٠٠كلغم) و(اريحا -٢) والتي يبلغ مداها (١٤٥٠ كلم).

٢) الطائرات: يزيد الاسطول الجوي الاسرائيلي على (٦٠٠) طائرة اهمها (f16،f15) وهذه الطائرات قادرة على حمل قنابل نووية وبمدى يتجاوز (٥٠٠٠كلم).
٣) الغواصات: تمتلك اسرائيل ثلاثة غواصات نووية (دولفين) تم شراؤها من المانيا مجهزة بصواريخ كروز الأمريكية القادرة على حمل الرؤوس النووية ويبلغ مداها (٩٠٠-١٣٠٠ كلم)،وفي تموز ٢٠١٦ وقعت اسرائيل صفقة جديدة مع المانيا لشراء غواصتين جديدتين.

وعلى الرغم من ان عدد الصهاينة لا يتجاوز الـ (٨) مليون نسمة، الا ان الذين يصلحون للخدمة العسكرية يتجاوزون (٣) ملايين شخص، ويصل اجمالي عدد جنود الجيش الصهيوني (٧١٨ الف جندي) بينهم (٥٥٠الف جندي) من قوات الاحتياط، وتصل ميزانيته الدفاع الاسرائيلي (١٥،٥) مليار دولار، وتضم القوات الجوية الصهيونية (٦٥٢) طائرة حربية، ويمتلك الجيش الاسرائيلي (٢٦٢٠) دبابة، واكثر من (١٠,٠٠٠) مدرعة، اضافة الى (٦٥٠) مدفع ذاتي الحركة و(٣٠٠) مدفع ميداني،ويمتلك الاسطول البحري الصهيوني (٦٥) قطعة بحرية بينها (٦) غواصات، و(٣) زوارق كروفية، و(٣٢) سفينة دورية، ويوجد في اسرائيل (٤) موانئ كبرى(ابوسعدة، ٢٠١٨: ص ٤).

ثالثاً: السعودية.

نتيجة لضعف التصنيع المحلي في المملكة العربية السعودية، فقد لجات الى استيراد السلاح من الخارج، وتمثل الصفقة الاخيرة التي ابرمتها السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية على اثر زيارة الرئيس (ترامب) للسعودية والبالغ قيمتها (١١٠) مليار دولار. اضخم صفقة اسلحة في تاريخ العلاقات الأمريكية السعودية، الى جانب ذلك تعتبر المانيا السعودية العميل رقم واحد بالنسبة لها في مجال شراء الاسلحة، فقد كانت حجم صفقات السلاح مع المانيا في العام ٢٠١٣ الاعلى بين البلدين حيث قدرت بحوالي (٨,٥) مليار يورو، وتنوع السعودية في مجالات انفاقها على الاسلحة فنراها قد استوردت بين الاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٢) من روسيا وكانت المستوردات على النحو الاتي (١٥٠) مروحية عسكرية و(١٥٠) دبابة، و(٢٥٠) الية مشاة مدرعة، بينما

حصلت السعودية من فرنسا على رادارات بحرية وجوية، ومعدات وتجهيزات طبية للمستشفيات الميدانية العسكرية، ويصل عديد القوات العاملة في الجيش السعودي (٢٣١,٠٠٠) جندي سعودي و(٢٥,٠٠٠) جندي احتياطي، وتصل الميزانية العسكرية السعودية الكلية الى (٨٠,٨) مليار دولار وتعتبر الاضخم في منطقة الشرق الأوسط، ومعظمها اسلحة دفاعية(ابو سعدة، ٢٠١٨:ص٥) .

رابعاً: تركيا.

يبلغ عدد القوات المسلحة التركية (٥١٠٦٠٠) فرد موزعين على أربعة جيوش مقسمة على النحو الاتي (صور، ٢٠١٧: ص ص١٢١-١٢٦):

الجيش الأول: قيادته في اسطنبول وقسم كبير منه منتشر في القسم الأوروبي ومهمته حماية اسطنبول ومضيقي (الدردنيل والبسفور) وشبه جزيرة كوجائي.

الجيش الثاني: مقره في مالطيا، وينتشر في منطقة الاناضول ومهامه الدفاعية في مواجهة سوريا وإيران والعراق.

الجيش الثالث: مقره في ارزينجان، ويغطي الحدود مع جورجيا وارمينيا واذربيجان والمنطقة الشمالية الشرقية.

الجيش الرابع: مقره ازمير، تم انشاؤه في السبعينيات نتيجة التوتر المتعاظم مع اليونان في بحر ايجه .

ويمتلك الجيش التركي ما يقارب (٤٢٠٥) دبابة، و(٤٣٥) طائرة مقاتلة و(٤٥٠) طائرة مروحية و(١٣) غواصة وما يقارب (١١١٣) قاذفات صواريخ ارض - جو، والجدير بالذكر ان الصناعات العسكرية التركية قد شهدت تطورا هائلا في السنوات الاخيرة واستطاعت تركيا بفضل هذه الصناعات العسكرية ان تدعم اقتصادها من خلال مبيعات هذه الاسلحة المتطورة، وتقدر ميزانية الدفاع في تركيا (١٨,٢) مليار دولار في العام ٢٠١٥، منها (١١,٣) مليار دولار مخصصة للأنفاق العسكري .

غير ان هذا الرقم قد ارتفع في العام ٢٠١٨، حيث بلغت ميزانية الدفاع والأمن التركي نحو (٢٣) مليار دولار(ابو سعدة، ٢٠١٨: ص ٦) .

الى جانب ما تم ذكرة من سباق للتسلح بين الدول المؤثرة في الاقليم، فأننا نجد

في المقابل بان هناك تنافساً محموماً بين الدول المصدرة للسلاح، حيث بلغت حجم الصادرات الأمريكية من الاسلحة بين الاعوام ٢٠١١-٢٠١٥ الى ما نسبته ٣٣٪ من اجمالي حجم صادرات الاسلحة في العالم، في حين ان روسيا قد اعلنت وعلى لسان رئيسها (بوتين) بان حجم صادرات الاسلحة الروسية عام ٢٠١٤قد تجاوز (١٥) مليار دولار، واحتلت بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين جاءت الصين في المرتبة الثالثة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ متجاوزة كل من فرنسا والمانيا، في حين كانترتيبها اي الصين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ في المرتبة التاسعة، اي ان الصين قد تمكنت في السنوات الخمس الممتدة ما بين الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١٤ ،من تجاوز كل من فرنسا والمانيا بنسبة (١٤٣٪)، وعليه فان الدول المذكورة سابقاً قد سيطرت على نحو (٧٤٪) من حجم تجارة الاسلحة في العالم (ابو سعدة، ٢٠١٨: ص٨) .

وفي نهاية هذا المطلب فانه يمكننا القول بان تجمع هذا الكم الهائل من السلاح في المنطقة قد جعل منها وبحق منطقة تقف على برميل من البارود، وعليه فأن متلازمة المنطقة الغنية بموارد الطاقة الاساسية، وسباق التسلح الذي تشهده هذه الدول، فانه يمكننا القول بان فتيل الانفجار أو الصاعق الذي سيؤدي الى تفجير برميل البارود ليحرق النفط والارض، هو المضايق البحرية المتحكمة بمسار انتقال الطاقة الى الاسواق العالمية، وان كلمة السر في هذا الانفجار الرهيب تكمن في القول بان احدى الدول الاقليمية اصبح لديها القدرة على غلق المضايق أو تعطيل مسار حركة النفط فيها، لتعلن تحول المنطقة اذا ما انفجر هذا الصراع، الى كومة من الرماد، حيث لا تجد الدول المستهلك اهمية لدول الانتاج ما لم تستطع انفاذ هذا الانتاج الى الاسواق العالمية، ليصب في شرايين اقتصادها المتعطشة دوما لهذه الموارد الإستراتيجية، ولذلك فان مثل هذه المضايق كمثل صمامات القلب، فان اغلقت هذه الصمامات، فلا يفيد القلب استمرار خفقانه، طالما ان الدماء لا تستطيع الوصول الى الاعضاء.

أثر المشاريع الاقتصادية الكبرى على المضايق والقنوات العربية.

ستحاول الدراسة من خلال هذا المطلب التعرف على الاثار الناجمة عن المشاريع الاقتصادية الكبرى على المضايق العربية وسيتناول المطلب ثلاثة مشارع اقتصادية كبيرة

يمكن ان يكون لها ارتدادات سلبية أو ايجابية على المضايق العربية وهذه المشاريع هي (الممر الشمالي، طريق الحرير الجديد أو مبادرة (الحزام والطريق، مشروع مدينة نيوم).

أولاً: الممر الشمالي .

يوضح الدكتور محمد عمر في مقال له بعنوان « ٤ طرق عالمية بديلة: هل تموت قناة السويس» ان صحيفة « الصين ديلي» قد كشفت في تقرير لها يوم ٢٠/ ٤/ ٢٠١٦، عن ان الحكومة الصينية ستحث شركات الملاحة على استخدام « الممر الشمالي الشرقي» المار عبر القطب المتجمد الشمالي، والذي فتح بفضل ظاهرة الاحتباس الحراري، وينقل الدكتور محمد عمرعن هذا التقرير الصيني، بان عدد السفن التي تستخدم هذا الطريق قد زاد من (٥) سفن في العام ٢٠٠٩، الى (٧١) سفينة في العام ٢٠١٣، ورغم ان هذا العدد لا يقارن بحوالي (١٧،٠٠٠) سفينة شحن تعبر قناة السويس سنوياً، الا ان تضاعف عدد السفن التي تستخدم هذا الممر يعكس الاهتمام الدولي المتزايد به(عمر، ٢٠١٦) .

الى جانب ذلك نجد في تقرير منشور على صحيفة الشرق الأوسط تحت عنوان « قناة السويس المصرية» ..طريق خطير يغير وجه النقل البحري)،حيث تنقل عن تقرير اعدته صحيفة « الواشنطن بوست» بهذا الخصوص، ان صور الاقمار الصناعية توضح انحصار الجليد في المحيط المتجمد الشمالي بنسبة (١٣٤٪) في كل عقد من الزمن، حسبما تفيد (وكالة ناس) الفضائية الأمريكية، الامر الذي يعزز الآمال بطريق اقصر واقل تكلفة، ففي حين تستغرق الرحلة بين كوريا الجنوبية والمانيا في المتوسط (٤٦) يوماً عن طريق رأس الرجاء الصالح، فأنها تنخفض الى (٣٤) يوماً عبر قناة السويس، فيما ان الوقت الذي تستغرقه هذه الرحلة عبر مسار القطب الشمالي يستغرق فقط (٢٣) يوماً (الشرق الأوسط، ٢٠١٨) .

وفي قراءة لمؤسسة رند للأبحاث اعدها بيرزارد واخرونشرت في كتيب تحت عنوان « الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا» ، ناقشت عملية الولوج البحري في منطقة القطب المتجمد الشمالي الناتجة عن الاحتباس الحراري، حيث تفيد بان مقدار احتياطيات المنطقة من الهيدروكربون النفطي في القطب الشمالي الغير مكتشفة، تصل الى (١٦٦٩) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و(٤٤) مليار برميل من سوائل الغاز

الطبيعي، ونحو (٩٠) مليار برميل من النفط، وهو ما يمثل (٣٠٪) من حجم الغاز العالمي، (١٣٪) من النفط العالمي (بيرزارد واخرون، ٢٠١٧: ص ص ٣٥-٣٦) .

ويرى الدكتور احمد العيسى في مقال له بعنوان «الاستثمارات في القطب الشمالي لا تشكل تهديداً كبيراً لاقتصاديات دول الخليج المنتجة للطاقة» مع ان ذوبان الجليد في القطب الشمالي سيساعد على ظهور طرق نقل جديدة تكاليفها اقل من تكاليف طرق النقل العالمية الحالية، حيث ستفتح ممرات جديدة للتجارة بعيداً عن المحيط الهندي وقناة السويس وحتى الممرات المائية لشبه الجزيرة العربية، فان الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال الطاقة ستظل محدودة وذلك نظراً لارتفاع كلف انتاجها، ويستوجب وصول سعر برميل النفط الى (١٢٠) دولار، كي تتمكن روسيا من كسب ارباحاً من جراء هذا الاستخراج .(العيسى، ٢٠١٨).

وعليه فان الكتاب يركن الى مقولة ان مثل هذه المشاريع لن تكون ذات قيمة ارتدادية على مستويات ارباح قناة السويس في المدى القصير والمتوسط، ولكن ستبرز هذه الارتدادات حتما على المستوى البعيد، خصوصاً اذا ما علمنا بان بعض التقديرات المناخية تشير الى ان نسبة انحسار الجليد عن مناطق الولوج البحرية المتاخمة للحدود الروسية ستبدأ معطيات ظهورها بشكل ملموس في نهاية العام ٢٠٣٠، الامر الذي يعزز الرسوخ في فهم الكتاب الى ان قناة السويس والممرات البحرية العربية سيلحقها ضرر لا محالة نتيجة لهذه المشاريع الدولية الكبيرة، والتي ستؤسس مستقبلاً الى مفهوم (حرب المضايق) على المستوى العالمي.

ثانياً: مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير الجديد)

اطلقت هذه المبادرة من الصين في العام ٢٠١٣، وتنطلق من اساس استخدام التفوق الصيني في الخارج، وتحتوي على عدة محاور (سياسية واقتصادية) وتتمحور بالمحصلة على تحفيز التجارة والتبادل مع الدول المجاورة للصين لزيادة الصادرات الصينية لا سيما الهندسية منها، وتدويل العملة الصينية، وخلق علاقات طيبة مع دول الجوار، وتغطي مبادرة الحزام والطريق (٦٩) دولة، وتضم اكثر من نصف سكان العالم (٤،٤) مليار نسمة، وحوالي (٣٠٪) من اقتصاد العالم، وتحتاج عمليات البنية التحتية

للمبادرة الى ما يقرب من (٥) ترليون دولار امريكي، وتستهدف ثلاثة قارات (اسيا، افريقيا، أوروبا) ومبادرة الحزام والطريق مفهوم له مكون محلي ودولي، ويمكن اعتباره اداة للسياسة الاقليمية الصينية للحد من الفجوة بين المناطق الساحلية المزدهرة وبقية المناطق (انيس،٢٠١٨: ص ١٢١) .



الشكل رقم (١١)
المسار الجغرافي لطرق الحرير البرية والبحرية

المصدر: جريدة القبس الكويتية الالكترونية، مبادرة «الحزام والطريق».. انفتاح تجاري أم توسع عسكري؟، محرر القبس الالكترونية، ١٨ اغسطس ٢٠١٨

ويوضح الدكتور سعود بن هاشم جليدان في مقال له بعنوان «مبادرة الحزم والطريق الصينية»، بان المبادرة تتكون من شقين، احدهما بري يسمى حزام طريق الحرير الاقتصادي، والاخر بحري اطلق عليه طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، كما هو موضح بالخارطة أعلاه، ويتضمن الطريق البري ستة ممرات الى أوروبا واسيا والبحر المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، بينما يتضمن الشق البحري ممرات مائية الى الدول التي تغطيها المبادرة(جليدان، ٢٠١٨) .

ويذكر الدكتور جين شين / مدير مركز دراسات العالم المعاصر في بكين / في مقال له بعنوان «لماذا اطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق»، بان التجارة السلعية بين الصين والدول الواقعة على طول مسار الحزام والطريق بلغت اكثر من (٥) ترليون دولار امريكي، وان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه البلدان بلغ اكثر من (٧٠) مليار دولار، ويخلص الدكتور جين الى القول ان الممارسات على مدى السنوات الخمس الماضية اثبتت ان مبادرة الحزام والطريق ليست (استراتيجية – جيوسياسية) كما تدعي بعض مراكز الفكر الغربية، كما ان الهدف منها ليس توسيع مجال النفوذ الصيني أو تعميم النموذج الصيني، بل تعمل الصين من خلال هذه المبادرة الى تعزيز تنمية الاقتصاد العالمي بشكل مستدام الى اعلى المستويات من خلال تجربتها وممارستها (شين، ٢٠١٨).

وبالعودة للدكتور عدلي انيس، فأننا نجده يؤكد على ان مبادرة الحزان والطريق مظلة تضم تحتها مجموعة ضخمة من البنية الاساسية سواء القائمة بالفعل أو المخطط لها، ويصاحبها مجموعة من الاتفاقات التجارية الثنائية والاقليمية تعمل على تطوير مجموعة كبيرة من الاصول فيها الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات ومحطات الطاقة وخطوط انابيب للنفط والغاز ومعامل تكرير البترول ومناطق التجارة الحرة ويذكر بان الطول الاجمالي للسكك الحديدية الواقعة ضمن مسار الحزام والطريق، يصل لنحو (٤٥٤٢ كلم)،ويؤكد الباحث بان قناة السويس سيتأثر حجم المرور فيها حال استخدام القطارات فائقة السرعة والتي تعمل بمصادر طاقة رخيصة تقلل تكلفة النقل من خلاله عن النقل البحري الذي يعرف بانه ارخص انواع النقل لغاية الان (انيس، ٢٠١٨:ص ١٢٢).

وفي الختام يؤكد الكتاب على ان التأثيرات التي ستتعرض لها قناة السويس ستنعكس بالنتيجة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (مضيق باب المندب) نظراً لتشابه الظروف وحجم العبور بين مضيق باب المندب وقناة السويس، وهو ما سيمثل في المجمل انعكاسات على حجم الشحنات المارة عبر هذين المعبرين المائيين العربيين بالتزامن مع الانتهاء من هذا المشروع الاقتصادي الدولي الضخم.

الى جانب ما تم ذكرة فان تتابع الاحداث وتطور المسارات للمشاريع الاقتصادية الكبرى في المنطقة وعلى وجه الخصوص كمشروع مدينة (نيوم) والذي سنتعرض له

مباشرة بعد عرض هذا المشروع، يمكن له ان يلعب دور العامل المخفف من نتائج حجم تأثير المرور في قناة السويس ومضيق باب المندب من خلال التأكيد على احداث تنمية شاملة لدول حوض البحر الأحمر من خلال مشروع نيوم ومشروع تطوير البحر الأحمر.

ثالثاً: مشروع مدينة نيوم .

اعلن ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان في اكتوبر ٢٠١٧ عن مشروع نيوم، وهو عبارة عن مدينة استثمارية متكاملة على مساحة(٢٦٥٠٠ كلم)،بين السعودية ومصر والأردن، وباستثمارات مبدئية تبلغ (٥٠٠) مليار دولار، بدعم من صندوق الاستثمارات العامة السعودية، وتمتلك المدينة الجديدة امتدادا شاطئيا على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول (٨٤٠ كلم)، وبجانب موقعها المهم الرابط بين افريقيا واسيا والقريب من أوروبا، وبهذه المساحة والمزايا تراهن المدينة على حيز استثماري واسع ومتنوع، بين السياحة والصناعة والطاقة والتعليم، وتأسس خطتها على (٩) قطاعات هي (الطاقة والمياه والنقل والتقنيات الحديثة والغذاء والعلوم التقنية والرقمية والتصنيع المتطور والمعيشة والترفيه والاعلام)،وبحسب المخطط الفني ستنتهي المرحلة الأولى لها في العام ٢٠٢٥، ومن المتوقع ان ترفد المدينة الناتج المحلي الاجمالي السعودي بـ(١٠٠) مليار دولار بحلول العام ٢٠٣٠ (جمعة، ٢٠١٨).

ونجد على موقع العربية. نت، تقريراً يفيد بان مشروع نيوم سيكون منطقة خاصة مستثناة من انظمة وقوانين الدولة الاعتيادية كالضرائب والجمارك وقوانين العمل والقيود القانونية الاخرى المفروضة على الاعمال التجارية داخل المملكة، فيما عدا الانظمة السيادية، مما سيتيح للمنطقة القدرة على تصنيع منتجات وتوفير خدمات بأسعار منافسة، وستوفر هذه المدينة فرصا جاذبة للمستثمرين، من اهمها الوصول الى السوق السعودية بشكل مباشر أولاً، والاسواق العالمية ثانياً، كون المنطقة مركز ربط للقارات الثلاثة، بالإضافة الى البيئة التنظيمية التي تتيح لهم المشاركة في صياغة الانظمة والتشريعات، كما سيحظى اصحاب الاعمال والاستثمارات بدعم تمويلي لإقامة المشاريع التي تخدم اهداف المشروع (العربية نت، ٢٠١٧) .

ويعد مشروع جسر الملك سلمان بمثابة حلم للقائمين والمخططين لمشروع طريق الحرير الصيني، وقد يكونون اكثر من يتمنون تنفيذه بل قد يسهمون في انشائه، ولقد جاء اعلان السعودية ومصر عزمهما على انشاء مشروع جسر الملك سلمان الذي يربط قارة اسيا بأفريقيا، نقطة تحول في خريطة طريق الحرير الصيني الجديد، وهو عبارة عن ثلاثة طرق، احداها هو الطريق البري الذي ينطلق من الصين مروراً بباكستان حتى يصل الى دول الخليج، ومن ثم الوصول الى مصر ودول شمال افريقيا، الا انه سيتعثر بدولة اسرائيل، اما مع اعلان السعودية عزمها على انشاء هذا الجسر فقد تمكن المخططين لمشروع طريق الحرير من ان يتنفسوا الصعداء لكي لا يقوموا بتغيير مسار هذا الخط، حيث ان المؤمل من هذا الخط الذي ستنشؤه الصين بتكلفة (٤٧) مليار دولار، ان يرفع حجم الاستثمارات الصينية مع الدول العربية من (٢٤٠) مليار دولار الى (٦٠٠) مليار دولار، وان يرفع حجم تجارتها مع افريقيا الى (٤٠٠) مليار دولار بحلول ٢٠٣٠ (عريشي، ٢٠١٨) .

وينقل لنا الدكتور عبد الهادي خلف في مقال له بعنوان «نيوم» مدينة احلام بن سلمان بان هذا المشروع سيشمل بالإضافة الى مصر والأردن (اسرائيل) والذي سماه الدكتور بالشريك المسكوت عنه حتى الان، حيث لم تتحدد حتى الان المساحة الجغرافية التي ستخصصها كل من الأردن واسرائيل للمشروع، بينما اعلنت مصر عن تخصيص الف كيلو متر من اراضيها تقع جنوب شرق سيناء لمشاريع رديفة، ولما كان المشروع يتضمن تشييد جسر يحمل اسم الملك سلمان وسينطلق البناء فيه في العام ٢٠٢٠ ليكون جزءاً من خطط التنمية الاقتصادية، ويغفل البعض عن ذكر بعض الحقائق الجيوسياسية التي لا يمكن تجاهلها قبل التخطيط لتشيد جسر يرتفع فوق معبر مياه دولي، خاصة اذا ما كان هذا المعبر ذو خلفية خاصة، كما هو الحال بالنسبة لخليج العقبة، وعليه فانه وبسبب مضايق تيران التي سيرتفع الجسر فوق الجزر المكونة له فلا بد من الحصول على موافقة اسرائيل بل وعلى تعاونها، ولهذا تروج اخبار غير مؤكدة عن لقاءات متتالية جمعت مسؤولين سعوديين وإسرائيليين بمن فيهم الامير محمد بن سلمان، وخاصة بعد ان اعادة مصر جزر صنافير وتيران الى السعودية تمهيدا للإعلان عن مشروع نيوم (خلف، ٢٠١٨).

الصراعات الطائفية.

سيتناول الكتاب في هذا المبحث أثر الصراعات الطائفية على المضايق البحرية، وسينقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب هي: المطلب الأول ويتناول الخلافات السنية الشيعية كاطار يظهر طبيعة الصراع بين اتباع الديانة الواحدة، اما المطلب الثاني فسيتناول قضية الارهاب الدولي المنظم كشكل من اشكال الصراع ذو الطابع الدولي، اما المطلب الثالث فسيركز على الصراع العربي الاسرائيلي كظاهرة للصراع الطائفي بين اتباع ديانتين مختلفتين وهما الاسلام واليهودية.

الخلاف السني الشيعي.

أولاً: تطور الفكر الشيعي ونظرية ولاية الفقيه.

لقد كان الفكر الشيعي يعيش مرحلة سلبية منذ عصوره الأولى، تجسدت في (انتظار عودة الامام المنتظر)،ولقد كان الفكر الشيعي حتى عند فرقة الاثني عشرية يقصر الولاية العامة في اشخاص معينين بأسمائهم وساد الاعتقاد « بان كل راية ترفع قبل ان يقوم القائم فصاحبها طاغوت وان كان يدعوا الى الحق». بعد ذلك صاغ الخميني نظرية ولاية الفقيه المطلقة في كتابة « الحكومة الإسلامية» حيث اعتبر ان ولاية الائمة هي ذاتها ولاية الفقيه العادل، وان وظيفتها واحدة رغم سمو منزلة الامام المعصوم على الفقيه، وعلى الرغم من نظرية ولاية الفقيه المطلقة لم تحظى بأجماع شيعي عبر التاريخ بل كان هناك من انكرها اصلاً كالسيد الخوئي واية الله حسن منتظري الذي كان نائباً للخميني وتم عزله عام ١٩٨٩، وتتمثل اتجاهات الخميني حول النظام الدولي والعلاقات الدولية بما بات يعرف بالإسلام الثوري والذي يأتي من قيم الحق والعدل والمساواة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وانبثق عنها معارضة للنظرة الإسلامية التقليدية المتأسسة على مفهومي دار السلام ودار الحرب، وقام الخميني بعكس هذين المفهومين ليصبح محور السياسة الخارجية الإيرانية يقوم على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقاً لهذه النظرية الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلاميةعلى حماية دار السلام وانما يشتمل أيضاً على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة، وركزت على ثلاثة مفاهيم اساسية تمثلت في الحكومة الإسلامية، فكرة الإمامة الدينية، فكرة الحياد

(شينين، ٢٠١٤:ص ص ٦٢-٦٥) .

ويتأسس على ما سبق فكرة سيطرة العامل الطائفي وأدلجة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المنطقة من خلال نظرية ولاية الفقيه وحماية المستضعفين في الارض، حيث نصبت إيران نفسها القيم على الفكر الشيعي في المنطقة ومحاولة تصدير الثورة الى الدول التي تتواجد فيها مجموعات شيعية سواء كانت اقليات كما في حالة سوريا أو في حالة ان المكون الشيعي يشكل جزء بشريا كبيراً كما في حالات البحرين، العراق واليمن ولبنان. لتنقل بذلك طهران مستويات صراعها في المنطقة بهدف ظاهر مفاده حماية المستضعفين في الارض من الشيعة والسنة، ودللت على ذلك بدعمها لحركتي (حماس والجهاد الإسلامي) الا ان هذا الغطاء لم يمنع من ظهور الصورة الحقيقية لإيران الراغبة في بسط نفوذها وهيمنتها على النسق الاقليمي وتحقيق مصالحها بكافة اشكالها من خلال تغليفها بقالب طائفي يسعى للانتصار للشيعة الذين لحقهم الاضطهاد من قبل المسلمين السنة لعقود من الزمن. ولقد جاء الموقف السعودي والخليجي بأخذ البعد نفسة متمثلاً بالصراع الشيعي السني، وبرزت اتجاهاته من خلال مواقف السعودية من الازمات (البحرينية، السورية واليمنية) ولقد حاولت إيران استخدام قضية الحج لنشر افكارها الثورية وذلك لهدف احراج السعودية باستغلال موسم الحج، كما ادى الدعم السعودي الخليجي للعراق في فترة الحرب بين العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨، الى تعاظم اسباب التوتر الطائفي بين البلدين، حيث ادى هذا الاصطفاف الطائفي مع العراق - السني في ذلك الوقت - مدعاتا لتثبيت مبادئ الصراع الطائفي في المنطقة، واستمر هذا التنافس الطائفي الذي يمكننا ان نشبه الى حد بعيد بحرب باردة بين السعودية وإيران، حيث اخذت السعودية موقف الند من السياسة الخارجية الإيرانية باعتبارها أيضاً زعيمة العالم الإسلامي السني، ولقد وصل التصعيد الطائفي بين السعودية وإيران الى قمته عند قيام السلطات السعودية بإعدام الداعية الشيعي (نمر النمر) في ٢/ ١/ ٢٠١٦، حيث جيشت إيران صفوف جماهير الحرس الثوري والذين هاجموا مقر السفارة السعودية في طهران، الامر الذي ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية السعودية بين البلدين وتبعتها في هذه الخطوة البحرين والكويت وقامت المملكة الأردنية الهاشمية على أثر هذه الحادثة بتخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في إيران (اعنيبة، ٢٠١٧:ص ص ١٠٢-١٠٤) .

استغلت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المدخل الطائفي لبعث فكرة تقسيم المنطقة عبر نظرية الفوضى الخلاقة واثارة الطائفية بوصفها مدخلاً لتقسيم منطقة القلب للشرق الأوسط الكبير واعادة تأسيس دوله على هذا الاساس وعلى وفق ما طالبت به الصهيونية العالمية وبات العراق يشكل اللبنة الأولى في مشروع بلقنة المنطقة، ان ما يمكن ان نخلص اليه هو ان ما تعرضت له بعض الدول الرئيسية في المنطقة، بخاصة العراق ثم سوريا فاليمن، وقد كشف عن طائفية دينية واضحة لم تكن لتستقر في داخل هذه البلدان فقط وانما لتنطلق اقليمياً لتؤكد ما ذهب اليه الملك عبد الله الثاني (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) حول الهلال الشيعي، ليكشف لنا عمقاً لصراع اقليمي طائفي قد بدا ينموا تدريجياً ولا يمكن التكهن بنتائجه (الهتاش، ٢٠١٥: ص١٠٣).

يستعرض الدكتور عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب في كتابة «واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والارهاب» بانه وبعد الحرب الانجلو-امريكية في العراق وتسريح الجيش الوطني العراقي في عهد بريمر كانت هذه الخطوة بمثابة تسليم العراق لإيران وادت الى قلب توازنات القوى الاقليمية بين السنة والشيعة بإشعال فتيل الفتنه والحرب في أوقات لاحقه وفي خضم هذه الانقلابات للقوى الاقليمية فتحت شهية تركيا بمراجعاتها المعروفة لشراء النفط والغاز من كردستان العراق واغراء البرزاني بكردستان موسعة لتحمي تركيا نفسها من المد الشيعي القادم من العراق ومكنت الولايات المتحدة المالكي من الصعود الى السلطة الذي ورغم خسارته بانتخابات ٢٠١٠ بتسعة وثمانين مقعد مقابل واحد وتسعين لعلاوي ولكن بدعم من إيران وامريكا تسلم مقاليد السلطة واصبح ينفذ أوامر قاسم سليماني الرئيس الفعلي للعراق دون اي تردد، ونفذ المالكي في ولايته الثانية سياسة اقصائية عمدت الى قصقصة اجنحة زعماء السنة المدعومين من السعودية من اجل بسط هيمنه كاملة لإيران وبحلول العام ٢٠٠٩ اسس المالكي وحدة خاصة للجيش تعمل مباشرة بأمرة مكتبه العسكري وبعد أربعة ايام فقط من خروج القوات الأمريكية من العراق صدرت أوامر باعتقال نائب الرئيس (طارق الهاشمي) ابرز زعيم سني مدعوم من السعودية وحكم عليه بالإعدام غيابياً بعد نجاحة بالهرب الى تركيا (محبوب، ٢٠١٥:ص ص٣٨-٤٥).

أدى التحدي الكبير الذي واجهته امريكا في العراق وافغانستان وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية، وغياب اي دور عربي فاعل الى استغلال الفاعلين الجيوستراتيجيين الاقليميين الفراغ الحاصل كفرصه لبلورة النفوذ، يصح ذلك في حالة إيران على وجه الخصوص حيث اصبحت ابرز الفاعلين في الساحة العراقية وذلك بالاستفادة من وشائج فرعية (طائفية) ربطت تحالفاتها مع القيادات العراقية الجديدة لتعزيز مصالحها القومية ليس في الخليج العربي فحسب، بل وفي المشرق العربي أيضاً لا سيما بعد انتصار حليفها حزب الله اللبناني على اسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦، وقد اسس بعد هذا الانتصار محور اصطلح على تسميته «محور المقاومة» بحيث يسير هذا المحور في اتجاه عكسي مع المخططات الأمريكية والاسرائيلية، ونتيجة لذلك نشأ جسر استراتيجي معبئ طائفياً، يبدأ من افغانستان فإيران ويمر عبر العراق ليصل الى الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط في كل من سوريا ولبنان، وينعطف الى اليمن خاصرة السعودية الجنوبية الغربية والدولة المتحكمة بمضيق باب المندب، وشيدت إيران هذا الجسر باعتبارها اكفئ الفاعلين الاقليميين من ناحية القوة العسكرية والمقدرات القومية وقوى الشحن الطائفي (تحليل سياسات، ٢٠١٢:ص ٤).

لقد بذل الإيرانيون جهداً كبيراً في تشكيل الكتلة الشيعية في العراق لتتماشى مع التزام طهران بتعزيز القوة السياسية الشيعية في العراق لأول مره في تاريخ البلاد، وتتفرع الكتلة الشيعية العراقية الى ثلاثة قوى سياسية هي: المجلس الاعلى للعراقيين المسلمين وحزب الدعوة والكتلة الصدرية، بالإضافة الى مجموعات شيعية اصغر في جنوب العراق كحزب الفضيلة، تدلل هذه التحركات الإيرانية وتأثيرها في الترتيبات السياسية على الساحة العراقية منذ سقوط صدام حسين على النفوذ الإيراني في العراق والقدرة التاثيرية البالغة على مستويات صنع القرار في بغداد، حيث استطاعت إيران ان تلعب دور المهيمن الاقليمي في الساحة السياسية العراقية حتى في ظل الوجود الأمريكي، ولا يتصور ان يتراجع هذا الدور المتعاظم بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في ٢٠١١ بل اثبتت الدلائل على ان العراق قد اصبح منطقة نفوذ إيرانية بامتياز(شنين،٢٠١٤:ص ص١٤٣-١٤٧).

ثالثاً: انعكاسات الصراع السني الشيعي على اليمن.

يذكر لنا مجموعة من الباحثين اليمنين في ورقه بحثية بعنوان «ادوار الفاعلين الاقليمين في اليمن وفرص صناعة السلام « والتي يصدره مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية بالشراكة مع مؤسسة «فريد ريش ايبرت» بان الصراع الدائر في اليمن في مستويه الخارجي والداخلي قد احدث شروخا اجتماعية في ارجاء البلد وتركت اليمن تنقسم على اسس طائفية وجغرافية، حيث ادى الاقتتال في الجنوب الى تعميق التوترات المتزايدة منذ فترة بين شمال البلاد وجنوبها – المستقل سابقاً– وضد الامر الذي يضعف من امكانية استمرار وحدة اليمن. والى حد كبير ومتسأو،فان اقلمة الصراع ادت بوادرها الى تغذية النزعة الطائفية المتصاعدة وغير المستويه في اليمن،والتي جعلت الرؤية الى الحوثيين واليمنين المؤيدين لهم كأدوات صفويه وابتداعية لقوى اجنبيه في نظرهم،مقابل اعتبار الحوثين لخصومهم تكفيرين ودواعشولقد ترسخت هذه العوامل من خلال نمو تنظيم القاعدة في اليمن وبنبرة طائفية حادة،فان القاعدة نصبت نفسها كحاكم لأهل السنة في اليمن ووسعت دعمها ليصل الى السيطرة الفعلية عن الميناء الشرقي في المكلا،في فترة منذ فترات النزاع الدائر(مجموعة مؤلفين،٢٠١٥:ص ص ٤–٥) .

الى جانب ذلك نذكررد نائب رئيس الجمهورية اليمنية على سؤال عن اخطر نتائج الانقلاب والسيطرة على الدولة من قبل الحوثين،في حوار اجرته معه (مجلة اراء حول الخليج)،حيث اجاب بان هنالك محاولة من جانب الحوثين لخلق مجال تبعية ثقافية واعلامية هدفها طمس الهوية اليمنية واستبدالها بهوية دخيلة،وفي هذا المجال أوضح نائب رئيس الجمهورية اليمنية بان الحوثين وفي مجال انغماسهم في المشروع الإيراني في المنطقة فقد عمدوا الى انشاء اربع جامعات خاصة بهم وعشرات المدارس والمراكز وطبعوا الالوف من الكتيبات والملايين من المطويات والملازم التي تخدم الفكر الطائفي، وعدلوا في مناهج الدراسة بما يتماشى مع افكارهم الطائفية وافتتحوا اقسام لتعليم اللغة الفارسية، كما ان هناك (٥) فضائيات و(١٠) اذاعات تروج لهذا النهج الطائفي في اليمن (بن صقر، ٢٠١٧: ص ١٧) .

وفي معرض مناقشته لرصد اصداء التصريحات الطائفية الإيرانية يقول الدكتور محمد حسين القاضي في كتابه « الدور الإيراني في اليمن» ان تصريح النائب في البرلمان الإيراني» علي رضا زكاني «في ١٠ سبتمبر ٢٠١٤، والذي نصه» الثورة الإسلامية وجدت صداها في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي اصبحت العاصمة العربية الرابعة التي تنضم الى الثورة الإسلامية في إيران، اضافة الى ثلاثة عواصم عربية اخرى، هي بغداد ودمشق وبيروت. اما تصريح مستشار المرشد الاعلى للثورة الإيرانية « علي اكبر ولايتي » والذي صدر عنه خلال لقائه في طهران مع مجموعة من علماء الزيدية اليمنيين، في اكتوبر ٢٠١٤، « جمهورية إيران الإسلامية تدعم النضال المشروع لجماعة (انصار الله) في اليمن، وتعده جزءاً من التحركات المرتبطة بالصحوة الإسلامية الناجحة. ومن ابرز التصريحات ذات البعد الطائفي والتي تصور مشهد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، هو تصريح المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني «علي سعيدي» والذي قال فيه بان «النفوذ الروحي للثورة الإسلامية الإيرانية اصبح يمتد من البحر الابيض المتوسط الى مضيق باب المندب» (القاضي، ٢٠١٨: ص ص ٤٢).

وانتجت هذه الاستقطابات الطائفية داخل اليمن، رفضا اقليمياً ودولياً واسعا، ففي ١٥ مارس ٢٠١٥، اتهم الرئيس التركي «رجب طيب اردوغان» إيران بـ « محاولة الهيمنة على المنطقة»، مضيفا ان إيران « لديها اجندة طائفية» وبانها قد اسهمت في تحويل الصراع اليمني الى صراع طائفي، وعاد اردوغان مرة اخرى في ابريل ٢٠١٧ ليعيد اتهامه لإيران بقولة ان إيران تقدم على انتهاج سياسية انتشار وتوسع فارسية «وبان» لديها حسابات خاصة تتعلق بسوريا والعراق واليمن ولبنان، وتسعى للتغلغل فيهذه المنطقة من اجل تشكيل قوة فارسية في المنطقة (القاطي، ٢٠١٨: ص ٦٨) .

وفي معرض تفسيره لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الازمة اليمنية يقول الدكتور الشرعبي في بحث له بعنوان « الدور الدولي تجاه اليمن « بان سياسة خفض الانخراط الاقليمي التي انتهجها الرئيس الأمريكي (أوباما) في المنطقة قد ارتبطت بالحالة اليمنية، بإعلاء قيمة المتغير الديني / المذهبي في مراكز الفكر الأمريكية، عند اقترابها من المنطقة، وهو ما وجد تعبيرا له في اليمن، من خلال قيام واشنطن بتوظيف التناقضات المذهبية بين حركة الحوثي الشيعية والتنظيمات السنية اليمنية من جهة

اخرى، في صراعات عدة جسدتها حروب دماج وعمران وصنعاء ورداع، وذلك بهدف تأسيس قدر من توازن الضعف المذهبي / الطائفي، الذي يغذي صراعات ممتدة، تعفي واشنطن من كفلة المواجهة مع تلك الاطراف غير ان هذه المواقف الأمريكية قد اخذت بالتحول في ضوء عدة عوامل اهمها (الشرعبي، ٢٠١٥ «ص ص ٨١-٨٢):

١- انتهاء مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من الحوثيين بعد تمكنهم من هزيمة اطراف الصراع المذهبي المناوئين لهم .

٢- عدم تمكين الحوثيين باعتبارهم امتداد للنفوذ الإيراني من السيطرة على مضيق باب المندب وتهديد الملاحة الدولية .

٣- الضغوط التي مارستها المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير موقفها من الحوثيين.

٤- الانتقادات الداخلية التي واجهتها الادارة الأمريكية بسبب موقفها من الحوثيين.

ويذكر الباحث فرج مفتاح مفرج اعنيبة رسالته لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها « تهديدات الأمن القومي العربي (٢٠٠٣-٢٠١٦)، بانه ونتيجة لقيام الحوثيين بالسيطرة على المدن اليمنية الواحدة تلو الاخرى ولدى وصول هذه المليشيات الى عدن وتحديداً بالقرب من قاعدة « العند» الجوية المؤدية الى ميناء (المخا) القريب من مضيق باب المندب، هذه التحركات التي عدتها دول الخليج العربي بمثابة احتلال إيران لليمن، عبر مجموعات الحوثي الموالية لها، واصدرت دول الخليج (السعودية والامارات والبحرين والكويت وقطر) بيانا مشتركا في ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥، جاء فيه ان اضرار تلك الدول قد جاء « لردع العدوان الحوثي واستجابة لطلب الرئيس هادي، واصدر الملك سلمان توجيهات بإطلاق عملية « عاصفة الحزم» في ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥، وبدأت عمليات القصف الجوي بمشاركة دول الخليج العربية - ما عدا عمان - واعلنت امريكا عن دعمها اللوجستي والاستخباراتية لهذه العملية، والتي ما زالت فصولها مستمرة حتى الان (اعنيبة، ٢٠١٧ ص ١٠٤) .

ويؤكد الكتاب على الرغم من جميع ما تم ذكرة سابقاً من محاولة السعودية وإيران اضفاء لبوس طائفي على تحركاتهم في اليمن، الا ان الحقيقة الواضحة هي ان هذه التدخلات من كلا الجانبين، تخضع لمقاييس الجيوسياسية، وتقليل المخاطر على

الامدادات الطاقية، واحتدام المنافسة بين الطرفين على السيطرة والنفوذ، على الارض اليمنية ومحيطها المائي، بما تحويه من اهمية في البحر الأحمر، وان الادعاءات الطائفية من قبل الطرفان انها تأتي في سياق ادامة عمليات الانشقاق والاستقطاب الطائفي في الداخل اليمني، لإحكام حلقات النفوذ والسيطرة على كامل الاراضي اليمنية، بيد ان الواضح ان مجريات الصراع الداخلي في الدولة، يحمل في طياته انشقاقا اجتماعيا صارخاً بين مكونات الشعب اليمني (السني، الشيعي)،وانحياز كل طرف الى دائرته الصراعية الاقليمية التي يمثلها في هذه الحالة (إيران والسعودية) .

وخلاصة القول فان الصراع في اليمن ببعده الداخلي هو صراع طائفي بامتياز، اما في بعده الاقليمي فهو صراع نفوذ واستحواذ تغلفه تلك الاطراف المتصارعة بلبوس طائفي، يدفع الداخل اليمني فاتورته دما واشلاء ومجاعة وامراض وفقر.

غير ان مؤشرات تداعيات مقتل الصحفي السعودي «جمال خاشقجي» في ٢/ ١٠/ ٢٠١٨، في القنصلية السعودية في تركيا، ربما يقود المجتمع الدولي الى وقف هذا النزيف المتدفق دما واشلاء، من خلال الضغط على النظام السعودي، لوقف هذا التدخل في اليمن، لا سيما بعد ان هدد اعضاء في مجلس النواب الأمريكي باستصدار قانون يوقف الدعم الأمريكي للسعودية في حربها على اليمن في مطلع العام ٢٠١٩، خصوصاً بعد ان جاءت نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي بأغلبيه ديمقراطية في مجلس النواب الأمريكي.

رابعاً: انعكاسات الخلاف السني الشيعي على سوريا.

تعرضت الدولة السورية الى ازمة سيادية كبرى قضت على هيئة الدولة، وادت الى تشتيت مراكز القوى الداخلية للفرقاء السوريين، ومنذ العام ٢٠١١ تاريخ بدأ الاحتجاجات السورية، والتي تدحرجت ككرة ثلج لتراكم فوق مشهد الفراغ الداخلي استقطابا للحلفاء والداعمين الدوليين متمثلاً بالتوازن بين القوتين الأمريكية والروسية، الوكيلتين عن قوات المعارضة السورية والجيش العربي السوري، وليس انتهاء بالتوازنات الاقليمية بين القوتين الاقليميتين (إيران وتركيا)،الوكيلتين عن الطوائف السنية والشيعية، مع الاخذ بعين الاعتبار بقية اللاعبين الاقليمين المتمثلين

بدول الجوار، والتي اصبحت تلعب أدوار تداخلية بين الحين والاخر، مثل مصر واسرائيل والسعودية ودول الخليج، والفواعل ما تحت الدول مثل الاكراد وحزب الله اللبناني، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، (حشود، ٢٠١٧ :ص٦٦) .

وتذكر الباحثة ميسون جحا في ترجمة نشرت على موقع (٢٤ للدراسات الاعلامية)،عن مجلة « فورين افيرز» الأمريكية ان نسبة الطوائف في تشكيلة الشعب السوري الداعمة للنظام والاخرى المؤيدة للمعارضة، فالأقلية العلوية الحاكمة تمثل (١٢٪) من مجموع السكان وتدعم نظام الرئيس بشار الاسد، وكذلك مسيحيو البلاد والبالغ نسبتهم (١٠٪) من السكان، ومعظم الدروز في سوريا والذين يمثلون (٣٪) يدعمون نظام بشار الاسد، فيما تستند المعارضة السورية على حاضنة سنية تشكل (٦٥٪) من مجموع السكان، اما الاكراد والذين تبلغ نسبتهم من عدد السكان (١٠٪) فهم اقل اهتماماًبمن يحكم سوريا، وذلك لسعيهم لتامين حصولهم على امتياز حكم ذاتي (جحا، ٢٠١٦) .

وتعود جذور الحلم الإيراني بنشر التشيع في سوريا الى زيارة موسى الصدر في العام ١٩٧٤، التي جمعته بـ «شيوخ» الطائفة العلوية في اللاذقية، وسبقه الى ذلك اية الله السيرازي الذي اصدر فتواه الشهيرة بان اهل تلك المنطقة ينتمون الى الشيعة الاثني عشرية، واطلق الرئيس السوري «حافظ الاسد» يد شقيقه جميل الاسد بنشر التشيع في الساحل السوري من خلال البعثات التعليمية وبناء الحسينيات وتأسيس الجمعيات كجمعية « المرتضى»، وتعمل إيران اليوم على استغلال الفراغ الناشئ عن ضعف النظام في الساحات السياسية والعسكرية والثقافية لصالح إيران، حيث بات من المألوف رؤية الحسينيات والمواكب الشيعية العزائية والاغاني الجنائزية الشيعية في الثقافة العلوية، إضافة الى الدور الكبير الذي يمارسه حزب الله اللبناني على الساحة السورية الداخلية حيث اصبح يمثل لاعباً اساسياً في الازمة السورية من خلال التواجد العسكري المباشر على الاراضي السورية، ودوره الواضح في محاولة التأثير في الوضع الديموغرافي للسكان وتوطين مجموعات من شيعة لبنان والعراق في المناطق السنية في محيط العاصمة السورية دمشق، ويتضح ذلك من خلال استمرار استيلاء مقاتلي حزب الله اللبناني على منطقة القصير في ريف حمص وسيطرتهم على بلدات القلمون الغربي،

ودورهم في اتفاق الزبداني ومضايا (السنة في ريف دمشق) - كفرايا والفوعة (الشيعة في ريف ادلب)،والذي يقضي بتبادل سكان هذه المناطق (الحوراني، ٢٠١٧).

ويوضح الدكتور طلعت خيري في بحث بعنوان « أورشليم حلم دولة فارس واسرائيل»، بان الحرس الثوري الإيراني يجند مئات المقاتلين من الشيعة الافغان للقتال الى جانب قوات الاسد في سوريا وتستقطب المجموعات الشيعية الخارجية من خلال وعود بالحصول على الاقامة في إيران وبدفع رواتب شهرية تبلغ قيمتها (٥٠٠) دولار للفرد الواحد، ويذكر ان مجموع هؤلاء المجندين من افغانستان هم من الشيعة الهزاره، الذين يتكلمون الفارسية، ويمثلون ما مجموعة (٢٠٪) من الشعب الافغاني وعددهم يقارب الـ(٣٠) مليون نسمة. الى جانب ذلك يذكر الباحث انه وفي تموز/ يونيو ٢٠١٤، تطوع (٣٠) الف من شيعة الهند للقتال المسلح في العراق وسوريا بحجة حماية المراقد الشيعية من الهجمات، الى جانب ذلك يذكر بان الحرس الثوري الإيراني قد شكل لواء الزينين والذي يضم شيعة باكستان للقتال في سوريا، والمعروفون شعبيا باسم « حزب الله الباكستاني». ويضيف الباحث نقلاً عن «سوزان خدري» المتخصصة بالشأن الإيراني قولها « ان الطموحات التاريخية لدى الإيرانيين في الشرق الأوسط وخاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والتدخلات الإيرانية المباشرة في هذه الدول انما جاءت من اجل بسط الهيمنة التامة على المضايق الإستراتيجية ومن اجل ذلك يجب على إيران أولاً ان تبسط سيطرتها على تلك الدول» (خيري، ٢٠١٧) .

واتى الموقف السعودي والخليجي من جانبه بأخذ البعد نفسة ممثلاً بصراع (شيعي - سني)،وهو ما بدا واضحا في محاولة السعودية والدول الخليجية عزل واضعاف النظام السوري في مؤتمرات القمة العربية وتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، ولقد ايقنت السعودية ومن ورائها دول الخليج بان عدم دعم المعارضة السورية، سيحول سوريا الى عراق جديد، ومرتعا للنفوذ الإيراني، لذلك فهي تحاول قطع الطريق امام إيران من اتمام استدارة الهلال الشيعي في سوريا وعدم ايصاله الى لبنان، لان ذلك يشكل تهديداً على دول الخليج بسبب وجود مجموعات شيعية فيها، وان السماح لإيران بحرية العمل ومد النفوذ في سوريا انما يعني وصول الهلال الى السعودية ودول الخليج وتحوله الى قمر باستدارته يبدأ بإيران وينتهي بإيران (الهتاش، ٢٠١٥: ص١١٣) .

ختاما يمكننا القول بان التوجهات الجيوسياسية الإيرانية والتي ترمي الى الابقاء على دوائر الاتصال الجيوسياسية الممتدة من إيران ولغاية الشواطئ السورية المطلة على البحر البيض المتوسط، ومع تهديد هذا الاتصال الجغرافي خصوصاً في حالة دولة مثل سوريا يشكل فيها المسلمون السنة (٦٥٪) من مجموع السكان، فان الاجدى بالنسبة لنظام طهران اطلاق صراع طائفي (سني - شيعي) تستنهض فيه همم ابناء الطوائف الشيعية الى التوجه للجهاد في سوريا، مع محاولة الضغط على النظام الحليف في سوريا، اذا ما خرج منتصرا من هذه الازمة الى توطين هؤلاء المقاتلين الشيعة في سوريا، علما بان مثل هذه العمليات قد بدأت بالفعل في عمليات التهجير والاحلال في المناطق القريبة من دمشق واللاذقية والمناطق الحدودية مع لبنان، وصولاً الى ايجاد مناطق ذات طابع شيعي بالكامل، وهو الامر الذي يؤسس للفكرة التي تم طرحها عن احداث تغيير ديموغرافي في البنية السكانية السورية، تهدف الى الموازنة بين اعداد المواطنين السوريين الشيعة والسنة.

التنظيمات الارهابية .

أولاً: النشأة والهداف .

نشاء تنظيم القاعدة في بداياته كتنظيم ارتبط بالغزو السوفييتي لأفغانستان، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة لأنها كانت موجهة لقتال واستنزاف الاتحاد السوفييتي سابقاً، ووفرت للقاعدة التدريبات العسكرية والدعم المالي والاسلحة، الا ان المفارقة انه لم تمضي سنوات معدودة على انهيار الاتحاد السوفييتي، حتى اصبحت مكافحة الارهاب وهزيمته هو الهدف الأول للولايات المتحدة الأمريكية، التي صنعته منذ البداية، ووفرت له مناخ النمو والتوحش الى هذه الدرجة. الى غير ذلك، شكل الغزو الأمريكي للعراق منعطفا اخر في طريق شدة جذب التنظيمات المتطرفة لعناصرها الارهابية، فغاية ما تصبوا اليه هذه التنظيمات الارهابية هو تصدير نفسها بصفة المدافع عن الاسلام ضد الحروب الغربية عليه، ولقد وفر الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وما تلا هذا التاريخ من احداث في المنطقة بيئة التضخم والتوسع الخصبة، حيث تمكن تنظيم القاعدة من تأسيس فرع له في العراق بقيادة « ابو مصعب الزرقاوي»، الذي

قتل في غارة امريكية في العام ٢٠٠٦، وما ان اندلعت الازمة السورية، حتى بادر تنظيم القاعدة لتمدد الى داخل الاراضي السورية، وتكوين ما بات يعرف لاحقاً «بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام « (داعش) والذي استطاع ان يسيطر على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية والسورية (عبد الفتاح، ٢٠١٨) .

ويوضح الدكتور عبد الفتاح عبد الرحيم محبوب في كتابة «واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والارهاب» انه ونتيجة لاحتلال العراق وتسليمه فيما بعد الى إيران، واحتدام القتال في الازمة السورية، التقى مسرحين لنشأة الارهاب كان الأول في العراق، وبعد الثورة في سورية انضمت الاخيرة الى العراق كساحة جديدة متصلة لنمو بذور الارهاب والتطرف فيها، واصبحت هذه المنطقة الواسعة والتي نشأ فيها نوع من الفراغ الإستراتيجي البوابة التي عبرت منها التنظيمات الارهابية الى منطقة المشرق العربي (داعش والنصرة ...) وغيرها من الجماعات المتطرفة والمتشددة، خصوصاً مع استمرارية الصراع دون حل، نتيجة رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعم الجماعات المعتدلة لتبقي المنطقة في حالة قتال متواصل، وهو ما يعني ان الغرب يعمد الى اطالة فترات الصراع والاقتتال ونمو التنظيمات الارهابية داخل المنطقة، لخلق حالة من الفوضى تهدف الى حماية الغرب من الارهاب من خلال محاصرته ونقلة الى منطقة الشرق الأوسط وحماية أمن اسرائيل، خصوصاً بعد زوال تأثير الجيش العراقي والسوري، وتراجع قوة حزب الله اللبناني نتيجة استنزافه في القتال الطائفي الذي يخوضه الى جانب النظام السوري، والقتال بين المعتدلين والمتشددين في جبهات القتال المتعددة (محبوب، ٢٠١٥: ص ص ١١٩-١٢٠) .

وعلى الرغم من ان القول بان تنظيم داعش الارهابي قد خرج من رحم تنظيم القاعدة، والقول بان الاخير هو بمثابة الام التي ولدت تنظيم داعش، الا اننا نلمس وجود مفارقات وتباينات في الافكار وحتى في المعتقدات الدينية اسست الى وجود تمايز بين هذين التنظيمين. ويتضح هذا التمايز من خلال ايمان تنظيم القاعدة بأهمية التحرك في صورة تنظيمات شبكية ليس بينها رابط عضوي حتى لا يتم ضربها بسهولة، وتأجيل اعلان الدولة الإسلامية لأجل بعيد وقت امتلاك الادوات الكافية لهذا التنزيل السياسي الغائي الضخم. فيما بكرت داعش بإعلان الدولة معتبرتا اياها وسيلة للتمدد والسيطرة

وجذب الانصار والاتباع. وبينما اتبعت القاعدة مبدأ الحياد مع القطاعات الشعبية التي لا تدين بأفكارها في المنطقة التي تسيطر عليها قامت داعش، بإعلان سيطرتها السياسية والفكرية على كل الاراضي التابعة لها والزام كل من وقع تحت سيطرتها بخطها الفكري الذي طبقت نصوصه في صورة قوانين وأوامر رسمية، والظاهر اننا امام « تنظيم عقائدي وسياسي» يمثل اقصى مجالات التوحش والسادية والغلو الديني والعنف العسكري، الى درجة بدا معها تنظيم القاعدة معتدلا وقابلا للحوار، بل وسلطت المفارقة الى درجة ان غدا خطاب القيادات الشرعية التاريخية لتنظيم القاعدة لا يفتأ يحذر من الغلو والتكفير وفكر الخوارج الذي يرونه في ابشع صورة في سلوك تنظيم داعش(وحدة الدراسات والابحاث، ٢٠١٥: ص ص١٧-١٨).

كما ان تنظيم الدولة لم يصدر تنظيرا شرعياً تأسيسياً موسعاً لمواقفه من العقيدة والسياسة، يمكن الاعتماد عليه ودراسته، كما لا ينتسب لهذا التنظيم اي من الشخصيات المعروفة والمؤثرة في الوسط الجهادي من امثال (ابو محمد المقدسي، وابو قتادة الفلسطيني، وابو بصير الطرطوسي، وسليمان العلأونة وهاني السباعي، فضلاً عن زعيم تنظيم القاعدة ايمن الظواهري)،وفي المقابل تصدر السلم القيادي لهذا التنظيم شخصيات عسكرية، معظمهم كانوا ضباطا في الجيش العراقي من امثال (حجي بكر، ابو مسلم التركماني، ابو عبد الرحمن البيلأوي، وابو احمد العلواني، وابو مهند السويداوي، ومحمد النمري الجبوري). وان وجود مثل هذه الاسماء على رأس تنظيم الدولة الإسلامية، من دون اي مخزون شرعي، أو ثقافة جهادية، أو تطور منطقي في تراتبية التنظيم والولاء، تبرر قيادتهم تنظيماً يقع في اقصى يمين السلفية الجهادية، امر يثير اسئلة مشروعة عن الدوافع المحركة لهذه القيادات، وطبيعة التنظيم وظروف تكوينه، وعن مدى وجود» بيئة نظرية صلبة « لدى هذه القيادات تمثل محركا رئيسياً للقيام بهذا «المشروع الجهادي» (وحدة الدراسات والابحاث، ٢٠١٥: ص ١٩) .

ويرى الكتاب بانه قد مثلت ورقة الارهاب ودعم التنظيمات الارهابية في المنطقة، كلائحة اتهام معدة مسبقاً، يسوقها كل طرف في مواجهة خصومه الاخرين، ففي حين تتهم الولايات المتحدة الأمريكية « إيران» بانها اكبر راعي للإرهاب في العالم، من خلال تبنيها لأكثر من منظمة ارهابية وتوجيهها الدعم المباشر لها، ترد إيران بان

الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الوحيد والكبير للإرهاب، وان ممارساتها في العالم ودعمها لإسرائيل يمثل اكبر أوجه الدعم للإرهاب، كما ان امريكا لا تتوانى في توجيه هذه اللائحة حتى لحلفائها كالسعودية مثلاً، كلما ارادت ان تبتزها سواء بمواقف سياسية أو دعم اقتصادي، كما انها اصبحت اداة من ادوات فرض العقوبات الاقتصادية أو العسكرية على الدول، بل انها اضحت في الوقت الراهن مصدر تهديد حتى للدول التي كانت تعد سابقاً من الدول الكبرى، فنرى ان الولايات المتحدة الأمريكية تتهم روسيا بانها راعية للإرهاب الدولي، وكان رعاية الارهاب الدولي قد اصبحت هي الرديف اللغوي لما كان يعرف سابقاً « بمعاداة السامية».

ثانياً: الارهاب البحري .

ان الارهاب البحري اصبح يتحرك حالياً لتحقيق هدفين رئيسيين، أولاً السيطرة البحرية على مداخل البحر الأحمر والمخرج الرئيسي للبحر الابيض المتوسط، من خلال تركيز الهجمات على مناطق «باب المندب وهرمز وتيران فضلاً عن قناة السويس» والهدف الثاني هو توسيع السيطرة وتأكيد الهيمنة على المنطقة لتهديد جنوب أوروبا من خلال نقل الهجمات الى مناطق اخرى عبر البحر الأحمر ومنطقة القرن الافريقي شرقاً وغرباً (غنيم، ٢٠١٤) .

ويضيف الاستاذ محمد عبدالله يونس في مقال له بعنوان « تداعيات تصاعد الارهاب البحري في منطقة الشرق الأوسط» بان وتيرة انشطة الارهاب البحري تصاعدت في الآونة الاخيرة على المستويين الاقليمي والعالمي، وينقل الكاتب عن تقرير « خريطة المخاطر العالمية ٢٠١٥» بان التراجع النسبي لأنشطة القرصنة عالمياً جاء مصحوبا بصعود ملحوظ لعمليات الارهاب البحري، وان هنالك عدة انماط تدلل على اتخاذ هذه الموجه المنحنى التصاعدي من خلال ما يلي(يونس، ٢٠١٦):

١- مهاجمة القوات البحرية: تمثل في هجوم أربعة قوارب تقل عناصر ارهابية على وحدات القوات البحرية المصرية قبالة سواحل مدينة دمياط في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤، مما اسفر عن فقدان (٨) افراد واصابة (٥) من عناصر القوات البحرية، قبل ان تتدخل وحدات من القوات البحرية والجوية لتقوم بتدمير القوارب

المهاجمة والقبض على العناصر الارهابية.

٢- السيطرة على الموانئ: وتمثل في سيطرة القوات الصومالية وقوات الاتحاد الافريقي في الصومال على مدينة « براوي» في اكتوبر ٢٠١٤، التي كانت تعتبر من أهم مناطق حركة الشباب المجاهدين والميناء الوحيد الذي تسيطر عليه الحركة.

٣- القرصنة البحرية: اتجهت جماعة شباب المجاهدين في الصومال للإفادة من نهج تنظيم « داعش الارهابي» في الاعتماد على التمويل الذاتي، خاصة عقب تضاؤل الموارد المالية لتنظيم القاعدة، ولقد كشف تقرير لصحيفة « نيويورك تايمز» الى ان حركة شباب المجاهدين نجحت في تعزيز استقلالها المالي عن القاعدة اعتماداً على عمليات الاختطاف والقرصنة وتصدير الفحم، حيث اصبحت مواردها المالية الذاتية تقارب (١٠٠) مليون دولار سنوياً.

٤- استهداف الممرات الملاحية: اضحت التنظيمات الارهابية تمتلك منظومات تسلح غير تقليدية قادرة على تنفيذ عمليات ارهابية تعرقل حركة الملاحة البحرية عبر المضايق والممرات البحرية الإستراتيجية، حيث قامت قوات الجيش الثاني الميداني المصري في ٧ فبراير ٢٠١٥ بإحباط مخطط لمهاجمة حركة الملاحة البحرية عبر قناة السويس باستخدام صواريخ من نوع (جراد)،سبق هذا الحادث القبض على خلية ارهابية في ١٠ يناير ٢٠١٥، كانت تخطط لتنفيذ عمليات في محيط قناة السويس .

ونجد على صفحات موقع (orint.net) تقرير يرصد الإستراتيجية القادمة للإرهاب البحري لتنظيم القاعدة وخلال العدد الأول من مجلة «ريسر جنس / النهضة) الصادرة باللغة الانجليزية، وتحديداً في مقال في هذه المجلة تحت عنوان» استهداف نقطة ضعف الاقتصادات الغربية « كتبها حمزة خالد وهو اسم مستعار لاحد قيادات التنظيم الارهابي، ويقول فيه ان السبيل امام القاعدة لإضعاف واشنطن هو تنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب تركز ؛ ليس على مهاجمة الوجود الأمريكي بالعالم المسلم فحسب، وانما تستهدف كذلك خطوط امدادات الطاقة العملاقة التي تغذي اقتصادها وتعاونها على الاحتفاظ بقوتها العسكرية. والواضح ان تنظيم القاعدة يحول أنظاره الان باتجاه نقاط الاختناق المرتبطة بشحنات النفط المتجه الى الولايات المتحدة عبر مضيق جبل طارق

وهرمز وباب المندب، الى جانب قناة السويس، ويذكر ان بعض هذه المضايق تبلغ درجة من الضيق تتيح استهدافها عبر هجمات باستخدام مدافع « ار بي جي» المحمولة كتفا. ويستشهد الكاتب خالد حمزة بحادثة ناقلة النفط الفرنسية « لومبرغ» ، ويذكر ان في العام ٢٠٠٢ هاجم المجاهدون هذه الناقلة خارج سواحل اليمن في مضيق باب المندب، واسفر الهجوم عن انهيار قصير الامد في حركة الشحن الدولي عبر المضيق، وارتفع قسط التامين لناقلات النفط العملاقة الواحدة التي تحمل مليوني برميل نفط الى ثلاثة اضعاف، من (١٥٠) الف دولار الى (٤٥٠) الف دولار للرحلة الواحدة، كما اضاف (١٥) سنت لبرميل البترول في تكلفة توصيل النفط (أورينت. نت، ٢٠١٤) .

ومن الجدير بالذكر ان تنظيم القاعدة في اليمن كان له نشاطا بحرياً قبل حادثة الناقلة النفطية الفرنسية « لومبرغ» ، ففي ١٢ اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠ تعرضت المدمرة الأمريكية « يو اس اس كول» لهجوم انتحاري من قبل تنظيم القاعدة في ساحل ميناء عدن، ما اسفر عن مقتل (١٧) فردا من طاقمها وجرح (٣٩) اخرين. وفي عام ٢٠١٧ اعادت البحرية الأمريكية هذه المدمرة، الى قبالة سواحل اليمن بعد ايام من استهداف الحوثيين لفرقاطه سعودية في البحر الأحمر، ويرجح خبراء الى ان عودة هذه المدمرة يحمل رسائل تحذيرية الى كل من تنظيم القاعدة وتحالف جماعة انصار الله الحوثيين وإيران، مقابل رسالة طمأنه للسعودية، هذه الدلالة الرمزية لعودة المدمرة المستهدفة في هجوم سابق قبالة الساحل اليمني سيجعل تنظيم القاعدة الذي ينشط في محافظة ابين جنوب اليمن الهدف الاقرب لها، والواضح ان مهمتها ستكون محصورة في التأكد من عدم اعاقة خطوط الملاحة البحرية في مضيق باب المندب (الكمالي، ٢٠١٧) .

يتضح لنا مما سبق ان الفكر الإستراتيجي لتنظيم القاعدة، قد اخذ يتجه نحو توسيع دائرة التهديد النوعي، ليشمل بالإضافة الى ضرب الوجود الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية،تهديد المصالح الحيوية الغربية في المنطقة والمتمثلة في اعاقة أو عرقلة خطوط نقل النفط في المضايق والقنوات العربية، لتقترب بذلك من الفهم الادراكي للجمهورية الإيرانية الإسلامية، التي تتخذ من هذه التهديدات وسائل ضغط وابتزاز للمواقف الغربية و الأمريكية، من خلال تهديد مصالها التجارية وخطوط امدادات النقل البحري، سواء التجاري أو الطاقوي لتنفيذ مخططاتها في الهيمنة والسيطرة على

منطقة المشرق العربي، وبذلك يمكن ان نقول بان هذا التحول في التفكير الإستراتيجي للمنظمات الارهابية يتجاوز في مدى خطورته تهديدات إيران ذلك الكيان الدولي الذي يرتبط بمعاهدات ومواثيق دولية، ويمتلك حسابات تهديد وجوده ككيان مستقل، اما بالنسبة للتنظيمات الارهابية، فهي لا تخضع لمثل هذه المحددات السلوكية الدولية ولا ترتدع عن مقاربة مثل هذه التهديدات، ولقد اثبتت التجارب انها تنفذ ما تهدد به كلما سنحت لها الفرصة لفعل ذلك دون الالتفات الى اي عواقب أو مالات.

ثالثاً: تقاطع المصالح الجيوسياسية مع (داعش)

اشرنا سابقاً في معرض حديثنا عن الصراعات الجيوسياسية وعند مناقشة فرعية الازمة السورية، بان الفضاءات الجيوسياسية الثلاثة المتمثلة بسوريا والعراق وإيران، تشكل لدى التقائها مع الدوائر الجيوسياسية الروسية والأوراسية رابطا مهماً لناحية التواصل في المجال الجغرافي الارضي، يتيح لروسيا ودول (كومنولث الدول المستقلة) حرية الوصول الى شواطئ البحر الابيض المتوسط (المياه الدافئة)،خصوصاً بعد احكام إيران قبضتها على العراق وتدخلها في سوريا هي وحليفتها روسيا، وبذلك تحقق لروسيا وإيران مد نفوذهما المباشر على هذا الشريط الارضي الموصل الى الشواطئ السورية الغربية المطلة على البحر الابيض المتوسط، واذا ما اضفنا الى هذه المعادلة عنصر الامدادات الطاقاوية عبر الانابيب فان صورة المشهد الكبير لهذه الاهمية الجيوسياسية سيتضح لنا بكل تجلياته، ويذكر هنا الاستاذ سقراط العلو في بحث له بعنوان « سوريا ضحية الجغرافيا: مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الازمة السورية»بان تلك الانابيب هي مربط الفرس للمصالح الجيوسياسية للدول الاقليمية وهي أيضاً التي ترسم ملامح أدوار تلك الدول في الازمة السورية وما تعقيد تلك الازمة الا نتيجة لتضارب تلك المصالح وتشابكها وتداخلها، فقد لا تكون سوريا منتجا كبيراً للنفط والغاز في الشرق الأوسط الا انها قادرة على تحديد شكل خريطة الطاقة الاقليمية في المستقبل استناداً الى ما ستؤول اليه الانتفاضة السورية، فموقع البلد الجغرافي يتيح منفذا الى المتوسط للدول التي ليس لها مخرج الى البحر، والتي تبحث عن اسواق لمنتجاتها من الهيدروكربون، كما انها تعتبر منفذا للدول التي تريد منفذا الى أوروبا من دون ان تضطر الى المرور عبر

تركيا(العلو، ٢٠١٦) .

ويقينا ان هذه الابعاد الجيوسياسية لم تكن غائبة عن مستوى الادراك الفعلي لدوائر صنع القرار الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول بشتى الطرق والوسائل تأخير عودة المارد الروسي الى مسرح الاحداث الدولية من جديد، اضافة الى محاولاتها لاحتواء ومنع النفوذ الإيراني في المنطقة.

استرعت الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام انتباه العالم في يونيو / حزيران ٢٠١٤، عندما استولت هذه المنظمة الارهابية على مدينة الموصل العراقية في الشمال، واعادت تسمية نفسها بالدولة الإسلامية، وتمدد نفوذ وحجم هذا التنظيم ليشغل مساحة فعلية يسيطر عليها التنظيم في كل من العراق وسوريا تمتد على رقعة جغرافية كبيرة على جانبي الحدود (العراقية والسورية) بما في ذلك المدن وحقول النفط الرئيسية.



الشكل رقم (١٢)

الانتشار الجغرافي لتنظيم داعش في سوريا والعراق

المصدر، تنظيم الدولة.. وحقيقة ما يجري في العراق، موقع الجزيرة. نت/ محطات في مسيرة تنظيم الدولة، تاريخ النشر، ١٠/ ٦/ ٢٠١٦

ونجد في التقرير الذي اعده «جيمس بلك وجيا كوموبيرسي بأولي» لصالح مؤسسة رند للأبحاث والدارسات بعنوان «مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الابيض المتوسط» حيث تحدث الكاتبان عن القوات والتحالفات التي تحارب على الارض السورية بغية محاربة الارهاب الداعشي فيها وترصد عدد الضربات الجوية لقوات المهام المشتركة والائتلاف الدولي على مواقع التنظيم الارهابي خلال السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، حيث بلغ مجموع الضربات العسكرية الجوية على العراق ما مجموعة (٩٥٠٨) ضربة جوية، وبلغ عدد الضربات الجوية على سوريا ما مجموعة (٤٩٠٨) ضربة جوية، وجميع هذه الضربات موجهه الى مواقع تنظيم الدولة الارهابي في العراق وسوريا، والتحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الارهاب، والذي تشكل في العام ٢٠١٥ من (٣٤) دولة اسلامية، واخيراً الاتحاد الروسي وائتلاف (٤+١) والذي يضم (روسيا وإيران وسوريا والعراق) اضافة الى حزب الله اللبناني، وجماعة انصار الله الحوثية اليمنية(بلاك وبأولي، ٢٠١٦: ص٨) .

الى جانب ذلك ينقل لنا الاستاذ حسن ابو هنية في مقال له بعنوان « مصائر اكراد سوريا» بانه ومنذ تشكيل التحالف الدولي في ١٤ ايلول / سبتمبر ٢٠١٤، للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في اطار تحولات الحرب على الارهاب، اصبح الاكراد الشريك الموثوق للتحالف الدولي، واسفرت تطور العلاقات الأمريكية الكردية في ١٢ تشرين الثاني / اكتوبر ٢٠١٥ عن تأسيس تشكيل جديد تحت اسم « قوات سوريا الديمقراطية» والذي يمثل الشريك الكردي في الحرب على الارهاب(ابو هنية، ٢٠١٨).

يبتغي الكتاب من خلال هذا السرد لكل هذه التقاطعات والاحداث الى تشكيل صورة واضحة تجلي الغموض عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعمدها اطالت عمر الازمة السورية والتلكؤ في سرعة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية الارهابي، فمع انطباق اضلاع المثلث الثلاثة المتمثلة في الادراك الأمريكي لمجريات التقاطعات الجيوسياسية (الإيرانية - الروسية)،وضلع المشهد الطاقوي، وضلع الارهاب الدولي، يتضح ان هناك ما يشبه عملية التقاطع في المصالح الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم الدولة الإسلامية، حيث شكل وجود هذا التنظيم بحجمة الجغرافي الممتد من العراق الى سوريا سدا انكسرت عليه حالة التواصل

الجغرافي بين روسيا وشواطئ البحر الابيض المتوسط، ومحاولة عرقلة أو تأخير الاعلان عن مشاريع اقتصادية طاقوية في مجال نقل النفط أو الغاز عن طريق الانابيب من روسيا وإيران وصولاً الى شواطئ البحر الابيض المتوسط، الى حين ايجاد تسوية بين القوى الكبرى الفاعلة على الارض السورية (امريكا وروسيا)، فوجود تنظيم الدولة الإسلامية وشريك الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الارهاب (الاكراد) في هذا الحيز الجغرافي يحول دون انجاز مثل هذه المشاريع التي لا يمكن اقامتها في اجواء الحرب والدمار. ولربما تكون أيضاً ومن خلال اعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن نيته سحب قواته من سوريا، مع بقاء تنظيم الدولة الإسلامية في حالة سبات، بعد اعلان العراق وامريكا انتصارهما الوهمي عليه، كمؤشر قوي للتوجه نحو ما يمكن تسميته (بيت الداء) لمعالجة قضية الوجود الإيراني اصلاً، وهو ما نلمسه من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي (بمبيو) في ختام اجتماعات حلف الناتو العربي في شباط ٢٠١٩، عندما قال بما معناه بانه لا يمكن التعامل مع المسألة العراقية قبل التعامل مع المسألة الإيرانية أولاً، وكذلك فإننا لا يمكننا التعامل مع المسألة السورية، قبل التعامل مع المسألة الإيرانية، وكذلك الامر بالنسبة للمسألة اليمنية، وهو بهذه الحالة يعطي ايماء بان جميع هذه المسائل والازمات والصراعات ستنتهي لا محالة في حالة التعامل الجاد مع المسألة الإيرانية.

الصراع العربي الاسرائيلي.

ان الفتن الداخلية العربية، الجارية الان في اكثر من مكان، هي حلقة متصلة بسلسلة الصراع العربي الصهيوني على مدار مئة عام، فلم يكن ممكنا قبل قرن من الزمن تنفيذ «وعد بلفور» بإنشاء دولة اسرائيلية دون تقطيع الجسم العربي والارض العربية، وتزامن الوعد البريطاني – الصهيوني مع الاتفاق البريطاني الفرنسي المعروف باسم « سايكس بيكو » والذي أوجد كيانات عربية متصارعة على الحدود، وضامنة للمصالح الغربية، ومسهلة للنكبة الكبرى في فلسطين. وربما ما يجري اليوم على الارض العربية من تفكيك بعض الأوطان والمجتمعات هو تتويج لحروب المئة عام الماضية، فالاعتراف الدولي بإسرائيل والسلام المصري الأردني الفلسطيني معها بعد معاهدات

(كامب ديفيد، اسلوا، وادي عربة)، ثم تطبيع بعض الحكومات العربية لعلاقاتها مع اسرائيل، كلها كانت غير كافية لتثبيت شرعية الوجود الاسرائيلي في فلسطين، وللتهويد المنشود للقدس ومعظم الضفة الغربية، وهذه الشرعية تتطلب قيام دويلات اخرى في محيط اسرائيل على اسس دينية واثنية، كما هي الان مقولة «اسرائيل دولة لليهود»، وعليه فكلما ازدادت الصراعات الطائفية والمذهبية والاثنية على الارض العربية، كلما اقترب الحلم الصهيوني الكبير من التحقق في ان تكون اسرائيل هي الدولة الدينية الاقوى في منطقة قائمة على دويلات طائفية. ان ما يحدث الان هو ليس فقط متغيرات سياسية محلية، تتدخل فيها وتتجأوب مع تفاعلاتها قوى اقليمية ودولية، فهذه المتغيرات فد تكون قطعة فقط من صورة مرسومة مسبقاً لتغيير جغرافي وديموغرافي منشود لدول عربية عديدة، ودللت عملية احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وما افرزته من واقع حال تقسيمي للدولة والشعب والثروات وما مثلته هذه الحرب من تداخل بين الصراعات المحلية والاقليمية والدولية، لتكون نموذجاً عن الهدف الخفي المرجو لاحقاً من مزيج الحروب الاهلية والتدخل الخارجي كما حصل بعد العام ٢٠١١ (الربيع العربي)،ثم الم يكن درس تقسيم السودان مطلع العام ٢٠١١ مؤشرا على المصير المرغوب لأوطان عربية اخرى. هناك سعي اسرائيلي متواصل منذ عقود من الزمن، لدعم وجود دويلات طائفية واثنية في المنطقة العربية فشعار يهودية دولة اسرائيل سيكون مقبولاً ليس دولياً فقط بل عربياً أيضاً، حينما تكون هناك دويلات سنية وشيعية ودرزية وعلوية ومارونية وقبطية وكردية ونوبية وامازيغية.

ان حكومة نتنياهو – المدعومة الان من ادارة ترامب – تتوافق تماماً مع ما سبق ذكرو من اجندة فكر وعمل، فهي ما زالت تراهن على صراع دولي- عربي مسلح مع إيران، وعلى صراعات وفتن طائفية ومذهبية واثنية في الداخل العربي. اذ ان هذا وحدة هو ما يصون أمن اسرائيل ومصالحها في المنطقة، وما ينهي نهج المقاومة ضد احتلالها، وما يجعل « العدو» هو العربي الاخر (أو الإيراني أو التركي المجاور)،وما ينسي شعوب المنطقة القضية الفلسطينية (غندور، ٢٠١٧).

ونجد عند الاستاذ محمد ابراهيم الحصايري ضمن مقال له بعنوان « العرب تحت ضغط التطبيع ووطأة صفقة القرن» بان هناك مجموعة من المتغيرات تراكمت خلال

السنوات الماضية لتكون نزعة حقيقية نحو التطبيع مع اسرائيل من جانب الدول العربية وهي كما يلي (الحصايري، ٢٠١٧):

١- احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ بعد انهاكه لسنوات طويلة من الحصار، وتفكيك دولته القوية والموحدة، وذلك بهدف تركيعه وجعلة عبرة لمن يعتبر من الانظمة العربية التي باتت تخشى ان يحل بها ما حل بالنظام العراقي .

٢- العمل ومنذ أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على تأجيج الصراع الطائفي والمناطقي في اليمن بهدف زعزعة كيان الدولة وتفكيك تركيبتها السياسية والاجتماعية ثم اشعال نيران الحرب فيه .

٣- عدوان إسرائيل سنة ٢٠٠٦ وبمباركة رسمية من العديد من الانظمة العربية على لبنان ومحاولة الصاق تهمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق « رفيق الحريري» بسوريا وحزب الله .

٤- شيطنة سوريا سياسياً واعلامياً من اجل عزلها والتركيز على علاقات التعاون التي تجمعها بإيران ثم استهدافها بعد هبوب رياح ما يسمى بالربيع العربي عليها عسكرياً وارهابيا واشعال نار الفتنة والحرب فيها من اجل اسقاط النظام وتفكيك الدولة وتقسيم الشعب.

٥- ايقاد ثورات ما يسمى بالربيع العربي أو على الاقل الركوب عليها واستغلالها بهدف تشويه الواقع العربي وتدمير كل من سوريا وليبيا واليمن واخفات صوت مصر واضعاف دورها كأكبر الدول العربية وأوسعها تأثيراً في المنطقة .

٦- زرع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وما شابهه من التنظيمات الدولية المتطرفة التي لعبت وما تزال تلعب دوراً خطيرا في هدم بنيان الدول العربية.

٧- التخطيط لإشعال حرب جديدة تستهدف إيران وحزب الله اللبناني وذلك تحت غطاء طائفي (سني - شيعي) وبذريعة الحد من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

وقد تطرق الاستاذ محمد بلعيشة في بحث له بعنوان « حرب المضايق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الإستراتيجي (روسيا، إيران، سوريا -الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني، السعودية)» لقراءة المشهد الاسرائيلي من ناحية تأثيره

في المضايق العربية، حيث ان لدى الكيان الصهيوني منظور ذو تأثير هيكلي للمشهد السياسي للمنطقة، من شانه ان يفرض اسرائيل ككيان قوي في المنطقة، لذلك يركز هذا الكيان في محاولة منه لفك اختناقه الجنوبي بحرياً على «مضايق تيران» ، حيث شكلت عملية نقل جزيرتي «تيران وصنافير» من السيادة المصرية الى السيادة السعودية نقطة قوة مضافة لصالح الاسرائيليين تمخض عن هذه العملية تداعيات لصالح الاسرائيليين وذلك للاعتبارات التالية (بلعيشة، ٢٠١٨:ص ص ١٥٩-١٦١):

١-بتسليم الجزيرتين للسعودية لن يصبح المضيق مياها اقليمية مصرية خالصة، وانما سيصبح ممراً دولياً بين السعودية ومصر تتوسطه مياه دولية لا دخل للدولتين فيها، وبالتالي تنفتح اسرائيل على البحر الأحمر والمحيط الهندي انطلاقاً من ميناء ايلات الواقع في مدينة ام الرشراش .

٢- التسليم سيوسع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية بحيث تدخل السعودية طرفا فيها بصورة تلقائية، باعتبار الجزيرتين تقعان ضمن المنطقة (ج) المرسمة ضمن الاتفاقية المصرية- الاسرائيلية (كامب ديفيد ١٩٧٩)، وهكذا ستصبح الجزيرتان باعتبارهما اراضي سعودية مشمولة بالاتفاقية الامر الذي سيؤسس بحكم الواقع المعاش الى اعتبار السعودية طرفا في اتفاقية كامب ديفيد.

٣- يتخلص الكيان من اي ضغط من جهة قناة السويس الامر الذي سيجعل مهمة تعميق علاقاته مع حلفائه الاسيويين (العسكريين والاقتصاديين) الهند والصين، سهلة وميسرة بعد ان ضمن الطريق اليها بحرياً من جهة مضايق تيران وباب المندب من خلال مواقع القواعد العسكرية الاسرائيلية الموجودة في ارخبيل جزر دهلك التابع لدولة اريتيريا.

٤- عملية التسليم حللت اسرائيل من التزاماتها مع الدولة المصرية بالنسبة لمضايق تيران، وجعلت حلم بناء قناة البحرين من ايلات الى ميناء اسدود منطقياً وممكننا وبالتالي الاستغناء عن قناة السويس من طرف الجميع نتيجة لقصر القناة وقلة كلفتها، خاصة بعد توجس الكيان الاسرائيلي من امكانية سحب الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لهذا الكيان المصطنع من خلال افتراض نجاح ضغط دول المضايق واستمالتها لود الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية.

الى جانب ذلك نقرأ في موقع « عربي ٢١» مقال ترجمه الاستاذ عدنان ابو عامر عن صحيفة « يديعوت احرنوت» الاسرائيلية حيث يقول كاتب المقال وهو المستشرق الاسرائيلي «يارون فريدمان» ان ابرز ردود الفعل السعودية على موقفها من الصراع مع إيران وتقاربها مع اسرائيل هوما ذكرة الجنرال السابق في الاستخبارات السعودية «انور عشقي»، والذي اغضب كثيراً من الدول العربية وصفه لإيران «بالعدو المضمون واسرائيل بالعدو المظنون»، لان الاخيرة لم تطلق رصاصة واحدة على بلادة، فيما تواصل إيران اطلاق القذائف الصاروخية على المملكة عبر الحوثيين في اليمن. واضاف الكاتب الاسرائيلي انه يمكن النظر للضربات الاسرائيلية الاخيرة ضد مواقع إيرانية في سوريا على انها جزء من تفاهم اسرائيلي امريكي سعودي، بحيث يمكن القول ان السعودية وافقت على تطبيع علاقاتها مع اسرائيل، بعد قبولها طيران الطائرات المتجهة لإسرائيل فوق اجوائها، وزيادة الضغط على الرئيس الفلسطيني « محمود عباس» للقبول بصفقة القرن، التي تعني للفلسطينيين تصفية لقضيتهم، كل ذلك مقابل زيادة التصعيد الاسرائيلي ضد إيران في سوريا. ويذكر أيضاً ان الضربات الاسرائيلية الاخيرة ضد المواقع الإيرانية في سوريا لاقت ترحيبا في دوائر صنع القرار في الرياض باعتبارها جزء من حراك يشمل الشرق الأوسط بأسرة ضد إيران، وفي حين ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي كان يهتف دائماً في العقود السابقة: لن نموت من اجل الولايات المتحدة الأمريكية، فهل نلجأ لتغيير الهتاف اليوم ونقول: من اجل بن سلمان يمكن ان نذهب للحرب.

ويخلص الكتاب الى ان اسرائيل ومنذ العام ٢٠١٣ نفذت اكثر من (١٣٠) ضربة في سوريا ضد شحنات من الاسلحة الموجهة «لحزب الله» ومنذ أواخر العام ٢٠١٧ وسعت هذه الحملة لاستهداف المنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا، اضافة الى ان الضربات الإسرائيلية الاخيرة في ١٠ مايو / ايار ٢٠١٨ والتي ادعت فيها اسرائيل بانها ضربت كل البنية التحتية الإيرانية في سوريا (حور، ايزنشتات، ٢٠١٨) .

ان هذه التطورات المتلاحقة على ملف الصراع العربي الاسرائيلي ادت في النهاية الى قلب معادلة الادراك المفاهيمي عند العرب من اهل المشرق العربي وعلى الاقل

مستويات صنع القرار فيه ومجموعة من النخب السياسية الملحقة بصناع القرار لصالح تراجع النظر الى الاسرائيلي كغاصب وان الصراع معه انقلب من مقولة « صراع وجود لا صراع حدود» الى عكسها تماماً والتعامل معه على اساس شريك اقليمي منخرط في تغليب جبهة الاسلام السني ضد الخطر الشيعي الذي يرمي الى الهيمنة على المنطقة وابتلاعها لصالح مشروعة الإيراني الصفوي المغلف بعباءة الاسلام الشيعي، وعليه فإننا نرى ملامح هذا التوجه للتعامل مع اسرائيل كفاعل اقليمي من خلال التحالف المزمع انشائه والمكون من الدول السنية العربية (دول الخليج العربي والأردن ومصر) بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، لتنقلب بذلك معادلة الفهم الادراكي للعدو الصهيوني لصالح اعتباره شريكاً استراتيجياً في حرب النخب المقدسة (الصراع السني الشيعي)،فبعد ان كان العداء لإسرائيل يوحد جموع العرب والمسلمين في جميع ارجاء الكرة الارضية، اصبح اليوم بالإمكان الاستعانة بعدو البارحة لمواجهة عدو اليوم، وفي توصيف العدو المضمون والعدو المظنون، اكتفاء لتوصيف ما الة اليه الامور عند النخب السياسية الحاكمة في المشرق العربي، من خلل في الادراك لتمييز العدو من الصديق.

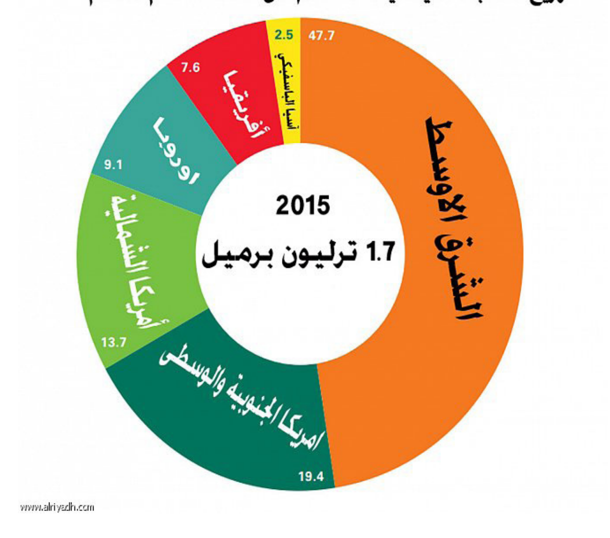
الصراعات الطاقوية

تمهيد

احتلت الموارد الطبيعية الإستراتيجية حيزاً هاماً ضمن الدعائم الفكرية التي قام عليها البنيان الفكري للدراسات الإستراتيجية، واستحوذت على اهتمام القادة العسكريين والمخططين الإستراتيجيين، ولازالت الموارد ذات الطابع الإستراتيجي (النفط والغاز) هي التي تحرك العلاقات الدولية وتؤثر في اشكال التفاعلات وانماط العلاقات بين الفواعل الدولية، وفي كثير من الاحيان كانت السبب الرئيسي للصراعات والتنافس الدائر بين الدول، بل واصبحت المنافسة بين مختلف الدول للوصول الى مصادر الطاقةمن أهم الأولويات على مستوى الاجندة الدولية للسياسة والاقتصاد، بحيث تحولت مصادر الطاقة الى عنوان استراتيجي في العلاقات الدولية، اتجه الى دراسة الاحداث الدولية لا سيما الحروب والصراعات الطاقوية، ولما كانت منطقة المشرق العربي تزخر بالعديد من مكامن الطاقة (النفط والغاز)،فقد احتلت هذه البقعة الجغرافية اهمية كبيرة على المستوى الجيوسياسي لكل القوى الكبرى والصاعدة، لدرجة انه يمكن ان نطلق على هذه المنطقة وصف (مفتاح السيطرة على العالم)،وبناء عليه فلقد شهدت هذه المنطقة محاولات قديمة جديدة للسيطرة على مصادر الطاقة الدافع الاساسي لكثير من الصراعات بين القوى الكبرى في عصر العولمة.

وتتلخص الاهمية الطاقوية في منطقة المشرق العربي كما امكننا تحديدة من خلال مطالعتنا للفصل الذي اعدته الدكتورة ليلى مداني، في كتاب « الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية) » في عدة نواحي نذكر منها (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٨: ص ص ٣٨-٣٩):

أولاً: حجم الاحتياطيات الكبيرة المتواجدة في المنطقة، ففي حين يمثل (النفط والغاز) ما يقارب (٦٦٪) من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط وحدها على (٨٩٪) من الاحتياطي العالمي للطاقة الهيدروكربونية ،فيما تمتلك دول أوبك (٦٢٪) من الاحتياطي العالمي لمصادر الطاقة. ويوضح الشكل التالي احتياطي النفط العالمي لعام ٢٠١٥، بينما يمثل الجدول المعروض لاحقاً احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط .



توزيع نسب احتياطات العالم من النفط الخام ٢٠١٥م

الشكل رقم (١٣)

المصدر: عقيل العنزي، الرياط، توزيع نسب احتياطي العالم من النفط لعام ٢٠١٥، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ٢٠١٥.

الجدول رقم (٥)

احتياطيات الغاز الطبيعي لمنطقة الشرق الأوسط

إيران	قطر	الامارات	السعودية
٣٣٠٠٠ مليار متر مكعب	٢٥١٧٢ مليار متر مكعب	٦٠٧٢مليار متر مكعب	٧٣٠٥ مليار متر مكعب

المصدر: مزيان محمد الشريف، العد الجيوسياسي للصراع حول الطاقة في الشرق الأوسط، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية،العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، ص:٤٧.

ثانياً: انخفاض تكلفة استخراج النفط: حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط عموماً والمشرق العربي على وجه الخصوص الاقل كلفة في عمليات استخراج النفط فيها حيث تتراوح تكلفة انتاج البرميل الواحد في السعودية حوالي (٩،٥) دولار وتنخفض في الكويت لتبلغ (٨،٥)دولار للبرميل، وترتفع الى اعلا مستويات الكلفة في بريطانيا لتصل الى (٥٢) دولار للبرميل .

ثالثاً: غزارة الانتاج: تمثل دول الخليج والعراق وإيران اكثر مصادر لتصدير الطاقة في العالم، ويفسر هذه المقولة بشكل جلي مقدار ما يتم تصديره من النفط الخام من خلال مضيق هرمز والذي تمر من خلاله (٤٠٪) من النفط المصدر عبر البحر في العالم.

ومن اجل تكوين فهم معمق لهذه الاهداف الصراعية على طاقات منطقة المشرق العربي، فان الكتاب سيقوم بتقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: البعد الطاقوي لاحتلال العراق

المطلب الثاني: الغاز في معادلة الصراع على سوريا

المطلب الثالث: الصراع العربي الاسرائيلي في بعده الطاقوي

المطلب الرابع: تداعيات الصراع الطاقوي على الازمة اليمنية

المطلب الخامس: نماذج من الصراعات الدولية على المضايق

البعد الطاقوي لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣.

يمكن القول بان هناك ثلاثة اهداف رئيسية وراء غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بما يلي :

السيطرة على نفط العراق.

ضمان أمن إسرائيل.

تنفيذ مخطط مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي معرض معالجة النقطة الأولى وهي ما يهمنا في هذا المطلب فان دور النفط في التفكير الإستراتيجي الأمريكي للدوائر الداخلية في البيت الابيض، يبدوا جلياً من خلال تتبعنا الى عمق التقارب الذي كان حاصلاً بين القائمين على الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي (بوش الابن) واللوبي النفطي، ولعل ابرز هذه الدلالات هو اختياره (لديك تشيني) لمنصب نائب الرئيس، وهو الذي كان يرأس احدى أهم شركات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، ويستدل على توجهات الادارة الأمريكية لغزو العراق لغايات السيطرة على ثروتها من الطاقة ما جاء في كلمة لديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في معهد لندن للنفط حيث قال «في العام ٢٠١٥ سنحتاج الى (٥٠) مليون برميل نفط يومياً، من اين سنأتي بالنفط الضروري لنا» واشار الى ان عراقاً متعاوناً سيكون حجر الاساس لأمن الطاقة الغربي، كما ان سؤالاً وجه لـ (وولفو لفويتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي «رامسفيلد»، عن سبب غزو العراق بدلاً من كوريا الشمالية التي اعترفت بان لديها اسلحة دمار شامل، فأجاب قائلاً « ان العراق يطفوا على بحريه من النقط » (خيلد، ٢٠١٥:ص ص ٥٠-٥١) .

وفي سياق متصل يذكر الدكتور لهب عطا عبدالوهاب في كتاب له بعنوان « أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية» بانه وعلى الرغم من كل الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض غزوها للعراق والتي في مقدمتها القضاء على اسلحة الدمار الشامل والتي اثبتت الاحداث لاحقاً خلو العراق منها، الا ان أول المؤشرات التي تؤكد على ان مسألة النفط هي لب الاحتلال، ويسوق من

اجل ذلك ما ادلى به رئيس البنك الاحتياطي الأمريكي، في كتاب له بعنوان « عصر الاضطرابات: مغامرات في عالم جديد « والذي تم نشره في عام ٢٠٠٧ » ان ما يحزنه هو ان يقول امرا سياسياً يعرفه الجميع بالرغم من انه غير ملائم معرفته، وهو ان حرب العراق هي حرب من اجل النفط بدرجة كبيرة». ويضيف الدكتور «لهب» ان ما يعزز هذا الاعتقاد هو ما حصل في جولات التراخيص لزيادة الانتاج العراقي من خلال الاستعانة بشركات النفط الاجنبية، حيث يلاحظ بان الشركات النفطية الأمريكية وان لم يكن لها قصب السبق من حيث اجمالي العقود المبرمة، بيد ان النظرة الثاقبة توضح بجلاء ان الشركات الأمريكية فازت في حقول عملاقة ذات احتياطات نفطية مؤكدة وكبيرة، اذ حصلت شركة «اكسون موبيل» وبالاشتراك مع شركة « شل» وشركة النفط الوطنية الصينية، على عقد تطوير حقل « غرب القرنه»، والذي تصل احتياطاته المؤكدة الى اكثر من (٨) مليارات برميل من النفط، والذي وصل انتاجه في نهاية عام ٢٠٠٨ الى (٢٧٠) الف برميل يومياً، فيما تذهب الدراسات التطويرية الى توقع وصول انتاج هذا الحقل في نهاية ٢٠١٧، اذا ما تواصلت عمليات التأهيل الى اكثر من (٢،٣٢٥) مليون برميل يومياً، وهو ما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية فيما اذا صحت التوقعات، الى ان تخفض امريكا اعتمادها على النفط السعودي، فيما فازت شركة «أوكسيد نتال» الأمريكية بالاشتراك مع شركة « ايني» الايطالية و«كونمار» الكورية بعقد تطوير حقل « الزبير» لزيادة طاقته الانتاجية لتصل الى (١،٢) مليون برميل يومياً اي بزيادة قدرها (٩٨٥) الف برميل يومياً (عبد الوهاب، ٢٠١٢: ص ص٤٠-٤١) .

الى جانب ما تم ذكره تنقل لنا الدكتورة وداد الغزلاني في بحث لها بعنوان «جيوسياسية أمن الطاقة وصراع القوى الكبرى»، تضمن مجموعة من الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى غزو العراق، مؤكدة بان لا الديموقراطية ولا اسلحة الدمار الشامل هي العوامل التي دفعت الى هذا الغزو وانما النفط العراقي هو المحدد الاهم في هذه الحرب الدامية، وتذكر من هذه الاسباب ما يلي (الغزلاني، ٢٠١٦: ص ص ٤٩-٥٤):

أولاً: ان الاحتياطات النفطية العراقية في ارتفاع ويؤهله لان يكون ثاني دولة في انتاج النفط بعد السعودية، بسبب الحقول المكتشفة جديداً وغير المستغلة، وبالتالي فان

السيطرة على هذه الثروة النفطية تشكل أهم مصدر للطاقة بالنسبة لأمريكا على مدى عقود من الزمن، وباعث لتكريس مكانة امريكا وهيمنتها على هذا المورد وبالتالي فانه سيدعم قوة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية جبارة في العالم، وكمهيمن وحيد على هذا المورد، الامر الذي سيمكن امريكا من التحكم في اسعار النفط واسواقها.

ثانياً: ان النفط العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي سيخفض من الاثار الاقتصادية التي تواجه امريكا خاصة في ظل المؤشرات التي تدل على ان احتياطات العراق من النفط قد يصل الى (٣٣٨) مليار برميل؛ وخصوصاً مع اخذنا بالاعتبار بان حقول النفط العراقية من اغزر حقول النفط في العالم واكثرها قربا من سطح الارض، وفي حين يبلغ معدل الانتاج اليومي للبئر الواحد في العراق من (١٠-١١) الف برميل يومياً، فان مثيلاتها من الابار في دول « أوبك « لا يزيد انتاجها عن (٤-٨) الاف برميل يومياً.

ثالثاً: وبالإضافة لأهمية نفط العراق ومميزاته الاخرى فان هناك سببا اخر ادى الى سرعة اتخاذ القرار بالغزو الأمريكي للعراق، تمثل بدعوة العراق لإيران في ابريل من عام ٢٠٠٢ للانضمام لها لاستخدام النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، في محاولة لتكرار سيناريو المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣، وعلى الرغم من فشل العراق في الحصول على دعم من اي دولة اخرى، الا انه أوقف صادراته النفطية لمدة شهر واحد، كما زاد العراق على ذلك في محاولته بتعزيز علاقاته مع (فرنسا وروسيا والصين) من اجل الحصول على دعم هذه الدول في مجلس الأمن، وهو الامر الذي قرأته امريكا ضمن حسابات الربح والخسارة، اي ان هذا التقارب سيؤدي الى خسارة امريكا لثروة نفطية يبلغ احتياطاتها وقت ذلك (٥٠) مليار برميل على الاقل، أو ما يعادل من (٤-٥) مليون برميل يومياً، لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية الى استهداف النفط العراقي عن طريق الاحتلال العسكري المباشر، لحماية مصالح شركاتها النفطية، وادخال هذه الشركات ضمن معادلة اقتسام الكعكة النفطية العراقية .

الى جانب كل ما ذكر سابقاً نجد انه ومنذ العام ٢٠٠٥ برز تطور ملحوظ على مستويات الصراع على النفط العرقي وخصوصاً عندما منح الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ دوراً مهماً لـ «حكومة اقليم كردستان» في تطوير الحقول الجديدة واستغلت

سلطات الاقليم اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية شمال البلاد عام ٢٠١٤، وعدم قدرة الجيش العراقي على الدفاع عن مدينة « كركوك» وحقولها النفطية، بان دفعت بقوات البشمركة الكردية للدفاع عن المدينة وحقولها النفطية، وعندما نجحت تلك القوات في السيطرة على مدينة « كركوك» وحقولها النفطية، بدأت بتصدر النفط من كركوك عبر خط انابيب كردستان العراق الى الحدود التركية ومن ثم الى ميناء جيهان التركي، وقد تم تقدير قيمة النفط المصدر عبر هذا الانبوب بنحو (٣٠٠) الف برميل نفط في اليوم، هذا الامر شكل مكسبا هائلا لتركيا التي لم تلقي بالا للمطالبات العراقية المستمرة لها بتحويل قيمة هذه الشحنات النفطية للحكومة المركزية في بغداد، بذريعة عدم التزام بغداد بدفع ديون حكومة « اقليم كردستان» المتعلقة بالنفط لتركيا، ويشار في هذا الصدد الى ان تركيا كانت من الدول الرابحة والمستفيدة من ظهور اقليم كردستان العراق، حيث كانت حجم التبادلات التجارية بين الاقليم وتركيا تقدر بالمليارات من الدولارات سنوياً، خلافاً للاستفادة من انبوب النفط الكردستاني الذي كان ينقل النفط الى ميناء جيهان بغية تصديره الى أوروبا، غير ان هناك تقارير صحفية تفيد بان اقليم كردستان العراق واسرائيل قد قاما بالالتفاف على هذا الخط الناقل بحيث استفادت اسرائيل من تدفقات النفط من كركوك لصالحها بطرق ملتوية عن طريق تحويل ادارة اقليم كردستان العراق لشحنات نفطية الى ميناء «يافا». وعندما ارادت العراق ربط منطقة ابار كركوك النفطية بخط انابيب ناقل يصل الى إيران، قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة ضغط كبيرة على الحكومة العراقية ادت الى تراجع رئيس الوزراء العراقي السابق « حيدر العبادي» عن الخيار الإيراني فيما يخص نفط كركوك، ولتجنب هذه المغامرة التي قد تمنح إيران نقطة فوز جديدة تعين على واشنطن دعم مشروع خط انابيب البصرة – حديثة – العقبة، لنقل النفط والغاز العراقي الى الأردن، ومن شأن هذا المشروع الى جانب اعادة تأهيل خط الانابيب الإستراتيجي الانعكاسي بين شمال وجنوب العراق وصولاً الى تركيا، ان يقلل من اعتماد بغداد المفرط على تصدير النفط عبر الخليج العربي، حيث يمكن لإيران ان تأخذ المحطات العراقية ومضيق هرمز كرهينة (جيفري ونايت، ٢٠١٨).

وفي سياق متصل نجد عند الاستاذ وليد خدوري في مقال له بعنوان « دور انابيب النفط في حرب العراق عام ٢٠٠٣» حيث ينقل عن المستشار النفطي للإدارة في القوات

الأمريكية في العراق بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١، « دون غاري فوغر» وتجربته النفطية في العراق من خلال كتابة « العراق وسياسة النفط» والذي تم نشره في العام ٢٠١٧، بان الدكتور « احمد الجلبي» اقترح وعودا عدة لمتنفذين في اللوبي الاسرائيلي في واشنطن، وبحسب فوغر « من ضمن وعود الجلبي اعادة فتح خط (كركوك - حيفا) مقابل مساعدتهم في استعمال القوات الأمريكية لإزاحة نظام صدام حسين «، ولقد عمل هذا الخط بين عامي (١٩٣٤-١٩٤٨)، قبل ان تغلقه العراق بعد احتلال فلسطين من قبل القوات الاسرائيلية ووقوع مدينة حيفا الفلسطينية في قبضة القوات الاسرائيلية. ويذكر فوغر ان خطط الجلبي لخط حيفا كركوك شملت توسيع طاقة الخط الى اكثر من مليون برميل نفط يومياً، وهو الامر الذي كان سيكلف بلايين الدولارات وكان بنيامين نتنياهو وزير المال في ذلك الوقت، وقد زار لندن لمناشدة المؤسسات المالية لتوفير القروض اللازمة لهذا المشروع، ومع اقدام القوات الأمريكية على نسف خط انابيب كركوك - بانياس في نيسان / ابريل ٢٠٠٣ اعتقد الجلبي ان الباب اصبح مفتوحا له لإعادة خط حيفا، غير ان الجلبي واجه مشكلة تمثلت بان هذا الخط قد تم تفكيكية في محافظة الانبار، وتم نقل معظم اجزائه، وتم تدمير ما تبقى منه من خلال هجوم نفذه مجموعة من موظفي وزارة النفط العراقية، بعد علمهم بالمخطط الأمريكي الرامي الى ضخ النفط عبر خط حيفا الى اسرائيل (خدوري، ٢٠١٨) .

من خلال ما تقدم يتضح لنا حقيقة ما ذكرناه في بداية هذا المطلب عندما تحدثنا عن الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق، وقد اشرنا الى السبب أو الهدف الثاني والذي كانتمثل في ضمان أمن اسرائيل، ولعل اكثر ما يدعم أمن اسرائيل هو حصولها على النفط بوتيرة مستدامه وعبر مورد موثوق به، وقد دللنا على ذلك من خلال ما تقدم عرضه من دور الدكتور «احمد الجلبي» ودور اقليم «كردستان العراق» في تزويد اسرائيل بشحنات نفط كبيرة وبأسعار تفضيلية.

وفي الختام فإننا نقول بان الولايات المتحدة الأمريكية وان حاججت بعدم وجود علاقة بين غزوها للعراق وسيطرتها على النفط العراقي بحجة ان الولايات المتحدة الأمريكية غير محتاجة لهذا الاحتياطي لسد حاجاتها من النفط الخام، لا سيما وان استراتيجيتها الطاقوية تهدف الى حد وصول امريكا الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من

الطاقة، وعدم الاعتماد على نفط العراق أو الشرق الأوسط في المستقبل، فان استراتيجية امريكا الاقتصادية التي تهدف الى وضعها كإحدى الدول الكبرى المتحكمة بسيل الطاقة وتحديد اسعارها ومقدار الانتاج، تهدف في صميمها الى الاستحواذ على هذا المخزون الهائل من الاحتياطي النفطي، وزيادة القدرة الاستخراجية للعراق ليقف في المرتبة الثانية للدول المصدرة للبترول في منظمة « أوبك»، بعد المملكة العربية السعودية، ان هذا الاستحواذ والهيمنة على نفط العراق وان كانت ليست ضمن دائرة النفوذ المباشر لأمريكا، بل وقعت ضمن دائرة النفوذ المباشر للشركات الأمريكية العاملة في مجال الطاقة، وهو الامر الذي يعني بالمحصلة تبعية النفط العراقي لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، ان كل هذه المعطيات والمؤشرات تجعل المراقب والباحث يجزم بان نفط العراق، كان هو المحرك الرئيسي الذي قاد امريكا لاختلاق الذرائع الواهية لغزو واحتلال العراق.

الغاز في معادلة الصراع الطاقوي على سوريا .

سيعمد الكتاب من خلال هذا المطلب الى تسليط الضوء على صراعات الدول الكبرى والاقليمية الطاقوية في سوريا وذلك من خلال العناوين الفرعية التالية :

أولاً: استراتيجية تشبيك البحار الخمسة ٢٠٠٤

ثانياً: الصراع الطاقوي على خط العرض ٣٣

ثالثاً: حرب انابيب الغاز في سوريا

أولاً: استراتيجية تشبيك البحار الخمسة ٢٠٠٤ .

للاستفادة من موقع سوريا الجغرافي ووضعها في مركز شبكة الطاقة والنقل الاقليمية، قام الرئيس السوري « بشار الاسد بإطلاق رؤيته الخاصة الإستراتيجية» تشبيك البحار الخمسة» في العام ٢٠٠٤، ومنذ العام ٢٠٠٩ بدأ الرئيس السوري بترأس الوفود الرفيعة لزيارة الدول المجاورة وما ورائها لتحقيق تلك الخطة، وتم في هذا الاطار توقيع العديد من الاتفاقيات مع كل من تركيا ورومانيا وأوكرانيا واذربيجان والعراق ولبنان .وتضمنت هذه الاتفاقيات مشاريع خطوط للأنابيب الضخمة

التالية: خط انابيب للغاز من إيران، وخط انابيب الى تركيا يتم ربطه مع خط انابيب غاز«نابكو»المزمع مده من اذربيجان واعادة بناء خط انابيب النفط من شمال العراق الى سوريا، وقد تم اتخاذ التدابير لبناء الطرق والموانئ وخطوط الانابيب داخل البلاد اللازمة لتحقيق هذه الرؤية،والشكل التالي يمثل خطوط الربط بين البحار الخمسة



الشكل رقم (١٤)

خطوط الربط بين البحار الخمسة

المصدر:

https://www.google.jo/url?sa=i&source=images&cd=&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwiGkcGZkfvgAhVJ46QKHavXDNUQMwg-

ولقد اعلن الرئيس الاسد عن حيثيات هذه الخطة في مقابلة صحفية مع مراسل صحيفة الشرق الأوسط الاسبوعية في ١/ ٨/ ٢٠٠٩ بقوله « بمجرد ان يصبح الفضاء الاقتصادي بين سوريا وتركيا والعراق وإيران مكتملا، فان ربط البحر الابيض المتوسط وبحر قزوين والبحر الاسود والخليج العربي، لن يكون مهماً فقط للشرق الأوسط، وعندما تتصل هذه البحار سنصبح في تقاطع لا مفر منه للعالم كلة في الاستثمار والنقل واكثر من ذلك» (موقع الحقائق السورية، ٢٠١٨) .

وعليه فانه يمكننا القول بان هذه الإستراتيجية «تشبيك البحار الخمسة» كانت وراء تصاعد الازمة في سوريا واستعصائها على الحل، حيث تمثل هذه الإستراتيجية من

وجهة النظر الأمريكية تصاعدا للنفوذ الروسي الإيراني في سوريا، وعرقلة لنشاطها الجيوسياسي القاضية بمحاصرة قوى «الهارت لاند» داخل نطاقها الجغرافي وعدم السماح لها للوصول الى منافذ المياه الدافئة، أو تعزيز موقفها الطاقوي من خلال اعتمادها على الاطار الجغرافي الارضي (انابيب النفط والغاز)، لكسر حالة عزلتها البحرية، وتشكيل طوق من دول المحيط الارضي لزيادة عزلتها وعدم تمكنها من الهيمنة على مصادر الطاقة وطرق الامداد، وبرز هذا الاتجاه خصوصاً بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية من انشاء خط انابيب نابكو، وفي المقابل لعبة روسيا باعتبارها قائدة منطقة «الهارت لاند» الى كسر هذا الطوق من الحصار الذي فرطته القوى البحرية عليها وعلى رأسها امريكا، فوجدت بمثل هذه الإستراتيجيات التي جاءت من الحلفاء طوق النجاة لها ومعولا مهماً في كسر طوق العزلة، فعمدت الى دعم النظام السوري بكل ما تملكه من وسائل سياسية وعسكرية، لدرجة انها وقفت هي والصين في وجه المجتمع الدولي اربع مرات، من خلال استعمالها « لحق الفيتو: في وجه مشاريع قوانين لإدانة النظام السوري في مجلس الأمن، وعليه فان القول بان الجغرافيا السياسية لسوريا كانت تمثل ارتدادا كارثيا عليها، فمن جهة عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاقليم المرتبطة بمشاريع الهيمنة الأمريكية، خنق النظام السوري ومحاولة الحاقة بركب التبعية الأمريكية، في حين كان العامل الجيوسياسي من جانب اخر في تصور النظام بمثابة طوق النجاة له، من خلال دعم الحليف الروسي والإيراني والصيني له،فكانت هذه الإستراتيجية «تشبيك البحار الخمسة» كما فعلت فعلها في تنبيه القوى الغربية الى خطورتها لناحية مصالحها في المنطقة، فأنها أيضاً مثلت محفزاً لقوى الهيمنة الاخرى لناحية تعميق الادراك بالأهمية الجيوسياسية لهذه الدولة، وبدلاً من ان تكرس هذه الإستراتيجية مفهوم الدولة القائد في المنطقة كما كانت تأمل سوريا من ورائها، الا انها أوجدت حالة من حالات استبدال المهمين فقط .

ثانياً: الصراع الطاقوي على خط العرض ٣٣.

يتساءل الاستاذ محمد شادي توتونجي في مستهل مقال له بعنوان «صراعات المنطقة وحروب الغاز» بهل هي صدفة محضة ان يتم احتلال كابل ومن بعدها بغداد

من قبل الجيش الأمريكي، وبان تحاول اسرائيل مرارا اجتياح لبنان، ومحاربة الصهيونية العالمية من اجل اسقاط دمشق، ام انها الاقدار تلك التي جعلت من بكين الى كابول فطهران وبغداد فدمشق ثم بيروت كلها تقع على اطراف «خط العرض ٣٣» شمال خط الاستواء.ومع مجيء الاتفاق المبدئ في شهر يوليو ٢٠١١ والذي تم ابرامه بين سوريا والعراق وإيران ولبنان لمد حزمة جديدة من انابيب نقل الغاز الطبيعي، والذي فسر على انه منافساً لخط انابيب « نابكو»، وتبدأ هذه الانابيب من سواحل بحر قزوين وتنتهي بالسواحل اللبنانية، بحيث يزيد طولها على خمسة الاف كيلو متر، وبهذا الامر تأكد قرار الحرب على سوريا واسقاط النظام فيها بكل الوسائل المتاحة، كرد فعل طبيعي على هذا التوجه، ليمثل سقوط دمشق بداية لسقوط إيران ، خصوصاً مع بدأ اسرائيل عام ٢٠٠٩ باستخراج الغاز، حيث اصبح مؤكداً ان حوض المتوسط قد اصبح داخل اللعبة الكبرى، وان سوريا باتت امام خيارين فاما الهجوم عليها أو السلام معها (توتونجي، ٢٠١٦) .

الى جانب ذلك يبين الاستاذ مزيان محمد شريف في رسالته لنيل درجة الماجستير الموسومة بـ « البعد الجيوسياسي للصراع حول الطاقة في الشرق الأوسط» بان خط العرض ٣٣ والمار بأغنى منابع النفط والغاز، اصبح يمثل خط المواجهة الامامي للدول الكبرى، وقد عرفته بعض الدراسات بانه خط الاقتصاد العالمي الذي يربط الشرق الأوسط واسيا الوسطى بأوروبا، وبانه اساس الازمة التي تعيشها المنطقة، واعتبر البعض بان مفتاح هذا الخط هو سوريا ويمر بطهران وينتهي ببكين، وهو ما يعني ان السيطرة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سيعمل على عزل روسيا وتفكيكها اقتصاديا. (شريف، ٢٠١٧:ص٦٤)

الى جانب ذلك نقرأ على موقع « justsourire» بحثا بعنوان « مشروعنابكو وتأثيره على الاحداث في سوريا» ان خط العرض٣٣ شمالاً بما تؤكده الوقائع الجيوسياسية قد صار بديلاً لطريق الحرير، وان هذا الخط هو الذي سيحقق الاهداف الأمريكية ويساعدها على فرض هيمنتها على ما يسمى (المنطقة الأمريكية الوسطى) المتمثلة بأقطار الشرق الأوسط واسيا الوسطى، فخط العرض ٣٣ لا يمثل بالضرورة دربا لقوافل الحرير، لكنه يشكل شريان الطاقة الرئيس في العالم وهو أيضاً شريان

القوة والنفوذ والسلطة. وقد أوجد الصراع على مكامن الغاز في محيط بحر قزوين، والمحاولات الروسية الهادفة الى منع «تركمانستان واذريبيجان» من تصدير غازها الى أوروبا عبر خط نابكو، ووقوف إيران في صف موسكو في هذا التوجه، والصراع الجورجي الروسي، والمناوشات الروسية الارمينية على حقول الغاز، وضعا جعل القوى الغربية تقف امام حالة مصيرية لا تحتمل التأجيل، حالة تستدعي السيطرة على هذا الخط بشكل كامل، واذا كانت الحروب التي شنتها امريكا وحلفائها في الشرق بدافع السيطرة على حقول النفط، فان الخط ٣٣ المار بأغنى منابع النفط والغاز صار هو الخندق الامامي للمواجهات الجديدة. وتعد سوريا والعراق وإيران ولبنان من الاقطار الواقعة على حافة الخط ٣٣، وتقضي الإستراتيجية الأمريكية على ان كل من يقع على هذا الخط الأحمر أو بجواره، ولم يلتحق بالركب الأمريكي، يعد من البلدان المارقة، والاقطار المتمردة، وجاء الدور اليوم على سوريا الواقعة على بوابة هذا الخط ومفتاحه لتنال نصيبها من ادوات البطش الغربية والاسرائيلية نصيباً وافرا كونها تغرد خارج السرب الأمريكي والصهيوني، (just sourire، 2014) .

وفي سياق متصل يبين الاستاذ عبد الرزاق ابو زيد في رسالته لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والموسومة بـ «التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الازمة السورية ٢٠١٠-٢٠١٤)، بانه وباعتبار سوريا منطقة مهمه لإمدادات للغاز في مناطق عدة الى أوروبا، وبعد ان تمكنت الإستراتيجية الروسية من افشال خط نابكو المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والذي ارادت من خلاله اضعاف صورة الهيمنة الروسية على اسواق الغاز الأوروبية، عبر نقل الغاز من اسيا الوسطى وتمريره عبر تركيا الى أوروبا، لجات الولايات المتحدة الأمريكية الى استراتيجية مضادة مفادها اقحام صحاري الجزيرة العربية وتحديداً في قطر، لتكون نقطة تحول في الاستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة من وسط اسيا، ومن هنا جاءت فكرة مشروع خط الغاز القطري الذي سنناقشه في المطلب الثاني، والذي وقف النظام السوري في وجه تنفيذه خدمة لحليفة الروسي والإيراني، بل لقد تعدت الامور ذلك حيث قام النظام السوري بعد رفضه لهذا المشروع بتوقيع اتفاق مشروع « خط الغاز الإسلامي» مع إيران والعراق في العام ٢٠١٠، حيث تسعى إيران من خلال هذا

المشروع الى تحويل نقل غازها وغاز القوقاز واسيا الوسطى عن طريق سوريا، وهو الامر الذي اثار حفيظة الامريكان الذين سعوا ولا يزالون يسعون للإطاحة بالنظام السوري، واقفال خط العرض ٣٣ في وجه المخططات الروسية والإيرانية الهادفة الى الحد من نفوذ الولايات المتحدة الطاقوية في هذه المنطقة ذات الاهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية الهامة على المستوى العالمي (ابو زيد، ٢٠١٥٠ :ص ص ١٢٩-١٣٠).

ثالثاً: حرب انابيب الغاز في سوريا .

بعد نجاح روسيا في مد خطين من الانابيب لنقل الغاز الروسي الى أوروبا، الخط الأول يعرف باسم « خط السيل الشمالي» والذي سينقل الغاز الروسي الى أوروبا ابتداء من المانيا فهولندا ثم فرنسا فبريطانيا، ليبلغ طولة (١٢٢٤ كلم) بكلفة قدرت بحوالي (٨،٨) مليار يورو، وبطاقة انتاجية قصوى قد تبلغ ما يقرب من (٥٥) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، اما الخط الثاني والذي عرف باسم (خط السيل الجنوبي) والذي سيمتد من روسيا عبر البحر الاسود فرومانيا للوصول الى اليونان فإيطاليا. الخريطة رقم (٦) تمثل خط سير انابيب مشروع نابكو وخط سير انبوب السيل الجنوبي (شريف، ٢٠١٧: ص ٦٠).



الشكل رقم (١٥)

خط سير انابيب مشروع نابكو والسيل الجنوبي

المصدر: https://www.google.jo/url?sa=i&source=images&cd:

طرحت الولايات المتحدة في مقابل هذه الخطوط فكرة انشاء خط «نابكو» بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث كان الهدف منه تقليل الاعتماد الأوروبي على امدادات الغاز الروسي، بكلفة تقديرية تصل الى (٨) مليار يورو، ويمتد هذا الخط مسافة (٣٤٠٠ كلم) بحيث يجلب الغاز من مناطق أوراسيا مروراً بتركيا وصولاً الى بلغاريا فرومانيا وبعدها الى المجر ثم النمسا، وكان متوقعا ان يبدا العمل على هذا المشروع في العام ٢٠١٣ غير انه قد تم التراجع عن الفكرة في العام ٢٠١١، بسبب ان روسيا قد استطاعت ان تفشل هذا المشروع من خلال قيام شركة الغاز الروسية المملوكة للدولة بشراء الغاز في المناطق المراد نقل الغاز منها، الى اماد طويلة، الامر الذي جعل هذه الدول وعلى راسها اذربيجان وتركمانستان الشريك الرئيسي في هذا المشروع للاعتذار عنه لعدم تمكنها من الايفاء بالحصص التصديرية المطلوبة منها لهذا المشروع. (شريف، ٢٠١٧: ص ٦١)،الخريطة رقم (٧) تمثل خط سير انبوب مشروع السيل الشمالي.



الشكل رقم (١٦)

خط سير مشروع انابيب السيل الشمالي

المصدر:

https://www.google.jo/url?sa=i&source=images&cd=&cad=g&uact=8&ved=0ahUKwjzqJuc_vrgAhVnx4UKHdL4D9QQMwg-

بعد فشل مشروع نابكو اتجهت انظار الامريكان والأوربيون الى دولة قطر الغنية بإنتاج الغاز، في محاولة لمد خط انبوب ينقل الغاز القطري الى الاراضي السعودية ومنها الى الأردن فسوريا ثم تركيا ليعبر من خلالها الى أوروبا، الا ان هذا المشروع لم يرى النور وذلك لوقوف سوريا في وجه مساعي هذا المشروع، ارضاء لحلفائها الإيرانيون والروس، حيث ان الروس ادركوا مبكراً المساعي الأمريكية الأوروبية الرامية الى تحرير الفضاء الأوروبي من مغبة الاعتماد على الغاز الروسي، وعليه فان روسيا تحرص وبشتى الوسائل على ان لا ينافس اي مشروع تصديري للغاز من الشرق الأوسط الى أوروبا خطوطها التصديرية، خصوصاً وان روسيا تلقى منافسة من قوى غازية شرق أوسطية مثل قطر ومؤخراً اسرائيل وسوريا ولبنان اضافة الى إيران لصالح القدرات التصديرية لهذه الدول لأوروبا، غير ان كل هذه الآمال قد تحطمت على صخرة عناد الاسد الرافض لمثل هذه المشاريع (دردور، ٢٠١٦: ص٢٢٧) .

لم تكتفي سوريا بهذا الرفض لمشروع خط الانابيب القطرية، بل قامت في العام ٢٠١١ بالتوقيع على معاهدة لإنشاء «خط الغاز الإسلامي»، والذي سيربط إيران والعراق وصولاً الى ميناء بانياس السوري بخط انابيب لنقل الغاز وتصديره الى أوروبا، وهنا يضيف الاستاذ محمد الدردور، فيما ينقله عن المحلل الإستراتيجي والمستشار السياسي «كريستوف ليمان قولة» ان تصبح روسيا وإيران المورد الاساسي للغاز في أوروبا، فهو ما من شانه ان يغطي الاتحاد الأوروبي بـ (٥٠٪) من احتياجاته للغاز، لمدة (١٠٠) علم، وثانياً ان يزيد التكامل الاقتصادي بين قطاعات الطاقة الأوروبية والروسية والإيرانية، ولكن اخيراً من شانه ان يقوض النفوذ الأمريكي وحلفائه في المنطقة، ولا سيما قطر واسرائيل الذين يعدان البديل الغازي عن إيران وروسيا (الدردور، ٢٠١٦: ص ٢٢٧) .

وفي سياق ربط التطورات السابقة لتكوين فهم حقيقي لأدوات الصراع في سوريا كتب وسام ابو الهيجا في مقال له بعنوان « انابيب الغاز الطبيعي .. ادوات الصراع الخفي في الشرق الأوسط» جاء فيه انه ومن خلال النظر الى طبيعة الصراع الطاقوي في سوريا، نجد ان تمسك الروس بالنظام السوري ليس نابعا من حب الروس لشخص بشار الاسد، وانما لحبهم لمصالحهم التي تتمثل بتحقيقهم لمكاسب استراتيجية من خلال تحالفهم مع

النظام السوري، تتلخص في قطع الطريق على مشروع نقل الغاز القطري الى أوروبا من خلال الاراضي السورية، ومنع تركيا من الحصول على اية منافع اقتصادية نتيجة مرور خط انابيب الغاز القطري عبر اراضيها،كما يسمح بقاء الاسد بوصول الغاز الإيراني الى الموانئ السورية المطلة على البحر الابيض المتوسط، حيث تسعى روسيا لتكرار سيناريو ما حدث مع تركمانستان واذربيجان، بحيث تستطيع شركة الغاز الروسية ان تعرض على إيران ونتيجة لنظام العقوبات الأمريكية المفروض عليها فكرة شراء انتاجها من الغاز لآجل طويل وبأسعار زهيدة، لتقوم الاخيرة بإعادة تصديره الى أوروبا بالأسعار العالمية (ابو الهيجا، ٢٠١٦) .

ختاما فان المتتبع لسير الازمة السورية يجد ان تقاطع المصالح الطاقوية الدولية والاقليمية ستكون احد محددات اطالة عمر الازمة السورية، مع احتدام ساحات الصراع الدولية على الفضاء الجيوسياسي للدولة السورية اضافة الى مستويات الصراعات الطاقوية الاقليمية والتي انعكست بظلالها القاتمة على مستويات تطور الازمة السورية، فان المستقبل القريب لا يوحي بوجود حلول سريعة تلوح في الافق، خاصة مع دخول اسرائيل الى عضوية النادي الطاقوي من خلال تصدير الغاز الطبيعي المستكشف فيها مؤخراً، قد يجعل من صراعات خطوط نقل الطاقة تعمل على تفاقم الازمة السورية، لا سيما مع تخوف اسرائيل من الوجود العسكري الإيراني القريب من مستوعبات الغاز ومنصات تصديرية، اضف الى ذلك شعور تركيا بالغبن الشديد خاصة بعد اختيار إيران للأراضي السورية كممر لتصدير غازها هي والعراق، واستثنائها من هذه المعادلة الطاقوية التي كانت ستدر عليها ارباحاً وموردا للغاز، وباختصار فان المعادلة الجيوسياسية للطاقة في المنطقة قد اسست لتحول المجال الجغرافي السوري الى ساحة صراع طاقوي لمصالح الدول الكبرى المؤثرة وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن للباحث ان يقول في هذا المجال ان التحول الملحوظ في السياسة الأمريكية تجاه سوريا وانتقال التركيز على إيران، انما يؤسس لإعادة احياء نظرية « احجار الدومينو» والتي تقضي بتصور الباحث ان الانصراف بكل الجهد الى إيران ومحاصرتها وربما مستقبلاً التدخل العسكري المباشر فيها، اذا لم تفلح عملية اسقاطها من خلال « ثورة جياع» ، أو نتيجة اقدامها على مخاطرة اغلاق مضيق هرمز ضمن مسار سياسة « حافة

الهاوية » ، بمعنى ان انهيار أو سقوط أو ازاحة النظام في إيران سيلحق به تداعيات على الوضع في العراق وسوريا واليمن ولبنان، يؤدي الى سقوط الانظمة الملحقة بالثورة الإسلامية في إيران، تماماً كما حدث مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً بعد سقوطه وانهيار منظومة الستار الحديدي.

الصراع العربي الاسرائيلي في بعده الطاقوي.

مثلت الفترة الواقعة ما بين الاعوام (١٩٩٩- ٢٠١٠) انتقال اسرائيل من دولة فقيرة لمصادر الطاقة الأولية، الى دولة دخلت نادي الدول المصدرة للطاقة، وذلك بفضل الاكتشافات الغازية قبالة السواحل الغربية، وكانت أهم الاكتشافات قد بدأت بحقلي «نوح» (noa) و« ماري – ب» (mari - B) قرب شواطئ عسقلان في شهر اذار/ مارس١٩٩٩، ثم حقل «تامار» في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، اما أهم الاكتشافات فقد كان حقل «لفيتان» في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، وقد قدر الاحتياطي المتوسط المؤكد لهذا الحقل الى (٢٢) تريليون قدم مكعب، وحقلا « كاريش وتالين « والذين يصل حجم الاحتياطي فيهما الى (٦) ترليون قدم مكعب، ليصل بذلك حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي لدى اسرائيل الى ما يقرب من (٣٨) ترليون قدم مكعب، وبموازاة هذه الاكتشافات الاسرائيلية، اعلنت شركة نوبل الأمريكية عن مخزون مشترك للغاز في المياه الاقليمية القبرصية – الاسرائيلية « حقل افروديت»، وبرزت مناقشات بين قبرص واليونان واسرائيل للاستغلال المشترك لثروة الغاز الحالية والمرتقبة وهو خيار بناء شبكة من الانابيب تحت البحر بين هذه الدول من اجل تصدير الغاز الى أوروبا، غير ان الدول الأوروبية ابدت عدم اهتمامها بهذا المشروع نظراً لتكلفته المادية الباهظة خصوصاً وان الاسواق العالمية للغاز وخاصة الأوروبية مكتفية (وحدة تحليل السياسات، ٢٠١٢:ص ص٤-٩) .

وفي سياق متصل كتب وديع عووادة مقال بعنوان « خط الغاز من اسرائيل الى أوروبا بتمويل من الامارات» ، بان القناة الاسرائيلية الثانية قد كشفت عن توقيع عقد وصف بالتاريخي لمد خط غاز يربط اسرائيل بأوروبا عبر قبرص واليونان، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي وبتمويل من امارة « ابو ظبي» ، وان هذا الاتفاق قد جاء نتيجة

جهد عامين من المفاوضات حيث سيكون هذا الخط هو الاطول بالعالم حيث سيبلغ طولة (٢٠٠٠ كلم)، وقد بادر لهذه الخطوة، وزير الطاقة الاسرائيلي «يوفان شطانيس»، عندما قدم اقترحا على الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر استضافته ابو ظبي، التي وافقت على المقترح وخصصت له (١٠٠) مليون دولار على شكل استثمار مبدأي أو أولي(عواودة، ٢٠١٨) .

ويقول الباحث اسلام ابو العز في بحث له بعنوان « الغاز الاسرائيلي بين المنافسة والمقاومة « بان تقديرات» تل ابيب «لحجم الغاز المكتشفة تبلغ حوالي (٤٥٠) مليار متر مكعب - منها حوالي النصف في عرض البحر امام سواحل لبنان وغزة - وان هذا الرقم يضع اسرائيل في المركز التاسع عالمياً من حيث الدول التي تملك اكبر احتياطات من الغاز في العالم، الامر الذي يعني تحول اسرائيل الى قوة اقتصادية مهيمنه على الشرق الأوسط، ويشير الباحث ان هناك ثلاثة عوامل تقف في وجه «تل ابيب» في مسألة استثمار الغاز وهو مسألة ترسيم الحدود البحرية وتقاسم المشترك من حقول الغاز مع الدول الاخرى، والمسألة الثانية هي كيفية تسويق الغاز المستخرج، والمسألة الثالثة هي حماية « الكنز الإستراتيجي. المسألة الأولى تم تسويتها مع قبرص ومصر من خلال اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود البحرية بين هذه الدول وفيما يتعلق بتقاسم مراحل ارباح الغاز والحقول المشتركة، اما فيما يخص تسويق الغاز فلقد بينا سابقاً عن خط الغاز الاسرائيلي الى أوروبا والذي تساهم امارة ابو ظبي في تمويله، إضافة الى ذلك فقد قامت اسرائيل بتوقيع عدة اتفاقيات لتصدير الغاز الى الدول المجاورة مثل (الأردن ومصر)،اما الاشكالية الثالثة فهي متروكة للزمن ليكشف حقائق امكانية اسرائيل في حماية هذا الكنز الإستراتيجي (ابو العز، ٢٠١٨) .

وبرزت أول افرازات الصراع الطاقوي نتيجة للاكتشافات الاسرائيلية البحرية للغاز الطبيعي بما بات يعرف بالخلاف اللبناني الاسرائيلي في منطقة الاستكشافات حيث شكل الاستكشاف الكبير لحقل «ليفيان» صراع جيوسياسي جديد بين لبنان واسرائيل حيث ادعت لبنان بأحقيتها بهذا الحقل الذي يقع قرب المياه الاقليمية اللبنانية، ولما كانت الحدود البحرية بين اسرائيل ولبنان غير مرسمة فقد قدمت لبنان احتجاجا رسمياً لدى الامم المتحدة بخصوص التعدي الاسرائيلي- القبرصي، والذي ادى الى فقدان

لبنان مساحات معتبرة من الطاقة، اضافة الى اتهام اسرائيل بانها تعتمد على الية التنقيب الافقي وليس العامودي، الامر الذي يهدد الاراضي اللبنانية، وقد شدد الرئيس اللبناني السابق « ميشيل سليمان» على موقفة من استرجاع جميع حقوق لبنان في المنطقة البحرية، ورد علية وزير البنى التحتية الاسرائيلي «عوزي لاندأو» بان اسرائيل ستستخدم كل قوتها للدفاع عن ما اسماه بانه حقها. وعلى ضوء هذا التوتر والتصعيد في الموقف بين لبنان واسرائيل، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول على خط الازمة لاحتواء الموقف ومنع تحوله الى صراع عسكري، فأوفدت الدبلوماسي « فورد هوف» الى المنطقة لحل الاشكال والذي بدوره حذر من تسيس القضية معتبراً اياها بانها مشكلة فنية قابلة للحل، ولقد جاء هذا التحرك الأمريكي لاعتبارين مهمين هما (شريف، ٢٠١٧ :ص٥٨) :

أولاً: منع تفجر صراع اقليمي جديد يؤثر على المصالح الأمريكية .

ثانياً: الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية على اعتبار ان معظم الشركات التي تنقب عن الغاز في المنطقة هي شركات اسرائيلية .

ونقرأ عند الاستاذ علي حسين باكير في بحث له بعنوان « النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك قوله بان الربع الاخير من العام ٢٠١٨ قد شهد توتراً كبيراً بين دول شرق المتوسط، ويذكر منها تركيا وقبرص من جهة ولبنان واسرائيل من جهة اخرى ،اضافة الى مصر وتركيا على خلفية معاهدة ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص،ومرد ذلك يعود الى ارتفاع معدلات التنافس بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقةوعلى رأسها الغاز. ويضيف الباحث انه وفي يناير / كانون الثاني ٢٠١٨، علق وزير الدفاع الاسرائيلي على منح لبنان تراخيص استكشاف، لثلاثة شركات اجنبية في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، بانه تحد سافر وعمل استفزازي، وان قبول هذه الشركات بأجراء هذه الاستكشافات هو بمنزلة الخطأ الفادح، وردت الحكومة اللبنانية على هذه التصريحات مؤكدة على حقها في اجراء مثل هذه الاستكشافات، ودخل حزب الله اللبناني على خط المواجهة مهددا اسرائيل، ليقدم نفسة كحامي لهذه الحقوق، وهو الامر الذي عرف بخلاف « البلوك ٩ »، الذي تتنازع لبنان واسرائيل حجة ملكيته، وعلى صعيد اخر فقد كلفت جمهورية

قبرص اليونانية شركة (ايني) الايطالية للتنقيب عن الغاز في احدى المناطق المتنازع عليها مع تركيا، الامر الذي استدعى قيام القوات البحرية التركية باعتراض السفينة التابعة للشركة الايطالية ومنعها من العمل، وبذلك فقد استخدمت تركيا للمرة الأولى في تاريخها الحديث القوة الصلبة لاعتراض سفينة أوروبية، ادى هذا الامر الى ظهور ردود افعال من قبرص اليونانية واليونان ومجلس الاتحاد الأوروبي ضد هذه الخطوة التركية، غير ان المسؤولين الاتراك ومجلس الأمن القومي التركي قد رد بالتعهد بالتعامل بحزم مع هذا الموضوع، وليس هنا فحسب بل ذهب الاتراك الى رفض معاهدة ترسيم الحدود القبرصية المصرية، الامر الذي احدث توتراً في العلاقات بين مصر وتركيا على خلفية هذا الرفض (باكير، ٢٠١٨).

ويمكننا ان نسوق أيضاً هواجس الأمن الطاقوي لإسرائيل كدليل على احتمالية تفجر صراعات طاقوية في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط خلفتها الاستكشافات الاسرائيلية للغاز في تلك المنطقة، حيث يمكننا ان نرصد ان حقول الانتاج الاسرائيلية والتي تقع في منطقة قريبة نسبيا من الشاطئ، فعلى سبيل المثال يقع « حقل تمارا» على بعد (٥٦) ميلاًغربي حيفا، و«حقل ليفيان» على بعد (٨٠) ميلاًمن حيفا، قرب الحدود مع لبنان، ويتم حالياً نقل الغاز من«حقل تمارا » عبر خط انابيب يصل الى مدينة «عسقلان» القريبة من الحدود مع قطاع غزة، وعليه فان جميع هذه المنشآت هي عرضة لخطر الهجمات الخارجية، ولأجل ذلك فأننا نرى الهاجس الامني الاسرائيلي مرتفع من هذه الناحية، ويدل على ذلك طلبيات الشراء التي اعدتها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي «٤ طرادات بحرية» ستسلم الى اسرائيل بحلول العام ٢٠٢٠، اضافة الى «٨ طائرات هيلوكوبتر» من طراز «سيلهوك» من فائض البحرية الأمريكية، لاستخدامها على متن تلك الطرادات، من اجل استخدامها للقيام بدوريات جوية لمراقبة وحماية تلك المنشآت، كما تقوم اسرائيل بتطوير نظام «مقلاع داوود الصاروخي»، لحماية حقول الغاز البحرية من اي استهداف صاروخي مضاد للسفن أو القوارب التي تحمل متفجرات، الى جانب ذلك تقوم اسرائيل بدراسة استخدام نظام « باراك – ٨ » للحماية وهو جزء من منظومة «مقلاع داوود» الذي بنته وطورته شركة اسرائيلية لاستخدامه لحماية السفن البحرية من منظومة صواريخ كروز المضادة للسفن (حنفي، ٢٠١٨) .

بقي ان نعرض تصورا يبدوا منطقياً للغاية مفاده انه ومع تعاظم القدرات الاسرائيلية التصديرية للغاز الطبيعي، حيث من المتوقع ان ترسل اسرائيل الجزء الاكبر من اي غاز تصدره للشرق، وفي حالة نمو حجم التبادل الاقتصادي الاسرائيلي - الاسيوي، فان هذا التبادل الجديد للطاقة والتوسع في صادرات القطاعات غير النفطية الى اسيا، سيعزز من خطة اسرائيل الأوسع نطاقا لتقديم بديل استراتيجي لقناة السويس، وهو ما اشرنا اليه في موضع سابق من هذا المبحث، عندما قدمنا تصورا لشق قناة البحرين التي تعتبر اقصر مسافة من قناة السويس، وسينطوي على تعظيم دور اسرائيل كبوابة أوروبا الى اسيا، الى تعزيز اقامة التعاون العسكري البحري مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع باقي القوات البحرية الأوروبية، وكذلك سيتطلب هذا الدور اقامة وتوسيع اسطول اسرائيلي عسكري بحري في البحر الأحمر، بحيث يصبح لهذه القوات البحرية الاسرائيلية والتي تمتلك قواعد عسكرية بحرية متقدمة في ارخبيل جزر دهلك « الاريتيرية» الى احكام سيطرة هذه القوات على مضيق باب المندب، بحجة حماية مستوردات وصادرات اسرائيل عبر البحر الأحمر، وباختصار سيصبح جيش الدفاع الاسرائيلي، واحداً من أهم اسلحة تامين الغاز الطبيعي، وربما أيضاً تجارة النفط في مجرى البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ولعل هذا ما يفسر سبب الهجمة الشرسة الاسرائيلية على إيران وحلفائها في المنطقة، فإسرائيل لا تريد استبعاد إيران وحلفائها من مسرح عمليات النفوذ في المشرق العربي وحسب، بل تطمع أيضاً ان تحل محل النفوذ الإيراني، وان تصبح شرطي العالم في المنطقة وعصاه الغليظة، التي تؤدب كل من يخرج عن مسار مصالحها ومصالح الغرب اجمالاً (وور مسر، ٢٠١٥).

تداعيات الصراع الطاقوي على اليمن .

لقد تم اكتشاف النفط في اليمن منذ ثمانينات القرن العشرين، ثم شهد هذا القطاع تطورات متزايدة منذ اعلان الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠، وبقي الانتاج في تزايد حتى العام ٢٠٠١، حيث زاد مستوى الانتاج من (٦٩،١) مليون برميل عام ١٩٩٠، الى ١٦٠ مليون برميل عام ٢٠٠١، وعاد الانتاج اليمني لينخفض بين الاعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٧) ليصل الى (١١٧) مليون برميل، والى جانب الانتاج

النفطي في اليمن، فان مشروع الغاز الطبيعي في «بلحان»، يعتبر اكبر مشروع تم إنجازه في اليمن، ويتوقع ان يدر ارباحاً على اليمن قد تصل الى (٣٠) مليار دولار على مدى (٢٥) عاماً، وتديره حالياً الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، غير ان الصراعات المسلحة الداخلية والتدخلات الخارجية (عاصفة الحزم) منذ شهر مارس ٢٠١٥، جعلت من غير الممكن الاستمرار في تطوير عمليات الاستكشاف (عليان، ٢٠١٦:ص ص ١٠٤-١٠٥).

ميدانياً لم يبقى من دول التحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن سوى دولتين فاعلتين على محيط الجغرافيا السياسية لليمن وهما (السعودية والامارات)،وتنشغل الامارات ببناء القواعد العسكرية الدائمة قرب مضيق باب المندب، ومحاولة تحويل جنوب اليمن الى مصدر رئيسي للطاقة والقوة الاقليمية والتأثير الدولي، ولقد اظهرت الاحداث الاخيرة في عدن (جنوب اليمن) وتحديداً من ٢٨-٣٠يناير / كانون الثاني ٢٠١٨، ان الامارات والسعودية تقفان على طرفي نقيض، وذلك من خلال ان السعودية تتمسك بدعم شرعية الرئيس «هادي»، بينما نجد مسؤولاً أمنياً اماراتياً يدعوا صراحة الى الاطاحة به. ويمكننا القول بان المصلحة الاماراتية في اليمن تتمثل في محاولة السيطرة على (٢٠٠٠ كلم) من السواحل اليمنية بهدف تشكيل قوة اقليمية كبيرة في مجال الطاقة، علأوة على ذلك التفاوض على الاستخدامات المشتركة للموانئ والاستثمارات للبنية التحتية للطاقة في اليمن. وتسعى في المقابل الرياض الى انشاء ميناء نفطي في محافظة «المهرة» على ساحل بحر العرب ومحاولة ربط هذا الميناء بخطوط نقل للبترول للتنفس جنوبا على المحيط الهندي والتخلص من قلق تهديدات إيران حول مضيق هرمز ويمكننا استجلاء هذه الحقيقة من خلال التقارير التي تتحدث عن تحويل محافظة (خرير) -التابعة لمنطقة نجران جنوب السعودية - الى خزان للنفط الخام واجلاء جميع سكانها منها، وهو الامر الذي يدلل على جدية المخطط السعودي في مد هذا الانبوب النفطي، في محافظة «المهرة» بكلفة اقل ووقت قياسي مقارنة بميناء «المكلا» الذي كان ضمن الإستراتيجية السعودية القديمة، وتنطلق السعودية من تبرير وجودها في محافظة «المهرة» من خلال مقولتها بانها تسعى الى وضع حد لعمليات تهريب السلاح والعناصر المقاتلة من عمان باتجاه اليمن وهو الامر الذي يؤسس الى تفاقم الازمة مع سلطنة عمان

الحليف الإستراتيجي لإيران حسب وجهة النظر السعودية، وتلاقي السعودية مشاكل كبيرة في هذه المحافظة نتيجة لامتداد النفوذ العماني بين سكان محافظة « المهرة» وهو ما سنتناوله لاحقاً بعكس ما كانت تخطط له سابقاً من مرور خط النفط الناقل ليصل الى ميناء المكلا حيث يمر الانبوب وسط تجمع القبائل اليمنية الموالية للسعودية (مركز ابعاد للدراسات والبحوث، ٢٠١٨).

وفي سياق متصل تعمل سلطنة عمان من خلال تحركاتها داخل محافظة «المهرة» وعلاقاتها بالسكان المحليين وزعماء القبائل هناك على تحريك اروقة صراع خفي في مواجهة النفوذ السعودي، ويعود النفوذ العماني في «المهرة» الى ستينيات القرن الماضي وما قبل ذلك ويتركز هذا النفوذ على ثوابت التلاقي الثقافي والاجتماعي الذي يربط بين عمان وابناء محافظة « المهرة» ومن هذه الجوانب اللغة واللهجات المحلية والعادات والتقاليد، كما ان الحدود البرية التي تربط بينها بطول (٢٨٨ كلم) مهدت لصداقة بين المهرة وعمان وحدوث ما يشبه التداخل في الهويات بين ابنائها وقد حصل عدد كبير من زعماء قبائل المحافظة على الجنسية العمانية في العام ٢٠١٧، ابرزهم الشيخ « عيسى بن عفرار» الذي لا يزال يحتفظ بمنصب تقليدي قديم هو سلطان « المهرة» ويعد احد اقوى حلفاء السلطنة في المحافظة. اما المساعي السعودية للتواجد في المهرة، فهي لا تتوقف عند مكافحة عمليات التهريب بل ترغب أيضاً في مجابهة عمان قرب عقر دارها وفصلها عن اليمن الذي بات منطقة نفوذ للمملكة، وتعمل المملكة ضمن اطار تفعيل مكونات القوة (الصلبة والناعمة)، فإلى جانب ملفات انتهاكات حقوق الانسان السعودية في المهرة فهي تعمل في المقابل على تفعيل حركة البناء والتنمية في المحافظة الساحلية التي لا تصلها مشاريع الحكومة اليمنية، فنجد السعودية مثلاً قد قامت ببناء مجمع طبي ضخم اضافة الى جامعة لأبناء المنطقة حملت اسم الملك سلمان، وكذلك مشاريع تتعلق بالمياه والصرف الصحي، وتهدف السعودية من خلال تواجدها في المهرة الى الاستفادة من الناحيتين الأمنية والاقتصادية من خلال، فصل الحوثيين عن اصدقائهم في عمان، ومن الناحية الاقتصادية فان مشروع خط انابيب النفط، سيمثل ارتدادا سلبيا على إيران التي كانت تهدف الى خنق السعودية من خلال سيطرتها على مضيق هرمز، وقدرة حلفائها على عرقلة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب (المحوري، ٢٠١٨) .

الى جانب ذلك يذكر الاستاذ صالح بن سالم المهري في مقال له بعنوان « السعودية وحلم قناة سلمان» بان مركز دراسات القرن العربي قد نشر دراسة حول مقترح ما بات يعرف بـ (قناة سلمان) أو قناة العرب لربط الخليج العربي ببحر العرب، وتعتمد الدراسة على مسار رئيسي ومساريين احتياطيين، فالقناة في الخطة الرئيسية تبدأ من الخليج العربي في الجزء التابع للسعودية على (خور العديد) متجهة الى بحر العرب وبطول اجمالي قدره (٩٥٠ كلم)،وتمتد في الاراضي السعودية بطول (٦٣٠ كلم) وفي الاراضي اليمنية (٣٢٠ كلم)،ويبلغ عرض القناة المقترحة (١٥٠ كلم) وعمقها (٢٥ مترا). ويضيف الكاتب انه في ابريل ٢٠١٦، نشرت مجلة المهندس الصادرة عن الهيئة السعودية للمهندسين تفاصيل مشروع القناة البحرية، وبحسب ما نقلت وسائل اعلام خليجية وعربية ان المشروع يأتي للالتفاف حول مضيق هرمز، ويمكن المملكة من نقل نفطها عبر هذه القناة المائية الصناعية والتي تعد الاكبر في تاريخ القنوات المائية الصناعية الكبرى في العالم، ويخلص الكاتب الى ان القناة المائية غير الحقيقية هي الصورة الخلفية لمشروع انبوب النفط الذي تحلم السعودية بتمريره من اراضي المهرة المنبسطة والمناسبة للمشروع (المهري، ٢٠١٩) .

واذا ما انتقلنا الى الساحل الغربي من اليمن، فإننا نجد ان تهديدات الحوثيين « حركة انصار الله» قد اصبحت واقعاً ملموساً من خلال قدرته على عرقلة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ولقد كشف تقرير لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، مطلع العام ٢٠١٧، عن امتلاك جماعة الحوثي قدرات تكنولوجية بحرية تمكنهم من شن مزيد من الهجمات على السفن المارة بالبحر الأحمر، حيث اشار التقرير الى امتلاك الجماعة صواريخ إيرانية من طراز «102C»، اضافة الى مزاعم هذه الجماعة المتمثلة في قدرتهم على تصنيع منظومة صواريخ محلية الصنع، اطلقوا عليها اسم « المندب ١ » وذلك كما جاء في اعلان الجماعة في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧. اضافة الى ذلك فان عملية الرصد لعدد الهجمات الحوثية البحرية خلال الاعوام الثلاثة الماضية اي ابتداء من العام ٢٠١٦، قد بلغت اكثر من (٢٢) هجوماً استهدفت (١٢) سفينة وبارجة، واكثر من (١٠) زوارق عسكرية، واهم هذه الهجمات قد جاءت على النحو الاتي (تقدير موقف، ٢٠١٨):

١– في اكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٦، هجوم على السفينة الاماراتية « اتش اس في –٢ سويفت» .

٢– في ١٠اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، هجوم أول على المدمرة الأمريكية « يو اس اس مايسون»

٣– في ١٣اكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٦، هجوم ثاني على نفس المدمرة الأمريكية سابقة الذكر .

٤– في ٢٩ يناير / كانون الثاني ٢٠١٧، تعرض فرقاطة سعودية لهجوم بثلاثة زوارق موجهة

٥– في ١٤ يونيو / حزيران ٢٠١٧، استهداف بارجة حربية اماراتية قبالة سواحل ميناء المخا.

٦– في ١٦ يونيو / حزيران ٢٠١٧، هجوم غير ناجح على منشآت تحميل بحرية سعودية في جيزان .

٧– في مارس/ اذار ٢٠١٨ هجوم على سفن للتحالف في ميدي.

٨– في ٣ ابريل / نيسان ٢٠١٨، هجوم صاروخي فاشل على ناقلة نفط سعودية مزدوجة الهيكل في البقيقه (قبالة ساحل الحديدة).

٩– في ١٠ مايو / ايار ٢٠١٨، هجوم صاروخي على سفينة تركية « انسي انبيلو « محملة بمواد غذائية.

١٠– في ٢٥ يوليو / تموز ٢٠١٨، تعرض ناقلة نفط تابعة للشركة الوطنية السعودية « ارسان» لهجوم صاروخي اصاب هيكلها الخارجي قبالة سواحل الحديدة، تحمل (٢) مليون برميل من النفط.

من خلال ما تقدم نلاحظ بان الصراع الطاقوي يأخذ حيزاً كبيراً في تطور مالات الازمة اليمنية، من خلال تشابك وتقاطع مصالح القوى الاقليمية في مجال الأمن الطاقوي، سواء على صعيد تدعيم مقومات الأمن الطاقوي البحري المتمثل في ديمومة الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وعدم اعاقة هذه المجاري البحرية المهمة لنقل الطاقة والسلع، كما ان مصالح القوى الاقليمية المتمثلة بمحاولة مد خطوط انابيب النفط والغاز عبر دول العبور والتي يمثل اليمن احدى واجهاتها المهمة

للسعودية ودول الخليج خاصة بعد التهديدات الإيرانية الاخيرة بإغلاق مضيق هرمز، كل هذه التطورات جعلت من اليمن مسرحاً لتفاعلات الدول الاقليمية والدولية في ادارة صراعاتها الطاقوية. الامر الذي جعل من تقاطعات المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية نقطة انتاج لأكبر ازمة انسانية في المنطقة والعالم اجمع في هذا القرن، وأوقف سكان اليمن الذين يزيد عددهم على الـ (٢٧) مليون نسمة عند حافة المجاعة، ناهيك عن انتشار الامراض والأوبئة الخطيرة، مثل داء الكوليرا وغيره من الأوبئة التي باتت تهدد حياة الاشخاص المقيمين على الارض اليمنية، كما صرحت بذلك هيئة الامم المتحدة في اكثر من مناسبة.

الفصل الخامس

دراسة حالة مستقبل الامدادات الطاقوية في مضيقي

(هرمز وباب المندب)

تمهيد:

تشكلت الجغرافيا السياسية لمنطقة المشرق العربي منذ القدم على قواعد ثابته تحكمها المحددات الإستراتيجية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، ولما كان هذا الاقليم موغلا في قدمه بالتاريخ والحضارة، باعتباره مهبط الرسالات السمأوية، ومهدا لمختلف الحضارات التي لاتزال تمتد انتماءاتها لغاية اليوم، وجاءت الاكتشافات الطاقوية بشقيها (النفط والغاز) لتضيف مزيدا من الاهمية والاهتمام لهذه البقعة الجغرافية التي اخذت على عاتقها تزويد العالم بمقدار كبير من احتياجاته الطاقوية، لا سيما وان (٦٦٪) من الاحتياطي العالمي المؤكد لهذه الطاقة مكتنزة في باطن هذه الارض، والتي لم تكن في يوم اقليما هامشيا أو مجهولا ليظهر، بل شاءت الاقدار ان يكون الاقليم رقم واحد مرة اخرى بعد الاكتشافات الطاقوية في ارضه، ولا تتوقف هذه الاهمية عند هذا القدر فحسب، فالقوى المتعطشة للطاقة تضع نصب عينيها هذا الاقليم لهدفين طاقويين، أولهما: هو الوصول الى مصدر هذه الطاقة، وثانيها: ضمان سلاسة انتقالها الى اسواقها، وهنا تتدخل المعطيات الجغرافية لتجعل من هذا الاقليم طريقاً حيوياً لانتقال هذه الموارد الطاقوية، من خلال احتوائها على مجموعة من المضايق والمنافذ البحرية التي اضحت تؤثر وبشكل رئيسي في تفاعلات السياسة الدولية، حيث يشكل مضيقي (هرمز وباب المندب) وفضائهما البحريين، (الخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر)، أهم مسارات طرق النقل البحري لهذه الموارد الطاقوية، التي اصبحت وبحق اساس التنمية الاقتصادية وعنوان التقدم والرقي لكل المجتمعات الصناعية الكبرى التي تلهث وراء هذه المنتجات الطاقوية، بل ومصدر منافسة وصراع فيما بينها.

وعليه فان الكتاب وفي معرض استعراضه لمستقبل الامدادات الطاقوية في مضيقي هرمز وباب المندب، فانه قد تم تقسيم هذا الفصل الى عدة مباحث لمحاولة الوصول الى فهم دقيق لمجريات الامور التي قد تؤل اليها احداث المنطقة في ظل مستقبل الامدادات الطاقوية لهذين المضيقين، وقد جاء التقسيم على النحو الاتي:

المبحث الأول: أمن الطاقة

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية

المبحث الثالث: أمن الامدادات الطاقوية في المضايق البحرية

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لأمن الامدادات الطاقوية في مضيقي هرمز وباب المندب

أمن الطاقة:

سيركز الكتاب في هذا المجال على ثلاثة مطالب يعالج فيها المطلب الأول نشأت وتطور مفهوم أمن الطاقة اما المطلب الثاني فيستعرض لقضية التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة واثار عدم عدالة التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة على مفردات الأمن الطاقوي، اما المطلب الثالث فسيناقش فيه الكتاب العوامل المؤثرة في أمن الطاقة.

مفهوم أمن الطاقة:

لما كان الأمن على مر العصور هو الهاجس الأول لرجال الدولة وصانعي السياسة،اضافة الى المستوى العسكري والأمني المعني بهذه القضية تحديداً، فان اعتبار ضمان الامان اسمى اهداف صناع السياسة الداخلية والخارجية، من خلال مفهومه العام الذي يعني التحرر من التهديدات، وهذه التهديدات التي تنوعت وتعددت على مر العصور، جعل الباحثين يقفون امام مفهوم مطاطي للأمن، يمتد ليغطي العديد من الرهانات والقطاعات الأمنية، وعند مزج مصطلح الأمن مع مصطلحات اخرى، اصبح يتكون لغوياً مصطلح جديداً يشترك مع الأمن في مفهوم التهديد الفعلي، فعندما نقول مثلاً (امن التكنولوجيا) فان الصورة الناشئة عن هذا المصطلح تتجه لمناقشة التهديدات التي تشكلها استعمالات التكنولوجيا، وهي بذلك اصبحت مضماراً جديداً منفصلاً عن مفهوم الأمن التقليدي، وعندما يقترن الأمن بالطاقة فان المفهوم الجديد المنبثق عن هذا المصطلح يتجه لبيان التهديدات التي تواجه مصادر الطاقة، ورغم ان مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي تم التركيز عليها خلال العقود الاخيرة من الزمن، ويرجع الباحث «دانيال يرجن» (DANIEL YERGIN) مفهوم أمن الطاقة الى مشارف الحرب العالمية الأولى ١٩١٢، عندما اتخذ «ونستون تشرتشل»-

اللورد الأول في البحرية البريطانية آنذاك-قرارا تاريخيا بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم الى النفط، في محاولة لجعلها اسرع واكثر كفاءة من نظيراتها الالمانية، ولكن هذا القرار كان معناه ان البحرية الملكية، سوف تتحول من الاعتماد على الفحم القادم من مقاطعة «ويلز»، الى الاعتماد على النفط القادم من إيران، وهو الامر الذي سيؤكد على ضرورة التفكير في كيفية ضمان المحافظة على هذه الامدادات النفطية، وبذلك اصبح أمن الطاقة قضية من القضايا الإستراتيجية القومية، وحين سأل «تشرتشل» عن هذه التحديات اجاب بقولة «السلامة واليقينية في النفط ترتبط بالتنويع والتنوع فحسب» (ابو قريطة، ٢٠١٦: ص ص ٥٨-٥٩) .

وجاءت بعد ذلك ازمة النفط العالمية لسنة ١٩٧٣ لتعمل على توسيع نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين. حيث ارتبط مفهوم أمن الطاقة بحقل السياسة والتنافس الجيوسياسي والأمن القومي، ولا يعد مفهوم أمن الطاقة مقتصراً على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة، بل تعدى ذلك ليضم الى جانبه، اهتمامات الدول المنتجة للطاقة والمصدرة لها، التي بدأت منذ هذه الحادثة في السعي الى احكام سيطرتها على قطاع الطاقة واسواقه، بل واتسع مفهومه ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة، بما في ذلك تأثير التطور التكنولوجي في عمليات النقل والتنقيب والانتاج والاستخراج، وكذلك العوامل الخارجية المؤثرة مثل عامل المناخ، ومستوى الاستقرار الداخلي، وتأثير عمليات نقل النفط والغاز دولياً والمشكلات الجيوسياسية، أو الصراعات الإستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة، وكذلك برزت مسألة النقل البحري ونقاط الاختناق (المضايق)،لتضيف فصلا جديداً في فصول قراءة مشهد الامداد الطاقوي وتأثيراته المتعددة (زغرني، ٢٠١٦:ص ص ٢٤٠-٢٤١) .

ونجد عند الدكتورة خديجة عرفة محمد في كتابها «أمن الطاقة واثاره الإستراتيجية» بان هنالك مشكلة سياسية تكمن في امكانية التوصل الى تعريف محدد لأمن الطاقة، لا سيما اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التباين المفاهيمي بين الدول المختلفة لمفهوم أمن الطاقة، بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها وأيضاً لصالح كل دولة داخل كل مجموعة منها، فبينما تركز الولايات المتحدة الأمريكية على التركيز على ان أمن الطاقة

لديها يرتكز على فكرة الطاقة البديلة، بينما روسيا تعتمد على معايير تأميم قطاع الطاقة فيها أو (وطنية الطاقة)،أو التركيز على الاكتفاء الذاتي كما هي الحال بالنسبة للهند، أو جعل أمن الطاقة يرتكز على مبدأ التنوع في مصادر وموردي الطاقة كما في الصين، غير ان الدول الصناعية بالمجمل تتفق في سياساتها المتعلقة بأمن الطاقة على عدة معاييرومبادئ هي (محمد ،٢٠١٤: صص ٥٨-٥٩): تنوع مصادر الطاقة، وتنويع واردات الطاقة، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وضمان اسعار رخيصة للنفط، وعلى الجانب الاخر نرى ان الدول المصدرة للطاقة قد الغت من تفكيرها الإستراتيجي فكرة استخدام النفط كسلاح استراتيجي، واصبحت ميالة في الغالب الى التركيز على مبدأ (وطنية الطاقة) والقاضي بتأميم واحكام قبضة الدولة على قطاع الطاقة.

ونقرأ عند الباحثة فاطمة المحمدي في بحث لها بعنوان « قضايا الأمن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الواقع»، مجموعة من التعريفات لمفهوم أمن الطاقة تتلخص فيما يلي (محمدي، ٢٠١٦:ص ص٢٩-٣٠):

أولاً: يعرف الاستاذ «باركون» (Barton) أمن الطاقة على انه « الشرط الذي تكون فيه الامم وكل أو معظم المواطنين، والاعمال التجارية قادرة على الوصول الى المصادر الطاقوية الكافية وفق عملية مضمونة، وهذا لبناء مستقبل خالي من اي خطر حقيقي لمعظم العراقيل الرئيسية في هذا القطاع».

ثانياً: تعريف الامم المتحدة لعام ١٩٩٩، حيث عرفت أمن الطاقة على انه « الحالة أو الوضعية التي تكون فيها امدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية، وبأسعار معقولة »

ثالثاً: عرف تقرير اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٧ أمن الطاقة على انه « وفرة امدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، وبكميات كافية، وهذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، وعدم اعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد».

رابعاً: تنقل الباحثة مريم الشوفي في بحث لها بعنوان « المأزق الطاقوي في ظل الصراع والتنافس على الموارد الآيلة للنضوب» تعريفاً للمفوضية الأوروبية لأمن الطاقة فتعرفه على انه القدرة على ضمانة حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن

طريق المصادر المحلية الكافية والتي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا أو ابقائها كاحتياطيات استراتيجية وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقلة (الشوفي، ٢٠١٦:ص ١٤٠) .

وتخلص الدكتورة خديجة عرفة محمد في كتابها «أمن الطاقة واثارة الإستراتيجية» الى القول بانه وفي ضوء التحولات التي تشهدها قضية الطاقة على المستوى العالمي في السنوات الاخيرة، فان عملية قصر مفهوم أمن الطاقة وتعريفه على اساس أمن العرض لم يعد ملائماً لتجليات وتحديات العصر، وانما يجب ان يكون هناك حاجة لتبني منظور أوسع في التعامل مع هذا المفهوم، غير ان هناك صعوبة في التوصل لتعريف محدد لأمن الطاقة في ظل تباين وجهات نظر الدول المصدرة والمستوردة لمدلول هذا المفهوم، اضافة لوجود مثل هذا التباين ما بين الدول في كل من المجموعتين، الا انه ينبغي ان يؤخذ مفهوم أمن الطاقة على وجه أوسع من مجرد قصره على ضمان أمن العرض، والتعامل معه كقضية ذات منظور اقتصادي بعيداً عن الوصول الى درجة من التكامل الاقتصادي المرتكز على ارضية (المنفعة المتبادلة) بحيث تصل الدول الى نقطة وسط تراعي مصالح الدول المصدرة وامكانيات الدول المستوردة (محمد، ٢٠١٤ :ص ٦٤).

ويجد الكتاب في هذا الصدد ان الدول الغنية بمصادر الطاقة في منطقة المشرق العربي، لم تنجح في تأسيس دعائم فكرية قوية تساهم في تحقيق تطلعاتها لناحية أمنها الطاقوي، وبقيت وكما هو عهدها تستند على استيراد القوالب الفكرية الجاهزة من الغرب والشرق مع كل مفردات التوجهات الأمنية بالاعتماد على الحلفاء والاصدقاء، لتلبية حاجاتها الى عملية ان يجهد الاخرين انفسهم للتفكير نيابة عنهم في مسائل أمنهم، بعكس جارتهم إيران، التي تسخر كل امكاناتها الفكرية والعملية لفرض توجهاتها على أمن الطاقة، من خلال تسخير هذه المعضلة لمصلحتها في كل محفل وحادثة، ونراها لا تتورع عن التهديد بقطع امدادات الطاقة عن العالم اجمع لصالح بقاء نموذجها التوسعي والساعي الى الهيمنة على المنطقة، فتختطف حينا مضيق هرمز بفعل قوتها الذاتية القادرة على الاقل على عرقلة الملاحة فيه، أو من خلال انصارها في اليمن الذين يحاولوا ان يكونوا ساعي البريد في توجيه الرسائل الصلبة للغرب والعالم اجمع من خلال مضيق باب المندب .

التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة.

تذكر الدكتورة خديجة عرفة محمد في كتابها « أمن الطاقة واثاره الإستراتيجية» ان مصادر الطاقة التقليدية والتي تمثل مورد استراتيجي له طبيعة خاصة، حيث لعبت الجغرافيا دوراً محورياً في جعل بعض الدول والاقاليم على وجه الخصوص تمتلك قدرات انتاجية هائلة من مخزوناتها الطاقوية، بينما تفتقر بعض الدول الاخرى لهذه الطاقة اما كليا أو جزئيا، بحيث لا تفي انتاجيتها من الطاقة حدود استهلاكها وهذه التباينات في التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة أوجد دولا تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة، تشكل فائضا عما تحتاجه داخليا، وهذا الفائض تتوقف عليه مجمل محاور التنمية الاقتصادية في دول اخرى تعاني من نقص في هذه المصادر الطاقوية، وتضرب الدكتورة خديجة مثالا لذلك بتوفر ثلثي الاحتياطات النفطية العالمية في منطقة الخليج وحدها، كما ان قارة اسيا التي تستهلك ربع الطلب العالمي على النفط، لا تزيد حصتها الانتاجية منه سوى على (١٠٪) من العرض العالمي، وهناك دول اخرى كاليابان مثلاً تعتمد على استيراد (٩٩٪) من احتياجاتها الطاقوية من الخارج، وهو ما يجعل من مصادر الطاقة محوراً مهماً في التجارة الخارجية العالمية. ولكنه أيضاً يجعل منها رقما صعبا في معادلة السياسة الخارجية للدول المستوردة، وهذا الامر أوجد خللا بين هيكل النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة، فهناك دول كبرى في النظام الدولي ليس لديها مصادر الطاقة الكافية، وهناك دولا اخرى ضعيفة تفتقر لمقومات عديدة يتوفر لديها كميات كبيرة من مصادر الطاقة، وهي تسعى من خلال هذا التفوق الى محاولة عكسه على واقعها لأجل تحصيل تحسن كبير في مكانتها الدولية (محمد، ٢٠١٤: ص ص ٢٥٠-٢٥١).

ويتفق المؤلف مع هذا الطرح للدكتورة خديجة ولربما خير مثال يمكن ان يقدمه المؤلف اضافة لما تم ذكرة عند الدكتورة خديجة، هو موقف الادارة الأمريكية الاخير من السعودية على أثر مقتل الصحفي السعودي «جمال خاشقجي» في قنصلية بلاده في مدينة اسطنبول،ومعارضة الادارة الأمريكية للمشرعين الأمريكيين في محاسبة السعودية على هذه القضية مبررين ذلك بحجم الصفقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، ثم بيان السبب الحقيقي الذي يلجم الادارة الأمريكية عن اي تحرك ضد السعودية، والذي جاء على لسان الرئيس الأمريكي (ترامب) عندما اعلن

من حديقة البيت الابيض بان ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، تبني مثل هذه الاجراءات العقابية ضد السعودية، لان تبعاتها الاقتصادية ستكون كارثية على امريكا وعلى الاقتصاد العالمي بمجملة، حيث من سيرغب من دول العالم اجمع ان يشتري النفط بسعر يزيد على الـ (٢٠٠) دولار للبرميل الواحد اذا ما قررت السعودية تخفيض حجم انتاجها اليومي من البترول.

ولقد كان النص الحرفي لكلام الرئيس الأمريكي في هذا المجال قد جاء كما نقلته شبكة الجزيرة الاخبارية على النحو الاتي « لن ادمر اقتصاد العالم أو اقتصاد الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات متشددة ضد السعودية» (الجزيرة. نت، ٢٠١٨)

ان هذا التباين الواضح في التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة قد جعل الدول تتنافس بل وتتصارع على الاستحواذ على هذه المصادر وطرق امداداتها، غير انها في واقع الامر قد خلقت حالة من التبعية الطاقوية لصالح الدول المنتجة للطاقة، وان كانت هذه الحالة غير واضحة بالنسبة لدول المشرق العربي التي اختارت ان تقع هي تحت مظلة التبعية للدول القوية، بيد اننا نقرأ أيضاً بشكل واضح وجلي اذا ما نظرنا الى واقع دولة قوية ومنتجة للغاز كروسيا مثلاً، حيث يشير الدكتور محفوظ رسول في كتابة «الازمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الاشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري»، وتحت عنوان «روسيا تفرض ارادتها»، بان علاقات الطاقة الروسية الأوروبية في ظل احتمال نجاح روسيا في فرض ارادتها على دول الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد فشل السياسة الطاقوية الأوروبية في الحد من الطلب الخارجي على الطاقة – نتيجة لفقرها من المخزون الطاقوي – هذا فضلاً عن فشل الاتحاد الأوروبي في تبني سياسة تنويع وارداتها من الطاقة، قد حسن من طبيعة الموقف الروسي تجاه سوق الطاقة الأوروبي، وهو الامر الذي قد يجعل دول الاتحاد الأوروبي اكثر عرضة للتبعية الطاقوية لروسيا، خصوصاً اذا ما نجحت روسيا في خلق كارتيل جديد في سوق الطاقة (منظمة الدول المصدرة للغاز) الامر الذي سيجعل من الدول الأوروبية تقع تحت الضغط الروسي اكثر من ذي قبل، كما ان نجاح روسيا في خلق شبكة انابيب طاقة جديدة تتجنب دول العبور، وذات طاقة تمريريه كبيرة، يجعل التبعية الأوروبية لروسيا تطول لمدة اخرى (رسول، ٢٠١٩ :ص ١٩٠).

ونجد عند الباحث بدر الدين بوقريطة في بحث له بعنوان «أمن الطاقة من منظور جيوبوليتيك» معضلة اخرى تتمثل في عمليات نقل الطاقة كرهان جيوسياسي – أمني، حيث يتطرق لمسألة النقل البحري والتي اصبحت في بعدها المتعلق بأمن الممرات والطرق البحرية من المسائل الحيوية بالنسبة لمنطلقات تباين التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة، اذ ان ما يقرب من ثلثي البترول الخام والمنتج المصدر تتجه يومياً عبر ناقلات النفط، ويوضح الباحث ان من بين (٤٨) مليون برميل من البترول الخام التي تبحر يومياً نحو اسواق الدول المستوردة لها، فان هنالك اكثر من (٣٥) مليون برميل تعبر من خلال «المضايق والقنوات البحرية الاسيوية»، ولما كانت هذه المضايق والممرات تبلغ من الضيق ما يسهل عملية اغلاقها أو وقف المرور عبرها، فإنها اصبحت تشكل اهدافا محتملة للحركات والمنظمات الارهابية أو بالنسبة لأنواع اخرى من القرصنة. ويضيف الباحث بان سوق النقل البحري تضم حالياً حوالي (٤٠٤٢) ناقلة نفط بحرية في الخدمة منها ما هو ضخم جدا لدرجة انه يتسع لحوالي (٢) مليون برميل من النفط وعددها حوالي (٣٩٦) ناقلة، ويمكن استخدامها كمحطات تخزينية مؤقته للنفط، ويذكر الباحث بان العديد من المضايق تقع الى جانب مناطق غير مستقرة سياسياً وأمنيا الامر الذي يزيد من مخاطر الملاحة فيها، واذا ما عدنا الى افكار (الفرد ماهان) و(نيكولاس سبيكمان)،والتي تركز على دور القوات البحرية في اهمية السيطرة على تلك المضايق والقنوات، فاننا نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها اكبر قوة بحرية في العالم تطبق هذه الافكار بواقعية على تلك المناطق البحرية، فنراها تاسس القواعد العسكرية الثابتة بالقرب منها وتجوب بوارجها وسفنها الحربية المحيطات والبحار لتأكيد السطوة والسيطرة عليها، بل لقد قامت بتشكيل فرقة للمهمات العاجلة تختصر فعاليتها على مواجهة اي طارئ قد يحدث في هذه المضايق أو القنوات، ويحدد الباحث أهم (٦) نقاط اختناق رئيسية ضمن استراتيجية توزيع النفط بحرياً هي (مضيق هرمز وباب المندب وملقا والبسفور وقناتا السويس وبنما) (بوقريطة، ٢٠١٦: ص، ص: ٧١-٧٢).

يذكر الباحث خالد ممدوح العزي في بحث له بعنوان « صراع الطاقة الجديدة ودول المتوسط» ان هذا التباين في توزيع موارد الطاقة أوجد حالة حادة من التنافس والصراع بين القوى المهيمنة الكبرى من اجل بسط هيمنتها ونفوذها على هذه الدول

لدرجة الوصول الى امكانية استغلال مثل هذه الحالات من المنافسة والصراع الى محاولة الاضرار بمصالح الاخرين، ولربما كان في التنافس الأمريكي الروسي على خطوط الامدادات الغازية (نابكو) الأمريكي و(السيل الشمالي) و(السيل الجنوبي) الروسيين مثالا واضحا على هذه الحالة، ويضيف الباحث بان هذا التنافس المحموم قد اخذ طريقه الى ساحات الصراع الجيوسياسي في منطقة المشرق العربي، بعد تزايد الطلب على منتجات الطاقة المكتشفة سابقاً والتي هي في طور الاكتشاف، وذلك التزايد في الطلب حدث بعد حادثة المفاعل النووي الياباني واثاره المدمرة على البيئة، وهو الامر الذي أوجد انقلاباً مفاهيمي جاء لصالح مصادر الطاقة الاحفورية ومنها الغاز على وجه الخصوص للتقليل من المخاطر النووية (العربي، ٢٠١٣).

بقي ان نعرض لمسألة في غاية الاهمية في هذا الشأن وهي مسارات الامدادات الطاقوية عبر دول العبور، فبالنسبة للدول التي تعاني من عدم وجود منافذ بحرية تمكنها من نقل مصادرها الطاقوية خلال اليات النقل البحري، فان الاعتماد على شبكات النقل البري (خطوط الانابيب) التي تورد الطاقة عبرها الى دول الاستهلاك يولد مشكلة جيوسياسية بامتياز، حيث يتطلب مد هذه الخطوط الانبوبية واستعمالها موافقة دول العبور على مثل هذه المشاريع، والمحافظة على سلامتها وأمنها من التخريب أو الاعتداء، وهذا ما يمثل درجة من درجات التعاون في العلاقات الدولية ما بين دول الانتاج ودول العبور، وفي مثال روسيا الاتحادية ودول جمهوريات الكومنولث المستقلة خير دليل على هذا التداخل الجغرافي مع أمن امدادات الطاقة، ولما كانت روسيا تعتبر من الدول الحبيسة فقد كان لزاما عليها ان تعمد الى مد خطوط الانابيب الناقلة للطاقة عبر اراضي دول اخرى للوصول الى اسواق الطاقة، وكذلك كان الحال بالنسبة للدول الأوراسية، وجاءت نماذج المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في هذا الاتجاه من خلال ما اطلق عليه مجازا (حرب الانابيب) في الشرق الأوسط والتي تمثلت بمشاريع خط انابيب (نابكو) الأمريكي والذي افشلته روسيا، اضافة الى محاولات امريكا الى مد خط انابيب لنقل الغاز من صحاري الجزيرة العربية بغرض الوصول الى أوروبا، الا ان الرفض السوري لهذا المشروع قد حال بين هذا المشروع والنجاح، الامر الذي جعل الاماني الأمريكية بمحاولة تقليل مستويات الاعتمادية الأوروبية على الغاز

الروسي تتحطم على صخرة العناد السوري، ومن امثلة التعاون الدولي في هذا المجال الحالة التي مثلتها تركيا في لعب دور دولة العبور الموثوقة، عند قيام التعاون بينها وبين اقليم كردستان العراق في مجال نقل النفط الكردستاني عبر انابيب النفط الممتدة من اراضي الاقليم حتى ميناء جيهان التركي، تمهيدا لنقله بحراً الى اسواق الدول المستوردة له. (ابراهيم، ٢٠١٨).

العوامل المؤثرة في أمن الطاقة.

يرتبط أمن الطاقة بجملة من التحديات التي تؤثر في استراتيجية الطاقة الوطنية الدولية، والتي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام ادوات مختلفة في أوقات متفاوتة على الصعيدين الوطني والدولي، وسنحاول في هذا المطلب التعرض لاهم هذه العوامل التي تؤثر على مجال أمن الطاقة.

أولاً: اختلال ميزان العرض والطلب.

ينتج هذا الاختلال من الناحية الاقتصادية، حيث هناك ارتفاعا بوتيرة متصاعدة في الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يفسره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة كالهند والصين، ويقابل هذا الارتفاع في الطلب قلة في الانتاج العالمي من النفط والغاز، الذي لايزال غير كافي لموازنة تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة، وتشير توقعات الوكالة الأمريكية للطاقة لعام ٢٠١٣ الى زيادةفي الاستهلاك العالمي من الطاقة، حيث ستزيد النسبة المئوية للاستهلاك بنسبة (٥٦٪) بين الاعوام (٢٠١٠-٢٠٤٠)، وخلال العام ٢٠١٢ زاد الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة (١,٨٪) (عبد العاطي، ٢٠١٤: ص ص٥٦-٥٧).

وفي بحث للدكتورة خديجة عرفة حمل عنوان « تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي » نراها تناقش هذه المسألة (اختلالات ميزان العرض والطلب)، من خلال المستوى السعري لمنتجات الطاقة، حيث تركز الدكتورة عرفة على ان هذه الاختلالات قد تؤدي الى انخفاض الاسعار نتيجة لارتفاع معدلات الانتاج أو قلة الطلب على هذه المنتوجات الطاقوية، الامر الذي يدعوا الدول المصدرة الى

خفض أو رفع الانتاج كما يحدث دوما عند اجتماعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)،والذي تحدد فيه اما زيادة الانتاج للمحافظة على استقرار اسواق الطاقة أو خفض الانتاج لتدني مستويات الاسعار، والى جانب ذلك يمثل تحدي الاكتشافات الجديدة لموارد الطاقة في بعض البلدان الى بروز منتجين جدد قد يرفعون من سقف العرض لمصادر الطاقة، وهو الامر الذي يعني وفرة المعروض الذي يزيد عن الحاجة الاستهلاكية للدول المستوردة، ويؤدي بالنتيجة الحتمية الى انخفاض الاسعار، الامر الذي يستتبع قرارات مضادة بخفض الانتاج لمحاولة رفع الاسعار مجددا، كما تضيف الدكتورة خديجة عرفة الى هذه المعطيات تحدياً جديداً متمثلاً في منافسة مصادر الطاقة المتجددة، والانتاج المتزايد من الصخر الزيتي، والتي باتت تؤثر على اليات الطلب على مصادر الطاقة التقليدية من النفط والغاز، وتضرب الدكتورة عرفة مثلاً على ذلك بتراجع الواردات النفطية الخليجية الى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتزايد اعتمادها على اليات استخرج النفط من الصخر الزيتي، والذي ادى الى ارتفاع انتاجها من مصادر الطاقة الأولية ليصل الى ما يقارب الـ (١٤) مليون برميل من النفط الصخري يومياً (عرفة، ٢٠١٥، ص، ص: ١٣٤-١٣٧).

ثانياً: تحديات شركات النفط العالمية.

يمكن اجمال التحديات التي تواجهها الشركات النفطية العالمية في الأوجه الثلاثة الاتية (عبد العاطي، ٢٠١٤: ص ص ٥٨-٥٩).

التحدي الأول: يتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة، التي وصلت الى حد وصفها بانها « عدوة الشعوب» و« سارقة الخيرات الوطنية».

التحدي الثاني: يتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفو هذه الشركات ومنشأتها ومجالات عملها واصولها.

التحدي الثالث: يتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعترض أو تهدد عقود واستثمارات شركات الطاقة العالمية، والتي تعد اساس عملياتها، أو حقوق وامتيازات شركة بعينها، وحرية عملها في الجدولة المضيفة، اضافة الى التهديد الاسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الالغاء السياسي.

وهنا يود المؤلف ان يوضح بانه وعلى الرغم من ان الصفة المميزة لمصادر الطاقة بعد العام ١٩٧٤، قد تمثلت باستراتيجية « وطنية الطاقة» كما ذكرنا سابقاً، الا اننا نجد ان هذه الصفة المميزة لمصادر الطاقة في دول المشرق العربي على الاقل آخذة بالتراجع، خصوصاً اذا ما تذكرنا ما تمت الاشارة اليه سابقاً في مبحث الصراعات الطاقوية، عن جولات التراخيص الجديدة التي منحت شركات اجنبية صلاحيات تطوير حقول النفط وزيادة انتاجيتها في العراق، كما ان المشهد في دولة «جنوب السودان» ليس ببعيد عن هذا الواقع، حيث تحول هذا البلد الحديث الاستقلال الى ساحة منافسة شديدة بين الشركات الأمريكية والصينية، قبل ان تؤل الغلبة للشركات الصينة للاستحواذ على خيرات هذا البلد.

ثالثاً: التهديدات الارهابية.

خلال الاعوام التي تلت احداث الحادي عشر من سبتمبر / ايلول ٢٠٠١، حدث تحول في استراتيجية تنظيم القاعدة، حيث اصبح هذا التنظيم يعطي اهمية كبرى لما بات يعرف الان بالـ « الجهاد الاقتصادي» القائم على ضرب عصب الاقتصاد للعدو مباشرة، مثل البنية التحتية النفطية التي جرى تنفيذها من الفروع المحلية للتنظيم في العراق والسعودية واليمن، بعدما تبنى تنظيم « القاعدة « استراتيجية استهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز، بغية استهداف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة، من خلال التأثير في أمن الامدادات الطاقوية سواء الذاهبة اليها مباشرة أو تلك الشحنات التي تصدرها الى حلفائها الأوروبيين أو الاسيويين (اليابان وكوريا الجنوبية والهند)،وهو الامر الذي دلل على مقدار هشاشة مقومات الأمن الطاقوي (شوفالبية، ٢٠١٠، ص: ٣٧).

ولقد سبق المؤلف ان ذكر في معرض حديثه عن الصراعات الطائفية وتحديداً عن الارهاب البحري، مثل هذا النمط من التغيير في الفكر الإستراتيجي لتنظيم القاعدة، والذي يهدف الى التعرض لسلامة امدادات الطاقة في المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) للتعرض للنشاط الاقتصادي الأمريكي والغربي، من خلال استهداف مباشر للولايات المتحدة الأمريكية كما حدث للمدمرة الأمريكية (يو اس كول) عام ٢٠٠١

قبالة السواحل اليمنية، أو ما حصل مع ناقلة النفط الفرنسية في العام ٢٠٠٢ على السواحل الغربية لليمن، أو ما حدث مع ناقلة النفط اليابانية في العام ٢٠١٠ على مقربة من مضيق هرمز.

رابعاً: تهديد القرصنة البحرية.

ان الجزء الاكبر من التجارة العالمية تمر عبر البحار والمحيطات، ولذلك تعتبر القرصنة البحرية تهديداً جديا للأمن الطاقوي، بحيث يشكل السطو على السفن باستعمال السلاح امرا يزيد من الحاجة للأمن الطاقوي، ويتمثل ذلك بتعزيز أمن ممرات العبور (المضايق والقنوات)، ويذكر ان هذه الحاجة اصبحت اكثر الحاحا منذ العام ٢٠٠٤. عندما تعرض مضيق « ملقا» ودولة «سنغافورة» لاعتداءات متكررة من القراصنة، كما نجد القراصنة في القرن الافريقي اكثر تنظيماً، ويعتمدون على اختطاف الرهائن والسفن من الحصول على فدية كانت في غالبيتها تتجاوزه مبلغ المليون دولار، ومثل حادث اختطاف ناقلة النفط «سريومي ستار» عام ٢٠٠٨ بداية العمل الحقيقي للقرصنة من اجل الافراج عن الناقلة وطاقمها قد تجاوز الثلاثة ملايين دولار، لتدخل المنطقة بعدها في منعطف خطير أثر بشكل ملموس على أمن امدادات النفط، حيث كانت أولى تجلياتها هو رفع قسط التامين على السفن المارة بجوار القرن الافريقي الى الضعف وحتى الضعفين (محمدي، ٢٠١٦ :ص ٣٤).

خامساً: تهديد عدم الاستقرار في دول الجوار للمضايق .

ان بيئة عدم الاستقرار التي اصبحت عنوان مميزا لدول المشرق العربي، تجلت صورها في موجات الربيع العربي، والحروب الاهلية في بعض دول هذا الاقليم مثل سوريا واليمن، الاخيرة التي تعتبر بوابة العبور الجنوبية للبحر الأحمر واحدى الدول المشاطئة لمضيق باب المندب، ولما كانت جاراتها من الدول المطلة على نفس المضيق وتحديداً (الصومال) تعاني من نفس المشكلات لصالح عدم الاستقرار الداخلي فيها، والذي تمثل في غياب الأمن وانعدام السلطة اضافة من هواجس انتقال العدوى الى الدول المجاورة، لاسيما الدول الخليجية الغنية بمصادر الطاقة نتيجة التأثير الجغرافي

القريب للأزمة اليمنية، كما ان الحالة الليبية - الدولة المنتجة للطاقة - والتي ادت ازمتها الى تعطل واردات الطاقة منها، نتيجة الفراغ الأمني والاقتتال على السلطة، والذي ما تزال تداعياته مستمرة لغاية الان، كل هذه الشواهد جعلت من التحدي المتمثل بعدم الاستقرار الداخلي في المنطقة سواء نتيجة الثورات الداخلية أو الحروب الاهلية، جعلت من المنطقة ومنافذها البحرية (هرمز وباب المندب) بؤرا للصراعات الطاقوية، ومما زاد من تنامي هذه الصراعات دخول دول اقليمية مثل (إيران) على خط الدعم اللامحدود لحلفائها (الحوثيين)،من اجل تكريس انغماس مضيق باب المندب في معادلات الصراع الاقليمي والدولي لجهة تحقيق الاهداف الإيرانية (عبد الوهاب، ٢٠١٢ :ص ص ٢٦-٢٩).

سادساً: تهديدات الكوارث الطبيعية والاعطال التقنية.

تعتبر الكوارث الطبيعية من امثال الزلازل والاعاصير وموجات التسونامي اخطارا حقيقية وتمثل تهديدات محققة لإمدادات الطاقة، قد تصل الى درجة الوقف التام لهذه الامدادات، ولعل في اعصاري (كاترينا وريتا) الذين ضربا الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٥، خير دليل على عظم هذا التهديد، حيث تأثرت عمليات نقل النفط والغاز بشكل كبير، ولما كان مضيق هرمز بعيداً عن تأثيرات مثل هذه الاعاصير، فان السواحل اليمنية والعمانية تشهد في الفترة الاخيرة نماذج من اعاصير مدارية تتفأوت قوتها من سنة الى اخرى، وبالانتقال الى الحديث عن الاعطال التقنية التي تنتج عن تعطل الآلات والماكنات اللازمة للاستخراج ونقل المنتجات الطاقوية من مواقع الاستخراج الى الموانئ التصديرية، فان هذه التعطيلات نادرا ما تحدث وذلك بفضل الخبرة المكتسبة للطواقم العاملة في تلك المجالات، اضافة الى اعمال الصيانة الدورية التي تكشف عن الاعطال قبل تفاقم الامور (محمدي، ٢٠١٦: ص ٣٤).

وهنا يود المؤلف ان يضيف الى هذه التهديدات تهديداً اخر يراه المؤلف على جانب من الاهمية وهو التهديدات الطبيعة الناتجة عن العوامل الطبيعية التي يمكن ان تكون موجودة في مسارات الملاحة البحرية داخل المضايق البحرية مثل كثرة الجزر، وتباين الاعماق، وموجات المد والجزر، وحركة التيارات البحرية واتجاهاتها وسرعتها، حيث ان مثل هذه التهديدات قد تؤدي الى حدوث الاصطدامات البحرية، أو تلجأ السفن

الى اتخاذ مسارات محددة ومعروفة تسهل عمل المجموعات الارهابية أو الاطراف التي تبيت النية لغلق هذا المضايق والممرات، اضافة الى انها تحد من قدرة السفن على المناورة والالتفاف أو التوقف في الزمن المحدد.

أمن الطاقة في العلاقات الدولية.

تتعدد المتغيرات الحاكمة لتطورات وتحولات العلاقات الدولية تبعا لتعدد مستويات وانماط وموضوعات ونطاق هذه العلاقات، ولربما اختلف تأثير مثل هذه المتغيرات باختلاف عوامل التاريخ وأولويات الاهتمام خلال كل مرحلة، وأيضاً تبعا لطبيعة هيكلية النظام الدولي ووحداته وفواعله الرئيسية.

وفي هذا السياق تأتي اهمية متغير الطاقة في ادارة العلاقات الدولية، تلك الاهمية التي تنبع ابتداء من الاهمية المتعاظمة للطاقة كمحدد للتنمية والنهضة الاقتصادية من ناحية، واداة من ادوات الصراع بين الفواعل الدولية من ناحية اخرى، وهو ما برز مع نهاية الحرب الباردة وسعي امريكا لفرض هيمنتها على المناطق الغنية بمصادر الطاقة مثل اقليم المشرق العربي، وشمال افريقيا، ومنطقة بحر قزوين، وحوض المتوسط، وخاصة بعد الاكتشافات العملاقة التي تم الاعلان عنها، في شرق المتوسط (اسرائيل ولبنان وسوريا) من الغاز الطبيعي.

وفي سياق التدليل على عمق تأثير المصادر الطاقوية في السياسة الخارجية والأمنية، نجد في كتاب « Oil Wars» الذي الفه (Khaldor and others)، نقله وفي مستهل هذا الكتاب عن وزير الخارجية الأمريكي (Bil Richardson) السابق قوله « إن النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية والأمنية للدول لعقود عديدة (p1:2007.khaldor and others).

ولما كانت الدول تفصح عن علاقاتها في المجال الدولي من خلال سياستها الخارجية، فقد ارتأى الباحث ان يقسم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول المستوردة للطاقة.

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية

أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول المستوردة للطاقة.

لقد احتل قطاع الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات بين مختلف القوى الكبرى، وذلك كون اكثر هذه القوى لم تصل لدرجة تحقيق الاكتفاء الذاتي وربما لن تحققه بسبب تباين جغرافية مصادر الطاقة بين الدول والاقاليم والقارات، وهو الامر الذي لن يسمح لها بالتخلص من معضلة « التبعية الطاقوية». وفي المقابل فإننا نجد قوى اخرى تمتلك مصادر كبيرة من الطاقة، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على مداخيلها من واردات الطاقة، غير ان التغيرات الكبيرة التي عرفها سوق الطاقة الدولية في السنوات الاخيرة، دفعت هذه القوى الى انتهاج سياسات خارجية تعتمد على محدد الطاقة، من اجل تكوين استراتيجيتها المستقبلية في هذا الصدد، تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات الجيوسياسية والجيواقتصادية، من اجل تحقيق هدف « الأمن الطاقوي» بكل ما يحمله هذا المفهوم من اهمية ومضامين لهذه القوى (الغنجة، ٢٠١٦).

أولاً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد توضحت اسس سيطرة هاجس الأمن الطاقوي على الولايات المتحدة الأمريكية مبكرا، وتحديداً فقد تحدد هذا الاثر على السياسة الخارجية الأمريكية منذ العام ١٩٨٠، والذي شهد ولادة ما يعرف بـ «مبدأ كارتر» حيث شكل التنفيذ الفعلي للسياسة الخارجية الطاقوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وقد جاء في هذا المبدأ «ان اي محاولة من جانب اي قوة للحصول على مركز مسيطر في الخليج تعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة» وعلى أثر هذا المبدأ انشأت امريكا ما بات يعرف

« قوة الانتشار السريع» لكي تكون جاهزة لنقلها الى منطقة الخليج في حالة الطوارئ، ومن الجدير ذكره انه وبعد اعلان كارتر فقد ترتب عليه، اخراج منطقة الخليج العربي من دائرة الصراع الدولي الى دائرة الأمن القومي الأمريكي، والاستغناء عن فكرة الاعتماد على القوى الاقليمية للدفاع عن أمن الخليج، والتوجه نحو تعزيز الوجود الأمريكي العسكري والمباشر في المنطقة، ويؤكد ذلك تواجد القوات الأمريكية في المنطقة اثناء وبعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وتمركز القوات الأمريكية بعد ذلك في العراق بعد احتلالها عام ٢٠٠٣، وعملت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك على ربط اقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الاقتصادية مع الدول الغربية (علي، ٢٠١٤: ص ص ١٥٢-١٥٤). ويمكن للكتاب ان يضيف بهذا الشأن انه ومنذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر، فان الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تحتفظ بمجموعة كبيرة من القواعد العسكرية في دول الخليج وعلى مقربة من مضيق «هرمز» كما سبق ان أوضحنا في الفصل السابق، غايتها حماية منابع النفط وطرق امداداته في مضيق هرمز والخليج العربي، من جميع أوجه التهديدات وعلى رأسها التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق هذا الشريان الحيوي لنقل الطاقة.

يذكر الدكتور سليم كاطع علي في بحث له بعنوان « الادراك الإستراتيجي الأمريكي لـ(أمن الطاقة)» ان الإستراتيجية الأمريكية للطاقة (النفط والغاز) قد قامت على أربعة مبادئ رئيسية هي (علي، ٢٠١٧):

أ- تعدد مصادر الطاقة: حيث تعتمد على الاستيراد من اكثر من مورد موثوق للطاقة ولا تقصر اعتمادها على مورد واحد، فإلى جانب الخليج العربي، توجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهوريات اسيا الوسطى ونفط بحر قزوين الذي تقدر مخزوناته بحوالي (٢٠٠) مليار برميل، هذا بالإضافة الى توجهها الى القارة السمراء التي تمتلك احتياطيات طاقوية تقدر بحوالي (١٧٧) مليار برميل، لنسبة (٧. ٩٪) من الاحتياطات العالمية حسب تقديرات العام ٢٠٠٦.

ب- تعدد طرق النقل وخطوط الامدادات: اذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب أيضاً تعدد المسارات، للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر.

ج- الحصول على النفط بأسعار رخيصة: وهو ما يعتبر نتيجة منطقية لتعدد المصادر وطرق الامدادات.

د- حرمان خصوم الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها من الوصول الى مصادر الطاقة الرئيسية، فضلاً عن الحيلولة دون حصول الدول المتمردة على اميركا للتكنولوجيا الطاقوية المتطورة.

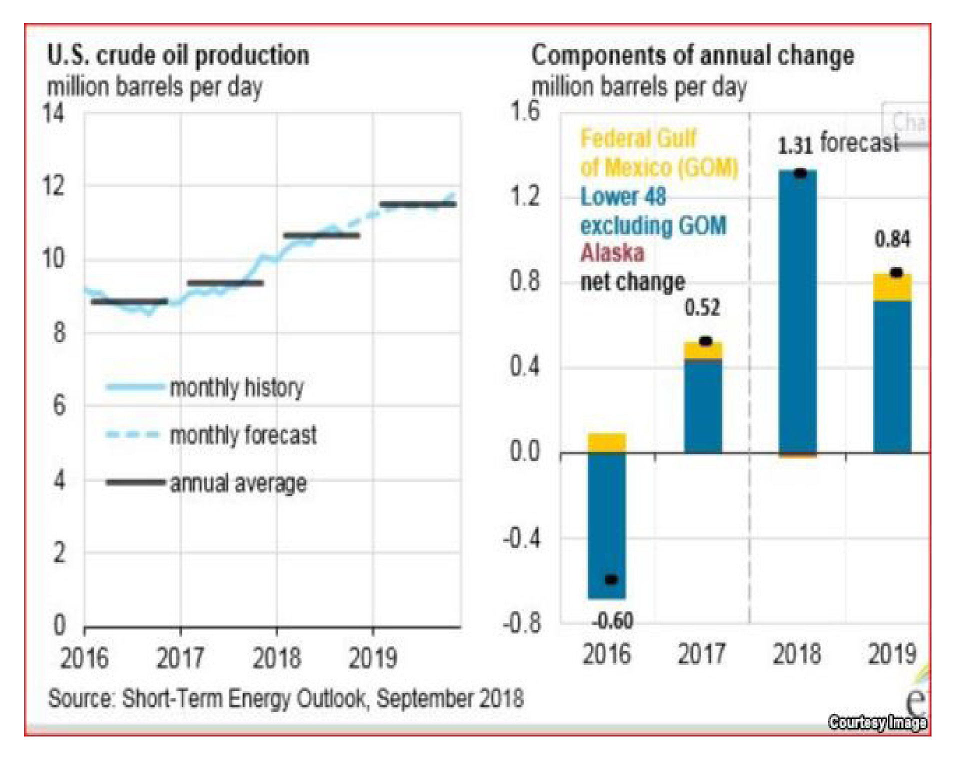
وكتب الاستاذ سالم اليامي مقالا بعنوان « متغيرات السياسة الخارجية الأمريكية» نقل فيه عن صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية، ما معناه ان التزايد في الانتاج الأمريكي من النفط الصخري والذي وصل الى ما يقارب الـ (١٠) مليون برميل يومياً، قد ادى الى تراجع الاهتمام الأمريكي بأمن الامدادات الطاقوية من منطقة الخليج العربي، وان الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قد تراجع، وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية اصبحت لا تشعر بضغط كبير لصالح مسألة تامين مرور النفط السعودي من الخليج العربي، ويضيف الكاتب بانه وعلى الرغم من اهمية الطرح السابق، الا انه في نظر الاستاذ اليامي ينطوي على نقاط تستحق المناقشة، حيث ان التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتامين مصادر الطاقة القادمة من مناطق الخليج العربي لم يكن مرتبطاً بالمصالح الأمريكية الذاتية فقط، حيث ان نسبة الاعتماد الأمريكي على نفط المنطقة في السنوات الاخيرة لم يتجاوز الـ (١٥٪) من اجمالي واردات امريكا من النفط، كما ان التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ينطلق من الفكر الإستراتيجي الأمريكي القاضي بتفعيل السيطرة على موارد الطاقة التي يذهب الكثير منها الى المنافسين الإستراتيجيين الجدد للنفوذ الأمريكي عالمياً، وفي مقدمتهم الصين، ويمكن ان تمكن السيطرة على خطوط نقل الطاقة ومساراتها الية « خنق» لأي اقتصاد يستفيد من هذه الامدادات، وكذلك فان التواجد الأمريكي يأتي ضمن التزام «اطلسي» تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية لتامين مصادر طاقة لحلفائها من الأوروبيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين بالإضافة الى الهند، ويعزز هذا التواجد من اليات السيطرة والقوة والمكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (اليامي، ٢٠١٨).

الى جانب ذلك نقرأ في مقال مترجم للكاتب الأمريكي مايكل كلير بعنوان (القوة الناعمة وقوة الطاقة ادوات السياسة الخارجية الجديدة) وفيه يوضح كلير بانه وكبديل

للقوة الصلبة يمثل الاعتماد على قوة الطاقة بديلاً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية، من دون استدعاء لمخاطر العمل العسكري المباشر، وكبديل مقبول لسياسة القوة الناعمة، بحيث يوفر هذا النهج الجديد قدرا من النفوذ غير المتوفر في ادوات السياسة الخارجية (الدبلوماسية). بيد ان استخدام قوة الطاقة لا يخلو هو أيضاً من المخاطر، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكنها ان تستعين بقوة الطاقة كونها تتمتع ببعض المزايا في هذا المجال، خصوصاً مع تزايد انتاجها من النفط والغاز الصخريين، وكما ان بلدانا اخرى مثل روسيا تمتلك أيضاً احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وتتمتع بتوافر قدرات تمكنها من استعمال هرأوة الطاقة في وجه بعض المستوردين، غير اننا نراها هي نفسها تقع تحت مستويات استعمالات امريكا لقوة الطاقة، فلو نظرنا لحالة استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات التوغل الروسي في أوكرانيا. فلقد كان من المحتمل لو تتبعنا ردة الفعل الأمريكية حسب مقومات نظريات القوة الصلبة، فإننا سنلمسها كردات فعل ذات صوت مرتفع، وكان يمكننا ان نرى السفن والبوارج الحربية الأمريكية والطائرات المقاتلة وهي تنتشر في المناطق القريبة من أوكرانيا، وكان ممكنا لهذه الحادثة ان تشكل مجالا للاحتكاك المباشر بين امريكا وروسيا، ولكننا بدلاً من ذلك رأينا الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بإدارة الرئيس أوباما، تفعل ادوات « قوة الطاقة» من خلال منع التمويل الغربي والتكنولوجيا عن شركات الطاقة الروسية، ليؤدي ذلك الى التأثير في القدرة الاقتصادية لروسيا من خلال تباطؤ الاقتصاد الروسي، الى جانب ذلك يستشهد الكاتب (كلير) بتصريح رئيس مجلس النواب الأمريكي «جون بوينر» الذي ادلى به في مارس ٢٠١٤، وذهب فيه الى القول « ان القدرة على قلب الطأولة ووضع الرئيس الروسي في الاختبار تكمن تحت اقدامنا» ويقصد منها قوة الطاقة الأمريكية الكامنة في شكل امدادات هائلة من الطاقة لاتزال حبيسة في باطن الارض (كلير، ٢٠١٥).

ويطالعنا موقع (ERUTERS) بتقرير بعنوان «ريتساد: انتاج امريكا من النفط سيتجاوز روسيا والسعودية معا بحلول ٢٠٢٥ » ترجمته للعربية علا رشدي، ويفيد بانه من المتوقع ان يتجاوز انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من السوائل الطاقوية (٢٤) مليون برميل يومياً على مدى السنوات القادمة، وبحسب ريتساد التي تفترض متوسط سعر للخام الأمريكي خلال هذه الفترة عند حاجز (٥٨) دولار للبرميل، فان الولايات

المتحدة الأمريكية ستتمكن من تغطية نفقات الانتاج وتتمتع بمردود مالي ضخم، من خلال تحولها الى اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، كل ذلك جاء نتيجة طفرة النفط الصخري التي تركزت حول حوض (برميان). وتشير توقعات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية الى ان انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري سيرتفع الى مستوى قياسي جديد سيتجاوز (١٢) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٩ (رشدي، ٢٠١٩).



الجدول رقم (٦)

نسبة نمو الانتاج الأمريكي من النفط والغاز

المصدر: موقع الحرة. نت، النفط الخام.. امريكا اكبر منتج في العالم، تاريخ النشر ١٣ ديسمبر ٢٠١٨. /WWW.ahhurra.com/a/459691

وتذكر الاستاذة عزيزة عبد العزيز منير في مقال لها بعنوان «أمن الطاقة في الولايات المتحدة :دقائق الواقع وافاق المستقبل» بان الولايات المتحدة اصبحت تنتج نحو (١٠٠٪) من استهلاكها من الغاز الطبيعي منذ العام ٢٠١٧، بل وتصدر فائض انتاجها الى المكسيك، ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، فانه من المتوقع ان تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، مكان دولة قطر بحلول العام ٢٠٢٠ (منير، ٢٠١٨).

ويؤكد الدكتور علوان امين الدين في دراسة له بعنوان «الغاز الأمريكي..وسياسة ملء الفراغ الطاقوي» بان المعركة الجيواقتصادية الحقيقية بين روسيا وامريكا قد انطلقت بالفعل، اذ ان كل الدلائل تشير الى ان امريكا ستتربع على عرش الطاقة النظيفة «الغاز» في وقت قصير، ولقد بدأت بالفعل بتصدير غازها الى مجموعة من دول أوروبا، وهو الامر الذي يعتبر تحديا للقدرات الروسية والتي تعتبر مجال امدادات الطاقة لأوروبا ليس مصلحة اقتصادية فحسب، بل يندرج أيضاً في خانة السلاح «الجيواستراتيجي» والذي من خلاله تستطيع موسكو تأكيد نفوذها العالمي، لذلك نلمح اشارات من ادارة الرئيس الأمريكي (ترامب) الى انها تنوي احداث عدالة وتوازن في اسواق الطاقة، عبر عرض الغاز الأمريكي على أوروبا واسيا، للعمل على تقليل فرصة القوة المشبوهة في السوق لجهات فاعلة مثل روسيا ودول منظمة « أوبك» ، وعليه فقد كانت «بولندا» أولى الدول الأوروبية التي التقطت الرسالة الأمريكية وتلقت أولى شحنات الغاز الأمريكي، وكذلك حذت «لتوانيا» حذو بولندا حيث استقبلت هذه الجمهورية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً أولى شحنات الغاز الأمريكي المسال في اغسطس/ اب٢٠١٧. اضافة الى ذلك تحاول امريكياً تعزيز نفوذها الطاقوي في مناطق شرق اسيا، وصدرت ما يقارب من (٣٣٠) الف طن من الغاز الى اليابان وتايون، وليس هذا وحسب بل ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية الى محاولة غزو السوق الصينية، لتبلغ الواردات الأمريكية من النفط الى الاسواق الصينية ما يقارب (٤٠٠) الف برميل يومياً اعتباراً من يناير / كانون الثاني ٢٠١٨، تقدر قيمتها السوقية بـ (١) مليار دولار، بالإضافة الى نصف مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، بلغت قيمتها ما يقارب (٣٠٠) مليون دولار في يناير / كانون الثاني ٢٠١٨ (امين الدين، ٢٠١٨) ويمكن للمؤلف هنا

ان يقدم تلخيص لمجالات استخدامات أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية على النحو الاتي:

أ – منذ العام١٩٨٠–٢٠٠٨ اعتمدت الولايات المتحدة على القوة الصلبة المباشرة لحماية امنها الطاقوي من خلال مبدأ « كارتر »، ثم حرب تحرير الكويت ١٩٩١، وصولاً الى احتلال العراق ٢٠٠٣.

ب– منذ العام ٢٠٠٨–٢٠١٧ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الناعمة مبدئيا للمحافظة على أمن الطاقة لديها، ثم تم تأطير مبدأ «قوة الطاقة» عندما باتت على اعتاب زيادة قدراتها الانتاجية من الطاقة.

ج – منذ ما بعد عام ٢٠١٧ اعتمدت امريكا على اسلوب منافسة القوة الطاقوية العالمية في مجال التصدير، وتحاول نقل مجالات التبعية الطاقوية لصالحها من خلال منافسة الغاز الروسي في أوروبا، وتصدير كميات محدودة من النفط والغاز للصين في محاولة الاستحواذ على «مصنع العالم» كما يحلوا للبعض تسمية الصين ويبدوا للمؤلف ان هذا الاسترخاء الأمريكي من ضغط تامين امدادات الطاقة، جعلها اكثر تحررا في مجال سياستها الخارجية تجاه بعض القضايا، فنراها تنسحب من الاتفاق النووي مع إيران وتفرض عقوبات اقتصادية على النظام في طهران تتدرج لتصل حد منعه من تصدير نفطه، وتدعم المعارضة في «فنزويلا» من اجل الاطاحة بالنظام هناك، وتفرض أيضاً عقوبات على فنزويلا وهي دولة نفطية، كانت تعتبر الى حد قريب مزوداً رئيسياً لأمريكا بالنفط، دون ان تكترث لمثل هذه التحديات على مستويات اسعار الطاقة (النفط والغاز)،بل لعلنا نقرأ في هذا الاسترخاء وانعكاساته أيضاً على مستويات الاسعار الطاقوية، وعدم حدوث قفزه هائلة في الاسعار نتيجة تعرض ناقلة سعودية لاستهداف مباشر من جماعة «انصار الله» الحوثيين قبالة مضيق باب المندب، واعلان السعودية عن وقف صادراتها من النفط عبر هذا المضيق، في سياق القدرة الانتاجية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية والتي اصبحت الى حد كبير تملك زمام الامور لتهدأ توترات الاسواق العالمية نتيجة نقص الامدادات الطاقوية.

ثانياً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية.

تذكر الدكتورة خديجة عرفة محمد في كتابها «أمن الطاقة واثارها الإستراتيجية» بان الصين استطاعت وحتى العام ١٩٩٢ تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، حيث بلغ انتاجها لذلك العام (١٤٢,١٠) مليون طن، في حين بلغ استهلاكها المحلي لنفس العام (١٣٣,٥٤) مليون طن، الا انه وابتداء من العام ١٩٩٣ بدأت الصين بالاعتماد على الخارج للإيفاء بمتطلبات استهلاكها المحلي المتزايد على النفط. وترجع الدكتورة خديجة هذا التطور في تحول الصين الى دولة مستوردة للطاقة الى حجم السكان الهائل والذي يستهلك نسبة عالية من الطاقة حيث يشكل مجموع سكان الصين اكثر من (٢٢٪) من اجمالي سكان العالم، يضاف الى ذلك ان الحقول النفطية الرئيسية في الصين والتي تقع في المناطق الساحلية الشرقية قد دخلت مرحلة التراجع التدريجي بعد سنوات من الاستغلال، كما تشير التقديرات الى ان استهلاك الصين من النفط من المتوقع ان يزيد بمتوسط نمو سنوي مقداره (٢,٩٪) خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥، وذلك نتيجة الحركة الصناعية الكبيرة في الاقتصاد الصيني - الامر الذي حدى ببعض الباحثين لتسمية الصين بـ« مصنع العالم -، وتذكر الدكتورة خديجة بانه وحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة فان مستوردات الصين من النفط ستقفز بحلول العام ٢٠٣٠ الى مستوى (١٣,١) مليون برميل يومياً، هذا الوضع دفع بالصين للتعويل كثيراً على الخارج من اجل سد احتياجاتها الطاقوية، وهو الامر الذي ينعكس على سياستها الخارجية التي اضطرت لان تتوافق مع سياستها الداخلية في مجال الطاقة، لا سيما مع ادراكها لهشاشة أمنها الطاقوي نتيجة لافتقارها لمصادر انتاج الطاقة وطنيا، واعتمادها على استيرادها بشكل مباشر من الخارج (محمد، ٢٠١٤:ص ص١٢٢-١٢٤).

وتقوم الإستراتيجية الصينية الطاقوية على خمسة اركان اساسية هي (معيوات، ٢٠١٦):

أ- **التنوع**: بحيث يمثل تنوع واردات الطاقة المبدأ الاساسي الحاكم للصين في مجال سعيها لتحقيق أمن الطاقة، والتنوع هنا كما يشمل الواردات فانه يشمل أيضاً الإستراتيجيات، فتتوزع جغرافية استيراد مصادر الطاقة بالنسبة للصين على الشرق الأوسط ودول اسيا الوسطى وروسيا، وبعض دول افريقيا وامريكياً اللاتينية،

بحيث تنتهج الصين سياسة متوازنة تحقق مستويات «أمن الطاقة» الذي تطلبه الدول المستهلكة، «وأمن الطلب» الذي تنادي به الصين لهذا البديل.

ب- سياسة الصعود السلمي التدريجي: ولقد طرح هذا الشعار من قبل الصين لأول مرة في منتدى اسيا والمحيط الهادي الذي انعقد في «كوريا الجنوبية» عام ٢٠٠٥، وارادت الصين من خلال هذا المفهوم ان توضح بان مكانة الصين كفاعل اساسي في النظام الدولي لن تتغير هيكلته أو يهدد امنه أو استقراره، ويمكن استقراء هذا المفهوم من خلال تتبع سياسات أمن الطاقة الصينية في منطقة الشرق الأوسط بحيث ان دورها «اي الصين» اخذ في التزايد، ولا يوجد ما يوحي بوجود انعكاسات سلبية في هذا الصعود، حيث ان هذه الدول تنظر الى الصين على اساس انها سوقا في الوقت الحالي وفي المستقبل لمنتجاتها النفطية.

ج- عدم الثقة في السوق العالمي: تنطلق الصين من هذا المفهوم على اعتبار ان قضية الطاقة هي قضية محورية لا يمكن تركها لقوى السوق الخاصة، وان سوق الطاقة العالمي يتسم بعدم الثقة والثبات وتتأثر بالتقلبات والاحداث المختلفة سياسياً واقتصاديا، ولما كانت معدلات استهلاك الصين من النفط يفوق (٩٪) من الانتاج العالمي في العام ٢٠٠٧، كما ان استهلاك الصين من الطاقة سوف يمثل (٤٠٪) من انتاج الطاقة العالمي بحلول العام ٢٠٢٠، وان الصين ستستهلك بحلول العام ٢٠٣٠ نحو خمس الطلب العالمي على الطاقة و(١٥٪) من الطلب العالمي على النفط، وبذلك فقد تحول مفهوم أمن الطاقة في الادراك الإستراتيجي الصيني ليصبح قضية سياسية عليا ترتبط بالأمن القومي الصيني، ولم تعد كما كانت في السابق سياسة دنيا ترتبط بسياسة الطاقة المحلية.

د- المرونة والتقييم المستمر: كون قضية الطاقة قضية حديثة في السياسة الخارجية الصينية، اضافة الى المخاوف من ان تتحول مسألة الطاقة الى عائق في مسيرة التنمية، فان هذا الامر جعل الصين حريصة على اتباع سياسة خارجية مرنة في هذا الشأن تسمح بالتقييم المستمر والمرونة في التعديل اذا لزم الامر.

اضافة الى ذلك فان الصين ما تزال بعيدة عن تحقيق مقدار الخزن الإستراتيجي الذي يمكنها من تجاوز اي اضطراب في مستويات الانتاج العالمي لواردة الطاقة أو اي ازمات نفطية يمكن ان تقع في مناطق الاستخراج في الدول المصدرة للطاقة، وذلك لان

تقارير الوكالة الدولية للطاقة تظهر ان حجم المخزون الإستراتيجي الصيني قد بلغ في نهاية العام ٢٠١٧ (٢٨٧) مليون برميل، الا ان هذا الرقم رغم ضخامته الا انه لا يمثل سوى (٥٧٪) من المستوى الذي تستهدفه الحكومة الصينية والبالغ (٥٠٠) مليون برميل (جورج، ٢٠١٨).

الى جانب ذلك يمثل النقل البحري لشحنات الطاقة المتجه الى الصين، وتامين أمن هذه الامدادات معضلة حقيقية للصين، ففي حين ان التفوق الاقتصادي للطريق البحري هو لافت للنظر، حيث تبلغ تكاليف الشحن الصينية الى أوروبا ما بين ثلث ونصف تكاليف عمليات النقل البحري، وتبلغ الاحجام ما يقارب (٣٠) ضعفا، تمثل الهيمنة الأمريكية في مجال القوة البحرية احدى أهم هواجس الأمن الطاقوي الصيني، في الوقت الذي تفكر فيه الصين ان علاقات امريكياً اضعف مع البلدان على الحدود الصينية البرية مقارنة بجيرانها البحريين في جنوب شرق اسيا، تصطدم بجدار منطق ان النمو الصيني الاقتصادي المتزايد يتطلب التركيز على التجارة البحرية، ولذلك نراها وهي تخطط لمشروعها الكبير طريق الحرير الجديد لا تغفل عن تحديد مسار بحري لهذا الطريق، غير ان العقبة الصعبة بالنسبة للصين انها في خضم هذا التوجه البحري، فان عليها التعامل مع مسألة المضايق البحرية (ملقا، هرمز، باب المندب) والتي هي في حقيقة الامر مناطق نفوذ وسيطرة للقوات البحرية الأمريكية، غير انه وفي حالة تهديد القرصنة الدائم قبالة السواحل الصومالية، فقد اثبت الجهد الدولي المنسق (الذي شمل الصين أيضاً) فعاليته الكبيرة، حيث لم يتم اختطاف اي سفينة تجارية كبيرة منذ العام ٢٠١٢ (الترمان، ٢٠١٧: ص ص ٢٠-٢١). وهو الامر ذاته الذي مكن الصين من ان تنشأ أول قاعدة عسكرية خارج اراضيها على مقربة من مضيق باب المندب.

وان خير ما يمثل فكرة التوجه الإستراتيجي الصيني للإفلات من الهيمنة الأمريكية البحرية خصوصاً في المحيط الهندي هو مشروع « عقد اللؤلؤ» والذي تكون من مجموعة من الموانئ في دول صديقة مثل (الباكستان وبنغلادش) في سبيل تجاوز معضلة مضيق ملقا، من خلال نقل البترول عبر الطرق البرية، وخطوط انابيب، وقد وقعت الصين اتفاقية مع حكومة (ميانمار) لمد خط انابيب بترول وتشغيله يمتد من جزيرة مادي غرب ميانمار الى « رويلي» في جنوب غرب الصين، بحيث يسمح لشحنات

النفط القادمة للصين بتفريغ حمولتها في ميانمار على المحيط الهندي بدلاً من الاضطرار لقطع رحلة طويلة خلال مضيق ملقا الى الصين، علاأوة على الاهمية الطاقوية الخاصة بـ « ميانمار » نتيجة امتلاكها موارد هائلة من الغاز (بيلني ورد، ٢٠١٤: ص ٢٢٠).

وتمثل عمليات النقل البحري لمصادر الطاقة تحدياً صينيا لصالح ضمان أمن امدادات هذه الشحنات، خاصة ان جميع المسالك المستخدمة تمر على ثلاثة ممرات بحرية رئيسية وهي (بلجاوي، ٢٠١٥:ص ص١٧-٢١):

أولاً: خط الشرق الأوسط: الخليج العربي - مضيق هرمز - مضيق ملقا - مضيق تايوان - الصين.

ثانياً: خط افريقيا: شمال افريقيا - البحر البيض المتوسط - مضيق جبل طارق - راس الرجاء الصالح - مضيق ملقا -مضيق تايوان - الصين.

ثالثاً: خط جنوب شرق اسيا: مضيق ملقا - مضيق تايوان - الصين.

ولقد صرح الاميرال «مايك مولند»، رئيس غرفة العمليات البحرية الأمريكية ان بلاده تحاول بناء «اسطول من ١٠٠٠ بارجة» للتحكم بالمياه الدولية، وهذه الفكرة تم بلورتها ضمن الإستراتيجية التي اعدها «جون بولتن» عندما كان مساعدا لوزير الخارجية الأمريكية ومكلفا بمراقبة عمليات التسليح والأمن الدولي، وتعني هذه الإستراتيجية احكام سيطرة امريكا على التجارة العالمية والمياه الدولية.

ويخلص الكتاب الى القول بانه وعلى الرغم من الرغبة الاكيدة لدول اسيا لمحاولة تجاوز المضايق والقنوات البحرية بل وحتى عمليات النقل البحري لصالح خطوط النقل البرية المختلفة (الانابيب، السكك الحديدية، الطرق البرية) الا ان معطيات النمو المتسارع للاقتصادات الاسيوية تقلل من الفعالية الإستراتيجية لمثل هذه المعالجات، الامر الذي جعل التعامل مع مخاطر الأمن البحري وموجبات تفوق القوة البحرية الأمريكية وهيمنتها على طرق التجارة الدولية، واقعاً لا مفر من التعاطي معه بكل ما يستلزمه من اقرار بالهيمنة الأمريكية وابتكار حلول لمعالجة مخاطر أمن النقل البحري، وهو ما يؤسس الى بقاء الطرق البحرية على رأس أولويات عمليات النقل الطاقوي، وبقاء مناطق الاختناق الإستراتيجية (المضايق والقنوات البحرية)،هي مناطق التسابق الدولي على مجالات النفوذ والهيمنة الدولية .

ثالثاً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

يعد توزيع مصادر الطاقة أو جيوسياسية الطاقة الموزعة بطريقة مختلفة عبر العالم، ومن قارة الى اخرى، ومن منطقة الى اخرى، من اكبر المشاكل التي تعاني منها الدول الصناعية الكبرى، ولا يختلف الحال بالنسبة لقارة أوروبا، حيث ان هذه المصادر موزعة بين الدول الأوروبية بشكل غير عادل، وعليه فان مجمل النفط المستهلك في أوروبا هو نفط مستورد من الخارج، باستثناء بريطانيا التي تعتبر الى حد ما مكتفية ذاتياً، بيد ان انتاجها اخذ في التناقص، الامر الذي سيجعلها تلتحق بركب الدول الأوروبية المستوردة للطاقة عما قريب، وتعتبر روسيا وهولندا وبريطانيا من أهم البلدان الأوروبية المنتجة للغاز الطبيعي، بينما بريطانيا والنروج وروسيا هي الدول الرئيسية في انتاج النفط، وتستهلك دول القارة الأوروبية (١٦.٤) من حجم الطاقة العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك (٢٦٪) من الانتاج العالمي للطاقة، ولما كانت معظم الدول الأوروبية تفتقر لمصادر الطاقة الحيوية باستثناء (الدنمارك وهولندا)،فان هذا الامر عزز من فرضية التبعية الطاقوية الأوروبية، وتصدر روسيا والنرويج من اكبر الدول الأوروبية المنتجة والمصدرة للمصادر الطاقوية (النفط والغاز) من خارج دول الاتحاد الأوروبي (حسين، ٢٠١٧).

يعرض الدكتور لقمان عمر النعيمي في بحث له بعنوان « دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي» للخطر الجيوسياسي الذي تواجهه دول الاتحاد الأوروبي والذي يتمثل بان الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٩ على سبيل المثال، قد استهلك نحو (٤٨٤) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تم تغطية ما يقرب من (٣٦٪) من هذه الكمية من السوق الداخلي لدول الاتحاد الأوروبي، اما الباقي وهو ما يقرب من ثلثي الكمية فقد تم تغطيته من خلال الاستيراد من الخارج، حيث بلغت نسبة الاستيراد من روسيا (٢٢٪) من هذه الكمية، فيما استوردت دول الاتحاد الأوروبي (١٩٪) من هذه الكمية من النرويج، وتم تغطية ما يقارب من (١٠٪) من خلال الاستيراد من الجزائر، واذا ما علمنا بان الاستهلاك الداخلي من مصادر الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي اخذ في الزيادة، بحيث تم تحديد هذه الزيادة بنسبة (١٦٪) بين الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٣٠، فان نمو الطلب على الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي سيصل في العام ٢٠٣٠ الى ما يقارب (٧٩) مليار متر

مكعب، واذا ما خذنا بالاعتبار ان معدلات الانتاج للغاز في دول الاتحاد الأوروبي في تراجع مستمر بعد ان بلغ الانتاج ذروته في العام ٢٠٠١ حيث وصل الى معدل انتاج قارب (٢٣٢) مليار متر مكعب، ومن المتوقع ان يهبط هذا الانتاج بمقدار (٥٩٪) من حجم الانتاج السابق ذكرة بين الاعوام ٢٠١٠-٢٠٣٠، كل هذه المعطيات جعلت الاتحاد الأوروبي يجد نفسة ملزما بان يعتمد في امداداته الطاقوية على بلدان غير مستقرة مثل (قطر وإيران) الى جانب روسيا والذين سيمثلون الموردين الرئيسيين للغاز الى أوروبا (النعيمي، ٢٠١٨:ص ص ٢٤-٢٥).

ونتيجة لهذه الهشاشة المفرطة للاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة واعتمادها على الخارج في سبيل توفير امداداتها الطاقوية، وقعت هذه الدول ضمن خانة ما يسمى بالتبعية الطاقوية وخصوصاً لصالح روسيا اكبر مزود للغاز لدول الاتحاد الأوروبي، لا سيما اذا ما اخذنا بالاعتبار تاريخ هذه الدولة في مجال أمن الامدادات النفطية، حيث نجد ان روسيا وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩١ - ٢٠١٠، استخدمت روسيا سلاح الطاقة في نحو (٦٠) حالة، الأغلبية فيها جاءت على شكل قطع تامل لإمدادات بنحو (٧٠٪) من هذه الحالات، الامر الذي جعل دول الاتحاد الأوروبي ترهن مصير امداداتها الطاقوية بيد مزود غير موثوق به للطاقة (محمد، ٢٠١٤، ص: ١٨٧).

ومن أهم الاسباب التي تدعوا الى الاعتقاد بهشاشة نظام أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي، هو عدم وجود الإستراتيجية الموحدة للطاقة تجمع عليها كافة الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تتبنى كل دولة من الدول الاعضاء مفهوما خاصاً لأمن الطاقة. ففرنسا على سبيل المثال ترفض اي تدخل من خارج أو داخل الاتحاد الأوروبي في تنظيم انتاج أو استهلاك الطاقة النووية في البلاد، والامر ذاته تطبقه دول اخرى على النفط والغاز الطبيعي مثل بريطانيا وهولندا، وعلى ما يبدو ان فكرة وطنية الطاقة تحكم كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وهو الامر الذي شكل عدة اشكاليات بين دول الاتحاد الأوروبي حول أمن الطاقة، وحتى عندما توقفت الامدادات الروسية للدول الأوروبية من الغاز على خلفية النزاع الروسي - الأوكراني، لم تقم الدول الأوروبية بمواجهة هذا التوقف بشكل جماعي وضمن اليات الاتحاد، بل قامت كل دولة تبحث عن بدائلها الطاقوية بصورة منفردة (امين، ٢٠١٤).

وفي مجال تحليل الموقف الأوروبي من الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية النووية الإيرانية، واصرار أوروبا على الاستمرار بهذا الاتفاق بل وحتى ايجاد اليات اقتصادية تمكن من الالتفاف على نظام العقوبات الأمريكي ضد إيران، فأننا نجد عند الاستاذ علي فتح الله نجاد في بحث له بعنوان « أوروبا ومستقبل سياساتها ازاء إيران: التعامل مع ازمة ثنائية» بان المصالح الأوروبية المتعلقة بإيران يمكن ان نقرأها في سياق الابعاد التالية، فهي من جانب ترغب بالمحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج التي لا تزال منطقة مهمه بشكل كبير لإمدادات النفط واسعاره العالمية، ومن جهة اخرى تتخوف من اندلاع صراع جديد يمكن يحمل معه تدفق المزيد من اللاجئين نحو الاراضي الأوروبية، وأيضاً يمكن فهم هذا الموقف يصب في خانة تنويع الامدادات الطاقوية للاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة الواردات الطاقوية من إيران وتخفيض اعتماد أوروبا الكبير على مصادر الطاقة من روسيا، وكذلك تعزيز صادرات السلع الأوروبية من خلال توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران، نظراً لتسجيل هذه السلع لمعدلات نمو منخفضة على مدار عقود من الزمن، وبذلك فان الباحث يرى بان أوروبا الاقتصادية تتفوق على أوروبا السياسية في هذه الحالة (نجاد، ٢٠١٨).

وفي مجال كسر الاحتكار الروسي لواردات الطاقة (الغاز) للقارة العجوز فانه وبتدشين خط الغاز الجنوبي الذي يربط أوروبا بأذربيجان عن طريق تركيا، والذي لا ترى فيه روسيا منافساً قوياً لها، حيث سيقل هذا الخط حوالي (١٠) مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً الى أوروبا، و(٦) مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لتركيا، وهي ارقام لا تشكل تهديداً كبيراً اذا ما قورنت بالحجم الهائل لصادرات الغاز الروسي نحو دول الاتحاد الأوربي والتي تقدر بـ (١٩٤،٤) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، ثم ان روسيا مرتاحة أيضاً لجهة القدرة التنافسية في مجال تسعير الغاز المار بهذا الخط، حيث تبلغ الكلفة الانتاجية لكل الف متر مكعب من الغاز من حقل «شاه دنيز» الاذري بحدود (٣٥) دولار، فيما لا تتجاوزه كلفة انتاج الالف متر مكعب من الغاز الروسي الـ (١٥) دولار، غير ان ابرز المخاوف التي تتوجس منها روسيا من هذا الخط الناقل للغاز هو ما اشير اليه سابقاً من ان اذربيجان وتركيا على استعداد لاستخدام الممر الجنوبي لنقل الغاز من العراق واسرائيل وقبرص، وهو ما اكدته أيضاً «تل ابيب» و«انقرة»،

حيث تحدثتا عن امكانية بناء خط تصديري يربط حقل «لفتيان» بالخط الجديد خط انابيب تابان (حسين، ٢٠١٨).

أمن الطاقة في السياسة الخارجية للدول المصدرة.

يوفر وجود المصادر الطاقوية في الدولة وقدرة هذه الدولة على تصدير حجم معتبر من منتجات الطاقة الفائضة عن حاجتها، دافعا نحو تفعيل هذه الوفرات الطاقوية في محددات سياستها الخارجية، وتتجه هذه الدول الى تحقيق مردودات مادية ضخمة تساعدها على خلق مكانة معتبرة في النظام الدولي وتسمح لها بالتحرك والقيام بنشاطات دبلوماسية كبيرة من خلال المشاركة بفاعلية في المنظمات الدولية والاقليمية، كما تساعدها أيضاً على تقديم المساعدات الاقتصادية في الازمات والكوارث، ويمكن ان يكون لهذه المساعدات المقدمة من قبل الدول المصدرة للطاقة انعكاسات سلبية من خلال توظيفها لورقة المساعدات الاقتصادية كورقة ضغط في السياسة الخارجية، تمكنها من تجيير سياسات الدول المستقبلة للمساعدات لان تكون دائماً في خط متوازي مع توجهاتها السياسية لا سيما الخارجية منها، كما وان احد اكبر التهديدات التي تواجه الدول المصدرة هو علاقاتها بدول العبور الطاقوي، حيث تمتلك هذه الدول القدرة على اعاقة نقل المستخرجات الطاقوية الى الدول المستوردة سواء كان ذلك الامر بري (انابيب نقل النفط والغاز) أو كان بحرياً (المضايق والممرات) (ابو حنيفة، ٢٠١٧).

من خلال ما سبق فان الكتاب سيتعرض في هذا المطلب لثلاثة نماذج لدول وظفت متغير الطاقة في سياستها الخارجية بطرق مختلفة وهي روسيا، السعودية، وإيران.

أولاً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الروسية.

تمتلك روسيا موارد طاقوية متعددة، ولديها احتياطيات معتبرة من النفط والغاز والفحم، وتقدر حجم الاحتياطيات الروسية من الغاز الطبيعي بـ (٢٤٪) من الاحتياطيات العالمية، وهو الامر الذي وضعها على رأس قائمة الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم، اما فيما يخص النفط فتعد روسيا ثاني اكبر منتج للنفط بعد السعودية، قبل حدوث طفرة الوفرة الإنتاجية الأمريكية من النفط الصخري، وتقدر

الاحتياطيات النفطية الروسية بحوالي (١٧٪) من الاحتياطي العالمي، اما فيما يخص الفحم فان روسيا تأتي في المرتبة الثانية عالمياً ويبلغ حجم احتياطاتها من الفحم (١٩٪) من الاحتياطي العالمي، وتأتي روسيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المادة، اضافة الى ذلك تصدر روسيا الطاقة الكهربائية والتي بلغت (١٧.٧) بليون كيلوواط/ ساعة في العام ٢٠٠٩، ونعتبر روسيا رابع اكبر منتج لليورانيوم في العالم وتبلغ نسبة انتاجها من اليورانيوم قياسا مع الانتاج العالمي بـ (١٠٪) من الانتاج العالمي (محمد، ٢٠١٤: ص ص ١٧٤-١٧٦).

ومع ان روسيا قد شهدت عمليات خصخصة لقطاع الطاقة، غير ان الدولة ابقتهذا القطاع تحت سيطرتها من خلال الشركات الحكومية مثل «غاز بروم» والتي تحتكر انتاج وتسويق الغاز بالإضافة الى امتلاكها لشبكة انابيب النقل التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفييتي، بالإضافة الى شركات «روس نفط» و«لوك أويل»، ويذكر ان المبيعات الطاقوية الروسية قد جلبت معها ثروة مالية هائلة، استطاعت ان تنقل روسيا من دولة تتلقى المساعدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ايام الرئيس « يلتسن»، الى دولة عضو في مجموعة السبع الصناعية والتي تحول اسمها الى مجموعة الثمانية بعد انضمام روسيا لها، بسبب تأثيرها الكبير على سوق الطاقة العالمية واحكام سياستها الداخلية على هذا القطاع. وعند الحديث عن سياسة أمن الطاقة في روسيا فانه لا يمكننا ان نغفل الدور الذي تلعبه «غاز بروم»، فهي اصبحت تعتبر في الوقت الحالي ثاني اكبر الشركات العالمية في مجال الطاقة، بعد العملاق الأمريكي الطاقوي «ايكسون موبيل» وقد شكلت اداة في يد الحكومة الروسية من اجل الابقاء على اسعار النفط في متنأول المستهلكين المحليين، وتحتكر الحكومة من خلالها خطوط نقل انابيب الغاز كما انها قد وسعت من نشاطاتها التجارية العالمية في مجالات الاستكشافات والنقل والتسويق (عبد النبي، ٢٠١٦).

بعد احتدام الصراع الدولي على خطوط امدادات انابيب النفط والغاز، بدأ يتشكل في الادراك الروسي أثر الاخطار الناجمة عن التدخلات الأمريكية والأوروبية في فضائها الجيوسياسي، فسعت من وقتها الى رسم استراتيجية جديدة تؤمن استقرار صادراتها من دون ان تكون عرضة للتحكم من احد، لا سيما وان جميع القوى الصناعية وعلى رأسها

الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تبحث وبقوة عن مصادر احتياطية لطاقة بديلة عن مصادر دول الخليج العربي، التي قد يهددها تفاقم الأوضاع السياسية والاثنية والاضرابات السائدة مع إيران المتحكمة بمضيق هرمز، فاتجهت انظارها الى دول حوض بحر قزوين الغنية مصادر الطاقة، لكن سياساتها لم تكن تتجه نحو التعاون مع روسيا في هذا المجال، بل اتجهت نحو ايجاد ممرات امنه لنقل الطاقة عبر ممرات تتجاوزه روسيا، الامر الذي ساهم في توتر الاجواء ونشر الاضطراب السياسي والعرقي بين «تبليسي» وسكان اقليم أوسيتا الجنوبية وابخازيا الموالين للروس، واستغلت روسيا هذه الحوادث لترد عسكرياً على المعسكر الغربي من خلال الاجتياح الروسي لقسم كبير مكن الاراضي الجورجية في العام ٢٠٠٨، اضافة الى التوترات التي كانت ملتهبة اصلاً على محور روسيا – أوكرانيا بعد احداث «الثورة البرتقالية»، حيث تشكل في الادراك الإستراتيجي الروسي انطباع سلبي تجاه هذه القطعة من الارض (أوكرانيا) التي تمثل نقطة الفصل الجيوسياسي بين روسيا وأوروبا، وعمدت روسيا الى اتخاذ اكثر من استراتيجية في تعاملها مع هذه الدولة بدأت في العام ٢٠٠٩، بقطع الامدادات الطاقوية عنها نتيجة لتراكم الديون المستحقة عليها لصالح شركة «غاز بروم»، وصولاً الى اجتياح شبه جزيرة القرم وضمها رسمياً الى روسيا ما بين الاعوام ٢٠١٤–٢٠١٥، في سبيل الخلاص من مشكلات دولة عبور تناصب روسيا العداء وتدور في فلك القوى الغربية التي تحاول عزل روسيا وتحديد حركتها على مستويات الساحة الدولية من بوابة أمن الطاقة(حداد، ٢٠١٧).

وتحدد الدكتورة خديجة عرفة محمد أهم اهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة والتي تتوافق مع اهداف السياسة الخارجية الروسية بشكل عام، بالأهداف التالية (محمد، ٢٠١٤: ص ١٨٧):

أ– توسيع مجال تأثير السياسة الخارجية الروسية لاستعادة الميراث المفقود للاتحاد السوفييتي سابقاً.

ب– تطوير احتكار اقتصادي عبر الاستثمارات الاجنبية الموجهة، والسيطرة على البنى التحتية الإستراتيجية لمجالات الطاقة في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً.

ج- زيادة الاعتماد السياسي على الموارد الطاقوية الروسية.
د- ابعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي.
ه- اعادة بناء النفوذ الروسي عالمياً عبر استخدام أوروبا الشرقية والفضاء الجيوسياسي السوفييتي السابق، كأساس لبناء مجال أوسع من التأثير عالمياً.
ز- الحد من الهيمنة الأمريكية من خلال تقييد العلاقات الأوروبية الأمريكية، اعتماداً على مبدأ «التبعية الطاقوية».

وعلى صعيد الشرق الأوسط، ومنطقة المشرق العربي تحديداً، نجد ان روسيا لم يسبق لها حتى في زمن الامبراطورية أو الاتحاد السوفييتي ان خاضت اي مواجهة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، غير انها وابتداء من العام ٢٠١٥، انخرطت وبشكل مباشر في الحرب الاهلية الدائرة في سوريا، بوقوفها الى جانب النظام السوري وتثبيت اركانه، لدرجة ان روسيا قد استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن اربع مرات ضد قرارات تحاول ادانة النظام السوري، ويمكن قراءة التوجه الروسي هذا من خلال عدة مؤشرات بدأت بالظهور بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥، وفي مقدمتها الضغط الاقتصادي الذي تعرض له النظام الروسي بسبب الازمة الأوكرانية، اضافة الى الانخفاض الشديد في اسعار الطاقة، وفي العام ٢٠١٥ قامت روسيا بخفض الانفاق العام الروسي بحوالي (١٠٪)، وهو الامر الذي فسر على انه دليل واضح على تزايد الاجهاد الروسي الناجم عن العقوبات الاقتصادية الدولية، اضافة الى المخططات الأمريكية والأوروبية الرامية الى منافسة خطوط الانابيب الناقلة للغاز الروسي، ولذلك كان لزاما على روسيا ان تتجه صوب الشرق الأوسط الذي اصبح أهم الساحات الجيوسياسية التي سيتحدد على اثرها المستقبل الروسي، ومحاولة تامين مجالاتها الجيوسياسية الثلاثة التي تمكنها من فرض هيمنتها على سوق الطاقة العالمية، حيث كانت نقطة الفراغ الوحيدة في الثلاثية الفضائية الجيوسياسية، هي منطقة المشرق العربي، بعد ان امنت روسيا مجالها الجيوسياسي الأول المتمثل بأوروبا التي باتت تسيطر عليها المانيا الحليف الطاقوي المهم لروسيا، اما المجال الجيوسياسي الثاني فقد تمثل في منطقة اسيا والمحيط الهادي والذي يعتبر الان في مجال الهيمنة الضمنية للعملاق الاقتصادي «الصين» والذي يتبادل النظرة للأهمية الجيوسياسية للطرفين، لصالح المجالات الطاقوية ومشروع طريق

الحرير الصيني الجديد، من اجل ذلك جاء التحرك الروسي نحو المشرق العربي من بوابة التدخل العسكري المباشر في سوريا، حيث مثلت الثورة الروسية نقطة الاستدعاء الرئيسية للتوغل الروسي (ماسيس، ٢٠١٨).

واخيراً نلخص أهم مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الروسي المتعلق بتفعيل محدد الطاقة في السياسة الخارجية الروسية على النحو الاتي:

أ- **المرحلة الأولى**: كانت منصبة على دائرة الفضاء الجغرافي الذي يضم الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفييتي قديما، من خلال احكام القبضة الروسية على أهم الجمهوريات التي تمتلك مخزونات طاقوية كبيرة، وجعلها تدور في الفلك الروسي الجديد.

ب- **المرحلة الثانية**: اتجهت روسيا فيها الى المجال الجيوسياسي الأوروبي من خلال احكام طوق التبعية الطاقوية على دول الاتحاد الأوروبي، وجاء هذا التوجه من خلال العمل على افشال جميع المشاريع الطاقوية التي تسعى الى كسر حالة التبعية الطاقوية الأوروبية، وتعزيز المشاريع الطاقوية الروسية التي تحقق التبعية، وقد كانت لنا وقفة في الفصل السابق مع حالة التنافس التي كانت دائرة حول انابيب امدادات الغاز ومساهمة روسيا في افشال مشاريع (خط نابكو، وخط الغاز العربي)،وتثبيت مشاريع خطوط النقل الروسية (السيل الشمالي والسيل الجنوبي)،من خلال التقارب الروسي الالماني الذي ساهم في التقليل من حجم المعارضة الأوروبية لهذه المشاريع والوقوف في وجه التدخلات الأمريكية التي كانت تتخذ شكل الاملاءات.

ج- **المرحلة الثالثة**: التوجه نحو جنوب القارة الاسيوية من خلال الشراكة مع الصين ودعم مشاريع نقل الطاقة البرية والبحرية التي تتبناها الصين (الطريق والحزام) من الحاق الصين بركب التبعية الطاقوية لروسيا.

د- **المرحلة الرابعة**: وتمثل المجال الجيوسياسي الثالث، من خلال التدخل المباشر في الازمة السورية، والتحالف مع إيران اقوى دولة مراجعة في محيط اقليم المشرق العربي واتخاذ ورقة معارضة التوجهات الأمريكية في المنطقة، كنقطة لقاء وكذريعة لإدخال المليشيات الشيعية التابعة لإيران ضمن حلف الممانعة الذي

تهدف روسيا منه الى مناكفة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، واجبارها على البقاء فيها، بصفة الضامن لأمنها، للاستفادة من مبدأ الركوب المجاني فوق ظهر القوة الأمريكية، التي ستكفي روسيا كلفة الانشغال به، لا سيما في المجلات البحرية (المضايق والخلجان والقنوات والبحار).

ويمكن القول في نهاية هذا المطلب بان روسيا قد وظفت المحدد الطاقوي بصورة كبيرة في مجالات سياستها الخارجية بل ان الكتاب يتفق مع الطرح الذي يذهب اليه كثيراً من الباحثين السياسيين والذي مفاده بانه «لا يوجد لدى روسيا سياسة خارجية بل يوجد لديها سياسة طاقوية».

ثانياً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية السعودية.

نشرت صحيفة الشرق الأوسط في عددها رقم (١٤٦٥٣) الصادر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٩، احدث اعلان عن حجم الاحتياطات الطاقوية (النفط والغاز) الذي تملكه المملكة العربية السعودية، والذي جاء على لسان وزير الطاقة والنفط السعودي، حيث اكد على ارتفاع الاحتياطيات الثابتة للمملكة من النفط والغاز في منطقة امتياز شركة «ارامكو» السعودية بعد المصادقة المستقلة التي اجرتها شركة (دي اند ام) والذي رفع اجمالي الاحتياطات النفطية الثابتة للسعودية اعتباراً من نهاية العام ٢٠١٧، الى نحو (٥, ٢٦٨) مليار برميل من النفط، و(٩, ٣٠٧) تريليون قدم مكعب من الغاز، وهو الامر الذي يعني ارتفاع الاحتياطي النفطي في المملكة بواقع (٢, ٢) مليار برميل من النفط، هذا بالإضافة الى الاحتياطيات النفطية والغازية في المنطقة المقسمة المملوكة بالمشاركة بين السعودية والكويت، والتي تبلغ فيها حصة الاحتياطات السعودية ما يقارب (٤, ٥) مليار برميل من النفط، اضافة الى (٦, ٥) تريليون قدم مكعب من الغاز (الشرق الأوسط، ٢٠١٩).

وفي مقابل ذلك فان شركة «ارامكو» السعودية تسيطر على قطاع النفط السعودي، وهي اكبر شركة نفطية في العالم من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة من الهيدروكربونات. وتمتلك ثاني اكبر اسطول لنقل النفط في العالم، وتدير هذه الشركة

(٩٢) حقلا نفطيا، و(١٣) حقلا للغاز في جميع انحاء المملكة العربية السعودية، وهي مسؤوله عن معظم اعمال المملكة في قطاعي النفط والغاز بدأ من التنقيب والانتاج والتكرير والنقل والتسويق، ويوجد الى جانبها مجموعة من الشركات المتخصصة بالبتروكيماويات مثل شركة «ينبع الوطنية للبتروكيماويات» (ينساب)، وشركة (سابك) « الشركة السعودية للصناعات العالمية، وهي مصنفة ضمن اكبر(١٠) شركات عالمية لصناعة البتروكيماويات، ويخضع قطاع الطاقة السعودي وشركة «ارامكو» لرقابة مباشرة من قبل المجلس الاعلى للبترول والمعادن (محمد، ٢٠١٤ :صص ٢١٩-٢٢٠).

وتطلب الحفاظ على مستويات الانتاج النفطي الضخم للمملكة العربية السعودية، شبكة متطورة من الابار وخطوط الانابيب ومنشأة معالجة الخام ومحطات التصدير، ولما كان مستوى الانتاج اليومي للسعودية في العام ٢٠١٤ قد وصل الى ما يقارب الـ (١٢,٥) مليون برميل في اليوم، فان مجمل هذا الانتاج يأتي من حقل « الغوار» الذي يعتبر اكبر حقل نفطي في العالم، وينتج لوحدة ما يقارب (٥) مليون برميل في اليوم، اضافة الى حقل السفانية البحري والذي ينتج لوحدة ما يقارب (١,٢) مليون برميل في اليوم، ويمثل الجدول التالي مجموع المصافي التي تعمل على تكرير النفط ومقدار الانتاج اليومي لها (موقع فنك، ٢٠١٨).

جدول رقم (٧)

المصافي الرئيسية في المملكة العربية السعودية

الرقم	اسم المصفاة	ملكية المصفاة	الانتاج اليومي
١	راس التنور	ارامكو السعودية	٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً
٢	ساتورب الجبيل	ارامكو السعودية وتوتال اس ايه	٤٠٠،٠٠٠برميل يومياً
٣	بترورابغ	ارامكو السعودية وسوميتومو كيميكال تمتلك حصة (٦٢,٥٪)	٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً
٤	سام فر ينبع	ارامكو السعودية واكسون موبيل (شراكة بالمناصفة)	٤٠٠،٠٠٠ برميل يومياً
٥	يامسفر	ارامكو السعودية وسينوبك	٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً
٦	ساسفر الجبيل	ارامكو السعودية وشركة شل (شراكة بالمناصفة)	٣٠٥,٠٠٠ برميل يومياً
٧	ينبع	ارامكو السعودية	٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً
٨	الرياض	ارامكو السعودية	١٢٢,٠٠٠ برميل يومياً
٩	جدة	ارامكو السعودية	٨٥,٠٠٠ برميل يومياً

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في تقرير لمركز (فنك) بعنوان « فنك واحداث الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

/www.fana;.com /ar /fanak-energy /saudi-arabia

وبالعودة للدكتورة خديجة عرفة فإننا نجدها ولدى تناولها موضوع التوظيف الإستراتيجي للطاقة في السياسة الخارجية السعودية تؤكد على جملة من الأحداث التي توضح فعالية الدور الطاقوي في السياسة الخارجية السعودية، وباستثناء قطع الإمدادات الذي حدث في العام ١٩٧٣، لم تستخدم السعودية سلاح الطاقة بصورة سلبية بعدها، بل لقد كانت السعودية دوما صاحبة الادوار الإيجابية في المشكلات المرتبطة بنقص الإمدادات الطاقوية على المستوى العالمي، من خلال استخدامها قدرة فائضة من الانتاج تستخدم وقت الازمات، أما بالنسبة للتأثيرات الطاقوية على

السياسة الخارجية السعودية فيمكن أن نراه بشكل مباشر وآخر بشكل غير مباشر، وكما اشرنا سابقاً فإن الاستخدام المباشر كان لمرة واحدة في العام ١٩٧٣، ولم يتكرر الانقطاع الطاقوي من السعودية بعده، كما ان لعب السعودية لدور الدولة الضامنة للإمدادات الطاقوية، من خلال فائض الانتاج مكنها من ان تكون البديل الذي يؤمن توريد امدادات الطاقة في حال انقطاعها لأي سبب ومن اي مصدر كان، وقد تمثل هذا الدور في فترة احتلال العراق ٢٠٠٣،واحداث العنف في نيجيريا الذي أدى الى وقف تصدير النفط منها،ولمواجهة اثار اعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة توقف امدادات الطاقة الليبية بعد الثورة، واخر هذه الامثلة الطلب الأمريكي الاخير من السعودية بزيادة قدرتها الانتاجية، لتغطية النقص الذي سيحدث بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية النووية مع إيران ٢٠١٨،وعودة سريان العقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع النفط الإيراني، أما الاشكال غير المباشرة في توظيف محدد الطاقة في السياسة الخارجية السعودية فقد كان نتاج القدرة المالية الضخمة التي حققتها السعودية من خلال وفرة هذه الطاقة واستدامة تصديرها، وتمثلت في مشاركة السعودية في توجيه المساعدات الاقتصادية لكل الدول التي تعاني من ازمات أو كوارث على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما جاءت مساهمة السعودية في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وفروعها وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي انسجاما مع القدرة المالية الضخمة حيث تساهم السعودية في جميع انشطة هذه المنظمات وتدفع مساهماتها المالية دون إبطاء (محمد، ٢٠١٤:ص ص ٢٢٨-٢٤١)، كما ونلاحظ بأن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول القلائل التي تحظى بتمثيل دبلوماسي واسع على مستوى السفارات في جميع دول العالم.

وفي مجال استطلاع التحولات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي يؤكد الدكتور فهد محمد المكراد، بانه ليس هناك فرصة للاستقرار في المنطقة الا من خلال الأمن الشامل وتنوع مصادر الدفاع بين اقطار دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي سيكفل لها القدرة على تحقيق الاستقرار في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، من خلال توافر شبكات الاتصالات، والطرق الجديدة، ووسائط النقل البرية والبحرية والجوية لمواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية لهذه المنطقة الإستراتيجية وثرواتها

الاقتصادية في المجالات الطاقوية وطرق تصديرها للعالم (المكراد ،٢٠١٧).

ويمكن للكتاب ان يستقرأ من خلال السطور السابقة مدى الشعور بالانكشاف الأمني الطاقوي لدول الخليج عامة والسعودية بشكل خاص، لا سيما بعد الالتفاتة الأمريكية عن الاهمية الإستراتيجية للمنطقة، بعد ان اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قاب قوسين أو ادنى من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وسياسات الرئيس الأمريكي (ترامب) المتمثلة بمقولة «الدفع مقابل الحماية»، كل هذه المعطيات والتطورات تركت في الادراك الإستراتيجي السعودي حقيقة مفادها وجوب الاعتماد على الذات والمحيط العربي في تامين الأمن الداخلي والطاقوي، ولربما نقرأ عملية عاصفة الحزم في اليمن ضمن هذا التوجه، في محاولة السعودية استعراض مقومات قوتها ضد بلد الجوار الضعيف والفقير، لتكوين حالة ردع ذاتية خاصة بعد ظهور علامات الاستدارة الأمريكية على المنطقة لتكون بداية للتراجع عن مبدأ الأمن المستورد.

ثالثاً: أمن الطاقة في السياسة الخارجية الإيرانية

نشر موقع الصباح نيوز ٢٤ تقريراً تحت عنوان «إيران تعثر على ١٥ مليار برميل من النفط، وجاء فيه أيضاً، ان « الشركة الوطنية الإيرانية » اعلنت عن اكتشاف حقل نفط وغاز طبيعي يحتوي على (١٥) مليار برميل من النفط، ونحو (١,٨) ترليون متر مكعب من الغاز، وتشير البيانات الحديثة الى ان إيران تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط الخام تقدر بنحو (١٧٥) مليار برميل، وقال قدورة المدير التنفيذي للشركة الوطنية الإيرانية للنفط، ان انتاج إيران من النفط العالي الجودة وصل الى (٤) ملايين برميل من النفط يومياً في العام ٢٠١٦، بينما كانت مستويات انتاج إيران تقف عند حد (٢) مليون برميل نفط يومياً، وقت العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران قبل توقيع الاتفاقية النووية الإيرانية مع مجموعة (٥+١)، كما ان الجمهورية الإيرانية تمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي يؤهلها لان تحتل ربما المرتبة الأولى من حيث حجم الاحتياطيات في العالم (الصباح. نيوز، ٢٠١٧).

اما أهم مستوردي الطاقة من إيران فكانت الدول الاسيوية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وقد بلغ حجم النفط المصدر للصين في اليوم الواحد خلال

العام ٢٠١٦ (٧٠٧,٤) الف برميل يوميا، بعد الصين جاءت الهند التي استوردت من إيران (٣٩٣) الف برميل يومياً في العام ٢٠١٦، تلتها كوريا الجنوبية بحجم صادرات بلغ (٢٩٣) الف برميل يومياً، ثم اليابان التي استوردت (١٧٥,٣) الف برميل يومياً، وجميع هذه الارقام حسب احصائيات العام ٢٠١٦، اما بالنسبة للغاز فبالرغم من الاحتياطيات الهائلة التي تملكها إيران الا اننا نراها لا تصدر الغاز الا الى ثلاثة دول هي (تركيا وارمينيا واذربيجان)،فتستورد تركيا (١٠) مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً، تليها ارمينيا بصادرات بسيطة تتراوح ما بين (١,١– ٢,٣) مليار متر مكعب سنوياً، ثم اذربيجان بحصة استيراد تبلغ (٠,٧–٠,٣) مليار متر مكعب سنوياً (ليلة، ٢٠١٦).

وبالنسبة للحالة الإيرانية فان المتتبع لها يجد بان دوائر الاهتمام الجيوسياسي عندها قد جاءت منطلقة من ثلاث دوائر جيوسياسية مهمة هي (الخليج العربي والمشرق العربي وأوراسيا) وهذه الدوائر الثلاث هي المحدد الرئيسي لصنع السياسة الخارجية الإيرانية الاقليمية بشكل عام، وترسم أهم معالم توجهات سياسة أمن الطاقة الإيرانية الخارجية، وبالنسبة للخليج العربي وككتلة مائية فانه يمثل اهمية بالغة بالنسبة لإيران، حيث يشكل الساحل الإيراني الطولي والبالغ (١٥٠٠ كلم) من الشاطئ الشمالي للخليج، ويعتبر نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي، ولما كانت إيران تعتبر دولة شبه مغلقة بحيث تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، فلقد شكل الخليج العربي ومضيق هرمز المعبر الرئيسي لصادراتها الطاقوية، غير ان الفكر الإستراتيجي الإيراني انتج معادلة تقوم على ابتزاز العالم باسره من خلال التحكم بالمسارات الملاحية لمضيق هرمز والتهديد بإغلاقه، وهي بذلك قد اتجهت نحو تأسيس محدد سلبي لسياستها الطاقوية الخارجية، حيث كان التهديد بقطع الامدادات الطاقوية عبر المضيق هي السمة البارزة للتوجهات الابتزازية للسياسة الخارجية الإيرانية، وهو الامر الذي سنناقشه بشيء من التفصيل في المبحث القادم (صور، ٢٠١٧:ص ص ١٩٧–١٩٨).

وعلى الرغم من عمق وبعد التحالف الإستراتيجي بين إيران وسوريا، الا انه لم يكن يدور في خلد الطرفان ان يتحول هذا التحالف الإستراتيجي الى تحالف جيوسياسي متواصل وغير منقطع، الا بعد سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق من قبل

امريكا، ومثله لحظة خروج الوجود الثقيل للولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة بعد العام ٢٠٠٩، بداية عهد التوسع الإيراني نحو منطقة المشرق العربي، فجاء الجسر الجغرافي الذي يتواصل من طهران وحتى السواحل الغربية للبحر الابيض المتوسط، وتمثل هذا الحلم في التحقق اخيراً في صورته الطاقوية في توقيع سوريا ويران على مشروع « خط الغاز الإسلامي» والذي سيمكن إيران من التوسع في انتاج الغاز، مع امكانية تصديره لأوروبا عبر خط الغاز الناقل الذي سيمتد من إيران الى العراق فسوريا ثم البحر الابيض المتوسط فشواطئ أوروبا، وقد مثل هذا الخط تتويجاً لجهود السياسة الخارجية الطاقوية الإيرانية والروسية على حد سواء (حوراني، ٢٠١٩).

ولما كانت طهران ترى المنطقة الأوراسية كوسيلة للتحوط ضد العزلة الدولية، فأنها ركزت اهتماماً كبيراً للقيام بدور اكبر فيما سمي بفضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي، ومع ذلك، فقد شكل وضع إيران الذي كان في عزلة دولية نقطة مهمه في مجال تكثف اتصالاتها الاقليمية، وبعد الاتفاق النووي وجدت إيران فرصا جديدة من دون قيود العقوبات الدولية، ونجد إيران تحاول التسلل الى اسواق المنطقة من بوابة مشاريع الطاقة الاقليمية الرئيسية، مثل خط انابيب الغاز عبر الاناضول (TANAP) والذي يمتد من اذربيجان الى تركيا، وتهدف إيران من وراء هذه الخطوة الى ربط احتياطاتها من الغاز الطبيعي مع الاسواق الأوروبية عبر جنوب القوقاز. وقد بدأت إيران هذا التوجه من خلال اجراء محادثات دبلوماسية مع (ارمينيا، اذربيجان، جورجيا) حول ترتيبات الطاقة التي نجعلها لاعباً رئيسياً في خطوط الانابيب الاقليمية المحتملة، كما وقعت إيران بدورها مذكرة تفاهم مع اذربيجان للتعاون في مشروعين للنفط والغاز، وكذلك تستعد ارمينيا المنافس التقليدي لأذربيجان لأجراء اتصالات مع طهران في نفس المجال، ولعل الاهم من ذلك هو الاستعداد الإيراني لان تصبح عضوا كامل العضوية في الكتلة الأمنية الاكثر اهمية في منطقة أوراسيا المعروفة باسم « منطقة شنغهاي للتعاون» ، وهذا الامر سيجعل من إيران جزء من تحالف غني بالنفط يمتد من مضيق تايوان الى مضيق هرمز، وهو ما اصطلح على تسميته « أوبك مع قنابل»، ويمكن القول بان الابعاد التي تتوخاها إيران من خلال هذه الخطوات هو ان تبرز كلاعب مهم وعلى نحو متزايد، ولربما ان الاتفاق النووي الذي كان الهدف منه اصلاً ان يكون وسيلة

للحد من الطموحات الإيرانية الإستراتيجية، قد يفعل العكس، لما يمهد الطريق امام الجمهورية الإسلامية كي تصبح احدث قوة وسيطة في أوراسيا (الجعفري، ٢٠١٦).

ويخلص الكتاب من هذا العرض ان ادوات التعامل في ادوات السياسة الخارجية الإيرانية الطاقوية قد تفأوت في التعامل مع فضاءاتها الجيوسياسية الثلاثة، ففي حين نرى انه هذه السياسة كانت ميالة الى اساليب فرض الهيمنة وتعزيز النفوذ عن طريق التدخل المباشر في دول المشرق العربي التي عانت من قلاقل وثورات داخلية، مثل اليمن وسوريا، وجاء تعاملها مع الفضاء الجيوسياسي الخليجي من خلال تفعيل نظام التغلغل والعمل على اثارة القلاقل التي تهدد الاستقرار الداخلي وتحديد اطار مراجعة ترمي لفرضه على دول الخليج العربي يتمثل في رفض الوجود الاجنبي على الاراضي العربية ورفض اي سياسات غربية ترمي الى تثبيت الهيمنة الاجنبية على مقدرات الأوطان العربية، وكذلك استعمال ورقة الصراع العربي الاسرائيلي للإبراز تحالف لدول الممانعة التي ترفض الاجندة الأمريكية والغربية بالمنطقة، اما فيما يتعلق بالفضاء الأوراسي فأننا نجد ان الإستراتيجية الإيرانية تقوم على استغلال مقومات القوة الذكية وقوة الطاقة لفرض وجودها في هذا الفضاء الإستراتيجي ونراها تتعاون بهذا الشأن مع القوى الروسية في سبيل تثبيت وجودها وتستغل أيضاً حاجة الصين اليها كدولة عبور لمكامن الطاقة الأوراسية لأسواقها لتقبل بهذا الوجود الإيراني في المنطقة، ومن اجل ايجاد الحلفاء والاصدقاء الذين يمكن لهم ان يستعملوا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد اي مشروع قرار اممي قد يجرم الافعال الإيرانية في الفضاءات الجيوسياسية الاخرى.

أمن الامدادات الطاقوية في المضايق البحرية.

يذكر الاستاذ الدكتور احمد داوود أوغلو في كتابه « العمق الإستراتيجي»بان هناك ست عشرة نقطة تقاطع للطرق المائية والمضايق، تمتلك القدرة على التأثير في العلاقات الدولية والتوازنات الاقليمية، ويمكن تصنيف هذه النقاط حسب اهميتها الى مجموعتين اساسيتين: الأولى، هي المضايق المركزية التي تمتلك اهمية في المواصلات الدولية، والثانية، هي الطرق المائية التي تمتلك اهمية قارية. وتتمتع مضايق المجموعة الأولى بأهمية

من الدرجة الأولى في توازنات الإستراتيجيات العالمية ،ولها خاصية مؤثرة الى حد كبير في تحديد مسار التجارة الدولية والموارد الخام وخطوط النقل الجيواقتصادية،ومناطق التأثر بين القارات، واستراتيجية الأمن العالمية والاقليمية تضم المضايق التالية (أوغلو، ٢٠١٠:ص ص ١٨٨-١٨٩):

أ- مضيقاً البسفور والدردنيل اللذان يربطان البحر الاسود مع البحر الابيض المتوسط ويفصلان القارة الأوروبية عن الاسيوية.

ب- قناة السويس التي تصل قارة اسيا بأفريقيا وتربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الأحمر.

ج- مضيق هرمز الذي يصل بين الحزام الهندي الجنوبي للقارة الاسيوية وبين شبه الجزيرة العربية ،ويصل الخليج العربي الغني بالمواد الخام مع المحيط الهندي.

د- مضيق باب المندب الذي يصل اسيا بأفريقيا ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي.

هـ - مضيق جبل طارق الذي يصل أوروبا بأفريقيا، ويربط البحر المتوسط بالمحيط الاطلسي.

و- مضيق ملقا يصل القارة الاسيوية بجزر ارخبيل اندونيسيا واستراليا.

ز- ممراً السوندا واللومبوك اللذان يصلان جزر ارخبيل جنوب شرق اسيا ببعضهما ويربطان المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

ح- قناة بنما التي تصل امريكا الشمالية بأمريكا الجنوبية، وتربط المحيط الاطلسي بالمحيط الهادي.

ولقد اهتمت معظم دول العالم بالمضايق التي كان لها الدور الحاسم في حركة التجارة والتواصل الدولي، وكأداة تحكم اقتصادي خصوصاً في فترات الحروب والنزاعات منذ العصور القديمة الى يومنا هذا، كما ان السياسات الدولية تتحرك نحو المضايق ذات البعد الجغرافي المهم في الحركة الاقتصادية الدولية، لتحافظ على الاستقرار في عمليات الانتاج والتوزيع، ولضمان الاستقرار المالي والنقدي للأسواق الدولية، ومن ضمن المخاوف التي تفرزها تحديات الطاقة نجد مسألة الامدادات عبر المضايق البحرية، فضمان امدادات الطاقة بشكل مستقر تعتبر احدى القضايا الإستراتيجية التي لا مفر من مواجهتها، وان سعي الدول الى تامين احتياجاتها منها امر ليس بحديث،

ولقد كانت محاولات السيطرة على هذه المصادر هي الدافع الرئيسي لمجمل الصراعات والحروب التي ترمي للسيطرة على نقاط الاختناق هذه أو مصادر الطاقة في الدول الغنية بمثل هذه المخزونات، وتحدد فيما بعد مجالان هامان يتعلقان بقضية أمن امدادات الطاقة: أولاً ضمان المناطق للإمداد المستقر والموثوق، بينما الثاني تمثل في ضمان حماية وسلامة خطوط نقل الطاقة، ولما كانت المصادر الطاقوية تتخذ من عمليات الامدادات البحرية وسائل لنقل اكثر من (٥٠٪) من مصادر الطاقة المستخرجة، برزت عندئذ حقيقة ضرورة تامين المضايق البحرية والتي تمثل العقبة الكؤود في وجه الامداد الأمن لمصادر الطاقة (بلماوي، ٢٠١٥:ص ص: ٧-٨).

وفي سبيل التدليل على الاهمية الكبيرة التي تحتلها الممرات البحرية في الإستراتيجية العالمية نسوق ما ذكره الاستاذ انيس القصاص في بحث له بعنوان «كيف تسيطر امريكا على الممرات الإستراتيجية في العالم»، حيث يقول بان الإستراتيجية الأمريكية ومنذ الحرب العالمية الثانية تقوم على اساس الدمج بين نظريتي «الفرد ماهان» في السيطرة البحرية «القوة البحرية» ونظرية «السيادة الجوية» لـ (الكسندر سيفريسكي) حيث تم ايلاء هاتين النظريتين اهمية خاصة ،ولقد شكل عنصرين هامين في هاتين النظرتين لب العقيدة البحرية الأمريكية حتى وقتنا هذا، وهذين العنصرين هما (القصاص، ٢٠١٥) :

أولاً: السيطرة البحرية عن طريق بسط النفوذ على الممرات الإستراتيجية والقارية المهمة. (تتضمن الممرات المضايق والقنوات الملاحية)

ثانياً: تطوير قدرات السيادة الجوية عن طريق التوسع في انتاج مقاتلات السيادة الجوية، وتطوير القاذفات الإستراتيجية مع ايلاء مزيد من التركيز لطائرات الاستطلاع والقتال بدون طيار (UAV).

الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، يوضح الدكتور اشرف محمد كشك دور حلف شمال الاطلسي في حماية أمن الامدادات في الممرات المائية في دراسة له بعنوان «حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات.. وأولوية لأمن الممرات المائية» حيث يخلص الدكتور اشرف الى ان تامين الممرات البحرية يشكل لدى حلف الناتو، وهو ما عكسه المفهوم الإستراتيجي الصادر عن الحلف والذي يشير الى المساهمات العسكرية للحلف حال وجود ازمة كبرى تحول دون استمرارية انسيابية

موارد الطاقة أو من خلال الدعم الأمني لقوات الأمن الموجودة في الدول ذات الصلة والتي يتواجد بها ازمات قد تهدد أمن الطاقة، وعلى الرغم من ان اهتمام الحلف بمسألة الطاقة وأمن الممرات يعد في جزء منه حسب منظور الحلف ضمن مستويات الصراع الاطلسي الروسي، غير ان هذا التوجه لدى الحلف يدلل على الاهمية الكبرى التي تحتلها مسألة أمن الامدادات الطاقوية في الممرات البحرية في الإستراتيجية الأمنية لحلف الناتو. (كشك، ٢٠١٨).

ويمكن للكتاب ان يضيف هنا انه وعلى الرغم من ان ما يشكله النقل البحري لمصادر الطاقة من توافق مع مستويات النمو على الطلب في الدول المستوردة للطاقة، فأننا نجد وعلى سبيل المثال لدى الصين استراتيجية تهدف الى التقليل من مستويات الاعتماد على نقل الطاقة من خلال المضايق والقنوات البحرية، وتوجهها الى ايجاد مشاريع تعتمد على تفعيل اليات النقل البري عبر الانابيب والسكك الحديدة والطرق البرية، وذلك من اجل تخفيف الاعتماد على نقاط الاختناق (المضايق والممرات) وذلك لاستشعارها لحجم التهديدات المتزايدة التي تواجه مثل هذه النقاط الاختناقية، اضافة الى دخولها في معظمها ضمن دائرة النفوذ البحري الأمريكي، وهو الشيء الذي تعتبره هذه الدول بمثابة الدخول في حالة تبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالنتيجة فانه وتبعا لهذه الحالة فان الصين مثلاً ستضطر لاتباع سياسات مسايرة للتوجهات الأمريكية خوفا من استعمال امريكا مسارات الملاحة في هذه المضايق والقنوات كوسيلة عقاب، من خلال عرقلة الملاحة فيها أو اغلاقها امام الملاحة البحرية.

وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما المطلب الأول: أمن الامدادات الطاقوية في مضيق هرمز، والمطلب الثاني: أمن الامدادات الطاقوية في مضيق باب المندب، وذلك نظراً لان الدراسة تختص بالبحث في هذين المضيقين.

أمن امدادات الطاقة في مضيق هرمز.

لقد سبق وان ناقشنا في الفصل الثالث من هذه الكتاب الاهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لمضيق هرمز، والوضع القانوني للملاحة البحرية في هذا المضيق بالتفصيل، وسنتطرق في عجالة قصيرة للتذكير بتلك المواضيع قبل الدخول في موضع

مناقشة أمن الامدادات الطاقوية في مضيق هرمز، حيث ان هذا المضيق يعتبر ممراً مائياً يربط بين مسطحين من البحار العالية، ويربط مضيق هرمز مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي وعمان في الجنوب، وتضم سواحلة الجنوبية والشمالية مجموعة من الجزر مسؤولة عن تحديد مسارات الملاحة داخل هذا المضيق، ويبلغ اتساع المضيق ما بين (٢٠-٣٠) ميلاًبحرياً، ويطبق علية نظام المرور العابر حسب الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ولقد اكتسب هذا المضيق اهميته الإستراتيجية الكبرى بين مضايق العالم نظراً لحجم النفط والغاز المصدر من خلاله والجهات المستوردة لهذه المصادر الطاقوية، ولكونه يعتبر نقطة الانفتاح الرئيسية على البحار والمحيطات بالنسبة لدول مثل (قطر والبحرين والكويت والعراق) والذي لولاه لكانت هذه الدول تعتبر من الدول الحبيسة، وعلى الرغم من ان الجزر الاماراتية الثلاثة (طمب الكبرى وطمب الصغرى وابو موسى) تقع خارج المضيق، الا انها تمثل اهمية استراتيجية كبيرة في مجال المسارات البحرية حيث تقع بالقرب من هذه الجزر مسارات الدخول والخروج للخليج العربي، وهي المسارات التي تسلكها ناقلات النفط والغاز العملاقة، بوصفها الممرات الأمنة للملاحة البحرية، ونقطة انقلاب الاعماق التي تبدأ عند الجهة الشرقية للمضيق بأعماق تسمح بالملاحة البحرية للناقلات العملاقة من الجهة العربية اي من جهة سلطنة عمان، وتنقلب المعادلة الى النقيض عند مدخل الخليج أو الجهة الغربية للمضيق لتصبح الاعماق المواتية للملاحة الطاقوية لجهة إيران، نتيجة سيطرتها على الجزر الاماراتية الثلاثة، ويمكن اعتبار هذه النقطة هي نقطة التحكم والارتباط بالنسبة لمضيق هرمز.

وسيناقش الباحث في هذا المطلب مجموعة من العناوين الفرعية لتوضيح مستويات أمن الامدادات الطاقوية في هذا المضيق.

أولاً: الاهمية الاقتصادية لمضيق هرمز.

أفصحت ادارة معلومات الطاقة الأمريكية عن معلومات مثيرة حول حجم النفط المصدر عبر مضيق هرمز، حيث قالت انه وفي العام ٢٠١٦ تم توريد (١٨,٥) مليون برميل من النفط يومياً عبر مضيق هرمز وهو الرقم الذي مثل في حينه ما يقارب

(٣٠٪) من حجم الصادرات النقطية العالمية المنقولة بحراً، في حين وصلت معدلات الصادرات النفطية المنقولة بحراً من خلال مضيق هرمز الى (١٧,٢) مليون برميل من النفط يومياً، وارتفعت في النصف الأول من العام ٢٠١٨ لتصل الى مستوى (١٧,٤) مليون برميل يومياً، علما بان معظم النفط المصدر من خلال هذا الممر البحري يأتي من السعودية وإيران والكويت والعراق، ويمر عبر هذا المضيق شاقاً طريقة الى البحار العالية تمهدا لوصوله الى المستهلكين الرئيسيين لهذه المادة الحيوية لإدارة دفة الاقتصاد في الدول الصناعية (مجدي، ٢٠١٨). ويذكر انه في العام ٢٠١٩م وصل حجم البترول اليومي المصدر عبر المضيق إلى ٢٢ مليون برميل يومياً.

وفي سياق متصل نجد عند الدكتور جميل عفيفي في مقال له بعنوان «مضيق هرمز.. ورقة التهديد الإيرانية»، بان الاهمية الاقتصادية لمضيق هرمز ترتكز على حقيقة ان (٤٠٪) من الامدادات النفطية العالمية تمر عبر هذا المضيق، ومرد ذلك عائد الى ارتباط اقتصاديات دول المنطقة بالنفط، حيث تصدر السعودية عبر هذا المضيق ما يقارب (٨٨٪) من انتاجها المعد للتصدير للخارج، بينما تعتمد كل من العراق والكويت وقطر على تصدير (٩٩٪) من انتاجها المعد للتصدير من النفط والغاز للأسواق العالمية على هذا المضيق، غير ان الامارات العربية المتحدة وبعد ان ربطت حقول انتاجها من النفط بانابيب تصديرية تصل الى ميناء الفجيرة المطل على بحر عمان، فإنها بذلك قد قلصت اعتمادها على هذا المضيق بنسبة (١٠٪) من طاقتها التصديرية، هذا بالإضافة الى إيران والتي تعتمد في تصدير منتجاتها النفطية على هذا المضيق، فمن اصل (٣,٧) مليون برميل وهو مجموع الانتاج اليومي الإيراني تعتمد طهران على تصدير (٢,٧) ملين برميل من النفط يومياً من خلال موانئها المتواجدة على شواطئ مضيق هرمز، وبهذا فان نسبة الاعتماد الإيراني على هذا المضيق تصل الى (٩٦,٥٪) من اجمالي صادراتها النفطية للخارج (عفيفي، ٢٠١٧).

الى جانب ذلك فان الدول التي تستورد الطاقة من مناطق الخليج العربي وإيران والعراق، تصنف بانها من الدول المؤثرة في النظام الدولي والسياسة الدولية، فاليابان مثلاً تستورد عبر مضيق هرمز حوالي (٣٥٪)، تليها كوريا الجنوبية بنسبة (١٤٪)، ثم الصين الشريك الإستراتيجي لإيران والتي تبلغ مجموع مستورداتها من إيران عبر بوابة مضيق

هرمز (٢١٪) من النفط الإيراني، كما ان دولاً مثل اسبانيا واليونان وايطاليا تستورد ما نسبته (١٨٪) من النفط الإيراني المار بمضيق هرمز، اضافة الى ان الهند تعتمد على النفط الإيراني المصدر عبر المضيق لسد قسم كبير من احتياجاتها النفطية. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧) وعلى صعيد الغاز الطبيعي المسال الذي يصدر عبر مضيق هرمز، نقرأ على موقع (RT) بالعربي، مقالاً مترجماً للكاتبة الروسية (ماريا بيلونا) المتخصصة في مجال الطاقة جاء تحت عنوان « سوق الغاز المسال العالمية تحت سلطة إيران» قالت فيه ان مضيق هرمز يعد اكثر الممرات المائية ازدحاما في العالم فهناك حوالي (٢٠٪) من النفط العالمي المتدأول وما يقرب من (٣٠٪) من الغاز الطبيعي المسال تمر عبره سنوياً خلال رحلتها الى الدول المستهلكة، وان اي اغلاق لهذا المضيق سيغلق الطريق امام كل الغاز الطبيعي المسال المنتج في المنطقة والمقدر بحوالي (٨٢) مليون طن في العام ٢٠١٧، بما في ذلك كامل الانتاج القطري والبالغ (٧٧, ٣) مليون طن حسب تقديرات العام ٢٠١٧، وكون اسواق الغاز بعكس النفط لم تنشئ بعد اليات لتامين مخزونات استراتيجية يمكن الاعتماد عليها في الطوارئ، لذلك فان سد النقص في كميات الغاز المسال في السوق بسرعة سيكون شبه مستحيل، وعليه فان اسيا التي تعتمد في تغطية (٢٢٪) من احتياجاتها من واردات الغاز الطبيعي على الخليج، وأوروبا التي تؤمن (٣٣٪) من وارداتها من الغاز المسال عبر مضيق هرمز، ستشعران بنقص الغاز خلال اسبوعين من تاريخ توقف الامدادات. (بيلوني، ٢٠١٨).

ولما كانت كل هذه المعطيات والارقام ماثلة امام صناع القرار العالمي، فان التحدي الاكبر الذي يواجهونه هو كيفية توفير الأمن لهذه الامدادات الطاقوية، التي تعكس مقدار الاهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمضيق هرمز، الذي يواجه تحدي الاغلاق من إيران، اضافة الى تحديات اخرى طبيعية ومناخية وارهابية قد تؤثر في انسيابية هذا السيل من الطاقة المصدرة عبر هذا المضيق، وهو الامر الذي سيتطرق الية الكتاب في العنوان الفرعي القادم.

ثانياً: تحديات الملاحة البحرية في مضيق هرمز (الطبيعية، المناخية، الارهابية).

لما كان الكتاب يناقش في هذا المطلب أمن الإمدادات الطاقوية في مضيق هرمز فانه وجد انه من اللازم علية ان يلقي الضوء على بعض التحديات التي تواجه الملاحة

البحرية داخل مضيق هرمز، والتي ستنعكس حتما على أمن الامدادات الطاقوية نظراً لاعتمادها على عمليات النقل البحري عبر المضيق.

من الجدير بالذكر ان الملاحة في المضيق تواجه تحديات عديدة منها ظاهرتي المد والجزر، والتي تكون على هيئة امواج عالية تؤثر وتربك سير وهدوء حركة السفن، اذ ان ضيق الشقة المائية في المضيق وكثرة الجزر تجعل من أثر الموجه المدية اكثر وضوحاً من تلك التي تحدث في المسطحات المائية الواسعة، وهي بالتالي تشكل تحدياً واضحا وكبيراً على السلامة البحرية، خصوصاً اذا ما اخذنا بعين الاعتبار سرعة تلك الموجة المدية والتي تصل في بعض الاحيان الى (٨كلم/ الساعة)،بالإضافة الى ضبابية المنطقة البحرية التي تحجب الرؤية الافقية في المضيق خصوصاً في ساعات الصباح الباكر، كما ان تواجد الشعاب المرجانية وتمدد البروز الصخرية على شكل السنة ممتدة في المضيق، كما ان كثرة الجزر في المضيق والتي يزيد عددها على الـ(١٠٠) جزيرة تجعل من التعرجات في المسار الملاحي لتلافي هذه العوائق الطبيعية تحدياً ملاحياً اخر لا يقل اهمية عن سابقية لا سيما اذا اضفنا لهذا العامل ضيق المضيق وهو الامر الذي يجعل من عمليات المناورة داخلة بالنسبة للناقلات العملاقة اكثر صعوبة ومحدودية، وتأتي معضلة تباين الاعماق لتضيف تحدياً اخر الى سلسلة هذه التحديات، حيث انها تفرض مسارات محددة سلفا لأبحار السفن وهو الامر الذي يعد نقطة ضعف في مواجهة الارهاب البحري، وتأتي العواصف الرملية التي يتعرض لها المضيق في مصاف التحديات الجدية للملاحة البحرية فيه، كون المنطقة المحاذية للمضيق في غالبيتها مناطق صحراوية وهو الامر الذي يؤثر في مجالات الرؤية الافقية والمعدومة احينا ليشكل تحدياً اخر (طهماز، ٢٠١٧:ص ص٢١-٢٢).

ويمكن التدليل على مثل هذه الانعكاسات للتحديات الطبيعية والمناخية للملاحة البحرية في مضيق هرمز من خلال ما نشر على موقع (سكاي نيوز) في الثاني عشر من اغسطس ٢٠١٢، حيث علقت قيادة الاسطول الخامس الأمريكي على حادثة اصطدام مدمرة امريكية بناقلة نفط يابانية والذي نتج في ساعات الصباح الباكر - اشارة ضمنية للضبابية وانعدام الرؤية - وقوع حادث التصادم بالفعل، وان احد لم يصب في هذا الحادث، وان المدمرة الأمريكية لا تزال قادرة على العمل بعد التصادم الذي لم يكن مرتبطاً بقتال (سكاي نيوز، ٢٠١٢) .

وبالعودة الى موضوع الضيق وتباين الاعماق الذي يعاني منهما المضيق والذي سيجبر السفن على اتخاذ مسارات طرق بحرية محددة سلفا، مما يجعلها هدافا سهلا للغواصات الإيرانية، ونظراً لامتلاك إيران (٣٠) غواصة صغيرة من طراز «غدير» قادرة على الابحار في المياه قليلة العمق، كما انها يصعب اعتراضها وتستخدم قاذفتين لإطلاق الطوربيد آت ويمكنها ان تنفذ مهام زرع الالغام البحرية، فيمكن ادراج هذه التحديات لصالح النظر بجديةفي تهديدات إيران بإمكانية غلق مضيق هرمز (العالم، ٢٠١٨).

وفي مجال التهديدات الارهابية البحرية فقد ذكرنا في الفصل السابق وعند مناقشة عنوان الارهاب البحري، طبيعة التحول في الفهم الإستراتيجي لتنظيم القاعدة والاخذ في التحول لناحية استهداف المضايق والقنوات البحرية للتأثير في المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، يمثل امامنا شاهد واضح على جدية هذا التحدي من خلال ما تعرضت له ناقلة النفط العملاقة اليابانية «ام ستار» في العام ٢٠١٠، حيث افادة في حينها وكالة الانباء الاماراتية بان الجهات التحقيقية في هذه الحادثة قد خلصت الى ان هذا العمل هو عمل ارهابي، وكانت قد نقلت قبلها قناة (CNN) الاخبارية الأمريكية اعلان عن جماعة اسلامية مرتبطة بتنظيم القاعدة اطلقت على نفسها اسم « كتائب عبد الله عزام» مسؤوليتها عن هذا الحادث، مضيفة بان احد عناصرها قد نفذ هجوماً انتحاريا على هذه الناقلة (ابراهيم، ٢٠١٠).

ويود الكتاب هنا ان يؤكد على امر ضروري، فبالرغم من ان اكبر تحدياً يواجه مضيق هرمز حالياً هو التهديد الإيراني بإغلاقه، وما يتبعه من اضرار بأمن امدادات الطاقة العابرة لهذا المضيق، الا ان العناصر المهددة للسلامة البحرية التي تم ذكرها سابقاً تشكل حلقة مهمة في سلسلة حلقات التحديات التي تواجهها الملاحة البحرية في المضيق، وان كانت في عواملها الطبيعية والمناخية مسيطر علها لغاية الان بفضل امكانات التقدم التكنولوجي، غير ان التحدي المتمثل في خطر الارهاب البحري والذي لا يمكن التنبؤ بوقته أو قوته، وانما يمكن ان نرصد مسببات قد تجعله يضرب في هذه المنطقة، حيث ان هذه التهديدات تجد لها في الوقت الحالي مسببات تحمل الباحث على الاعتقاد بانه قد يكون خطرا وشيكا ومنها، الشعور القوي بالخذلان نتيجة القرارات

الأمريكية الاخيرة المتعلقة القدس والجولان، وكذلك التقارب القوي في مفردات الخطاب الأيديولوجي بين إيران والجماعات الارهابية، والذي ربما تستعمله إيران لاستنهاض همم هذه الجماعات لخوض معارك جانبية بالنيابة عنها كاستهداف السفن التجارية أو الحربية في المضيق، وأيضاً اجواء التأكيد على الموجودية وعدم الانقراض خصوصاً بعد اعلان امريكا والعراق عن هزيمة تنظيم داعش، وانهاء مدلولات تهديده للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: التهديدات الإيرانية.

تاريخيا لم يتعرض مضيق هرمز للإغلاق قط، غير ان عمليات الشحن البحري الخليجي قد تأثرت اثناء فترة حرب الناقلات النفطية خلال الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، والتي تعرضت فيها اكثر من (٤١١) سفينه للهجوم المباشر من قبل الطرفين، بما فيها (٢٣٩) ناقلة نفط، واغراق (٥٥) سفينة، الا ان التجربة قد اثبتت ان ناقلات النفط العملاقة يصعب اغراقها، وقد استمرت عمليات التهديد الإيرانية للمضيق بعد هذه الحرب، بل اننا نكاد نلمس ان هذه التهديدات اصبح السمة المميزة لأي احتكاك مع إيران، غير اللافت في موضوع التهديدات هو تراجع بل واختفاء هذه التهديدات الإيرانية بخصوص المضيق في الفترة الممتدة خلال الاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٨،الا ان الفترة التي اعقبت عام ٢٠٠٨، قد عادت لتشهد مثل هذه التهديدات، ففي عهد الرئيس «احمدي نجاد» صرح قائد الحرس الثوري الإيراني آنذاك اللواء (محمد علي جعفري) بالقول « يعرف الاعداء اننا قادرون وبسهولة على اغلاق مضيق هرمز لفترة غير محدودة. ان اي هجوم على إيران سيؤدي الى ارتفاع اسعار النفط، وهو امر لا يرغب اعداء إيران بحدوثة». وفي أواخر العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢، ومع تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران نتيجة برنامجها النووي، قال) محمد رضى رحيمي) نائب رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية حينها «لن تمر نقطة نفط واحدة عبر مضيق هرمز»، غير ان أهم تطور بالنسبة للتهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز جاء في العام ٢٠١٢، عندما أقر البرلمان الإيراني مشروع قانون يتيح لرئيس الجمهورية سلطة الامر بأغلاق المضيق اذا اقتضت الضرورة ذلك (ميلز، ٢٠١٦:ص ٨).

وشهدت الفترة التي سبقت الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥+١) استراتيجية إيرانية للردع قائمة على مبدأ الدفاع السلبي، فجاءت الاستفزازات البحرية الإيرانية في مضيق هرمز باعتبارها تضطلع بمهمة رئيسية في منطقة الخليج العربي وخليج عمان، لتنتج حالة من الابتزاز السياسي في المفاوضات الجارية قائمة على احداث خلخلة في المنظومة الأمنية في المنطقة المؤثرة في المصالح الخليجية والدولية، وفي هذا الاطار نجد بان التجربة الإيرانية تعتمد على شن عمليات اشبه ما تكون بعمليات القرصنة البحرية، عند قيامها بعمليات تفتيش للسفن العابرة لمضيق هرمز، كما حدث في العام ٢٠١٦، عندما احتجزت البحرية الإيرانية مجموعة من البحارة الامريكان دخلوا المياه الاقليمية الإيرانية، وعرضهم على شاشات التلفزة الإيرانية بصورة مذلة، أو عندما قامت القوات البحرية الإيرانية بطلاق النار على سفينة تحمل علم سنغافورة في العام ٢٠١٥، وادعائها ان هذه السفينة قد الحقت الضرر بمنصة بحرية إيرانية، وعادة ما تلجأ إيران في اطار مهام التفتيش للسفن، الى الاعتماد على الزوارق الصغيرة الحجم التي تظهر وتختفي فجأة، بالإضافة الى ذلك فان إيران قد دأبت على الافراج عن الطواقم الملاحية والسفن التي تحتجزها اما مقابل مبالغ مالية أو شروط سياسية (الياس، ٢٠١٨).

وفي مجال استعراض التهديدات الإيرانية الجديدة والمتمثلة بانسحاب امريكا من الاتفاق النووي الإيراني وتهديدات إيران بأغلاق المضيق، وما تبعها من تصريحات من قبل الجانبين والتي اخذت مسار ما يمكن تسميته (حرب التصريحات)،ويوضح الدكتور اشرف كشك، المتخصص بشؤن أمن الطاقة في مقال له بعنوان « الطاقة في مضيق هرمز.. بين التهديدات الإيرانية والمسؤولية الدولية » بانه ومع بدأ العد التنازلي لتطبيق العقوبات الأمريكية على إيران، تحاول إيران ضمن استراتيجية الهروب الى الامام لأثارت تهديدات اغلاق المضيق في محاولة لخلق حالة ضغط دولية على الولايات المتحدة الأمريكية للعدول عن توجهاتها ضد إيران، من خلال وضع العالم امام اسوء سيناريو يمكن ان يتخيله وهو انقطاع الامداد الطاقوي من مضيقي هرمز وباب المندب ،ويضيف الدكتور كشك بان النظر الى مسألة التهديدات الإيرانية لمضيق هرمز يجب النظر اليها من باب ادارة الازمات، حيث ان هذه التهديدات لا تزال في مرحلة « ازمة التلاعب» والتي تعني ان احد الاطراف يحاول توظيف بعض الأوراق على سبيل

التجربة بغرض استكشاف المدى الذي يمكن من خلاله اجبار الطرف الاخر على تقديم بعض التنازلات، وفي حالة عدم الاستجابة من قبل الطرف المستهدف بالتهديد فان الازمة تتخذ مسار اخر هو «ازمة التوريط» اي حدوث افعال لم يكن يخطط لها ولكن بالإمكان التعامل معها، ولعل خير مثال على ذلك هو التحركات الإيرانية ضمن استراتيجية « الردع بالشك» والتي تعني امكانية تحقيق الردع لصالح عدم اليقين من قدرة القدرات البحرية الإيرانية وحجم مخزونها من الاسلحة الإستراتيجية (الصواريخ البالستية)،بحيث لا تصل إيران معها الى مستوى ازمة «حافة الهاوية» التي ستضعها في مواجهه مع العالم بأسرة ان اقدمت على تنفيذ تهديداتها بغلق مضيق هرمز (كشك، ٢٠١٨).

ومع تعالي نبرة وحدة التصريحات المتبادلة بين امريكا وإيران حول وضع الملاحة الدولية في مضيق هرمز، وتكرار صيغ التهديدات الإيرانية بالغلق للمضيق امام الحركة الملاحية الدولية، يبرز السؤال المهم المتعلق بمدى قدرة إيران على تنفيذ الغلق للمضيق.

وهنا نجد على موقع (العربي CNN) رأيا للباحثة الأمريكية في مركز « وودرو ويلسون» روبين رايت، تقول فيه ان « إيران تستطيع غلق المضيق إن ارادت ذلك، لكنها لن تفعل ». وتضيف الى ذلك بالقول « ان التهديدات الإيرانية اتت لتذكر العالم فحسب بقدرتها على فعل ذلك » (رايت، ٢٠١٨).

ويحدد موقع افاق الالكتروني الامكانات التي تستدعيه للقول بانه يمكن اعتبار اقفال مضيق هرمز ممكنا من الناحية العسكرية، وذلك نظراً الى الامكانات العسكرية التي تمتلكها إيران وتؤهلها للقيام بهذا الجهد وهي (افاق، ٢٠١٨) :

أ- اسراب واسعة من الطائرات بدون طيار والمجهزة بصواريخ موجهه وفعالة ومزودة بمنظومات الكترونية متطورة للإفلات من الصواريخ المضادة.

ب- شبكة الالغام البحرية المتعددة الانواع، المحلية الصنع والروسية والصينية التصنيع، بنماذجها الاصلية والمعدلة إيرانيا، ومنها الثابتة والمربوطة مع القعر، العائمة أو الغاطسة، منها الممغنطة التي تلتصق بالسفن، والتي يمكن اطلاقها من وحدات القوات الخاصة أو عناصر الضفادع البشرية البحرية مباشرة، أو التي تلتصق بعد اطلاقها عن مسافة قصيرة بواسطة قاذفة الغام متخصصة بذلك.

ج- امتلاك إيران غواصات وقوارب متوسطة مجهزة بصواريخ موجهه، وقوارب صغيرة سريعة الحركة، مجهزة بقدرات خاصة للتعامل مع القطع البحرية الكبيرة، وهي تعتبر من الاسلحة والقدرات البحرية التي يصعب مواجهتها، حيث ان مجالات مناوراتها تقوم على استخدام عدد كبير منها وبنفس الوقت، مع اقترابها من القطع البحرية المعادية بطريقة شبه انتحارية.

د- امتلاك إيران لوحدات بحرية خاصة، مدربة على تنفيذ عمليات فردية حساسة، من نشر الغام فجائية وزرع عبوات بحرية ناسفة بطريقة فورية على مجرى السفن المنتقلة، أو بلصق عبوات على اجسام السفن وقواعدها السفلى.

هـ- هذا بالإضافة الى القدرات الإيرانية الصاروخية البالستية، والقادرة على التعامل مع القطع البحرية الكبيرة في المضيق ومحيطه واستهدافها انطلاقاً من قواعدها البرية البعيدة.

الى جانب ذلك ينقل موقع (عربي سبوتنيك) عن موقع عبري هو (٠٤٠٤) القول بان قوات الحرس الثوري الإيراني تستعد لأي مواجهه أمنية في الخليج، استعداداً لغلق المضيق. وافاد الموقع العبري بان الجيش الإيراني يستعد لإجراء مناورات عسكرية تحاكي عملية اغلاق المضيق خلال (٤٨) ساعة امام الملاحة الدولية. (عربي سبوتنيك، ٢٠١٨).

أمن امدادات الطاقة في مضيق باب المندب.

اكتسب مضيق باب المندب اهميته ودورة المحوري بعد افتتاح قناة السويس، حيث كان قبلها يلعب دوراً ثانوياً ولا يشكل اهمية استراتيجية كبيرة سوى للدول التي كانت تطمع في السيطرة والاحتلال على الدول المطلة على البحر الأحمر، غير ان هذه المعادة قد تغيرت بعد افتتاح قناة السويس، فاصبح هذا الشريط المائي الممتد من قناة السويس حتى مضيق باب المندب، يمثل اقصر الطرق التجارية البحرية على العموم واهمها بالنسبة لطرق التجارة، حيث ان المسافة التي كانت تقطعها السفن المتجه من بريطانيا العظمى نحو مستعمراتها في الهند كبيرة عند الوصول اليها من خلال طريق راس الرجاء الصالح، اما الابحار مثلاً من لندن الى عبدان - المدينة الإيرانية المطلة على

الخليج العربي - عبر راس الرجاء الصالح تحتاج لقطع مسافة (٢١) الف كلم، في حين ان المسافة بين المدينتين اصبحت عبر الابحار في مجرى البحر الأحمر ومضيق باب المندب وصولاً الى عبدان بلغت (١٢) الف كلم، ولقد شكل هذا الاختصار الكبير في المسافة والجهد والمال، نقطة جذب استراتيجية لهذا الطريق الذي يقف مضيق باب المندب على بوابته الجنوبية، ناهيك عن تعاظم هذه الاهمية بعد الاكتشافات الوفيرة لمصادر الطاقة في الخليج العربي، وتحول هذا المضيق الى نقطة اختناق في وجه امدادات الطاقة العربية المتجه عبر البحر الأحمر الى المستهلكين الاسيويين، ووقوعه على طرق الامداد الطاقويي المتجه من مضيق هرمز الى الاسواق الأوروبية و الأمريكية، هذا بالإضافة الى انه يشكل نقطة ارتكاز للتجارة العالمية بين الشمال والجنوب.

ثانياً: تحديات الملاحة البحرية في مضيق باب المندب (الطبيعية والمناخية)

يتميز قاع البحر الأحمر بأنه وعر وغير منتظم، حيث تقل الاعماق تدريجياً كلما اتجهنا جنوبا، لتصل الى (١٢٠) قدم بالقرب من جزر حنيش، ثم تزداد الاعماق مرة اخرى فيما بين مينائي (المخا) اليمني و(عصب) في اريتيريا لتصل الى (٦٦٠) قدما، ثم تقل الاعماق في اتجاه مضيق باب المندب، لتصل الى (٥٠٠) قدم بالقرب من راس دميرا، التي تبعد حوالي (١٢) ميلاً شمال جزيرة بريم، وتبلغ الاعماق في المضيق الشرقي لباب المندب (٨١) مترا، وفي المضيق الغربي (٦٣) مترا، كما ويوجد في قاع لبحر الأحمر تلال مرتفعة يظهر منها فوق سطح الماء اجزاء لتشكل الجزر، فيما تبقى اجزاء اخرى مغمورة تحت سطح الماء، كما توجد الى جانب ذلك جزر مرجانية حلقية، تتكون من شعاب مرجانية قديمة ذات ارتفاع محدود فوق سطح البحر.

ويذكر الدكتور رائد حسنين في كتاب له بعنوان «السياسة الاسرائيلية في افريقيا» بان البحر الأحمر عبارة عن مضيق مائي طويل يحتوي على الكثير من الجزر ويتصف بأعماق متباينة بين الضحالة والعمق الشديد، اضافة الى العديد من العوامل التي تجعل الملاحة فيه امر صعب ويعدد منها: تقلب الرياح وهشاشة السواحل والمنحدرات العميقة والتلال المخفية تحت الاعماق، والشعاب المرجانية اضافة الى ارتفاع درجات الحرارة فيه وجفاف الطقس (حسنين، ٢٠١٧: ص ٨١).

وفي مجال التأثيرات المناخية وتهديداتها على الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، نجد على موقع الجزيرة.نت، وتحت عنوان «اعصار مكونو يجتاح سواحل عمان بعد ما عاث بسقطرى»، بانه لايزال اكثر من عشرين شخصاً في عداد المفقودين بجزيرة سقطرى، معظمهم بحارة هنود كانوا في ميناء الجزيرة عندما ضربها الاعصار، كما ارتفع عدد المراكب الغارقة والجانحة الى سبع سفن (الجزيرة. نت، ٢٠١٨).

والجدير بالذكر ان هذا الاعصار لم يكن الأول الذي يضرب السواحل اليمنية الجنوبية كما انه لن يكون الاخير، وان ما يبتغيه الكتاب من هذا القول هو التنبيه لمثل هذه التغيرات المناخية، حيث ان المنطقة اصبحت تتعرض باستمرار الى عواصف مدارية، سرعان ما تتحول الى أعاصير وربما في المستقبل ستتجه هذه الاعاصير الى منطقة المضيق وهو الامر الذي سيشكل وقتها تحدياً مباشراً للملاحة البحرية في المضيق والذي سينتقل بدوره للتأثير على مستويات أمن الامدادات الطاقوية في المضيق.

ثالثاً: التحديات الخارجية والداخلية لأمن امدادات الطاقة في مضيق باب المندب.

لقد كان ومازال اليمن محطا للأطماع الاستعمارية وفرض النفوذ سوآء ا كان ذلك على المستوى الاقليمي أو الدولي ووجد ذلك التنافس المحموم على اليمن ومضيقها (باب المندب) لموقعه كنقطةوصل بين افريقيا واسيا، حيث تتوسط الموانئ التجارية اليمنية العالم، وأهمها هو ميناء عدن كمحطة وترانزيت للتزود بالوقود ومنطقة حرة، كما أن عدم الاستقرار داخل اليمن فتح شهية دول الاقليم لان يصبح مساحة لصراعاتها الاقليمية فتدور الان رحى معركة قوية بين السعودية وإيران على الأراضي اليمنية وعليه فأننا سنحاول ان نتعرض لكل المسائل المذكورة سابقاً من خلال العناوين الفرعية التالية:

أولاً : دور القوى الكبرى كضامن لأمن الايرادات الطاقوية في مضيق باب المندب.

ثانياً: أثر التنافس الاقليمي على هشاشة أمن الايرادات الطاقوية في مضيق باب المندب، وأخيراً :- أثر الاقتتال الداخلي اليمني على الأمن الطاقوي في المضيق.

أ- دور القوى الكبرى كضامن لأمن الايرادات الطاقوية في مضيق باب المندب.

نقرأ على صفحات موقع الخليج أون لاين، لقاءا مع المحلل السياسي اليمني أحمد حميدان ضمن تقرير حمل عنوان «باب المندب» القوى الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن، أن مضيق باب المندب نعمة الجغرافيا لليمن، لكن من لا يعرف قيمة النعمة تتحول لديه الى نقمة، وهذا هو الوضع الماثل امامنا في اليمن، فنحن لم نتعلم من اخطاء غيرنا ،، وعندما جلبت المتاعب الصومالية الداخلية التواجد الدولي الى منطقة القرن الافريقي وتحديداً الى مضيق باب المندب، بحجة مكافحة القرصنة ،لم يقم اليمن بأي خطوات من أجل تحسين وضعه أمام القوى الدولية القادمة من وراء البحار لفرض هيمنتها على المسارات البحرية لإمدادات الطاقة ،ولم يدرك اليمن وقت أذ أن هذا الوضع يدخله في خانة الاطماع الدولية، خصوصاً مع الانتشار الكثيف للقواعد العسكرية البحرية قرب مضيق باب المندب ،أما توجه هذه القوى الى جيبوتي، فذلك لان القوى الاستعمارية الكبرى تنظر الى المدى البعيد وتبحث عن المناطق الاكثر استقراراً وضمانا لبقائها لأطول وقت ممكن، ولهذا فضلت هذه الدول جيبوتي على دول الخليج واليمن وذلك بفضل عوامل الاستقرار والهدوء والامان والتطويع.ومثل ضمان امدادات الطاقة وعدم تعطيل أو عرقلة حركة الملاحة البحرية ومكافحة القرصنة البحرية الاهداف المعلنة للتواجد العسكري قرب مضيق باب المندب، اما السبب الخفي وراء ذلك فكان من اجل السيطرة على هذا المضيق من خلال التواجد المباشر بالقرب منه، ومن غير المستغرب ان يكون هذا التواجد بوابة من اجل تدويل هذا المضيق ،وجعله ينفك عن سيادة الدول المشاطئة له لا سيما وان الدول المطلة عليه لا تتمتع بالاستقرار الداخلي الامر الذي قد يدفع بتصور الحال مضيق باب المندب بالمضايق التركية ،وجعله قانونا يتبع لفئة المضايق التي يتحدد الملاحة فيها وفقاً لاتفاقيات خاصة، من اجل تغيير نظام المرور داخل المضيق ،ليتحول من نظام المرور البريء المعمول به حالياً وفقاً لاتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢، ليصبح نظام المرور الحر، الذي لا يضع اي قيد أو شرط على القوى المستعملة لهذا المضيق (حميدان، ٢٠١٨).

الى جانب ذلك شكل الدخول الإيراني على خط المواجهة الداخلية في اليمن من اجل دعم الحركة الحوثية وزيادة قوتها من خلال تزويدها بالصواريخ والزوارق

البحريةالمسيرة عن بعد والالغام البحرية ووسائل التدريب والتجهيز لعناصر الضفادع البشرية، بالإضافة الى تواجد قواتها البحرية على مقربة من اليمن في القاعدة العسكرية الإيرانية في اريتيريا، جعل هذا التواجد الاجنبي و الأمريكي بالذات مشروعا في نظر كثير من القوى الاقليمية وحتى قوى الاقتتال الداخلي في اليمن، ولقد قامت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الصدد، بزيادة برنامج التدريب العسكري مع السعودية والامارات، وزيادة القدرات الاستطلاعية التي تقوم بدوريات على الشواطئ وبالقرب من الممرات المائية لتكون جاهزة لصد اي هجوم تقوم به جماعة الحوثين، والى جانب ذلك تقوم البحرية الأمريكية والبريطانية ومنذ عام ٢٠١٢ « التدريب الدولي السنوي على التدابير المضاضة للألغام» وفي الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر، وربما كان التدريب الذي اجري في العام ٢٠١٦وشاركت فيه ٣٠ دولة من ست قارات بالقرب من مضيق باب المندب فرصة لإرسال اشارة قوية على الالتزام الدولي بتوفير الأمن في باب المندب (فوغان وهندرسون، ٢٠١٧).

ب- أثر التنافس الاقليمي على هشاشة نظام أمن الامدادات الطاقوية في مضيق باب المندب .

وصف الاستاذ عبد الوهاب قصاب الحرب الدائرة في اليمن في بحث له بعنوان «باب المندب...الجغرافيا والإستراتيجية واستهداف الحوثي ناقلات نفط سعودية بانها نزاع اقليمي وحرب بالوكالة، واضاف بان الحرب اليمنية الحالية تمثل أوجها متعددة من الوصفات والخصائص، فهي حرب بالإنابة بين إيران التي يمثلها الحوثيين والسعودية التي لجات الى تحالف عربي واسلامي، لإنهاء التمرد الحوثي منذ عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من ان السعودية استعملت منظومات مقاطعة الصواريخ في كل مرة رصد فيها صاروخ حوثي يطلق باتجاه اراضيها، الا ان الصواريخ البالستية الإيرانية الصنع، لازالت تضرب وتجمع في اليمن تحت اشراف الحرس الثوري الإيراني، وما زالت تستهدف اهدافا استراتيجية، دون ان ينجح السعوديين ومن خلفهم الاماراتيين في وضع حد لها، وهذا بين ان الحوثيين اصبحوا انداداً للسعوديين الذين فشلو في احتواء التهديد الحوثي الموجه اليهم، بل لقد نجح الحوثيين وبإشراف مدربيهم من الحرس الثوري من شن عدة هجمات على اكثر من هدف بحري بالقرب من مضيق باب المندب

،ولعل تلك كلها عبارة عن رسائل إيرانية للأمريكان عبر صندوق بريد مضيق باب المندب، وهو الامر الذي حدى بـ «قاسم سليماني»قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني ليهدد صراحة بإغلاق مضيق باب المندب عندما قال «ليس فقط مضيق هرمز سيغلق، وانما البحر الأحمر لم يعد أمنا »(قصاب ،٢٠١٨).اما أهم النقاط التي يتمركز فيها الحوثيين ويستطيعون من خلالها تهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب فإنها تنحصر في محافظة الحديدة الساحلية ومينا الصليف والذي يقع الى الشمال من محافظة الحديدة وهو معبر للنفط اليمني باتجاه البحر واقرب نقطة بحرية من الحدود السعودية، وبذلك فان الحوثيين يسيطرون على (٦٥٠كلم) من خط البحر الأحمر الساحلي، وترسو سفينة ام «إيرانية»واسمها (شافيز) على ارخبيل دهلك مقابل ميناء الحديدة والصليف وانطلاقاً من هذا الساحل شن الحوثيين عشرات الهجمات على قواعد التحالف في البحر الأحمر، وخطوط الشحن التابعة للتحالف، والممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب (ناتيس نديمي، ٢٠١٨). ولقد سبق المؤلف وان تعرض بالتفصيل لكل الهجمات التي شنها الحوثيين على السفن الحربية والتجارية وسفن الاغاثة في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

ميدانياً لم يبق من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن سوى السعودية وحليفتها الامارات، ويمكن القول بان هذان الحليفان قد اصبحت في الآونة الاخيرة وجهة نظر لكل طرف منهما عن مألات التنافس الاقليمي في اليمن خصوصاً مع إيران، وكأنهما اصبحا يقفان على طرفي نقيض، فمن جهة السعودية لا تزال تصر على ان هدف التحالف هو اعادة الشرعية لليمن وبموازاة ذلك تركز على اهتماماتها الكامنة وراء هذا الهدف وهو تمكنها من مد حط انابيب لنقل النفط السعودي من الخليج وحتى شواطئ محافظة المهرة اليمنية لتتمكن من الافلات من معضلة التهديدات الإيرانية المتكررة بغلق مضيق هرمز، اما الامارات فان محاولة السيطرة على السواحل اليمنية الممتدة على طول (٢٠٠٠كلم)هو هاجسها المعلن والصريح بهدف تشكيل قوة اقليمية كبيرة في مجال الطاقة، تنافس التنامي الكبير لمجالات الهيمنة الإيرانية في المنطقة، وبالتالي تحقيق مظاهر التأثير الدولي فنراها لهذه الغاية فتمركزت في جزيرة سومطرة ،ثم وقعت عقدا لإدارة ميناء عدن، ثم حاولت البقاء في جزيرة ميون الواقعة وسط المضيق ،واخر محاولاتها هي

قيادة عمليات تحرير مينائي الحديدة والصليف، والتي توقفت بفعل الضغط الدولي بعد قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

اما أهم انعطافه في مجريات التأثير الاقليمي على واقع أمن الامدادات الطاقوية في باب المندب فقد تمثل في الاستهداف الحوثي لناقلتي نفط سعوديتين بالقرب من مضيق باب المندب في ٢٥ يوليو ٢٠١٨، وعن ذلك قالت مجلة « الفورين بوليسي» الأمريكية في مقال ترجمته الاستاذة منال حميد بعنوان « فرين بوليسي: هجوم باب المندب رسالة إيرانية واستغلال سعودي»، جاء فيه ان الهجوم الذي شنته مليشيات الحوثي في اليمن على ناقليتي نفط سعوديتين قرب نضيق باب المندب، كان رسالة إيرانية واضحة مفادها ان إيران قادرة على اغلاق المضيق عبر وكلائها الحوثيين، وتنقل المجلة عن «ماثيو رد» نائب رئيس شركة « فورجن ريبوت» لاستشارات الطاقة، قولة كما يبدوا كانت إيران تتوقع ان يسفر الهجوم الحوثي على الناقليتين السعوديتين الى ارتفاع اسعار النفط، ومن ثم زيادة الضغط على الرئيس الأمريكي (ترامب)،من اجل التقليل من مخاطر العقوبات المتوقعة على النفط الإيراني، كما ان الهجوم جاء لإيصال رسالة للأمريكان مفادها، بان الإيرانيين يستطيعون العمل في البحر الأحمر عبر وكلائهم الحوثيين، وانهم يمكنهم من خلال هذه الإستراتيجية ان يتهربوا من المسؤولية، عكس ما كان سيحدث لو كان الهجوم في مضيق «هرمز»، وتضيف المجلة ان السعوديين في المقابل استغلوا الهجوم من خلال وقف تصدير النفط عبر مضيق باب المندب، بحجة تهديد أمن امدادات الطاقة في المضيق في محاولة منهم لتهويل الخطر الإيراني المتمثل بجماعة الحوثيين المدعومة من طهران، وتضيف المجلة نقلاً عن «ريتشارد مالينسون» من شركة «اسيري اسبكتس» للاستشارات في لندن، ان لا علامات حتى الان تشير الى سعي الحوثيين لإيقاف الملاحة الدولية في المضيق، كما انهم لا يمتلكون – اي الحوثيين – الموارد اللازمة لذلك، ولكن يعتقد «مالنيسون» ان السعودية قد استغلت هذا الهجوم لتدويل التهديد وتصوير الحوثيين على انهم دمى إيرانية (حميد، ٢٠١٨).

ج – أثر الازمة الداخلية اليمنية على أمن الامدادات الطاقوية في مضيق باب المندب تعتبر معضلة غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي الصفة المميزة للعديد من دول المشرق العربي، هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة اللازمة لديمومة النشاط

الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى، وسيطرة جغرافيتها على اثنين من أهم المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) المسؤولة عن تصدير اكبر كم من منتجات الطاقة (النفط والغاز) الى تلك الدول الصناعية الكبرى وجاءت ازمة اليمن بأبعادها الداخلية التي تراكمت فيها الكثير من العوامل المركبة، مثل: غياب الأمن والاستقرار السياسي، والفراغ الأمني الذي ولد ظهور التنظيمات الارهابية في الساحة اليمنية، وانعكاسات الصراعات الاقليمية على الواقع الداخلي (الصراع السعودي - الإيراني)،كما ان بروز النزاعات الانفصالية الجنوبية جاءت لتضيف هما على هم اليمن المثقل بجراحة، ثم تمدد مكون اجتماعي وسياسي (حركة انصار الله) على حساب الجغرافيا السياسية لليمن، ووصولها الى الساحل اليمني وتهديدها للملاحة البحرية في لبحر الأحمر ومضيق باب المندب المرتبط اساساً بمعادلة أمن امدادات الطاقة العالمية، لتصب الزيت على حرائق اليمن الداخلية، ولتؤجج نار الحرب الداخلية المستعرة منذ الانقلاب الحوثي على الشرعية، واستيلائهم على العاصمة صنعاء ومحاولتهم التمدد نحو الجنوب للوصول الى عدن بوابة المضيق المتحكم بممرات النقل البحري، واستدعى ذلك تدخل القوى الاقليمية لمحاولة منع هذا الامتداد (صلاح، ٢٠١٩) .

ويعي الحوثيين حجم التهديد الذي يمكنهم احداثه تجاه أمن وسلامة الملاحة البحرية، ومصالح القوى الدولية كالولايات المتحدة، التي يعدها الحوثيين شريكاً فاعلا في التحالف العربي، ولذلك فقد قاموا وخلال فترات الحرب الداخلية في اليمن، بتثبيت وجودهم على الشاطئ الغربي لليمن وبالقرب من مضيق باب المندب، وقد سيطروا بالفعل على مساحة واسعة من الشواطئ اليمنية، ولعل أهم هذه النقاط هي ميناء الحديدة وميناء الصليف ورأس عيسى، حيث يستعملون شواطئ الحديدة لخلق حالة تهديد مستمرة للملاحة البحرية قبالة السواحل الغربية لليمن، بطريقة مستوحاة من تجربة الحرس الثوري الإيراني، من خلال استراتيجية الكر والفر المعتمدة على الزوارق الصغيرة والسريعة التي نظهر وتختفي فجأة، وفي اغلبها تكون غير مؤهله ومسيرة عن بعد، ورغم تعرض مدينة الحديدة وقواعد الحوثيين في العديد من الضربات الجوية، الا انهم حافظوا على سيطرتهم عليها، وحولوها الى ميدان تدريب المقاتلين والدفع بهم لتنفيذ المهام القتالية في عرض البحر، واستطاعوا ان يجعلوا من الحديدة وعموم مناطق

الساحل الغربي التي يسيطرون عليها، قاعدة تهديد مرعب لسفن التحالف والسفن التجارية (الذهب، ٢٠١٧).

والى جانب الحديدة يحكم الحوثيين قبضتهم على مينائي الصليف وراس عيسى، ويعتبر ميناء الصليف الميناء المسؤول عن تزويد اليمن بشحنات القمح والاغذية وتستخدمه الحركة الحوثية لإحكام سيطرتها على برنامج توزيع المساعدات الغذائية الموجهة لليمن، اما ميناء راس عيسى فهو ميناء تصدير للنفط كانت تستخدمه الحكومة قبل الازمة لتصدير شحنات من النفط عبره، وعلى الرغم من تراجع الصادرات النفطية اليمنية حتى في فترات ما قبل الازمة الحالية، غير ان هذا الميناء ربما سيكتسب شهرة واسعة مستقبلاً، وربما يصبح أهم ميناء تصديري للبترول، ان صحت نتائج المسوحات التي اعلنت عنها شركة « توتال» الفرنسية واحدى الشركات الصينية من ان اليمن يمتلك مخزون نفطي هائل تحت اقدام ابناءه المتحاربين (عبد الوهاب، ٢٠١٩).

وفي ختام هذا العرض عن موضوع أمن الامدادات الطاقوية في مضيق باب المندب يتضح لنا بان لهذا المضيق اهمية استراتيجية في الفكر الجيوسياسي للدول المستوردة والمصدرة للطاقة على حد سواء، وفي الاجندات الإستراتيجية الاقليمية والدولية، وعلى صعيد الاهمية الدولية نلحظ كثافة انشاء القواعد العسكرية قرب هذا المضيق، ولعل ابرز الشواهد على ذلك، انطلاق اليابان التي لم يكن لها اي حضور عسكري على المستوى الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، لان تنشئ قاعدة بحرية عسكرية هي الأولى خارج اراضيها، بعد حوادث القرصنة البحرية قبالة شواطئ الصومال والتي بدأت في العام ٢٠٠٨، اضافة الى اهمية هذا المضيق في الفكر الجيوسياسي للدول المصدرة للطاقة، وابرز مثال على ذلك هو الحالة السعودية، التي انطلقت من هذه المرجعية الى خوض حرب مباشرة في اليمن هي وحليفتها الامارات تحت غطاء مناصرة الشرعية في اليمن، غير ان اجندات أمن الطاقة وأمن امداداتها وطرقها هي المتغير الحاضر في كل سياسات هاتان الدولتان، بالإضافة الى ان محركات التنافس الاقليمي بين السعودية وإيران، دفعت الاخيرة الى تقديم كل أوجه الدعم العسكري واللوجستي والمالي لحليفهم «حركة انصار الله» ليخوضوا هذه الحرب بالإنابة عنهم، وأيضاً لان يكونوا راس الحربة لإيران في مجال تهديد أمن امدادت الطاقة في المضيق، لابتزاز المواقف الدولية وتوجيهها

نحو رفض العقوبات الأمريكية الجديدة المفروضة عليها، نتيجة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية النووية الإيرانية المعروفة باتفاقية (٥+١).

السيناريوهات المستقبلية.

سيحاول الكتاب من خلال هذا المبحث استعراض ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لتطور أوضاع الصراع في منطقة المشرق العربي المرتبطة بالمضايق البحرية في المنطقة (هرمز وباب المندب)،وقياس مدى وحجم الارتدادات الصراعية على أمن امدادات الطاقة الاقليمية والدولية، وذلك لشدة الارتباط بين مفهوم أمن الامدادات الطاقوية وديمومة الابقاء على هذه المضايق ومسالكها البحرية مفتوحة امام الملاحة البحرية والحيلولة دون اغلاقها أو اعاقة الملاحة فيها، كون كل الدول الموردة لمصادر الطاقة (النفط والغاز) في المنطقة تعتمد على عمليات النقل البحري، كوسيلة للإيصال هذه الموارد الحيوية الى اسواق الطاقة العالمية، وخلو المنطقة من خطوط النقل الانبوبية العابرة، واختصار عمليات النقل الانبوبية على عمليات تنويع نقاط النقل من مسطح مائي الى اخر، مثل مشاريع الخطوط الناقلة السعودية والتي تهدف في المحصلة لتنويع نقاط التوريد بين الخليج العربي ولبحر الأحمر، ونلاحظ في الحالة القطرية اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، اعتمادها التام والكلي على مضيقي هرمز وباب المندب في تصدير غازها المسال الى العالم الخارجي، ولا تمتلك اية خطوط نقل انبوبية عابرة تسنح لها بتجاوز هذه المضايق في حالة اغلاقها، بعكس منافستها روسيا التي تمتلك اكبر خطوط نقل انبوبية للغاز تربطها بالقارة الأوروبية، وجديتها في التفكير بنقل انتاجها من الغاز والنفط الى عملائها من مستوردي الطاقة في جنوب اسيا (الصين مثلاً) من خلال مشاريع انابيب عابرة ترتبط بمشاريع طريق الحرير الصيني الجديد (مبادرة الحزام والطريق).

وعليه فان السيناريوهات الثلاثة التي سيطرحها الكتاب تتمثل في: أولاً: سيناريو الغلق والانفجار وهو يحاكي تصور اقدام إيران على غلق مضيق هرمز، وحث حلفائها الحوثيين على محاولة اتباع نفس الاسلوب مع مضيق باب المندب، الامر الذي سيؤدي الى نقص شديد في امدادات الطاقة الموردة عبر هذين المضيقين،وهو ما سيدخل الاقليم

كله في دوامة حرب طاحنة مع امريكا ودول العالم الصناعي كاملة ودون استثناء نتيجة لتضرر مصالحها. اما السيناريو الثاني والذي يحمل اسم الربيع الفارسي، فيتمثل في تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، ومحاولة الوصول الى تعطيل شبه كامل للقدرة التصديرية النفطية الإيرانية، الامر الذي سينعكس سلبا على القدرة الاقتصادية والمالية للدولة الإيرانية وبروز مظاهر رفض شعبي لهذه الأوضاع المعيشية الصعبة، يتطور تدريجياً ليصبح ربيعاً فارسياً مشابه لسيناريوهات الربيع العربي، ومحاولة تغذية هذا التوجه لدى الإيرانيين من خلال تشديد العقوبات الاقتصادية على الدولة الإيرانية، توظيف شعارات انتهاكات حقوق الانسان في إيران، هذا بالإضافة الى نشاط كبير سيقع على اجهزة الاستخبارات الأمريكية والدول المتحالفة معها لتأجيج مستويات السخط الشعبي وافتعال الحوادث الداخلية لتأزيم الوضع الداخلي، للوصول بإيران الى نموذج الدولة الفاشلة، ووضع حكومتها امام خيارات صعبة لا يمكن القبول بها، ربما لصالح مشاريع التقسيم التي من المحتمل في نجاح هذا السيناريو ان تطرح على طأولة البحث والتدقيق. اما السيناريو الثالث والذي سياتي تحت اسم الافلات وتعاظم النفوذ، والذي يرتكز على فكرة عدم تجديد الناخب الأمريكي لثقته بالرئيس (ترامب) لعهدة جديدة، ووصول الديمقراطيين الى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، واعادة تفعيل الاتفاقية النووية مع إيران، على اساس الاستدارة الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لقرب وصول الولايات المتحدة الأمريكية الى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وتحررها من التزام حماية المشيخات الخليجية الثرية، والتركيز على أمن الحليف الاسرائيلي اكثر، وهو الامر الذي سينظر اليه على انه انتصار لإيران، التي ستصبح وفق هذا السيناريو اقوى دولة مراجعة في الاقليم، وستزيد في هذه الحالة من تحكمها وسطوتها على المضايق البحرية (هرمز وباب المندب) الركيزتين الاساسيتين في تحقيق الانتصار الإيراني ضمن المفهوم الإستراتيجي الداخلي والاقليمي.

وعلى صعيد مستوى تصنيف السيناريوهات بين المتفائلة والمتشائمة، فان يتضح لنا ان جميع هذه السيناريوهات لا تصب في المصالح العربية القومية، فمن ناحية اما ان تستبدل الهيمنة الأمريكية بهيمنة اسرائيلية مطلقة في حال نجاح السيناريو الأول والثاني، ومن ناحية اخرى فأنها في احسن احوالها ستقع ضمن استراتيجية تقاطع

المصالح الجيوسياسية بين (إيران واسرائيل) في حال نجاح السيناريو الثاني وكان مجال منأورتها - اي الدول العربية - امام خيارين احلاهما في نظرنا انها قطعة من صديد جهنم.

السيناريو الأول: الغلق والانفجار.

يمكننا القول بان اسم مضيق هرمز قد ارتبط بإيران ليس لأنها احدى الدول المشاطئة له، وليس أيضاً لان جزيرة هرمز - سبب التسمية - تقع في هذا المضيق، بل ان هذا الارتباط نابع من كثرة عدد المرات التي هددت فيها إيران بأغلاق المضيق، ومنذ وصول الثورة الإسلامية بقيادة الخميني للسلطة في إيران بقي المضيق يمثل بالنسبة لها استراتيجية مناسبة للهروب من اي تهديد لاستخدام القوة العسكرية ضدها، بل حتى انها استخدمت هذه الورقة في أوج مفاوضاتها مع الدول الراعية لاتفاق (٥+١) بشان برنامج إيران النووي، لغاية فرض بعض الشروط التي تحقق مصالحها في هذه المفاوضات، ولعل اكثر المرات جدية التي تطلق بها إيران هذا التهديد هو ما نراه اليوم، حيث انه ومنذ تاريخ ٨/ ٥/ ٢٠١٨، وهو التاريخ الذي قرر فيه الرئيس الأمريكي (ترامب) الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني أو اتفاقية (٥+١) والتي ابرمت في تموز/ يوليو ٢٠١٥، تصاعدت حدت التهديدات الإيرانية بأغلاق المضيق، حتى انها جاءت هذه المرة على لسان رئيس الجمهورية المعتدل « حسن روحاني».

ومع ان إيران ولغاية هذه المرحلة لم يختبرها الغرب بشكل جدي في اي معركة عسكرية، غير انها تجيد فن التعامل مع استراتيجية « الردع بالشك» وهو الاسلوب الذي ستعتمده إيران، خصوصاً اذا ما الجاتها العقوبات الأمريكية الاخيرة في حال اشتدادها وانصياع اغلب الدول لطلب الولايات المتحدة الأمريكية بإيصال الصادرات النفطية الى الصفر، وفي هذه الحالة وعند وصول إيران الى مرحلة حرجة جدا تسمى باستراتيجية «حافة الهاوية»، عندها مالذي سيحدث ان اقدمت إيران عن تنفيذ تهديداتها وقامت بأغلاق «مضيق هرمز»، لا سيما وان بعض التقارير الاستخبارية تشير الى امتلاك إيران لأدوات غلق هذا الشريان الحيوي المهم بالنسبة لصادرات الطاقة.

وعندما يصبح مصير (٢٢) مليون برميل من النفط يومياً، وما يقارب (٨٢) مليون طن من الغاز مهدد بالقطع التام نتيجة لغلق هذا المضيق الإستراتيجي، فان إيران ستكون ليس في مواجهة امريكا ودول الناتو العربي فحسب، بل ستكون إيران في مواجهة العالم بأسره، حتى انها ستكون في مواجهة حليفها المقرب واكبر مستورد للنفط الإيراني وهي الصين، خصوصاً اذا ما علمنا ان بعض المحللين الاقتصادين يتوقعون ان يصل سعر برميل النفط اذا تم هذا الاغلاق الى مستوى (٢٥٠) دولار، وقتها سيتحالف العالم كله من اجل الخلاص من هذا التهديد، وستجد الولايات المتحدة الأمريكية مسوغا ومبرراً لشن حرب طروس على إيران ولربما قادت تحالفاً دولياً مشابها للتحالف الذي شكلته للقضاء على التهديد العراقي في ذلك الوقت، بل قد يكون هذا التحالف الدولي أوسع واشمل وتحت مظلة اممية هذه المرة.

ومع اشتداد المعارك وتعرض الوجود الإيراني للخطر، يفترض هذا السيناريو ان توعز إيران الى حلفائها الاقليميين (سوريا، حزب الله اللبناني، الحوثيين)،لفتح جبهات قتال متنوعة من اجل تشتيت الجهود الحربية للدول الناجمة، وسيحاول الحوثيين في اليمن تقليد السيناريو الإيراني في اغلاق أو تهديد الملاحة عند مضيق باب المندب، لا سيما وان مقاتلي حركة « انصار الله » الحوثيين قد تلقوا تدريبات مكثفة على مثل هذا السيناريو، بل لقد عمدوا الى التطبيق العملي في اكثر من مرة، حيث وصلت عدد الهجمات الحوثية على اهداف بحرية قرب مضيق باب المندب ما يقارب الـ (١٠) هجمات تم توضيحها تفصيلا في موضع سابق، كان اخرها في العام ٢٠١٨، عندما استهدف الحوثيين ناقلتي نفط سعوديتين قرب مضيق باب المندب، واذا ما اضفنا للشحنات الطاقوية المارة من مضيق هرمز والتي يفترض السيناريو وقفها نتيجة لأغلاق مضيق هرمز وقف تصدير ما يقارب من (٦) مليون برميل من النفط عبر مضيق باب المندب، وما يربو على (١٠٪) من امدادات الغاز فان المأمول من قبل إيران وحلفائها ان يتوقف الهجوم عليها، نتيجة التكاليف الاقتصادية الهائلة لهذه الحرب والتي ربما تأخذ سعر برميل النفط الى حدود الـ (٣٠٠) دولار للبرميل مع دخول مضيق باب المندب على خط المواجهة مع مضيق هرمز.

ولا يتوقف السيناريو عند هذه التطورات بل يفترض ايضا انضمام حزب الله اللبناني الى هذه التطورات من خلال افتعال ازمة تقود الى مواجهه عسكرية مع اسرائيل حليف الغرب في المنطقة، املا في تشتيت المجهود الحربي وتخفيف الضغط على إيران، ويمكن مع استمرار المواجهة واشتدادها بين اسرائيل وحزب الله اللبناني ان يدخل عنصر التهديد الطاقوي حيز التنفيذ، من خلال استهداف حزب الله لحقول ومنشأة استخراج الغاز الاسرائيلية المتواجدة على مقربة من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية البحرية، ولربما كانت ازمة البلوك (٩) والذي تتنازع ملكيته لبنان واسرائيل نتيجة عدم ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين هي الذريعة الجاهزة لحزب الله لافتعال هذه الحرب، وتبرير الاستهداف المباشر لحقول الغاز الاسرائيلية في مياه البحر الابيض المتوسط.

ومع اشتداد حدة المعارك، ربما وجدت الأردن نفسها في عين العاصفة لجهة المواجهة مع سوريا الحليف الإيراني القريب، وذلك تحت ذريعة ان الأردن عضو في تحالف الناتو العربي، المسؤول الأول من وجهة النظر الإيرانية عن هذه الحرب والاستهداف، والتي ستوزع لسوريا لفتح هذه الجبهة، تحت غطاء تصفية الحسابات السابقة، ودور الأردن في الازمة السورية، والنشاط الاستخباري الأردني في الجنوب السوري وقت الازمة.

وفي خضم هذه الاحداث فلن تكون دول الخليج العربي في منأى عن تداعيات هذا الصراع، وستكون السعودية وباقي دول الخليج العربي في مرمى الصواريخ البالستية الإيرانية، التي ستستهدف بالإضافة الى الاراضي السعودية والخليجية، ابار النفط وحقول الغاز اضافة الى القواعد العسكرية الغربية المتواجدة على الاراضي الخليجية.

ومع كل هذا التصور لحجم الدمار والخراب الذي سيلحق بالمنطقة يثور السؤال التالي والذي مفاده هل كل هذه الحروب التي ستندلع بالمنطقة حسب هذا السيناريو مردها وهدفها هو «المضايق الإستراتيجية في المنطقة»؟ ومع وجاهت هذا المبرر، الا اننا نره في ان هناك اسباب اخرى كامنة في الفكر الإستراتيجي الغربي ترمي الى تحقيقها من وراء هذه التجربة، خصوصاً ان هناك ملامح استدارة امريكية عن قضايا المنطقة، جاءت بعد ان أوشكت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة، بل ولربما تحولها في المستقبل القريب الى المنتج الأول لهذه

المصادر، والمصدر الكبير للطاقة على مستوى العالم، وعليه فان الكتاب يدرج هدفين اساسيين متعلقين بمستويات الادراك الجيوسياسي الأمريكي المواكبين لهذا السيناريو، وهما: تامين أمن اسرائيل، وقطع الامتداد الجيوسياسي الروسي الواصل للبحر الابيض المتوسط والخليج العربي.

وعلى صعيد تحقيق أمن اسرائيل، فان ابجديات مشاريع الشرق الأوسط الجديد والكبير، كانت تقضي بجعل اسرائيل القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة، وهذا الامر لن يتحقق بوجود دولة مراجعة قوية مثل إيران، لا سيما وان هذه الدولة تعتمد في مقومات شرعية وجودها على قيادة مشروع الممانعة لكل التوجهات الأمريكية في المنطقة وعلى الوجود الاسرائيلي بحد ذاته ولو ظاهريا على اقل تقدير، ومن هنا جاء التفكير لادماج اسرائيل في محيطها الجيوسياسي العربي، غير ان هذا الادماج اعترض طريقة وجود حزب الله اللبناني والنظام السوري كاعضاء في محور المقاومة، وبعد ان فشلت الجهود الأمريكية في خلق حالة تناغم في الساحات الجيوسياسية الاسرائيلية العربية، نظراً لانقطاعها من قبل اقرب الدول المجاورة لاسرائيل وهن لبنان وسوريا، فقد اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر باعادة هندسة نظرية احجار «الدومينو» لتسقطها على الواقع الإيراني بهدف تحقيق نتيجة مماثلة لما حدث مع الاتحاد السوفييتي سابقاً، حتى تجبر دول الممانعة العربية عندما تجد نفسها مكشوفة امام التحدي الاسرائيلي والغربي، نتيجة لسقوط إيران المفترض من قبل السيناريو، للهرولة نحو بيت الطاعة الأمريكي، والانطواء تحت ظل العباءة الاسرائيلية، وبذلك تكتمل الجهود الرامية لتحقيق التناغم في المحيطين الجيوسياسيين الاسرائيلي والعربي.

اما الهدف الثاني والذي يتعلق اساساً في صميم اليات السياسة الدولية، وتحقيق المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة القوية الراعية للنظام الدولي، فتتمثل في قطع الطريق على الاهداف الجيوسياسية الروسية أولاً والصينية ثانياً، من خلال افشال جميع المخططات التحالفية بين روسيا والصين وإيران لصالح احداث فضاء جيوسياسي يربط هذه الدول ببعضها، ليؤمن لروسيا امتدادات على شواطئ المياه الدافئة (الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط)،من خلال التحالف مع إيران وشركاؤها الاقليميين العراق وسوريا، اضافة الى اضعاف المنافس الاقتصادي الاقوى

(الصين)،لاسيما وان مبادرة « الحزام والطريق» الصينية تمكن هذا العملاق الصاعد من ان يشب فوق الطوق الأمريكي.

بقي علينا ان نذكر الوقائع الميدانية التي تدلل من وجهة نظرنا على ان امريكا تستعد وتتهيأ لأجواء هذا السيناريو والتي هي كالاتي:

١- اعلان الرئيس الأمريكي سحب قواته المتمركزة في سوريا يوم الاربعاء الموافق ١٩/ ١٢/ ٢٠١٨، والتكهنات التي برزت بان هذا الانسحاب سيكون باتجاه الاراضي العراقية جارة إيران.

٢- تصاعد وتيرة المفاوضات الأمريكية مع حركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة بقيادة الدبلوماسي الأمريكي (سلماي خليل زاد) والتوصل الى قرار مبدأي يقضي بجدولة انسحاب القوات الأمريكية من افغانستان.

٣- زيادة التحرشات الاسرائيلية بإيران من خلال قصف عدة مواقع للمليشيات الإيرانية العاملة في سوريا بالإضافة الى مواقع للجيش السوري، دون ان تبدي روسيا اي رد تجاه هذه الضربات المستمرة من الجانب الاسرائيلي.

٤- الاعلان عن عقد أول اجتماع لأعضاء حلف الناتو العربي السني وتوجيه الدعوة للإسرائيل لحضور اعمال هذا المؤتمر، مع تزايد وتيرة لملمت الخلاف الخليجي وكسر الحصار المفروض على قطر.

٥- دخول حاملة الطائرات الأمريكية « جون ستنيس» الى مياه الخليج العربي في ٢١/ ١٢/ ٢٠١٨ ويرافقها الطراد الصاروخي (موبايل باي) والمدمرتين «ديكاتور وتيشر» بالإضافة الى غواصة ذرية حسب ما ذكر موقع (RT) الاخباري نقلاً عن وكالة « اسيوشيتد بريس».

٦- التطور الحاصل على الموقف العماني الحليف المحايد لإيران والذي بقي يتخذ سياسات متماهية مع المواقف الإيرانية، الا ان هذا الحياد الذي تميزت به السياسة العمانية - الدولة الخليجية المشاطئه لمضيق هرمز- قد حدثت علية بعض التطورات التي يمكن ان تفسر على انها انحياز للقوى الغربية كان ابرز هذه المواقف، استطافة السلطنة لمناورات بريطانية خليجية تحاكي انزال برمائي في دولة عدو لحلف الناتو وتمتلك التقنيات الروسية، الزيارة العلنية التي اجراها رئيس الوزراء الاسرائيلي

للسلطنة ولقائه مع السلطان قابوس والحديث عن مشاريع اقتصادية قد تجمع البلدين في القريب، ومشاركة وزير خارجية عمان في اجتماعات حلف الناتو، ان كل هذه التطورات تنبأ عن تحول في السياسة العمانية لصالح الغرب.

السيناريو الثاني: الربيع الفارسي.

يفترض هذا السيناريو اشتداد وطأة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران ووصول هذه العقوبات الى درجة كبيرة، تتمثل في امتثال دول عديدة للرغبة الأمريكية واحجامها عن استيراد النفط الإيراني، وهو الامر الذي يعني هبوط متزايد في القدرة التصديرية لقطاع النفط الإيراني، ومع الاخذ بعين الاعتبار ان نسبة مساهمة العوائد النفطية مرتفعة جدا لصالح الانفاق الحكومي، هذا الانخفاض الذي بدأت بوادره في الظهور منذ اعلان تنفيذ المرحلة الأولى من العقوبات على إيران، والتي وصفها مسؤولين كبار في الادارة الأمريكية بآنها الاقسى من نوعها على إيران، وبالفعل فان الانتاج الإيراني قد تراجع بعد فرض الحزمة الأولى من العقوبات بمقدار واحد مليون برميل يومياً، حيث تراجع الانتاج النفطي الإيراني من (٣,٨) مليون برميل في اليوم، الى (٢,٨) برميل يومياً، اضافة الى ذلك فان اسعار صرف العملة الإيرانية قد تأثر بشكل كبير، حيث تراجع سعر صرف التومان امام الدولار الى مقدار الضعف – كما أوضحنا في مبحث سابق –، اضف الى ذلك ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد الإيراني، والتزايد المستمر في معدلات البطالة بين صفوف الشباب الإيراني، وهذه العوامل شجعت الادارة الأمريكية على الاستمرار على سياسة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، لا سيما وان الاقتصاد الإيراني يعاني اصلاً من اختلالات بنيوية، حدثت نتيجة برامج العقوبات الاقتصادية المتواصلة التي كانت مفروضة على إيران قبل توقيع الاتفاق النووي في العام ٢٠١٥.

وكانت إيران تعول كثيراً على الموقف الأوروبي في اضعاف تأثير هذه العقوبات عليها، خاصة بعد اعلان دول أوروبا معارضتها للتوجهات الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، ووعودها بإيجاد الية مالية جديدة تمكن شركاتها من الالتفاف على العقوبات الأمريكية، والتوعد الأمريكي لهذه الشركات ان هي حافظت

على شراكات تجارية مع إيران، غير انها لم تنجح في هذا المسعى، ولعل خير شاهد على ذلك انسحاب شركة « توتال» عملاق النفط الفرنسي، من السوق الإيراني، مخلفة وراءها عقودا مئات الملايين من الدولارات استجابة للطلب الأمريكي وخوفا من التهديدات الأمريكية، كما ان الدول الأوروبية في الآونة الاخيرة حدثت لديها استدارة لصالح النظرة الأمريكية، بعد ان تم اتهام دبلوماسيين إيرانيين بالتخطيط لشن هجمات ارهابية داخل المدن الأوروبية، واتهام امريكا واسرائيل لشركة الخطوط الجوية الإيرانية _ مهر (بانها تعمل على نقل معدات حربية وعناصر ارهابية من إيران الى سوريا، حيث اقدمت المانيا وفرنسا على الغاء جميع الرحلات الجوية لشركة الخطوط الجوية الإيرانية (مهر) ومنع طائرات هذه الشركة من الهبوط في مطاراتها. ومع علمنا المسبق بحجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والبالغة (١) تريليون دولار سنوياً، مقابل حجم تبادل تجاري مع يران بلغ في احسن حالاته، بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية على طهران وتوقيع الاتفاقية النووية معها، والذي بلغ (٣٧) مليار دولار، وهو الامر الذي يرجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فان السيناريو يتوقع ان تنضم أوروبا الى الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مثل هذه العقوبات على إيران، ضمن نفس السبب المعلن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو محاولة تحسين سلوك القيادة الإيرانية ولجم جماح تدخلاتها في المنطقة واعادة التفاوض على برنامجها النووي وبرامج الصواريخ البالستية البعيدة المدى.

ومع اشتداد هذه العقوبات وعجز إيران عن ايجاد اسواق لواردتها النفطية وهبوط انتاجها من النفط بشكل كبير، فان الحكومة الإيرانية ستجد نفسها في مواجهة الشعب، الذي سيعجز عن تامين الكثير من مستلزمات حياته اليومية، ولعل المظاهرات الاخيرة التي سميت بمظاهرات البازار، قد عكست حجم المأزق الذي تعانيه إيران من جراء هذه العقوبات، صحيح ان هذه المظاهرات قد هدأت وانتهت سريعا، الا انها اظهرت حجم العنف الذي يمكن ان يمارسه النظام الإيراني ضد المتظاهرين والمحتجين في حال اندلاع مثل هذه الاعمال على نطاق واسع، كما ان هذه المظاهرات والاحتجاجات قد كشفت عن حجم معين من هشاشة النظام الإيراني، كون ان مجموع المتظاهرين في

الاحتجاجات الاخيرة كانت تشمل الى جانب الاعراق والطوائف (العربية والكردية) مشاركة (الشيعة/ الفرس) في هذه الاحتجاجات، وهو مؤشر على تهأوي شعبية وقدرة المراجع الدينية الحكمة في طهران، الامر الذي يعني ان الثورة القادمة أو الربيع الفارسي القادم على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين سيكون قاسيا وعنيفا وستشارك فيه كل فئات وطوائف الشعب الإيراني دون استثناء.

ولعل حجم الغضب الهائل المكبوت في نفوس الشباب الإيراني سينفجر دفعة واحد في وجه القيادة الإيرانية، لا سيما اذا اخذنا بالاعتبار ان هؤلاء الشباب الذين شاركوا في الاحتجاجات الاخيرة قد دقوا ناقوس خطر، عندما هتفوا متسائلين عن حجم الاموال الهائلة التي تصرف على مشاريع تصدير الثورة في (سوريا واليمن والعراق)،بينما هم لا يجدون وظيفة أو مستوى حياة جيد في بلد يعتبر ثاني منتج للنفط على مستوى منظمة « أوبك»، ان حجم هذا الغضب الذي سينفجر نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية لن يمكن السيطرة علية بدعوى الهجمة الأمريكية الشرسة والتآمر على الوطن والدين، ولن يوقفه أيضاً قمع الاجهزة الأمنية والمحاكم الدينية، لان هذه الثورة ستكون ثورة جياع.

ومن خلال تعاظم موجة الغضب التي ستتحول الى مستويات من العنف والعنف المضاد بين الشعب والحكومة، ستنشط في الخارج افواج المعارضة الإيرانية لتناشد العالم الحر ضرورة التدخل باسم الانسانية للإيقاف حمام الدم المتدفق في إيران، ولربما كان السيناريو اسوء من ذلك، حين تظهر في الداخل الإيراني بوادر الانتقال الداعشي والقاعدي، الذي ستستدعيه حالة الانفلات الأمني وغياب السلطة عن بعض المناطق، بحجة الانتصار للمسلمين السنة الذين يعانون اقصى انواع الاضطهاد في ظل نظام الملالي الإيراني، كما ستعمل اجهزة الاستخبارات الأمريكية والمتحالفة معها، الى اذكاء نيران الحقد الطائفي والتباين العرقي، لتتحول إيران في النهاية الى دولة فاشلة، تسهل السيطرة عليها وربما تقسيمها الى دولتين أو ثلاثة، كي لا تقوم لها قائمة بعد هذا التاريخ، ومن المستبعد ان يتم الحاق مضيق هرمز لأي سيادة شيعية، بل سيتم اختيار اضعف الفرقاء ليتولى السيادة عليه.

ومع هذا السقوط والتراجع في الدور الإيراني فان حالة الاقليم ستشهد تطورات

لصالح الثوار في سوريا ولصالح الشرعية في اليمن، غير انه من المستبعد في تصور الباحث عودة الهدوء سريعا الى اليمن، ولن يكون ذلك ممكنا الا بعد ان تتم مسألة تدويل مضيق باب المندب، واخراجه من مصاف المضايق التي تنظم الملاحة فيها الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢، الى جهة المضايق التي تحكمها اتفاقيات خاصة، وكي يقوم نظام المرور الحر مقام نظام المرور البريء خدمة لأهداف اسرائيل المتمثلة بحرية الوصول والابحار عبر مضيق باب المندب، وفرض هيمنتها البحرية على البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

واخيراً يمكن تحديد أهم العوامل التي حدت في الكتاب الى طرح هذا السيناريو هي:

١- الاثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن تطبيق المرحلة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران والتي تراجعت فيها الانتاجية النفطية الإيرانية بمقدار (١) مليون برميل نفط يومياً، وتهأوي العملة الوطنية الإيرانية بصورة دراماتيكية.

٢- اختلال معدلات التبادل التجاري الأوروبي، حيث تميل المصالح الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لحجم التبادل التجاري الهائل بين الجانبين والذي يقدر بحوالي (١) تريليون دولار مقابل (٣٧) مليار دولار مع الجانب الإيراني.

٣- اقرار دول الخليج العربي المنتجة للنفط بقدرتها المستقبلية على تعويض الجزء الاكبر من الانقطاعات الطاقوية الإيرانية.

٤- موافقة روسيا على زيادة انتاجها من النفط في الاجتماع التوافقي الاخير مع اعضاء منظمة أوبك، والذي وصفه احد السياسيين الإيرانيين بانه «طعنة في الظهر اتت من صديق».

٥- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الداخل الإيراني، وهو الامر الذي يعتبر بمثابة الارض الخصبة لحدوث مثل هذه الاضطرابات والاحتجاجات.

٦- الاستدارة الأوروبية البطيئة عن إيران والتي اخذت بداياتها من خلال فرض العقوبات على شركة الخطوط الجوية الإيرانية (مهر).

وفي النهاية فاننا نرى ان هذا السيناريو يعد السيناريو الامثل بالنسبة للاستراتيجية

الأمريكية والغربية كونه يعد اقل تكلفة من السيناريو السابق ولا يؤدي الى حروب وخسائر، الا ان هذا السيناريو يؤثر فيه وبشدة عامل الوقت حيث انه لا يتوقع حدوث هذه التداعيات بصورة سريعة وانما هي بحاجة الى تراكمات من الوقت حتى يحين وقت هذا الانفجار الشعبي في وجه القيادة الإيرانية، وهو بحاجة الى عهدة ثانية للرئيس «ترامب» والا انقلب الوضع الى الاسوء، كما سنبين في السيناريو القادم.

السيناريو الثالث :- الإفلات وتعاظم النفوذ.

لما كانت العقوبات الاقتصادية لا تظهر نتائجها ولا تؤتي أكلها الا بعد مرور فترة من الزمن، فاننا هنا نرى اللاعبان الاساسيان في هذه الساحة وهما أمريكا وإيران، يراهن كل طرف منهما على عنصر الوقت، من اجل الولوج لمرحلة متقدمة في مجال الصراع على مخانق الاقليمى وهما مضيقي (هرمز وباب المندب) ففي الوقت الذي تنتظر فيه الولايات المتحدة الأمريكية الى النتائج الأولية لتأثير العقوبات الاقتصادية على طهران، تمني الاخيرة النفس بانها تستطيع الصمود في وجه هذا التحدي، لحين دخول موعد الاستحقاق الانتخابي لانتخابات الرئاسة الأمريكية، لعل ريح امانيه تجري مع سفن الحزب الديمقراطي، فيقرر الشعب الأمريكي عدم التجديد للرئيس الحالي «ترامب»، ليكمل مسيرة الرئيس «أوباما» في المضي قدما في سياسة الاستدارة عن الشرق الأوسط، واعادة الروح الى الاتفاقية النووية التي رفضها الرئيس الحالي «ترامب» على قاعدة اعادة استراتيجية «القيادة من الخلف» وتركيز الجهد الاكبر في مواجهة المنافسة الاقتصادي الاقوى وهو الصين.

وعلى افتراض تحقق هذا السيناريو فان طهران، ستنظر الى هذا التطور على انه انتصار لاستراتيجيتها الامنية التي ارتكزت في اهميتها على زعزعة أمن امدادات الطاقة في المضايق الإستراتيجية (هرمز وباب المندب)، لصالح اعتبارها ادوات النصر الحقيقية والمباشرة على امريكا وحليفتها اسرائيل ومن ورائهم اعضاء تحالف الناتو العربي، وهو الامر الذي سيؤسس الى زيادة قوة ونفوذ إيران وحلفائها في المشرق العربي، وتحولها الى اقوى دولة داخل محيطها العربي والإسلامي، وسيجعل منها عنصرا مؤثرا في ترتيبات امنية داخل المنطقة بحيث سيصبح بوسعها رفض اي املاء من اي قوة خارجية،

وستقوم بفرض رؤيتها الخاصة لترتيبات المنطقة الأمنية والسياسية، انطلاقاً من الفهم الراسخ لديها على انها تحكم قبضتها على شرايين الطاقة المغذية للاقتصادات الغربية والمتمثلة بالمضايق الإستراتيجية (هرمز وباب المندب).

غير ان هذا كله مرهون بمدى القدرة التي تستطيع ان توفرها الحكومة الإيرانية في ضبط النفس وعدم الانجرار وراء المغامرات العبثية المتمثلة في اعطاء الضوء الاخضر للسيناريو الأول ليتحقق من خلال اقدامها على ارتكاب احد المحظورات التي يمكن ان تفجر الوضع وهي اغلاق المضايق أو ضرب اسرائيلي أو ضرب مكامن النفط أو القواعد الاجنبية في الخليج، ومدى قدرتها أيضاً على كبح جماح الثورات الداخلية، لا سيما اذا تفاقم الوضع الاقتصادي الداخلي الى مرحلة تنذر بنشوب «ثورة جياع «داخل المجتمع الإيراني، لا سيما وان العناصر الاستخبارية الغربية لن تقف مكتوفة الايدي، وستحاول ان تفجر الوضع الداخلي بكل الوسائل المتاحة، وان تمكنت الحكومة الإيرانية من الايفاء بمتطلبات عدم تحقق اي سيناريو من السيناريوهين السابقين، يبقى الرهان الإيراني معقود على عدم التجديد للرئيس «ترامب»،للظهور امام القوى الاقليمية والداخلية بمظهر البطل المنتصر ،والذي سيملي ارادته على جميع القوى المحيطة به.

بقي ان نعرف ما هي الوسائل التي ستحد من القدرة الإيرانية في حال تحقق هذا السيناريو، لصالح الحفاظ على أمن اسرائيل، لا سيما وان الامر الذي يتفق عليه الحزبان الرئيسيان في الولايات المتحدة الأمريكية (الجمهوري والديمقراطي) هو أمن اسرائيل، لذلك نعتقد ان هذا السيناريو ليس غائبا عن الادراك الأمريكي، وان دوائر صنع القرار الأمريكي تتحسب له من خلال اظهار جديتها واستماتتها في انجاز صفقة القرن، وفرضها على كل القوى الفاعلة في المشرق العربي، سواء بالضغط المباشر من خلالها ومن خلال بعض الدول العربية التي تجاري الولايات المتحدة الأمريكية في تخوفها ونظرتها لواقع مستقبل المنطقة ،حتى يصار بالنتيجة الى ادماج اسرائيل في المحيط العربي، لتظهر في نظر الجميع على انها حامي المنطقة من اخطار الهيمنة الإيرانية، ولعل في مقولة «العدو المضمون والعدو المظنون» والتي سبق وان اشرنا اليها في موقع سابق في الكتاب خير دليل على هذا الفكر الراسخ لدى بعض النخب السياسية المشاركة في حكم معظم دول المشرق العربي.

الخاتمة

يبدوا ان منطقة المشرق العربي وبحكم موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاثة (أوروبا واسيا وافريقيا)،وكذلك وقوعها على مسطحات بحرية ومضايق مائية بالغة الاهمية، تتحكم في مسارات التجارة الدولية، وطرق امدادات الطاقة العالمية، قد جعل منها نقطة ارتكاز جيوسياسية في الفكر الإستراتيجي للدول الكبرى ، التي تتطلع الى فرض الهيمنة والسيطرة على هذه البقعة الجغرافية، نظير ما تحتويه ارضها من مخزونات هائلة من المصادر الطاقوية، وما يمثله موقعها من اهمية بالغة من خلال اطلالاتها البحرية المتنوعة، والتي تتيح لها مجال التحكم والسيطرة على أهم المنافذ البحرية والمضايق والقنوات الإستراتيجية التي تؤثر في الامدادات التجارية والطاقوية سواء كانت (الشمالية – الجنوبية) أو كانت (الشرقية – الغربية).

ونظراً لهذه الاهمية الجغرافية والمخزونات الطاقوية الهائلة وتنامي الاطماع الغربية في السيطرة والهيمنة على هذا النطاق الجغرافي الهام، فقد تم التخطيط لهذه المنطقة من قبل الدول الطامعة فيها، لتحويلها الى ساحات صراع دائم، لا يعرف الاستقرار والهدوء، فنراه حاضرا وبقوة على اجندات السياسة الدولية، وترتيبات النظام الدولي، لتشهد العراق مثلاً على حالة التغير في النظام الدولي، فكانت هذه الدولة وجهة الغزو الأمريكي الذي اسس وبفعالية الى ولادة نظام دولي جديد، قوامه احادية القطبية العالمية، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش هذه القطبية، ونجد ان هذه الأوضاع السياسية والأمنية العالمية، قد فاقمت من دوافع الصراعات الداخلية بأشكالها المتعددة (الجيوسياسية، والاقتصادية والطائفية والطاقوية) ليكون الصراع والتوتر هو العنوان البارز في مستقبل منطقة المشرق العربي، والمحدد الرئيسي لمجالات النفوذ والسيطرة عليها، لدرجة الملاحظة ان بعد كل طفرة نفطية (في مجال الاسعار والانتاج) فلا بد من ان يعقبها حالة صراع تستنزف كل ما تم تكديسه من اموال وقدرات، من اجل تكريس التبعية وتعاظم النفوذ والهيمنة.

ولما كانت جل الدول المصدرة للطاقة في هذه المنطقة تعتمد اساساً في نقل امداداتها الطاقوية على النقل البحري، فقد برزت معضلة أمن الامدادات الطاقوية بوضوح وانعكست اثارها على المستوى الادراكي للدور الجيوسياسي الذي تلعبه المضايق البحرية الإستراتيجية (هرمز وباب المندب)،بحيث اضافة للمشهد الصراعي في المنطقة عنوانا جديداً لتغذية اسباب الصراع والتوتر في المنطقة، وبدلاً من ان تتوصل دول المنطقة الى تفاهمات مشتركة تحيد فيها هذه المضايق الإستراتيجية عن ادوات الصراع، راحت تعتبرها إيران استراتيجية مفضلة في درء اي اعتداء أو عدوان عليها من خلال التهديد المتكرر بأغلاق مضيق هرمز، ثم ازدادت مستويات الادراك الجيواستراتيجي الإيراني لهذه المضايق، لتعمل على توظيفها بصورة سلبية، فبعد ان طال نفوذها الممتد في المنطقة من العراق الى سوريا وصل الى اليمن من بوابة الصراع الطائفي، وعبر وكلائها الحوثيين راحت توظف بالإضافة الى مضيق هرمز مضيق باب المندب ضمن مفردات هذا الادراك الإستراتيجي السلبي، ليس من اجل حمايتها من التهديد الخارجي فقط بل أيضاً لأجل الاستمرار في زيادة نفوذها وهيمنتها على منطقة المشرق العربي، ولصالح ممارسة عمليات الابتزاز السياسي لأحرازها المكاسب الدولية على حساب التهديد بإغلاق المضايق.

ولعل هذه الخطوات الإيرانية قد أوجدت لدى دوائر صناعة القرار الأمريكي - حالة لم تكن غائبة - من الادراك الجيواستراتجي، بحيث سعت الى توظيف التهديد الإيراني لأمن الامدادات الطاقوية، وزيادة درجات الهيمنة والنفوذ الإيراني على المنطقة وتحت عباءة الصراعات الطائفية والاقتصادية والطاقية، لتقذف بالطرف الاخر في معادلة الصراع الى احضان العدو الاسرائيلي، من خلال العمل على تشجيع دول الخليج العربي ودول الاعتدال السني، لفتح الفضاءات الجيوسياسية مع اسرائيل، وادماجها في الحيط الاقليمي العربي، من بوابة الحامي والنصير لا من منظور المهيمن والمسيطر، ولعل مقولة « العدو المضمون والعدو المضنون» تظل هي الشاهد الابرز على حدوث تحول ادراكي لمفهوم العدو الاسرائيلي، على الاقل في اذهان النخب السياسية الحاكمة في منطقة المشرق العربي، وبناء على ما تقدم ، فقد توصل الكتاب الى مجموعة من النتائج والتوصيات جاءت على النحو الاتي .

مجموعة من النتائج الرئيسية يمكن اجمالها بالاتي:

١- صحة الفرضية الرئيسية والمتمثلة بـ « كلما زادت الاهمية الجيوسياسية للمضيق البحري، كلما زادت حدة الصراع الاقليمي».

٢- صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها « ساهمت ضغوطات الدول الكبرى في فرض اجندات مصالحها الخاصة على الصياغات القانونية الخاصة بالمضايق الدولية، الى زيادة الشعور بالغبن لدى الدول المشاطئة للمضايق ومحاولة التهرب من تطبيق تلك البنود ».

٣- صحة الفرضية الثالثة وهي « كلما زادت نسبة هشاشة نظام أمن امدادات الطاقة، زادت عمليات عسكرة المجالات الحيوية للمضيق ».

٤- اتسمت الفترة الممتدة بين الاعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بتراجع مستويات تهديدات المضايق البحرية الإستراتيجية في منطقة المشرق العربي (هرمز وباب المندب)

٥-بعد العام ٢٠٠٨، ونتيجة سياسات الانكفاء الأمريكي الى الداخل ازدادت نسبة الصراعات الجيوسياسية اقليمياً ودولياً، وانعكست حدة هذه الصراعات على المستوى الادراكي لصالح المضايق الإستراتيجية (هرمز وباب المندب)،من خلال الانكشاف الظاهر لهشاشة منظومات أمن الامدادات الطاقوية الخليجية والعربية مقابل التهديدات الإيرانية.

٦- استطاعت إيران ان توظف ورقة مضيق هرمز للضغط على المجتمع الدولي لصالح الاسراع في التوقيع على الاتفاقية النووية الإيرانية أو اتفاقية (٥+١).

٧- استطاعت إيران وبفضل موجات الربيع العربي في المنطقة ان تنقل مجالات هيمنتها على أربعة عواصم عربية، وان تلحق مضيق باب المندب بمسرح تفاعلاتها المضائقية من خلال حلفاؤها الحوثيين في اليمن.

٨- هناك تباين اصبح واضحا بالنسبة للموقف السعودي والاماراتي من ازمة اليمن، حيث تهتم الامارات بالمجالات الحيوية البحرية لدولة اليمن (السواحل والجزر والموانئ ومضيق باب المندب) بينما ينصب اهتمام السعودية على محافظة المهرة

اليمنية من اجل انشاء خط نقل انبوبي للنفط، باتجاه الشواطئ الجنوبية لليمن، لتجاوز مضيق هرمز.

٩- ازدادت مستويات الصراعات الاقتصادية في منطقة المشرق العربي بعد العام ٢٠٠٨، لا سيما في مجالات المضايق البحرية، وجاءت هذه الزيادة في مستويات الصراعات الاقتصادية، نتيجة ازدياد كميات الانتاج الطاقوية (النفط والغاز)،المنقولة عبر مضايق المنطقة.

١٠- كثرة المشاريع الاقتصادية الرامية الى تقليل الاعتماد على عمليات النقل البحري لمصادر الطاقة، وتحديداً تلك المسارات التي تمر عبر المضايق البحرية، وذلك نظراً للسيطرة الأمريكية القوية على هذه المضايق من جهة، ومن جهة اخرى لكثرة تهديدات الدول المشاطئة لتلك المضايق بإغلاقها امام حركة الملاحة البحرية.

١١- هنالك زيادة كبيرة للتوظيفات الطائفية لمستويات الصراع في منطقة المشرق العربي، نتيجة لجوء كل من إيران والسعودية للزج بهذا العامل في مجال تغذية الصراع القائم بين هاتين الدولتين، وقد زادت إيران من تغذية هذا العامل بعد ثورات الربيع العربي، وادخلت طوائف دينية في تبعيتها المرجعية لم تكن يوماً محسوبة على الطائفة الاثني عشرية ومنهم (العلويين والزيديين).

١٢- هناك تحول في الفكر الإستراتيجي للتنظيمات الارهابية، اخذ يتجه لتوسيع دائرة التهديد النوعي، ليشمل بالإضافة الى ضرب الوجود الأمريكي في المنطقة، اليات تهديد المصالح الحيوية الغربية من خلال العمل على اعاقة أو عرقلة خطوط نقل النفط في المضايق والقنوات المحيطة بمنطقة المشرق العربي.

١٣- وقوع المقدرات النفطية العراقية ضمن دائرة النفوذ المباشر للشركات الأمريكية العاملة في مجال الطاقة، وهو الامر الذي يعني بالمحصلة تبعية النفط العراقي لدوائر صنع القرار الأمريكي، وهو ما يعطي الولايات المتحدة الأمريكية امكانية السيطرة على كميات الانتاج من النفط والتحكم في اسعاره.

١٤- نتوقع زيادة الاهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب خصوصاً بعد تحول اسرائيل الى دولة مصدرة للطاقة (الغاز)،وامكانيات تصدير اجزاء كبيرة من هذا الغاز الى دول جنوب شرق اسيا، حيث سيكون هدا المضيق هو المعبر الاساسي لأكثر

واكبر هذه الشحنات الطاقوية.

١٥- مثلت عاصفة الحزم في احد أوجهها مقدار الشعور الخليجي والسعودي بالانكشاف الأمني في مجالات أمن الامدادات الطاقوية، ولذلك جاء هذا التدخل السعودي الاماراتي في اليمن، كمحاولة للاعتماد على الذات والمحيط العربي في تامين هذا الخطر.

١٦- نلاحظ وجود اختلاف في تعامل إيران مع حلقات فضائها الجيوسياسي، فهي تستعمل ادوات القوة المباشرة والتهديد والوعيد في سياستها مع الفضاء الجيوسياسي العربي، بينما تلجأ الى استغلال مقومات القوة الذكية وقوة الطاقة في تعاملها مع فضائها الأوراسي.

١٧- تبين لنا بان هناك مخاطر لا تقل اهمية عن مخاطر التهديدات بإغلاق المضايق البحرية من قبل القوى الفاعلة في محيطها (الدول والاحزاب) فنجد ان التغيرات المناخية التي تشهدها اليمن وتطور العواصف المدارية الى اعاصير مدمرة، ستؤثر وبشكل جدي على سلامة الملاحة البحرية، وقد شهد العام ٢٠١٨ تحول عاصفتين مداريتين الى اعصاريين ضربا السواحل اليمنية والعمانية، مما يؤكد على خطورة مثل هذه الظواهر المناخية على أمن الامدادات الطاقوية في المضايق البحرية.

١٨- تمتلك إيران الادوات العسكرية التي تمكنها من اغلاق مضيق هرمز وربما لفترة طويلة وهو ما يمثل تحدي جدي للدول المستوردة للطاقة عبر هذا المضيق.

١٩- مستقبل أمن الامدادات الطاقوية في مضيقي هرمز وباب المندب، لا يقع في خانة المصالح العربية، فهو وفي ضوء السيناريوهات التي تم عرضها ضمن هذه الدراسة، لا يقع الا ضمن مسارين، فإما ان يكون هو الدافع للانفتاح على اسرائيل والقبول بها كمهيمن جديد، ودولة مراجعة لكافة شؤون المنطقة، واما ان يستمر ويتعاظم النفوذ الإيراني على المنطقة من خلال الارتكاز على استراتيجية تحقيق النصر عبر ضغط المضايق (هرمز وباب المندب).

ب – التوصيات :

١- نظير ما تتمتع به المضايق البحرية من اهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة في مجال نقل

الامدادت الطاقوية، توصي الدراسة دول الاقليم بتحييد مضيقي (هرمز وباب المندب) عن مجالات الصراع بكافة اشكالها، وعدم استخدامهما كأوراق تهديد، ومجالات توسيع للنفوذ الاقليمي.

٢- نقترح على القائمين على جامعة الدول العربية، بإيلاء مضيقي (هرمز وباب المندب) اهمية خاصة، والعمل على بلورة رؤية عربية واضحة ترفض الهيمنة على هذه المضايق اقليمياً أو دولياً، وتفعيل الوسائل العربية الرادعة لجميع صور الهيمنة والتهديد لهذه المضايق.

٣- نقترح على ضرورة العمل على حل الازمة اليمنية في اطارها العربي، وذلك لقطع الطريق على محاولات تدويل مضيق باب المندب، ونزع السيادة العربية عنه.

٤- نقترح على الدول المصدرة للمنتجات الطاقوية في الاقليم، بضرورة التفكير بوسائل وطرق نقل لهذه المصادر الطاقوية، لتقليص نسبة الاعتماد على مضيق « هرمز» في تصدير (النفط والغاز)، لا سيما في حالة دول مثل (العراق، الكويت، قطر، البحرين)،والتي تعتمد اعتماداً كليا على هذا المضيق في تصدير شحناتها من (النفط والغاز المسال) الى اسواق الدول المستهلكة.

٥- نقترح على بضرورة زيادة عدد الدراسات والابحاث الموجهة لدراسة مواضيع المضايق البحرية، ولا سيما الدراسات القانونية، كونها شحيحة، ولا تحظى بالعناية اللازمة.

٦- كما نقترح على مراكز الابحاث والدراسات الحكومية والخاصة، على تشجيع الباحثين على تنأول موضوعات المضايق البحرية وأمن الطاقة، ودعم الابحاث المتميزة في هذه المجال.

تمت بحمد الله

قائمة المصادر المراجع

المصادر العامة :

- القران الكريم، سورة الجاثية، الاية ١٢
- ابن منظور، معجم لسان العرب ،ج١،دار الصادر ،بيروت – لبنان ،٢٩٥٦.
- اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ ،منشورات هيئة الامم المتحدة.
- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) المشرق العربي \http\\s:ar-wkipedie.org\wiki\

المراجع:

- أولاً الكتب العلمية :

- ابوالعطا، رياض صالح (٢٠١٠)، القانون الدولي العام، دار اثراء للنشر والتوزيع،ط١، عمان– الأردن.

- ابو هيف ، علي صادق (١٩٧٢)، القانون الدولي العام، ط ١٢، منشاة المعارف، الاسكندرية – مصر.

- ادريس ،محمد سعيد (٢٠٠٠)، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت – لبنان.

- الأسدي،تمارا كاظم، الشبوط،محمد غسان (٢٠١٨)، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين – المانيا.

- اغولو،احمد داوود (٢٠١٠)، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات،ط١، قطر – الدوحة.

- بجيجة ،العربي (٢٠١٧)، شذرات من الصراع الجيو– استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين – المانيا.

- بورشل ،سكوت، واخرون(٢٠١٤)، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفا، المركز القومي للترجمة ،ط١، القاهرة – مصر.

- بوسلطان، محمد (١٩٩٤)، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- بيليني ،كارل وريد ،جيرارد (٢٠١٤)، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في اسيا.. العالم؟، ترجمة اسماء عليوة، مجموعة النيل العربية للنشر ،ط١، القاهرة - مصر.
- التامر ،عيادة محمد (٢٠١٥)، سياسية الولايات المتحدة الأمريكية وادارة الازمات الدواية: (إيران - العراق - سوريا - لبنان انموذجاً)،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة - قطر.
- توفيق، سعد حقي (٢٠١٠)، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتب،ط١، القاهرة - مصر.
- تيلور، بيتر، فلنت ،كولن (٢٠٠٢)، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي والدولة القومية والمحليات، ترجمة عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، ط١، الكويت.
- جرجس، فواز (١٩٧٧)، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية - العربيةوالعربية - الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت - لبنان.
- حسنين،رائد (٢٠١٧)، السياسة الاسرائيلية في افريقيا، دار ابن رشد، بيروت- لبنان.
- حسين،خليل (٢٠٠٩)، الجغرافيا السياسية، دراسة في الاقاليم البحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراته، دار المنهل للنشر والتوزيع، ط١، بيروت- لبنان.
- حسين،عدنان السيد (١٩٩٤)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت- لبنان.
- الحكيم، بلال محمد (٢٠١٨)، الاسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن، المجلس الزيدي الإسلامي، ط١، صنعاء - اليمن.
- حمود،محمد الحاج (٢٠٠٨)، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة والنشر والتوزيع،ط١، عمان- الأردن.
- دان، تيم، كوركي، ميليا، سميث، ستيف وآخرون، (٢٠١٦)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، مراجعة بشير الخضرا، المركز

العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة – قطر.
– دريف ،عبد الاله (٢٠١٧)، مكانة المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين مقتضيات القانون الدولي ومتغيرات العلاقات الدولية دراسة حالة مضيق جبل طارق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين / المانيا.
– دوفاني،الكسندر(٢٠٠٧)، الجغرافيا السياسية جيوبوليتيك، تعريب حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة ،ط١، بيروت – لبنان.
– رسول ،محفوظ (٢٠١٩)، الازمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الاشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان – الأردن.
– رضوان ،محمد (١٩٩٨)، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، افريقيا الشرق، بيروت– لبنان.
– رياض ، محمد (٢٠١٤)، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة– مصر.
– الزعبي، موسى (٢٠٠٤)، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: ابحاث في الجيوسياسية، وزارة الثقافة / الجمهورية العربية السورية، دمشق.
– السعودي، محمد عبد الغني (٢٠١٠)، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة – مصر.
– سيلبريية ،الادميرال بيير (١٩٨٨)، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية، ترجمة: احمد عبد الكريم، الاهالي للطابعة والنشر، ط ١، دمشق – سوريا.
– الشامي، صلاح الدين (١٩٩٩)، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، ط٢، الاسكندرية – مصر.
– الشواورة ،علي سالم احميدان (٢٠١٨)، الجغرافيا السياسية وتحالفاتها الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصاديا، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان– الأردن.
– شوفالبية ،جان ماري (٢٠١٠)، معارك الطاقة الكبرى، كتاب العربية للترجمة (٤)، ترجمة عيسى عزب، الرياض – السعودية، ٢٠١٠.

- شيهان ،مايكل (٢٠١٥)، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة احمد مصطفى، مراجعة محمد السيد، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة – مصر.
- صباريني غازي حسين (٢٠٠٥)، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- عامر،صلاح الدين (٢٠٠٠)، القانون الدولي للبحار دراسة لاهم احكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، دار النهضة العربية ،ط٢، القاهرة – مصر.
- عبد العاطي ،عمرو (٢٠١٤).
- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠١)، ادارة الصراعات والازمات الدولية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
- عبد الوهاب، لهب عطا (٢٠١٢)، دراسات في الطاقة أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة،ط١،المنامة – البحرين.
- العتيبي ،منصور حسن (٢٠٠٨)، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩–٢٠٠٠)، مركز الخليج للأبحاث، ط١.
- عطوان ،خضر عباس (٢٠١٠)، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع ،ط١، عمان – الأردن.
- العقابي ،علي عودة (٢٠١٠)، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظرية، دار الرواد للطباعة والنشر، بغداد – العراق.
- عليان،عليان محمود (٢٠١٧)، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، المركز الديمقراطي للنشر،ط١، برلين – المانيا.
- عليان، عليان محمود (٢٠١٦)، الغاز العربي: من مضيق جبل طارق الى مضيق باب المندب والمخاطر الاستعمارية، المركز العربي للنشر، برلين – المانيا.
- العودات ،توفيق فارس (٢٠١٢)، الضحية الكبرى الصراع الإستراتيجي للقوة العظميفي الشرق العربي، دار نينوا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا.
- عودة،جهاد (٢٠٠٥)، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، دار الهدى للنشر والتوزيع،ط١، المنيا – مصر.

- الفتلأوي ،سهيل(٢٠٠٩)،القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط١، عمان - الأردن.

- القاضي ،محمد حسين (٢٠١٧)، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الاقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، المنامة - البحرين.

- القصبي ،عبد الغفار رشاد (٢٠٠٤)، مناهج البحث في العلوم السياسية، مكتبة الاداب، القاهرة - مصر.

- القطاطشة، محمد حمد (٢٠١٣)، النظام الاقتصادي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، عمان - الأردن.

- قربان، ملحم (١٩٨١)، الواقعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط٢، بيروت - لبنان.

- مانع ،جمال عبد الناصر (٢٠٠٨)، القانون الدولي العام - المجال الوطني للدولة (البحري - البري - الجوي)، دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابه - الجزائر.

- محبوب ،عبد الحفيظ عبد الرحيم (٢٠١٥)، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والارهاب، دار ناشري الالكتروني.

- مجموعة مؤلفين،(٢٠١٢)، العالم العربي ومعضلاته والاصلاح المنشود، مراجعة فيصل دراج، وزارة الثقافة الأردنية، مكتبة الاسرة / مهرجان القراءة للجميع، عمان - الأردن.

- مجموعة مؤلفين،(٢٠١٦)، السياسات الخارجية للدول العربية: وتحدي العولمة، المركز القومي للترجمة،ط١، القاهرة - مصر.

- مجموعة مؤلفين،(٢٠١٧)، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترمب، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين - المانيا.

- مجموعة مؤلفين،(٢٠١٧)، الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا التخطيط لتغيير اقليمي في الشمال الاقصى، مؤسسة رند للأبحاث، سانتا مونيكا - كاليفورنيا.

- مجموعة مؤلفين،(٢٠١٨)، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية، اشراف وتحرير د. عبلة مزرزي وأ. محمد بلعيشة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، برلين – المانيا.
- محمد ،خديجة عرفة (٢٠١٠)، أمن الطاقة واثاره الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – السعودية.
- مصطفى ،مأمون (٢٠٠٢)، مدخل الى القانون الدولي العام: النظريات العامة/ قانون المعاهدات الدولية/ القانون الدولي للبحاروالنهار/ قانون المنظمات الدولية، دار روائع مجدلأوي، عمان – الأردن.
- مطر، جمال، هلال، علي الدين (١٩٩٩)، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، دار الجبيل،ط١، بيروت – لبنان.
- ملندي، ماهر والحموي،ماجد (٢٠١٨)، القانون الدولي العام، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
http:\\pedia.svuonlin.org
- مقلد ،اسماعيل صبري (١٩٨٧)، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت.
- مقلد،اسماعيل صبري (١٩٩١)، السياسة الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، طبعة خاصة.
- الموعد،احمد سعيد (١٩٩٩)، أمن الممرات المائية العربية (دراسة)،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ١٩٩٩.
https://www.alkutubcafe.com/book/grhdfo.html
- ناصر، علي ناصر (٢٠١٣)، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي،ط٣، بيروت– لبنان.
- واكيم،جمال (٢٠١٣)، صراع القوى الكبرى على سوريا، الابعاد الجيوسياسية لازمة ٢٠١١، شركة المطبوعات والنشر، بيروت – لبنان.
- الهرمزي، سيف (٢٠١٦)، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كألية من اليات التغيير الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات،ط١، بيروت – لبنان.
- هارون ،علي احمد (١٩٩٨)، اسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع،ط١، القاهرة.
- وهبان، احمد محمد (٢٠١٤)، تحليل ادارة الصراعات الدولية «دراسة مسحية»، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ١٤.

ثانياً: المجلات والدوريات.

- ابو زيد ،اسامة (٢٠١٨)، مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية: التهويل والتهوين، مجلة اراء حول الخليج ،جدة، العدد (١٢٧)، يناير / كانون الثاني.
- امين، خديجة عرفة محمد (٢٠١٤)، أمن الطاقة الأوروبي ودول الخليج، مجلة اراء حول الخليج، جدة – السعودية، العدد (٣١).
- أنيس ،عدلي (٢٠١٨)، مبادرة الحزام والطريق...طريق الصين الى الريادة العالمية، مجلة الدبلوماسي، السنة السابعة والعشرون، العدد (٢٧٠-٢٧٢)، النادي الدبلوماسي المصري، القاهرة – مصر.
- البازي ،محمد (٢٠١٨)، ازمة العلاقات الإيرانية – الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالات المواجهة والنزعة نحو التفاوض، مجلة مدارات إيرانية، المركز العربي الديمقراطي ،العدد(١)، برلين – المانيا.
- بن صقر ،عبد العزيز بن عثمان (٢٠١٨)، حوار مع نائب الرئيس اليمني اللواء علي محسن الأحمر، طمس الهوية العروبية لليمن اخطر محاولات الانقلاب... وعاصفة الحزم احبطت مخطط إيران، مجلة اراء حول الخليج، العدد (١٢٢)، جدة – السعودية ،.
- البرصان ،احمد سليم (٢٠١٨)، التأثير العسكري العربي في البحر الأحمر ثانوي ويحتاج الى ترتيب العلاقات العربية – العربية، مجلة اراء حول الخليج،العدد (١٢٧)، جدة – السعودية، يناير / كانون الثاني.
- بلعيشة ،محمد (٢٠١٨)، حرب المضايق البحرية في الشرق الأوسط:
- الاغتيال الإستراتيجي (روسيا إيران، سوريا – الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني، السعودية)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية.العدد (٣).

- الجعفري ،هشام (٢٠١٦)، مغامرات إيران الأوراسية، مجلة اسواق العرب، العدد (٤٠)، نيسان.

- حشود ،نور الدين (٢٠١٧)، جيوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة، مجلة دفاتر السياسية والقانون،العدد(١٦)

..https://dapace.univ-ouargla.dz/jsupui/bistream/1234567891/13698//d1605.pdr2

- الحصايري، محمد ابراهيم (٢٠١٧)، العرب تحت ضغط التطبيع ووطأة صفقة القرن، مجلة ليدرز العربية، شؤون عربية. www.ar.leaders.com.tr/article/2485

خلف،عبد الهادي (٢٠١٨)، «نيوم» مدينة احلام بن سلمان، مجلة السفير العربي، العدد (٣٠١)،بيروت – لبنان. www.assafirarabic.com/ar

- الزيات ، محمد مجاهد (٢٠١٨)، ١٢ نزاعا دولياً واقليمياً تدور في البحر الأحمر حالياً وبصورة مباشرة وغير مباشرة، مجلة اراء حول الخليج، العدد (١٢٧)، جدة – السعودية.

- سعيد ،ابراهيم احمد (٢٠١٤)، الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في اقليم المشرق العربي (تاريخيا وحضاريا)،مجلة دمشق، المجلد ٣٠، العدد (١+٢).

- سلامة ، ايمن (٢٠١٨)، قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضايق هرمز وباب المندب نموذجاً، مجلة اراء حول الخليج،العدد (١٢٧)، جدة، العدد (١٢٧)، يناير / كانون الثاني.

- شرعبي ،عادل عبد القوي حاتم (٢٠١٥)، الدور الدولي تجاه اليمن، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة،المجلد الثاني، العدد (١)، دورية نصف سنوية، المنامة – البحرين .

- شلاش ،سعدون (٢٠١٣)، الفهم الجغرافي للصراع السياسي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٨.

- شلش، عبد الزهرة (٢٠٠٨)، الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد الثاني والخمسين، العراق.

- صبحي، محمد (٢٠١٢)، الصراع على البحر الأحمر: حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش، العدد (٨١)، بيروت – لبنان.

- عبد الحليم ،اميرة محمد (٢٠١٨)، التواجد الاجنبي في البحر الأحمر: زيادة المهددات والصراع قادم، مجلة اراء حول الخليج ، العدد (١٢٧)، جدة – السعودية.

- عبد الرزاق ،حموش (٢٠١٣)، العلاقات الأمريكية – العربيةفي وسائل الاعلام خلال مرحلة الثورات العربية الاخيرة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (١١).

- عرفة ،خديجة (٢٠١٥)، تحديات سياسة أمن الطاقة في دول مجلس التعاون، مجلة دراسات،العدد (١)، المنامة – البحرين.

- عسكر، احمد (٢٠١٨)، اليمن والبحر الأحمر: مصالح حيوية ومرتكز لأمن دول الخليج، مجلة اراء حول الخليج ،العدد (١٢٧)، جدة – السعودية.

- عفيفي، جميل (٢١٠٧)، مضيق هرمز.. ورقة التهديد الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مقالات رأي.www. Siyassa.org.eg/news/15458.aspx

- العقباوي، شهباز (٢٠١٨)، البحر الأحمر تزايد صراع المصالح وتراجع ثقافة المنافع، مجلة اراء حول الخليج، العدد (١٢٧) ، جدة – السعودية، يناير / كانون الثاني.

- العكلة،وسام الدين (٢٠١١)، النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء احكام القانون الدولي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)،العدد الرابع.

- علي،سليم كاطع (٢٠١٤)، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٧).

- غنيم،سيد (٢٠١٤)،غنيم: الارهاب لبحري يهدد منطقة الشرق الأوسط، موقع مجلة ربان السفينة. https://assafinaonline.com/maritime-news/exhibitions-and

- كشك، اشرف (٢٠١٨)، حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات... وأولوية لأمن الممرات المائية، مجلة اراء حول الخليج، العدد (١٢٧)، جدة – السعودية.

- كشك، اشرف (٢٠١٦)، توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية الاسباب والتحديات واليات المواجهة، مجلة دراسات،المجلد الثاني ،العدد (٣)، دورية نصف سنوية، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة – البحرين.

- مكطوف ،كرار علي (٢٠١٧)، أثر سباق التسلح في الشرق الأوسط ومخاطرة على الأمن الاقليمي، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية،المجلد (٢٥)، العدد (٤)، بغداد – العراق.

- الهتاش، ناجي (٢٠١٥)، الازمة السورية والطائفية الاقليمية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (٣)، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس – لبنان.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات.

- ابراهيم ،عبد الجبار اسماعيل (٢٠١٨)، مسارات انابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية: التعاون والصراع، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

- بو قريطة، بدر الدين (٢٠١٦)، أمن الطاقة من منظور جيوبوليتيك، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ – قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

- دردور ،محمد (٢٠١٦)، أمن الطاقة والصراعات في الشرق الأوسط: قراءه في الازمة السورية، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ – قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

- زغرني ، رابح (٢٠١٦)، سياسة أمن الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط من منظور الاقتصاد السياسي، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ – قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

- سلماوي، سفيان (٢٠١٥)، دراسة حول: جيوسياسية المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن امدادات الطاقة مضيق «ملكا» واثرة على أمن الطاقة الصيني «نموذجاً»، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

- الشوفي ، مريم (٢٠١٦)، المأزق الطاقوي في ظل الصراع والتنافس على الموارد الآيلة للنضوب، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

- الغزلاني ، وداد (٢٠١٦)، جيوسياسية أمن الطاقة وصراع القوى الكبرى، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

- المحمدي ،فاطمة (٢٠١٦)، قضايا الأمن الطاقوي بين ضرورة المفهوم وبين تحديات الواقع، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة، الجزائر، ٢٥-٢٦ اكتوبر.

رابعاً: الرسائل العلمية.

- اعنيبة، فرج مفتاح فرج (٢٠١٧)، تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (٢٠٠٣-٢٠١٦)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن.

- بوزيد ،عبد الرزاق (٢٠١٥)، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الازمة السورية ٢٠١٠-٢٠١٤، جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر.

- بوشيبة ،تركية (٢٠١٧)، تطورات مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية لعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفه.

- الجزار ،عطا عبد الغني خميس (٢٠١٥)، السياسة الإيرانية تجاه تطورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، غزة - فلسطين.

- حسين ،ثابت (٢٠١٧)، الإستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي - الجزائر.

- خطابي ، حسن (٢٠١٠)، حق المطاردة الحثيثة في البحر العالي، دراسة على ضوء اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢، اطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، الرباط.

- خيلد ،حاكم (٢٠١٥)، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من ٢٠٠١-٢٠١٥، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر - سعدة.

- زهرة، مناصرية (٢٠١٥)، حق المرور عبر المضايق والقنوات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- سماح،بلوط (٢٠١٥)، النظام القانوني للملاحة البحرية الدولية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر.

- سليماني، منى (٢٠١٦)، مشكلة القرصنة البحرية في العلاقات الدولية دراسة في منطقة القرن الافريقي -الصومال نموذجاً-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة - الجزائر.

- سمير،عياد محمد (٢٠٠٤)، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- شريف، مزيان محمد (٢٠١٧)، البعد الجيوسياسي للصراع الدولي حول الطاقة في الشرق الأوسط،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي - الجزائر.

- شنين،محمد المهدي(٢٠١٤)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (٢٠٠١-٢٠١٣)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.

- صور ، لطفي (٢٠١٧)، الابعاد الاقليمية للسياسات التركية - الإيرانية جديلة التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.

- طهماز،زمن كريم علي (٢٠١٧)، الاهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الإستراتيجي الإيراني، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة

المستنصرية، العراق.
- عياد ،خالد حماد احمد (٢٠١٧)، اهمية جزر البحر الأحمر في الأمن القومي العربي جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير دراسة حالة ١٩٥٦ - ٢٠١٧، اطروحة دكتوراه، جامعة مؤته.
- فضيلة ،لغيمة (٢٠١٦)، انظمة المرور في البحار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر.
- القدرة ،احمد سمير (٢٠١٤)، المتغيرات السياسة والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني (٢٠١٣-٢٠١٣)،رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة - فلسطين.
- قلوز، ابراهيم (٢٠١٨)، مستقبل العلاقات الأورو متوسطية ودورها في اعادة بناء النظام الدولي، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- مريم ،قلمن (٢٠١٦)، الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بأشراف الدكتور باري عبد اللطيف، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
المغير، اسلام محمد عبدربه (٢٠١٥)، الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

خامساً: المقالات والتقارير الصحفية.

- امين، ميرفت (٢٠١٠)، الامارات تعلن تعرض ناقلة النفط اليابانية لهجوم ارهابي، جريدة اليوم السابع، القاهرة – مصر، ١٦ اغسطس.

https://www.youm7.com/story/2010262858/6/8//

- توتونجي، محمد شادي (٢٠١٦)، صراعات المنطقة وحروب الغاز، صحيفة البناء، النسخة الالكترونية، ١٥ اكتوبر. www.binnaa.com/archives/article/143868

- جمعة ،احمد (٢٠١٨)، «نيوم «مشروع واعد يربط السعودية ومصر والأردن باستثمارات ضخمة، صحيفة اليوم السابع، النسخة الالكترونية، القاهرة – مصر.

- جبر، رائد (٢٠١٨)، ازمة مطيق كيريتش...مرحلة جديدة من المواجهة بين روسيا والغرب في أوكرانيا، جريدة الشرق الأوسط، النسخة الالكترونية.

- جريدة الشرق الأوسط (٢٠١٨)، « قناة السويس الروسية» طريق خطير قد يغير وجه النقل البحري، ٩ سبتمبر.

- جريدة الشرق الأوسط (٢٠١٩)، السعودية تعلن زيادة احتياطيات النفط الى ٢٦٨,٥ مليار برميل والغاز ١, ٣٢٥ تريليون قدم مكعب، الاقتصاد، العدد ١٤٦٥٣، تاريخ ١٥ يناير.

Httsp://futureuae.com/arAE/mainpaye/Item/3824/

- جورج، لببي (٢٠١٨)، التوترات التجارية قد تعزز وتيرة مخزون الصين الإستراتيجي من النفط، صحيفة مال واعمال، يور نيوز، ١٣/ ٤/ ٢٠١٨.

Httsp://Arabic.wronews.com/201813/04//business-4103539

- حنفي ،عاطف (٢٠١٨)، « الغاز » يشعل نار الخلاف بين دول شرق المتوسط، جريدة الخليج، النسخة الالكترونية، اخبار وتقارير.

www.alkaleej.ae/alkaleej/page/2/fad3d-30534-b6e-9a905523-a095e4a3

- خدوري ،وليد (٢٠١٨)، دور انابيب النفط في حرب العراق، جريدة الحياة، النسخة الالكترونية، لندن، النسخة الدولية، ٢٣ ديسمبر.

- رشدي ،علا (٢٠١٩)، ريتساد: انتاج امريكا من النفط يتجاوز روسيا والسعودية معا بحلول ٢٠٢٥، وكالة انباء رويترز ،٢٤ يناير.

https://ara.reuters.com/orticle/businessnews/id

- شين، جين(٢٠١٨)، لماذا اطقت الصين مبادرة « الحزام والطريق»، صحيفة الاهرام اليومية المصرية، النسخة الالكترونية، ملف خاص.

/.../www.ahram.org.eg/news

- عامر ،عادل (٢٠١٤)، مضيق باب المندب وقانون الملاحة العالمية، صحيفة المصريون، القاهرة-مصر، ٢٧ اكتوبر / تشرين أول. https://almesryoon.com/ story/583771.

- عمر ،محمد (٢٠١٦)، ٤ طرق عالمية بديلة: هل تموت قناة السويس، صحيفة اضاءات الالكترونية، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٦

- عريشي، فهد (٢٠١٩)، مشروع نيوم وطريق الحرير الصيني، صحيفة ايلاف، النسخة الالكترونية، لندن، العدد (٦٤٦٨).

- عواودة، وديع (٢٠١٨)، خط غاز اسرائيل الى أوروبا بتمويل من الامارات، جريدة القدس العربي، النسخة الالكترونية، لندن.https://alquds.com.uk

- العيسى ،احمد (٢٠١٨)، الاستثمارات في القطب الشمالي لا تشكل تهديداً كبيراً لاقتصاديات ودول الخليج المنتجة للطاقة، صحيفة رأي اليوم، النسخة الالكترونية، لندن.

- الغامدي، زياد (٢٠١٨)، باب المندب بوابة النفط لأوروبا على خط النار، صحيفة مال واقتصاد، ٢٦ يوليو. https://www.maaal.com/archives/

- كشك ،اشرف ٢٠١٨، أمن الطاقة في مضيق هرمز.. بين التهديدات الإيرانية والمسؤولية الدولية، جريدة اخبار الخليج، المنامة - البحرين، اكتوبر.

www.a;hbar-alkaleeg.com/news/artichle/11388881.

- كلير، مايكل (٢٠١٥)، القوة الناعمة وقوة الطاقة ادوات السياسة الخارجية الجديدة، وكالة اخبار الشرق الجديد، مقال مترجم عن مجلة « فورين افيرز».

www.neworinetnews.com/index.php/2013-03-2015-8545/...22-24-08-50-32-07-14.

- مركز الخليج للدراسات (٢٠١٧)، إيران واغلاق مضيق هرمز.. التحديات والاخطار، جريدة اخبار الخليج، المنامة- البحرين، ١٣ يناير.

www.akbar-alkhleej.com/news/article/1053692

- المكراد، فهد محمد (٢٠١٧)، التحولات الجيوسياسية في منطقة الخليج، جريدة القبس الالكترونية، الكويت ،٩ اكتوبر. httsp://alqabas.com/445041

- النايف، مرشد (٢٠١٥)، المضايق... ورقة الضغط التركية التي لم تستخدمها بعد، صحيفة مدار اليوم الالكترونية، المجموعة الاعلامية المستقلة، القاهرة - مصر.

www.madardaily.com

- اليامي، سالم (٢٠١٨)، وتغيرات السياسة الخارجية الأمريكية، صحيفة ايلاف الالكترونية، لندن - بريطانيا.

Httsp:/ elaf.com /web/opinion/20181192690/3/.html.

- يونس، محمد عبد الله (٢٠١٦)، تداعيات تصاعد الارهاب البحري في منطقة الشرق الأوسط، جريدة الوطن، مقالات، النسخة الالكترونية، ٥ يونيو.

www.alwatannewspaper.ae/?p-3383/

سادساً: الانترنت.

- ابو العز ،اسلام (٢٠١٨)، الغاز الاسرائيلي بين المنافسة والمقاومة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، أوراق بحثية.

https://elbadil-pss.org/201802/01/

- ابوسعدة، محمد (٢٠١٨)، اسباب التسلح في الشرق الأوسط: من المستفيد، المعهد المصري للدراسات، القاهرة - مصر.

https://eipss-eg.org.

- ابو عامر ،عدنان (٢٠١٨)، قراءات اسرائيلية في الموقف السعودي من مهاجمة إيران، قرأة في مقال (يارون فريدمان)،عربي ٢١.

- ابو هنية ،حسن (٢٠١٨)، مصائر اكراد سوريا، موقع عربي ٢١.

https://arabi21.con/story/1107380/

- ابو الهيجا ،وسام (٢٠١٦)، انابيب الغاز الطبيعي،... ادوات الصراع الخفي في الشرق الأوسط، الخليج أون لاين.

https://alkaleejonline.net

- أفاق (٢٠١٨)، هل تقدم إيران على اغلاق مضيق هرمز؟، موقع تفاق الالكتروني، مقالات عامة، ٧ تموز.

https://afaqtv/articles/view/details

- امين الدين ،علوان (٢٠١٨)، الغاز الأمريكي.. وسياسة « ملء الفراغ»الطاقوي، مركز سيتا، دراسات وابحاث، ١٨ فبراير.

https://sitaintitut.com/?p=1939

- أورينت. نت (٢٠١٤)، احدث منشورات القاعدة تتنأول مهاجمة الناقلات الأمريكية، مقهى أورينت، لندن

.https://www.orient-news.net.ar/news-show/382072

- باكير ،علي حسين (٢٠١٤)، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: «ماقا » نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات والابحاث، الدوحة - قطر.

- باكير ،علي حسين (٢٠١٨)، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الدوحة - قطر.

- بيلوني ،ماريا (٢٠١٨)، سوق الغاز المسال العالمية تحت سلطة إيران، ترجمة موقع RT الالكتروني، ١١/ ٧.

https://arabic.rt.com.press/956321-.

- تحليل سياسات (٢٠١٢)، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر.

- تقدير موقف (٢٠١٨)، هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.. السياسات والتداعيات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

https://fikercenter.com/position/papers/

-تقرير الحالة الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المنامة - البحرين، مايو 2018. rasanah-iiis.org

-تقرير الحالة الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المنامة – البحرينيونيو 2018. www.rasanah-iiis.org

– جحا ،ميسون (٢٠١٦)، ارقام مدهشة عن الطائفية في سوريا،٢٤للدراسات الاعلامية.

https://24.ae/article/1238658

-جرجس،فواز(٢٠١٣)،اسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية (١-٢)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة – قطر.

– الجزيرة. نت (٢٠١٨)، اعصار مكونو يجتاح سواحل عمان بعدما عاث بسقطرى، الدوحة – قطر، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٨.

Htps://Aljazeera.net/newd/Arabic/201826/5/.

– الجزيرة.نت (٢٠١٦)، حرب الخليج الثانية...الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج.

– الجزيرة. نت ٧/ ١١/ ٢٠١٦.

– جليدان ،سعود بن هاشم (٢٠١٨)، مبادرة الحزام والطريق الصينية، العربي ٢١ ٢٤سبتمبر.

https://arabic21.com/story/1125057//.

– جيفري،جيمس وناتيس ،مايكل (٢٠١٨)، مستقبل الطاقة العراقي يكمن في الشمال، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، واشنطن – امريكا.

https://washingtoninstiute.org

– حداد ،أسماء (٢٠١٧)، الرهانات الروسية الطاقوية وتاثيرها على مكانتها الجيوسياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

– حسين ،خليل (٢٠١٨)، اذربيجان واطلاق ممر الغاز الجنوبي، موقع ميدل ايست أون لاين، https://middle-est-online.com./6/3

– الحموري ،صالح (٢٠١٨)، السباق على المنافذ الحدودية والموانئ يستعر بين السعودية وعمان في محافظة المهرة اليمنية، موقع رصيف.

https://raseef22.com/politics/201815/08//

- حميد ،منال (٢٠١٨)، فورين بوليسي: هجوم باب المندب رسالة إيرانية واستغلال سعودي، الخليج أون لاين. htps: / /alkaleejonlin.net/

- حميدان ،احمد (٢٠١٨)، باب المندب.. القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري لليمن، الخليج أون لاين ،26/ 7.htps: / /alkaleejonline.net

- حوراني،رشيد (٢٠١٩)، التدخل العسكري الإيراني في سوريا؛ الدوافع والتداعيات محليا واقليمياً ودولياً، موقع مينا ميديا.

https://mena-monitor.org/research/

- الحوراني،رشيد (٢٠١٧)، اسباب ومحددات الصراع الفكري – الديني واثرة على المشهد السوري، المؤسسة السورية للدراسات وابحاث الرأي العام.

- خيري ،طلعت (٢٠١٧)، أورشاليم حلم دولة فارس واسرائيل، مركز الحوار المتمدن،.

www.m.ahewar.org-s.asp?aid-578798r-0

- دوفسكي ،ميشال شوسو (٢٠١٨)، الممرات المائية الإستراتيجية و «حادثة مضيق كيريتش»، وكالة اخبار الشرق الجديد.

www.newovientnews.com/index.php/er/reforts-and.../

- الذهب ،علي (٢٠١٧)، ميناء الحديدة: الدور والافاق في الحرب اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ ابريل / نيسان.

www.studies.aljazeera.net/mcitems/doaument/201730/4//a23d7d18czb4eb3bee7d97c8632ca-100.pdf

- رايت، روبن (٢٠١٨)، روبن رايت لـ CNN: إيران تستطيع اغلاق مضيق هرمز لكنها لن تفعل، موقع عربي CNN، ابوظبي – الامارات، ٣ اغسطس / اب.

https://arabic.CNN.com/middle-east/article/201803/08//robin-wright-interview-iran-sanctions

- زكريا ،ميرفت (٢٠١٨)، المالات الاقتصادية لتهديد إيران باغلاق مضيق باب المندب، المركز العربي للبحوث والدراسات، تقدير موقف، ٢٧ يوليو.

Htps://www.alaraby.com.uk/economy/

- سعيد ،محمد (٢٠١٨)، معركة مضيق « هرمز»... هل بدأت خطة الاطاحة بالنظام الإيراني، الجزيرة. نت، الدوحة – قطر.

- سكاي نيوز(٢٠١٢)، عمان: الملاحة لم تتأثر بالتصادم في هرمز، ابوظبي.
https://skynewsarabic.com/middle-east/39086

- شركة النبا المعلوماتية (٢٠١٨)، مخاطر تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي، سياسة – قضايا استراتيجية.
https://annabaa.org/arabic/straticissues/15556

- الشوفي ،جمال (٢٠١٨)، «جيوبوليتيكا» الدوائر المتقاطعة، سوريا في عالم متغول، مركز هرمون للدراسات المعاصرة.
https://harmon.org

- شوقي، فرح الزمان (٢٠١٨)، إيران تنأور وتراقب السلوك الأمريكي في سوريا ومياه الخليج، العربي الجديد، ٢٣ ديسمبر.

- الشيخ ،طارق (٢٠١٥)، الدردنيل والبوسفور « مفتاح» لحرب عالمية محتملة، مركز الاهرام للدراسات.
www.ahram.org.eg

- الصباح نيوز ٢٤(٢٠١٧)، إيران تعثر على ١٥ مليار برميل نفط.
www.assabahnews.tn/article/14289/

- صلاح ،مصطفى (٢٠١٩)، تهديدات الملاحة.. الازمة اليمنية ومستقبل الأمن الاقليمي العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٣/ يناير
. www.acrseg. org/41095

- العالم (٢٠١٨)، الحفاظ على مضيق هرمز كلف واشنطن ٨ تريليون دولار، مقال مترجم عن مجلة « نشنال انترست » الأمريكية، ٢٤ يوليو.
https://alalamtv.net/news/3686616/

- عبد الحليم ،اميرة محمد (٢٠١٨)، القواعد العسكرية في البحر الأحمر: تغيير موازين القوى، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة – مصر.

عبد النبي ، هاجر محمد احمد (٢٠١٦)، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية

والسياسية، برلين المانيا.

– عبد الفتاح ،احمد سامي(٢٠١٨)،منها غزو العراق وحرب افغانستان..»المرجع» يكشف اسباب نشؤ التنظيمات الارهابية،موقع المرجع للدراسات والابحاث الاستشرافية حول الاسلام الحركي، باريس – فرنسا

www.almargie-paris.com/15183.

– عبد الوهاب ،احمد (٢٠١٩)، بينها اكبر خزان نفط في جزيرة العرب... اسرار الصراع الدولي في اليمن، عربي سبوتنيك، ٢/ ١/ ٢٠١٩.

Htps://Arabic.spotniknews.com/arab-world/2019021037965074-/

– عبود ،شهد علي (٢٠١٤)، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ودراسة في البعد النفطي، موقع الحوار المتمدن، القاهرة – مصر.

– العربي الجديد (٢٠١٥)، تعرف على مؤشرات الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الاتفاق النووي، ١٨ اكتوبر.

https://www.alaraby.com.uk-economy/...

– العربي الجديد (٢٠١٨)، تعرف على اهمية مضيق باب المندب وتداعيات اغلاقه، عدن – العربي الجديد، ٢٧ يوليو.

https://www.alaraby.com.uk-economy

– عربي سبوتنيك (٢٠١٨)، موقع عبري: بامكان إيران اغلاق مضيق هرمز خلال ٤٨ ساعة.

https://arabic.sputniknews/wovld/20180811034299255-/

– العربية. نت (٢٠١٧)، ١٠حقائق لا تعرفها عن مفهوم... اضخم مشروع سعودي بين ٣ دول، دبي / الامارات، ٢٤ اكتوبر.

– العزي ،خالد ممدوح (٢٠١٣)، صراع الطاقة الجديدة ودول المتوسط، موقع الحوار المتمدن، ١/ ٦/ ٢٠١٣.

www.m.ahewar.org/s.asp

– العلو ،سقراط (٢٠١٦)، سوريا ضحية الجغرافيا « مدخل جيوسياسي» لفهم تعقيدات الازمة السورية، المركز العربي الديمقراطي، برلين – المانيا.

- علي ،سليم كاقطع (٢٠١٧)، الادراك الإستراتيجي الأمريكي لـ (أمن الطاقة)،مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ١٢ كانون الثاني.
www.mcsr.net/news221

- الغنجة ،هشام داوود (٢٠١٦)، الإستراتيجية الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى، موقع الحوار المتمدن.
www.m.ahewar.org/s.asp?aid=501543&=0

- غندور ،صبحي (٢٠١٧)، المصلحة الاسرائيلية في تقسيم الأوطان العربية، شبكة النبا المعلوماتية.
https://annabaa.org/arabic/auhorsarticles/12706

- فوغان ،جيرمي وهندرسون ،سايمون (٢٠١٧)، الخطر يحدق بممر باب المندب المزدحم بالشحن، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، واشنطن.
Htos://www.washingtoninstiate.org/view/

- قصاب، عبد الوهاب (٢٠١٨)، باب المندب .الجغرافيا والإستراتيجية واستهداف الحوثيين ناقلات نفط سعودية،العربي الجديد، ١٧ سبتمبر.
Htpd://www.alaraby.com.uk/opinion/201816/9//

- الكمالي ،زكريا (٢٠١٧)، المدمرة الأمريكية « كول» في سواحل اليمن..٤ رسائل تحذير وطمأنة، AA العربية، تركيا
.https://www.aa.com.tr/ar/742876

- كعدة ،باسل (٢٠١٨)، هل تستطيع القوات الإيرانية اغلاق مضيق هرمز، موقع قناة العالم الفضائية، طهران - إيران، ٢٣ يوليو.
https://www.alalamtv.net/news/3682406/

- ليلة ،احمد شمس الدين (٢٠١٦)، مستوردو النفط والغاز الإيراني.. الواقع والمستقبل، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
https://rasanah-iis.org

- ماسبس ،بروند (٢٠١٨)، الجسر الأوراسي: كيف تنظر روسيا جغرافيا في الطاقة بالشرق الأوسط، عرض رغدة البهي، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ٢ ابريل.

https://futureuae.com/arae/mainpage/item/3824

- المهري،صالح بن مسلم (٢٠١٩)، السعودية وحلم « قناة سلمان»، مقالات رأي، المهرة بوست، اليمن.

https://almahrahpost.com/artiche/135#xhwzwunxliu

- المذحجي، ماجد واخرون(٢٠١٥) ،ادوار الفاعلين الاقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسية رقم (١)، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، صنعاء - اليمن،.

- مركز هارود لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥)، باب المندب: خطر الحرب الاقليمية وحق مصر في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية، القاهرة - مصر.

- المصري ،احمد (٢٠١٥)، مضيقاً البسفور والدردنيل الاهمية الإستراتيجية لتركيا، موقع تركيا بوست.

https ://turkey- post.org

- معيوات،أمنه (٢٠١٦)، اسس واستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، دراسات بحثية، برلين - المانيا.

- مقالات استراتيجية (٢٠١٨)، «البحار الخمسة» رؤية الريس الاسد التي ارعبت الغرب، الحقائق السورية، دمشق - سوريا.

www.syrianfacts.com/201804/02//

- الميادين الاخباري (٢٠١٨)، ما وراء الازمة الروسية الأوكرانية في بحر ازوف، مكتب الميادين، واشنطن.

- ميلز ،روبن (٢٠١٦)، طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط، دراسة تحليلية، مركز بروكينجز، الدوحة - قطر، ابريل.

https://www.brokings.wdu/up-centent/uploods/201607//ar-energy-transit-mils.pdf

- موقع فنك (٢٠١٨)، فنك، احداث الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المملكة العربية السعودية

.https://fanak.com/ar/energy/saudi-arabia/

- نجاد ،علي فتح الله (٢٠١٨)، أوروبا ومستقبل سياستها ازاء إيران: التعامل مع ازمة ثنائية، مركز بروكينجز، الدوحة - قطر، ٢٢ اكتوبر.
https://www.brokings.edu/ar/research

- نديمي ،فرزين (٢٠١٧)، مناورات :» الرسول الاعظم« الإيرانية الاحدث اقل استعراضاً من سابقاتها، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى.

- النجار ،محمد (٢٠١٨)، صاروخ باب المندب: رسالة سليماني لترامب عبر السعودية، الجزيرة. نت، الدوحة - قطر.

- النعيمي، لقمان عمر محمود (٢٠١٨)، دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، مركز الدراسات الاقليمية.

- الهرمزي ،سيف نصرت توفيق (٢٠١٢)، القوة في العلاقات الدولية: لهانز مورجانثو، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٦٩٦، تاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠١٢.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=423981

- وحدة الدراسات والابحاث (٢٠١٥)، تنظيم الدولة.. النشأة والافكار، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، اسطنبول - تركيا.

- وحدة تحليل السياسات (٢٠١٢)، الاثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- ٢٠١٨)، عاصفة الحزم في عامها الرابع: هل يريد الخليج الانتصار على إيران ام لدية اطماع في اليمن؟، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، صنعاء - اليمن.
www.abaadstudies.org/news-59778.htm

- وورمس، ديفيد (٢٠١٥)، حصري: جيوسياسيات مخزون الغاز البحري الاسرائيلي، بحث مترجم، موقع راقب، مقال رأي. www.rageb.com /٢٠١٥ /٠٣/

٨٢- just sourer (٢٠١٤)، مشروع نابكو وتأثيرة على الاحداث في سوريا.
https://justsourire.wordpress.com

المراجع الاجنبية

A.BOOKS:

Kier Elizabeth and Krebs Ronald(2010).»In war 's Wake:InternationalConflict and The fate of liberal Democracy».New York:Cambridge University Press.

lAry Kaldor and others,Oil Wars(London: Pluto Press.2007)

B- Articles:

Ozalp Osman Nuri(2011),Where is tThe Middle East? The Definition and Classification Problem of The Middle East as a Regional Subsystem in International Relations,TJP Turkish Journal of Politics,Vol.2.N°.2.Winter



خالد أحمد الأسمر العجولين

ولد المؤلف في العام 1970 ويقيم في محافظة مأدبا، وهو متزوج وله خمسة أبناء .
انهى تعليمه الثانوي من مدرسة مأدبا الثانوية للبنين، وتخرج من الجامعة الأردنية في العام 1994م تخصص علوم سياسية، حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة مؤته في العام 2019م، وكان يعمل في وزارة الداخلية الأردنية برتبة حاكم إداري .

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب الى تمكين القارئ من الإلمام بمدى الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية وتفاعلها مع موضوع الصراعات في منطقة المشرق العربي وتداخله مع أمن إمدادات الطاقة، وللتعرف على الآليات القانونية المتعلقة بالمضايق البحرية، ومعرفة حقوق وواجبات الدّول المطلة على المضايقِ البحريةِ في أزمنة السلم والحرب، وبيان مدى الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية التي يحتلّها مضيقي هرمز وباب المندب في ظل الأزمة الحالية بين إيران والولايات المتحدة بعد انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي.


9789957632571



دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع
P.O. Box 927651 Amman 11190 Jordan
Tel. +962 6 5606 263 - Fax +962 6 5606 263
E-mail : wardbookjo@yahoo.com